

مقالات

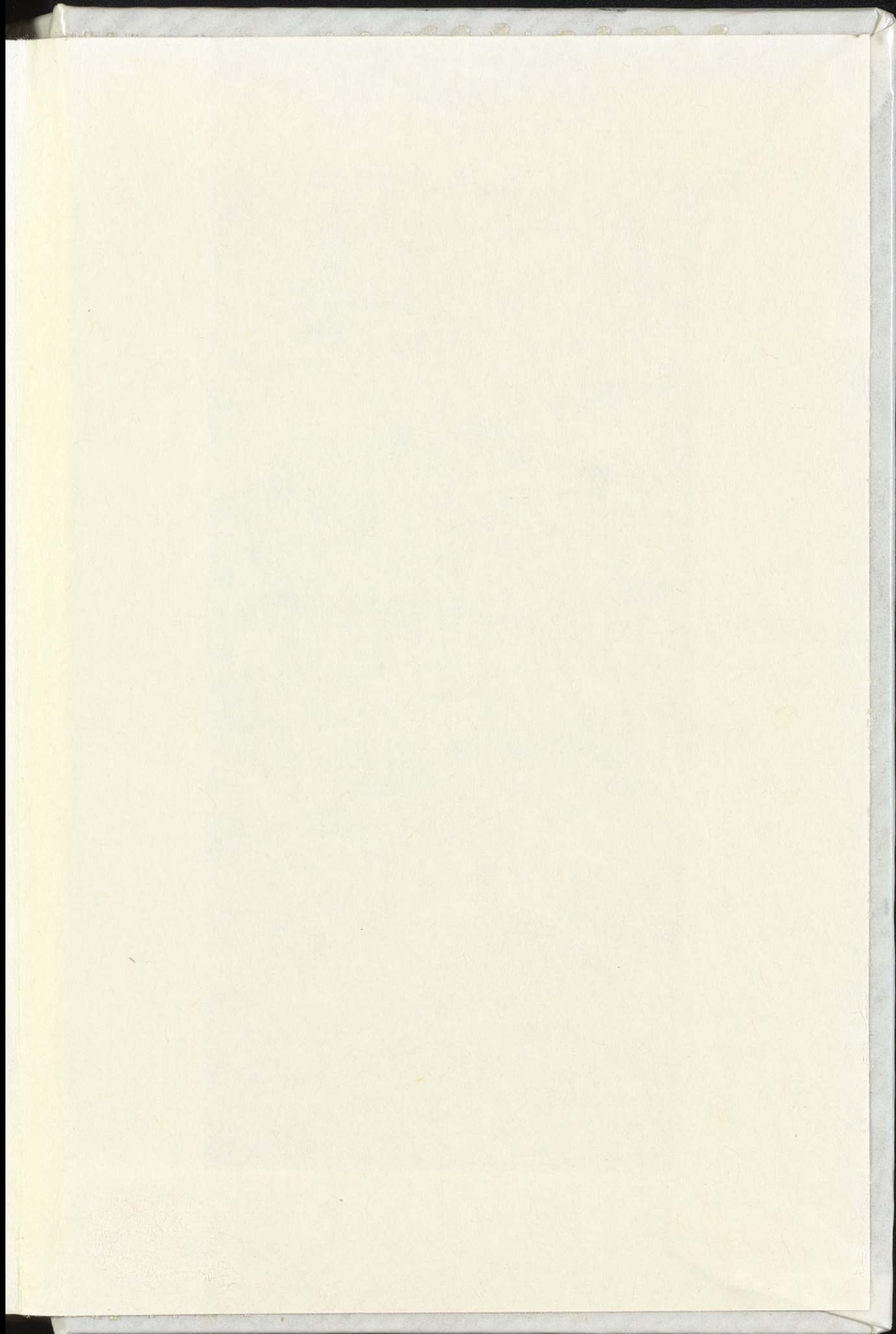
المؤتمرات الثالث للفكر الاسلامي

في طهران



معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية

في منظمة الاعلام الاسلامي



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

DUPL>

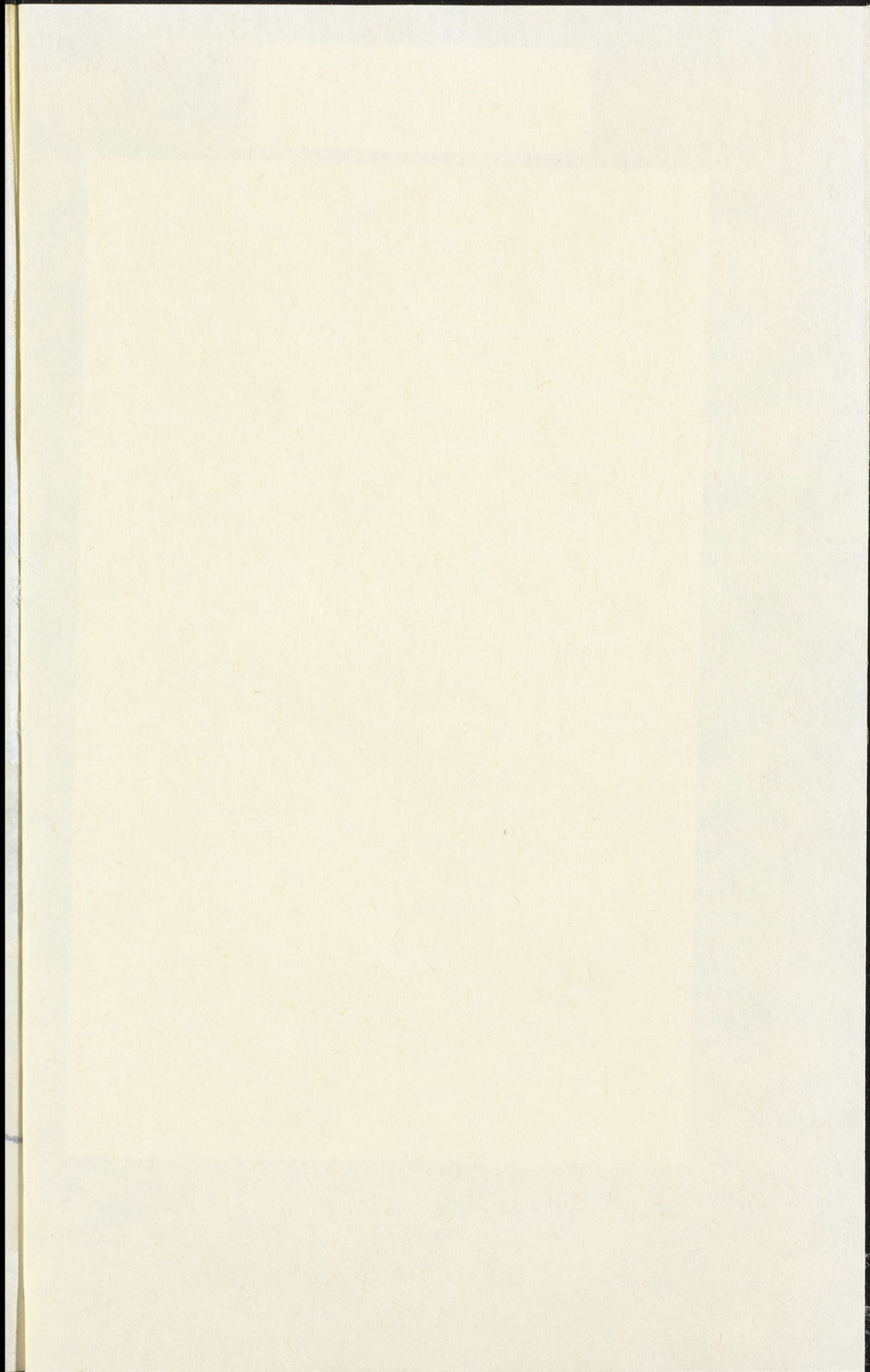


32101 022108037

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Blank page with faint, illegible markings.

Mu'tamar

مقالات

المؤتمرات الثالث للفكر الاسلامي

في طهران



المؤتمر الثالث للفكر الإسلامي - عشرة العجّين ٥٥
سبتمبر - نوفمبر ١٣٦٣ هـ ش

(Arab)

BP15

. M8725

1985



الكتاب: مقالات المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي.

الناشر: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي.

الجمهورية الاسلامية في ايران. طهران ص.ب: ١٣١٣/١٤١٥٥

المطبعة: سبهر. طهران.

التاريخ: الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

طبع منه: ٥٠٠٠ نسخة.

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

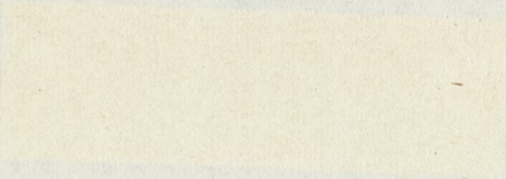
DUPL



32101 022108037

تقرير موجز
عن
المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

88-B57934-1



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عملا بتوصية المؤتمر الأول للفكر الاسلامي، تم عقد المؤتمر الثاني عام ١٤٠٤هـ. وسجل نجاحا باهرا والحمد لله، كما أعد للمؤتمر الثالث بشكل أدق وأوسع فانعقد في الفترة (٧-٩) ج ١ ١٤٠٥ هـ الموافقة (١٩-٢١) كانون الثاني ١٩٨٥م واشرفت على هذا الاعداد منظمة الاعلام الاسلامي في اطار اللجنة المركزية لاحتفالات عشرة الفجر. وقد بذلت جهوداً مضيئة لانجاحه الأمر الذي انعكس دقة وتنظيماً وعطاء وافراً على سير اعمال المؤتمر.

موضوعات المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

(١) الحكومة الاسلامية : بحوث عامة

أ - متى نشأت.

ب - أسسها العامة.

ج - خصائصها العامة.

د - أهدافها العامة.

(٢) الحكومة الاسلامية ومسألة السيادة والولاية:

أ - السيادة المطلقة:

ب - ولاية المعصوم.

ج - العلاقة بين ولاية الفقيه والشورى.

د - الحاكم كما يصوره القرآن والرسول الأكرم والعترة الطاهرة.

(٣) - الحكومة الاسلامية وتشكيلاتها الادارية:

أ - الثابت والمتغير في الدولة.

ب - التشكيلات الادارية على ضوء وظائف الدولة.

ج - شروط الموظف.

د - عهد الامام علي (ع) لمالك الاشر.

(٤) الحكومة الاسلامية والتشريعات القانونية:

أ - كيف تتم عملية التشريع القانوني.

ب - دور الاجتهاد.

ج - الدور الشعبي.

د - الحرية.

(٥) - الحكومة الاسلامية والقضاء.

(٦) الحكومة الاسلامية وعلاقتها الخارجية.

(٧) الحكومة الاسلامية ودورها في الحياة الاجتماعية : (الاقتصاد، التربية،

الجزء، الرقابة العامة، الامن...).

(٨) الحكومة الاسلامية في ايران:

- أ - انطباق خصائص الدولة الاسلامية عليها.
- ب - خطواتها على طريق الاسلام الكاملة.
- ج - تطهير البيئة الاجتماعية.
- د - التلاحم بين الشعب والقيادة.
- هـ - اقامة نظام دستوري جديد، وارساء قواعد مؤسسات ثورية جديدة
- و - مواجهتها للتآمر الدولي الكافر.
- ز - اتجاهها لخدمة المستضعفين في الداخل والخارج.
- ح - علاقتها بالامة والجماهير المسلمة.
- ط - تأثيراتها على الفكر السياسي الاسلامي.
- ي - موقفها من التقدم العلمي والصناعي والمشاكل الحديثة.

(٩) مع الواقع القائم في العالم الاسلامي:

- أ - وضع العالم الاسلامي اليوم ومدى انسجامه مع الصورة الاسلامية الاصلية.
- ب - الدولة المدعية لتطبيق الاسلام واساليبها والموقف الصحيح منها.
- ج - فكرة مد الجسور مع الحكام (سلبياتها وإيجابياتها).
- د - الأرضية المناسبة لتطبيق الاسلام في العالم الاسلامي.
- هـ - الحركات الاسلامية ودورها في مسألة الصحة.

* * *

البرنامج التفصيلي للمؤتمر

اليوم الأول - الثلاثاء - ٧ ج ١٤٠٥/١ هـ.ق - ٩/١١/١٣٦٣ هـ.ش
- ٢٩/١/١٩٨٥ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
تلاوة للقرآن الكريم		
كلمة الافتتاح	حجة الاسلام والمسلمين السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية الاسلامية	ايران
نشيد		
الحكومة الاسلامية والتقنين	آية الله احمد جنتي	ايران
الى الدولة الاسلامية وحكومتها في ايران (شعر)	ابوهادي	العراق
الحكومة الاسلامية - بحوث تمهيدية	حجة الاسلام والمسلمين محمد يزدي	ايران
اسئلة واجوبة		
العلاقة بين الشورى والولاية	حجة الاسلام السيد محمد باقر الحكيم	العراق
الواقع السائد في العالم الاسلامي	الشيخ توري	السنغال
الانسجام بين ولاية الفقيه واحترام آراء الشعب	حجة الاسلام والمسلمين الشيخ مكارم شيرازي	ايران
البعد المعنوي للحكومة الاسلامية	الدكتور كلیم صديقي	انكلترا

اليوم الثاني - الاربعاء - ٨ ج ١٤٠٥/١ هـ.ق - ١٠/١١/١٣٦٣ هـ.ش
- ٣٠/١/١٩٨٥ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
القرآن الكريم		
مع الواقع القائم في العالم الاسلامي	حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد حسين فضل الله	لبنان

الاعلان العالمي لحقوق الانسان (علله ودوافعه وعلاقته بالحكومات).	الاستاذ الحجّة محمد تقي جعفري	ايران
التفتين في الحكومة الاسلامية	الدكتور ميزان الرحمن	بنغلادش
جمال الدين الافغاني و بلورة الافكار الاسلامية ضد الاستكبار الغربي	خان كاكايا	اليابان
حول الثورة الاسلامية	الاستاد محسن عبدالحق	استراليا
اسئلة واجوبة		
مصدر التشريع في النظرية الاسلامية	حجة الاسلام السيد محمود الهاشمي	العراق
الحكومة الاسلامية - قيادة وشعبا	الدكتور شرف الدين	بنغلادش
حول موضوع المؤتمر	الدكتور أحمد هوبر	سويسرا
من آثار الثورة الاسلامية في ايران	محمد ابراهيم سقنا	الغابون
الاسلام في اوغندا	الشيخ علي ابوبكر	اوغندا
مرحبا بالفجر (شعر)	الشيخ محمد رضا آل صادق	العراق
اسئلة واجوبة		

اليوم الثالث - الخميس ٩ ج ١٤٠٥/١١/١١ ق - ١٣٦٣/١١/١١ هـ ش
- ١٩٨٥/١/٣١ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
القرآن الكريم		
السنغال والثورة الاسلامية في ايران	محمد البكي جا	السنغال
القيادة في الاسلام	الدكتور ساش الدين	امريكا
العلاقات الدولية في الحكومة الاسلامية	حجة الاسلام والمسلمين اميني	ايران
الثابت والمتغير في الحكومة الاسلامية	آية الله جوادي آملی	ايران
تأثير الثورة الاسلامية في وعسي الأمة الاسلامية	محمد عمر فاروق	امريكا
تأثير الثورة الاسلامية في العالم	شكيل جمالي	الهند

لبنان	حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد مهدي شمس الدين، قرئت بالنيابة	الحكومة الاسلامية في ايران
العراق	الشيخ قاسم الحائري	فجر من الايمان
ماليزيا	محمد حبيب الله محمود	الجمهورية الاسلامية في ايران تواجه مؤامرات حكومات الكفر
		اسئلة واجوبة وتعليق
العراق	(الاسرى) ضيوف الجمهورية الاسلامية في ايران	نشيد
ايران	حجة الاسلام الهاشمي الرفسنجاني	«على طريق تحقيق الحكومة الاسلامية»
		البيان الختامي

موضوعات لم تلتق في المؤتمر

البلد	اسم المتحدث	الموضوع
الهند	حجة الاسلام السيد مرتضى حسين	الحكومة الاسلامية ومسألة الحاكم
	صدر الافاضل	وولاية الفقيه
تونس	العلامة الشيخ صالح النيفر	نحو اقامة الحكم الاسلامي
بنغلادش	الدكتور م. أ. عزيز خان	الحكومة الاسلامية والتقنين
باكستان	الدكتور محمد ايوب بخاري	بلورة الافكار الاسلامية ضد الاستكبار الغربي
لبنان	الشيخ عدنان زكريا الحسيني	حول الثورة الاسلامية

هذا وقد تميز المؤتمر هذا العام بالأمور التالية:

أولاً: تم افتتاحه بمحاضرة قيمة ألقاها سماحة حجة الاسلام والمسلمين السيد علي الخامنئي رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية كما كان مسك الختام فيه محاضرة قيمة أيضاً لسماحة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ علي اكبر الهاشمي الرفسنجاني. الأمر الذي منح المؤتمر خاصية علمية واجتماعية فريدة.

ثانياً: كما حضرت في المؤتمر شخصيات علمية معروفة لها وزنها الفكري

والثقافي والتربوي من أمثال:

آية الله جنّتي رئيس منظمة الاعلام الاسلامي .

وآية الله جوادي آملّي استاذ الجامعة العلمية في قم .

وغيرهما من الشخصيات العلمية سواء من داخل البلاد أو من خارجها . هذا بالإضافة لحضور المئات من الشخصيات العلمية المعروفة من شتى أنحاء إيران و سائر أرجاء العالم .

ثالثاً: موضوع المؤتمر حيث كان موضوعاً مهماً خطيراً له آثاره الكبرى على حياة الأمة وانسجامه الكامل مع صحوتها الصاعدة .

رابعاً: تنظيمه الجيد . إذ تمّ التزامه بالمواعيد المعلنة تقريباً كما تنوعت بحوثه، وتمت إدارته بكلّ نجاح وتوفيق من قبل رئيسه آية الله جنّتي، كما انتخبت لكلّ جلسة هيئة رئاسة من العلماء المفكرين من داخل إيران وخارجها، وكانت الكلمات تترجم بشكل آني، كما قدم الكثير من المحاضرات بلغات ثلاث ووزع كل منها أثناء القائها .

خامساً — كما ازداد اهتمام وسائل الاعلام بهذا وتابعت جلساته بكلّ اهتمام ونقل ما كان يجري فيه بالتفصيل للشعب .

وفي ختام الجلسات اصدر المؤتمر البيان الختامي التالي الذي وافق عليه الحاضرون بالتكبير والشعارات الاسلامية .

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد» .

ان الحكمة من بعثة الأنبياء والإلهيين لما كانت تكمن في إقامة القسط والعدل بهدف تحقيق تكامل الانسان وسعادته الأبدية، وان هذا الهدف لا يتم الا في القانون والحاكمية الالهية، الذي يتبلور في حكومة الأنبياء والأوصياء والفقهاء والصالحين، كان من اللازم اعتبار الجهاد والكفاح في سبيل تحقيق هذا الحكم ونفي أي نوع من أنواع الحكم الاستكباري اللانساني، واجبا إلهيا مفروضاً . وفي الظروف التي تلحظ فيها الكثير من الحكومات المسيطرة على الأقطار الاسلامية، قد تجاهلت القوانين والتعاليم التي جاء بها كتاب الله، وبالتالي

سخرت شعورها المظلومة لصالح السلطة الأجنبية، فان على العلماء والمفكرين وبالخصوص القادة الدينيين والسياسيين أن يتأسوا بالرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله، الذي حطم الأصنام (الجامدة منها والمتحركة) وحكم الدين الالهي في المجتمع، وبالتالي عليهم أن يتوكلوا على القادر المتعال ويخطوا في هذا السبيل المقدس تدعمهم الجماهير المؤمنة كلها.

وعلى أساس من هذه المسؤولية الخطيرة تم عقد المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي في طهران في الفترة من ٧ الى ٩ جمادي الأول سنة ١٤٠٥ هـ. ق الموافقة لـ (٩ - ١١) بهمن سنة ١٣٦٣ هـ. ش حيث حضره المفكرون من داخل الجمهورية الاسلامية في ايران وخارجها، ودرسوا موضوع «الحكومة الاسلامية» وقدموا بهذا الصدد دراسات وبحوثا قيمة يمكنها أن تساهم في ايجاد أرضية فكرية مناسبة بين المسلمين ودفعهم نحو تشكيل الحكومة الاسلامية.

وفي ختام جلساته أصدر المؤتمر التوصيات التالية:

١ - يطلب المؤتمر من جميع العلماء والمفكرين في العالم الاسلامي - تحقيقا لهدف تشكيل الحكومة الاسلامية الأصيلة - أن يدرسوا المواضيع الاجتماعية والسياسية الاسلامية الحية والناضجة - سواء في مجالها العلمي أو العملي، ثم يعملوا على توضيحها للجماهير المسلمة وخصوصا للجيل الشاب في مختلف المراكز العلمية والدينية.

٢ - يطالب كل القادة الدينيين أن يوفوا رسالتهم الاسلامية حقها في مجال الوقوف الى جانب المظلومين والمحرومين والدفاع عن الحركات الاسلامية وبتجنبوا أي مساومة مع الحكام الظالمين وغير الشرعيين.

٣ - يطلب من المؤتمرات التي تنعقد باسم الاسلام - عملا بواجبها الاسلامي - التركيز على الرسالة الاسلامية الصاعدة، وجعل مصالح الشعوب في طليعة برامجها، ومكافحة الفساد والانحراف الأخلاقي المصدر من الشرق والغرب وذلك رغم كل الضغوط التي يوجهها المتسلطون العالميون.

٤ - يدعو جميع المسلمين في العالم لعدم الاكتفاء بالتطبيق لبعض الأحكام الفرعية والظاهرية، الذي تقوم به بعض الدول المدعية للاسلام والمتظاهرة به، وأن يصبوا جل اهتمامهم لتحقيق النظام الاسلامي الكلي المنسجم في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية وخصوصا في مجال الحكم والادارة.

٥ - وفي الذكرى السادسة لانتصار الثورة الاسلامية الرائعة في ايران، فان المؤتمر يرى لزاما عليه ان يبارك موضوع الحاكمية الاسلامية واستقرار النظام الاسلامي في ايران، ويؤكد من جديد القيادة لامام الأمة الاسلامية سماحة آية الله العظمى الامام الخميني.

٦ - يدين - بشدة - أنماط التدخل والجرائم التي تقوم بها القوى الاستكبارية الشرقية والغربية تجاه الأقطار الاسلامية الرازحة تحت نيرها، و يعلن دعمه المطلق واعترافه بالحق تجاه المجاهدين الأبطال المضحين المسلمين في شتى أنحاء العالم وخصوصا في أفغانستان، وجنوب لبنان، والعراق.

٧ - يعلن ان المسألة الفلسطينية هي احدى أهم المسائل الحياتية للعالم الاسلامي و يدين - بكل قوة - مؤامرات الدول الكبرى وعملائها في طرح المشاريع الاستسلامية مع الصهيونية المعتدية، وكذلك تعاون بعض الأنظمة الرجعية في مجال تهجير يهود أثيوبيا الى الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨ - و يدين - من جديد - الهجوم الظالم للنظام البعثي في العراق على الأرض الاسلامية الايرانية ويعتبره جزءا من الخطة الاستكبارية العالمية الواسعة ضد الاسلام والشعوب والأقطار الاسلامية.

٩ - يطالب كل المسلمين في شتى أنحاء العالم وخصوصا القادة الدينيين وذوي الفكر والبيان والقلم، ان يوضحوا للآخرين الحقائق الجارية في العالم الاسلامي، ويقفوا بوجه أنماط التآمر الاعلامي لوسائل الاعلام العالمية الصهيونية ضد النهضة الاسلامية العالمية.

١٠ - يقرر المؤتمر أن يطرح - من جديد - موضوع «الحكومة الاسلامية» وهو موضوع حياتي بالنسبة للعالم الاسلامي - وفي أبعاده الواسعة وعبر تحقيق ودراسة لكل جوانبه، في المؤتمر الرابع للفكر الاسلامي في العام القادم. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

وفي ختام هذا التقرير الموجز تود اللجنة العلمية ان تقدم اسمى الشكر لكل الأخوة الذين ساهموا في نجاح المؤتمر وبذلوا كل ما في وسعهم لوصوله الى الأهداف المنشودة وتشكر بالخصوص آية الله جنتي، واللجنة العامة لاحتفالات

عشرة الفجر، وأعضاء منظمة الاعلام الاسلامي من شتى الفروع.
ونسأل الله جلّ وعلا ان يوفقنا جميعا للعمل على تحقيق الحكومة الاسلامية
العالمية وتطبيق الاسلام على ربوع الحياة. انه نعم المولى ونعم النصير.

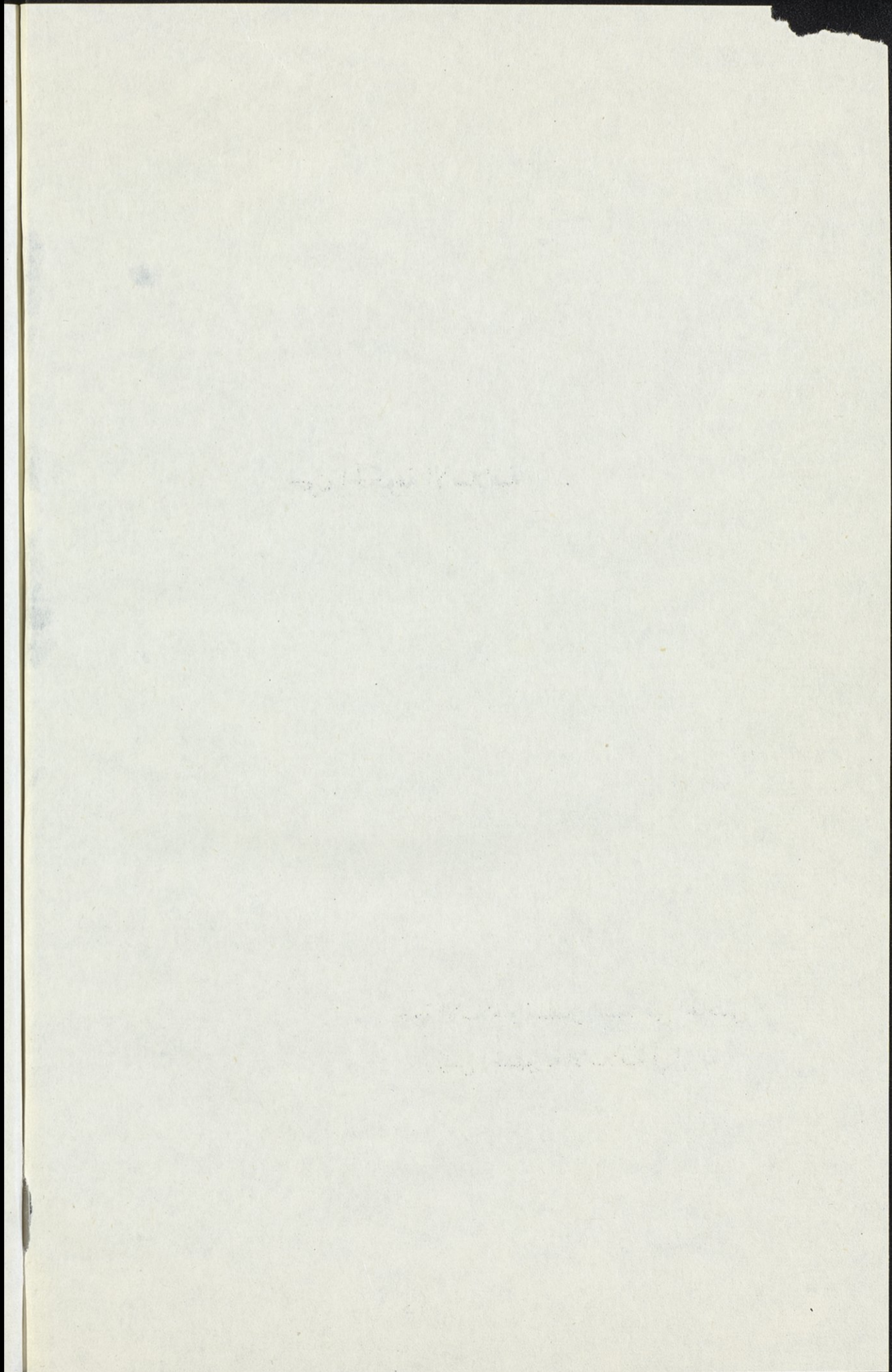
اللجنة الفكرية

المشرفة على المؤتمر الثالث

للفكر الاسلامي

حول الحكومة الاسلامية

حجة الاسلام والمسلمين السيد علي الخامنئي
رئيس الجمهورية الاسلامية في ايران



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ «الحكومة الاسلامية» تعتبر من أهم القضايا الراهنة للعالم الاسلامي، بل وحتى للعالم غير الاسلامي. فهي أدق المسائل وأكثرها اثارة. وعند ما يكون اسم الاسلام مقرونا بالحكومة والنظام السياسي وتشكيل مجتمع ما، فانه يكون مثيرا بالنسبة للمسلمين، وفي نفس الوقت مرعبا ومخيفا لأعداء الاسلام.

ومنذ ان بدأت النهضة الاسلامية (أي منذ بداية القرن التاسع الميلادي)، فان العالم غير الاسلامي والقوى المياسية العظمى في العالم، التي كانت - آنئذ - في بداية تكوينها، أحست جميعها بالخطر، خاصة وان استعادة الاسلام لحياته، أو بتعبير أدق الاسلام الذي يدعي الحكومة والنظام الاجتماعي، ظهر أول مظهر في المناطق التي كان الاستعمار باسطة سلطته عليها، والتي كانت تواجه مطامع

السياسات السلطوية العالمية.

ان الفكر الاسلامي الثوري الذي يدعو الى الاستقلال وحاكمية الاسلام ظهر خلال القرن الأخير في الهند، ثم في بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي كانت تعاني من الظلم والاضطهاد. ومن هنا بدأ الاستعمار يحسب حسابا لتلك المناطق.

ان الاستعمار البريطاني العجوز وللمحافظة على شبه القارة الهندية ارتكب في تلك المنطقة جرائم لم يكن لها مثيل. وقد لا نبالغ اذا قلنا ان مبادرة بريطانيا لاقامة سلطة لها في بعض مناطق أفريقيا والشرق الأوسط، جاءت لحفظ سلطتها على الهند.

وتزامنا مع الاهتمام الذي كان يوليه الاستعمار البريطاني للهند، سُمِعَتْ في اوائل القرن التاسع عشر الميلادي صحاح بعض القادة الدينيين لتلك المنطقة الذين كانوا يدعون الى الجهاد والشهادة، فأدخلت المرعب في نفوس الانجليز. ولذلك وحتى بعد مرور (٥٠) عاما على الانطفاء المؤقت للشعلة التي أوقدها كبار علماء الهند في اوائل القرن التاسع عشر الميلادي، مثل السيد أحمد عرفان، والشاه عبدالعزيز دهلوي، كان عملاء الانجليز يحاولون تشويه صور تلك الشخصيات أمام الشعب الهندي واثارة الناس ضدهم، كما أوجدوا ديناً مأجورا ليتحدى الدين الاسلامي. لذلك ليس من العجب أن نرى أنه عندما يحمل السيد جمال الدين راية الاسلام في ايران والهند ومصر وأوروبا وتركيا، ويدعو الناس للاسلام، فإن ردود فعل المستعمرين في ذلك الوقت، تشكل في الحقيقة جزءاً من أكبر ردود الفعل التي تواجه أي حركة ثورية. والافهل كان السيد جمال يعمل شيئاً آخر في مصر وبقية الدول الأخرى عدا دعوته الناس للاسلام؟

سحق الانتفاضات الاسلامية:

وخلال مئة عام، أي منذ بدء النهضة الاسلامية الحديثة، كان الاستكبار العالمي والذي كان - آنئذ - متمثلاً بالاستعمار الانجليزي يقضي على كل حركة من جانب العلماء المسلمين، تحمل اسم الاسلام ولها دوافع اسلامية وكمثال على ذلك سحق الحركات الاسلامية في الهند ومصر وبقية الدول الاسلامية.

هذه المسائل انما تبين مدى تخوف العالم الاستكباري والسلطات العالمية من اسم الاسلام الذي يدعو الى الحاكمية وادارة حياة أتباعه. (رسالة) «بما نؤمن»
وبديهي أن هناك قانونا عاما، وهو ان أهل الحق لو صمدوا في دعوتهم الحق، لانتصروا، وانسحب العدو، وهذا ما حصل بالفعل. لذا فان أول نموذج لمثل هذا التراجع نراه في مقابل نهضة التنبك في ايران التي قادها الميرزا الشيرازي والذي كان يناضل ضد السلطة الاقتصادية لبريطانيا. (رسالة) «بما نؤمن»
فالمرحوم الشيرازي، حرك بخطوته تلك الشعب الايراني، واعتمد على الايمان الديني لأفراد الشعب بحيث استطاع في نهاية الأمر أن يهزم العدو.
وبعد أعوام على تلك النهضة، انطلقت الثورة الدستورية. حيث تحرك الناس في ذلك الوقت بفتوى وقيادة المراجع الدينين وعلماء الاسلام، وأجبروا السلطة الاستبدادية على التراجع، كما افشلوا السياسات العالمية التي كانت تدعم الاستبداد، واستطاعوا أن يشكلوا حكومة تستند الى أحكام الاسلام. لكن تلك الثورة فشلت بعد انتصارها، وذلك بسبب أحاييل الاستعمار. (رسالة) «بما نؤمن»
وبعد عدة سنين حدثت في ايران مجددا انتفاضة مسلحة باسم «انتفاضة الغابات» يقودها أحد علماء الدين المسلمين، وبعض المسلمين المجاهدين، ويدعمها أكثر علماء الدين. وفي نفس الوقت، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت في العراق أكبر ثورة لعلماء الدين ضد الاستعمار البريطاني. (رسالة) «بما نؤمن»
وكانت تلك الثورة تعكس — في الحقيقة — المقاومة العظيمة للحوزة العلمية في النجف الأشرف أمام سلطة بريطانيا على العراق. (رسالة) «بما نؤمن»
وخلال تلك الانتفاضات، حقق المسلمون بعض الانتصارات وتلقوا في نفس الوقت بعض الضربات. (رسالة) «بما نؤمن»
والتجربة التي مر بها المسلمون وغير المسلمين طوال هذه المدة، أثبتت الحقيقة التالية وهي ان الاسلام اذا ما تحرك في نقطة من العالم، بهدف اقامة نظام اسلامي، فستكون له القدرة على تعبئة وتشكيل القوى وتحدي القوى الاستعمارية، وقد مررنا — نحن — بهذه التجربة، وخرجنا بهذه النتيجة وهي انه اينما ظهرت حركة اسلامية شعر الاستكبار العالمي بالرعب منها وحاول التصدي لها.
بديهي اننا نعتقد ان الحق يخرج منتصرا في كل صراع يخوضه ضد الباطل،

بالضبط كما يعد القرآن الكريم بذلك «أم يقولون نحن جميع منتصر» سيهزم الجمع ويولون الدبر» (القمر: ٤٤ - ٤٥).

وعلى أي حال فإن البحث حول «الحكومة الإسلامية»، بحث مهم للغاية بنظر المسلمين، كما هو باعترافنا أهم بحث يلزم - اليوم - طرحه في العالم الإسلامي.

وهنا أريد أن الفت انتباه الأخوة الأعزة المشاركين في هذا المؤتمر والذين يتدرسون المسائل المتعلقة بالحكومة الإسلامية، الى بعض الأمور:

مسؤولية المفكرين الإسلاميين:

منها ان بعض الأشخاص من بين المجتمعات الإسلامية، ومن بين المؤمنين بالاسلام - وبتأثير من الدعايات الثقافية المغرضة للأعداء - حصلت لهم هذه القناعة وهي ان الاسلام يفتقر الى نظام سياسي وحكومي، وفي نفس الوقت ساق هؤلاء، الجماهير المسلمة نحو مثل هذا الاعتقاد.

وإن أهم وظيفة ملقاة على عاتق المفكرين الإسلاميين، هي ازالة هذه التصورات الباطلة من الأذهان.

ان الاعتقاد بالتوحيد ووجود الله، يعني الاعتقاد بالحياة النوعية الاجتماعية للانسان. فأصل الاعتقاد بالله وبالأنبياء، يقتضي ان ينتخب الانسان شكل حياته الخاصة بارشاد من الأنبياء.

والقرآن الكريم يشير الى هذه المسألة في عدة آيات: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط». (الحديد: ٢٥) ونفهم من هذه الآية ان الله سبحانه تعالى، أرسل الرسل وأنزل معهم الكتاب ليقوموا القسط، وليقيم الناس بدورهم القسط في المجتمع.

اذن، فالسؤال هو: ماهي القواعد التي يجب ان تقام الحكومة على أساس منها؟ هذا سؤال مهم.

ان الحكومة، تشكل العمود الفقري لحياة المجتمع. اذن؛ فبواسطة أي شخص، وعلى أساس أي قاعدة ومبدأ، وبأي صورة يجب أن تشكل؟ وهذا سؤال أساسي آخر.

ان جميع المذاهب تجيب على هذا السؤال، فهل يمكن ان نتصور الأنبياء

يتركونه بلا جواب؟

«وان أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيرا من الناس لفاسقون» أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون»

(المائدة: ٤٩ - ٥٠)

هذا هو جواب الأنبياء، وهذه الاجابة لا تقتصر على الاسلام فقط، اذ ان جميع الأنبياء جاءوا ليحيبوا على السؤال المذكور. والنظام الذي يظهر على أساس من الاعتقاد الالهي، له بعد سياسي يتمثل بالحكومة، كما ان بعده الاقتصادي قائم على اقامة القسط في المجتمع، كما وله أيضا بعد اخلاقي، ونظام سياسي ألا وهو نظام الحاكمية والتشريع وادارة البلاد، والذي يسمى بـ«الحكومة الاسلامية».

اذن علينا أن نعمل للقضاء على الأفكار التي تقول ان الاسلام لا يدعو المسلمين لاقامة حكومة اسلامية. لأن كل شعب يؤمن بالاسلام، عليه أن يطالب بحكومة اسلامية ولا يمكننا ان نتصور اناسا يؤمنون بالاسلام دون ان يؤمنوا بالحكومة الاسلامية؟

ان عدم الاعتقاد بالحكومة الاسلامية، مصيبة كبيرة قائمة في العالم الاسلامي. والمسألة الأخرى هي ان العادة قد جرت على تشكيل حكومات مزيفة بدلا من الحكومة الاسلامية الحقيقية. فكثير من الذين حكموا باسم الاسلام لحد اليوم، انما كان وجودهم بمثابة تهمة موجهة الى الاسلام.

فعلى العالم الاسلامي - اليوم - أن يعرف ماهي الحكومة الاسلامية؟ وما لم يعرف ذلك، فمن المحتمل أن تترك الادعاءات الباطلة لأعداء الاسلام تأثيرها في هذا المجال.

عندما تكون هناك في زاوية من العالم، دولة غنية مثل ايران، عمل عليها الاستكبار العالمي وخاصة اميركا لفترة طويلة، وكان يعتبرها معقلا قويا لحفظ مصالحه، وتحدث فيها ثورة على أساس الاسلام، وترحب الجماهير بالحكومة الاسلامية، وتحكم القرآن في جميع أمورها، فان الأمر يشكل خطرا على الاستكبار العالمي. ثم ان الاستكبار العالمي لم يتمكن - والحال هذه - ان يدعي بأن الدين

هو أفيون الشعوب.

لقد كان هذا الادعاء قائماً لعشرات السنين، حتى ان البعض قد آمن به . ولكن ترى أي شخص يستطيع - اليوم - أن يعتقد بأن الدين هو أفيون الشعوب؟ وعندما تقوم اكثر الأفكار الاستكبارية والرأسمالية رجعية بضرب الجمهورية الاسلامية بأحدث الأسلحة، فكيف يمكن اتهام نظامنا بالرجعية؟ وهل يمكن للنظام الذي يدعو الناس الى الاستقلال والحرية، أن يكون رجعياً؟ وهل يمكن لأعدائنا أن يدّعوا بان نظام الجمهورية الاسلامية (الذي يقف على رأسه انسان زاهد، انسان مُتّق، يجسّد حياة الأنبياء) نظام طاغوتي وملكي؟ وهل يمكن لمثل هذا النظام أن يتّبع الأهواء والشهوات الدنيوية؟

كيف يريد أعداء الاسلام ان يتحدّوا نظاما يدعمه الشعب بكل ما يملكه من طاقات؟ قد يستطيع هؤلاء - عبر أحابيلهم - ان يوجدوا أنظمة مشابهة، ولكنها تظل

مزيفة. واليوم فان خطر تشكيل أنظمة اسلامية مزيفة في العالم الاسلامي بات كبيراً، وعلى المسلمين ان يأخذوا هذا الأمر بنظر الاعتبار. ومن هنا فاننا نعتقد بوجوب تحديد مفهوم الحاكمية في الدين.

● حاكمية الدين:

ترى ما معنى حاكمية الدين؟ هل أن الحاكمية تعني السلطة المطلقة لشخص أو فئة معينة على الناس، أم انها تعني تحمل مسؤوليات كبيرة من قبل بعض الأشخاص الذين يتساوون مع الآخرين من حيث الحقوق؟ ما هو منشأ هذه الحاكمية؟ واذا ما تقرر أن يكون هناك شخص أو عدة أشخاص على رأس الحكومة الاسلامية، فبأي المقاييس يمكن هؤلاء ان يحدّدوا المسؤوليات لأنفسهم؟ ان الاسلام قد أعطى أجوبة لمثل هذه الاسئلة. فهناك مقاييس فيما يتعلق بمسؤولي الحكومة الاسلامية كي لا يتمكن الأشخاص الذين يفتقرون الى تلك الخصائص ان يرشحوا أنفسهم للمناصب. فالاسلام لا يسمح ان يشغل الفاسدون والمستبدون والأوغاد مناصب لهم عبر الحصول على آراء الناس. ان رأي الناس، أمر لا بد منه، الآ ان الشخص الذي له المؤهلات المطلوبة،

عليه في نفس الوقت ان يكون تقيا، عادلا، وعارفا بالاسلام. فالشخص الذي يريد ادارة المجتمع، يجب ان يعرف الاسلام معرفة كاملة. «أفمن يهدي الى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدى، فما لكم كيف تحكمون...» (يونس: ٣٥)

نعم؛ من الضروري ان يكون الحاكم الاسلامي عارفا بالدين وواعيا. ومن يملك هذه الشروط، ويتميز بالتقوى وضبط النفس، يستطيع أن يرشح نفسه. ثم يصل الدور الى الناس ليبدوا رأيهم، فاذا لم يوافقوا عليه، فلن يكون حكمه شرعيا، اذ ان الاسلام لا يقبل بفرض أية حكومة على الناس.

ان حكومة الله في النظام الاسلامي ممزوجة بحكومة الناس. ولذلك فعندما نقول «جمهورية اسلامية» فهذا يعني ان حفظ القوانين والأحكام الاسلامية لا يتناقض ونظام الجمهورية وانتخاب الناس.

والسؤال المطروح هو: كيف يجب أن تكون أخلاق الحاكم، ونوع الحكومة؟

ان التقرب الى الناس، والتحدث إليهم، والعيش مثلهم، هي من المقاييس الأخرى لمسؤولي الحكومة الاسلامية. وأينا سمع اسم للحكومة الاسلامية، فيجب البحث عن هذه المقاييس. وكلما روعيت هذه المقاييس، اقتربت تلك الحكومة من الاسلام.

ومتى ما اقترنت حاكمة الكفر والفسق وسلطة المستكبرين العالميين وحفظ المصالح النفطية وغير النفطية لمفترسي العالم، باسم الاسلام، فان اسم الاسلام - آنئذ - لن يتعدى التزوير.

نحن لانقبل بأي شكل من الأشكال أن تكون هناك حكومة اسلامية في ظل حاكمة اميركا والاتحاد السوفياتي وبقية القوى العظمى. لذلك فان الحكومة الاسلامية، أي القسم الأساسي من الكيان السياسي للعالم السياسي، يجب أن تكون منسجمة مع بقية السياسات الاسلامية، ومن جملتها سياسة «لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا». (النساء: ١٤١)

ومن جملة السياسات الأخرى: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» (الانفال: ٦٠) فهذه السياسات يجب أن تكون قائمة، لنتأكد من ان الحاكمة هي حاكمة اسلامية.

ومن الأساليب الأخرى التي يلجأ اليها أعداء الاسلام والمتسلطون على العالم

كسلاح ضد حاكمية الاسلام، تجريد الاسلام والفكر الاسلامي من الاخلاص والنزاهة والأصالة الاسلامية. فتي ماظهرت حركة إسلامية حقيقية قائمة على الايمان والفكر الاسلامي، وضع الى جانبها تيار اسلامي آخر، ولكن بافكار مقتبسة. ومن هنا كان على المسلمين أن يأخذوا هذه المسألة بنظر الاعتبار.

ولوراجعنا تاريخ الحركات الاسلامية منذ القرن التاسع عشر والى اليوم، لرأينا ان مثل هذه التيارات كانت موجودة. على سبيل المثال ان الانجليز أسسوا مدرسة اسلامية ذات اتجاهات غربية، مقابل مدرسة دار العلوم في الهند التي كانت مبلّغة حقيقية للاسلام. ومثل هذه الأمور حدثت في بلادنا أيضا. فمثلا نجد الذين انهبوا دراساتهم في الغرب، مزجوا الايمان الاسلامي بالثقافة والايديولوجية الغربية، وهذا ماخدم النظام الحاكم آنذاك والذي كان يخاف الاسلام الأصيل. واليوم فان التيار الاسلامي في بلادنا والذي يستند الى الكتاب والسنة، يتعرض لهجوم القوى العالمية. ولو لم يكن ملتزما بالكتاب والسنة لم يكن يواجه مثل هذا الهجوم من قبل الأعداء.

لقد بذلنا منذ انتصار الثورة الاسلامية، محاولات كثيرة لحفظ الاسلام المستنبط من الكتاب والسنة، وصونه من التيارات الاقتباسية (الشرقية منها والغربية). فلن نقبل الاسلام الممزوج بثقافة الأجانب، ونعتقد أن مثل هذه الأفكار لن تشكل خطرا على الاستكبار.

وعلى أي حال فمن الأجدربالعالم الاسلامي — اليوم — بنفوسه البالغة مايقارب المليار شخص، ان يفكر بالحكومة الاسلامية على أنها فكر عملي وجدي.

● الجمهورية الاسلامية، تحقيق عملي للاسلام:

أيها الأخوة الأعزة:

اذا كان الأمل الكبير للمفكرين الاسلاميين قبل (٥٠) عاما متمثلا بتأسيس عدد من الجامعات الاسلامية، واذا كان هدف المفكرين الاسلاميين في يوم ما، المشاركة في المؤتمرات العالمية بغية طرح الأفكار الاسلامية، فان الوضع يتباين اليوم بدرجة كبيرة.

فاليوم تقوم في نقطة حساسة من العالم؛ حكومة على ضوء الكتاب والسنة، وان أمل تشكيل الحكومة الاسلامية لم يعد أملا بعيدا. لذا فان الشعوب الاسلامية لو

دعيت لتشكيل حكومة اسلامية، لما كان لها الحق في التزام السكوت واظهار العجز.

ان الشعراء والخطباء والعلماء والكتاب والفنانين الذين لهم دوافع اسلامية في قلوبهم، لا يحق لهم - اليوم - ان يلجأوا الى مكان آخر غير الاسلام، ويرووا عطشهم وعطش مخاطبيهم بينوع آخر غير ينبوع الاسلام، ذلك ان تحقق الاسلام أمر عملي، وان الجمهورية الاسلامية في ايران هي نموذج لذلك.

نحن لاندعي تشكيلنا حكومة أشبه بحكومة الرسول الأكرم (ص)، ولكننا ندعي بأننا نمضي الى الأمام نحو حكومة الرسول الأكرم (ص).

ان عالمنا الراهن هو عالم المجاميع، حيث ان القوى العظمى والدول الصغيرة في أجزاء متعددة من العالم تجتمع معا لتحقيق أغراضها وأهدافها. وعلى هذا الأساس توجد في العالم اتحادات ومجالس ومعاهدات وأحلاف كثيرة، وان أكثر تلك المجاميع ضعفا هي منظمة المؤتمر الاسلامي.

اني و باعتباري رئيسا لدولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي أصرح من هنا بان هذه المنظمة هي أكثر المنظمات العالمية ضعفا وهزالاً وأكثرها فقداً للتأثير الدولي. لأنها لا تدافع عن حق المسلمين، ولا تفكر في إيجاد الحلول لمشاكل العالم الاسلامي، كما ولا تتخذ أي مواقف تجاه أعداء الاسلام، ولا تبغ للاسلام.

واليوم فان الدولة الوحيدة التي ترفض الدستور والموازين العرفية في حالة تناقضها مع الفقه الاسلامي، تتمثل بالجمهورية الاسلامية، وان النظام الوحيد الذي يستند في أحكامه وقوانينه الى الكتاب والسنة هو نظامنا.

ان مجلس الشورى الاسلامي لن يصادق على أي قانون لا يتفق والفقه الاسلامي، على انه حتى لو تمت المصادقة عليه، فان مجلس صيانة الدستور يرفضه.

● ماهية منظمة المؤتمر الاسلامي:

تري ما هو الدعم الذي قدمته منظمة المؤتمر الاسلامي (التي تشمل مجموعة من الدول الاسلامية) الى الجمهورية الاسلامية التي تعمل على تطبيق الأحكام الاسلامية؟ واذا كانت هذه المنظمة تدافع عن الاسلام حقاً، أليس من الأفضل لها أن تدافع عن بلاد يقوم نظامها على الأحكام الاسلامية؟ ولماذا لا ترد هذه المنظمة على الأجهزة الدعائية العالمية التابعة للصهاينة والتي تتآمر على الثورة

الإسلامية في إيران؟
ان ما يقارب الـ ٩٠٪ من مجموع أجهزة الدعاية العالمية المعروفة، هي — اليوم —
في قبضة الصهاينة، وتتآمر على الجمهورية الإسلامية، وتمثل إحدى وظائفها
الأساسية مقابل المبالغ التي تتسلمها، بترويج الدعايات حول الثورة الإسلامية.
استمعوا الى اذاعات العالم، لتروا كيف انها تبث سمومها على الثورة
الإسلامية، وكيف أنها تشوه الحقائق. والى إيران في يومنا هذا.
وإذا كانت الدول الإسلامية صادقة في ادعائها بأن منظمة المؤتمر الإسلامي
جاءت للدفاع عن الإسلام، فلم لا تتصدى هذه المنظمة للدعايات المغرضة التي
تقوم بها الصهيونية ضد الجمهورية الإسلامية؟
لله حسنا اننا لانطلب من المنظمة أن ترد على هذه الدعايات. ولكن لماذا
تحالفت وسائل اعلام أكثر الدول الإسلامية مع أعداء الإسلام، وراحت تطلق
الدعايات على الثورة الإسلامية؟
وانتم أيها المفكرون والعلماء الإسلاميون، طالبوا بالتصدي لجميع المؤتمرات
التي تحاك في الدول الإسلامية ضد الجمهورية الإسلامية في إيران. بلطفنا هذه
اننا على حق. وإذا كان من المقرر ان تقضي هذه المؤتمرات على الجمهورية
الإسلامية، لكنا قد متنا — الى اليوم — سبع مرات.
هذا ونحن في كل يوم يمر على عمر هذا النظام، نحقق مكسبا جديدا، ونعلم
بان هذه المنجزات انما تتحقق بفضل الله وعونه وتضحيات هذا الشعب الشجاع.
وعلى هذا الاساس فان الاعتقاد بحاكمية الإسلام يجب أن يكون متزامنا مع
الدفاع عن الجمهورية الإسلامية.
انني على أمل في أن يتوصل الأخوة الأعززة المشاركون في هذا المؤتمر الى نتائج
جيدة بعونه تعالى.

ان هذا المؤتمر هو ساحة جيدة للتدارس حول الحكومة الإسلامية. واننا رغم
تشكيلنا للحكومة الإسلامية، مازلنا بحاجة لمثل هذه البحوث.
ونسأل الله أن تتحقق الحكومة الإسلامية في بقية الدول الإسلامية الأخرى.
سنحن أول تجربة في هذا المجال، ونأمل ان تغنينا التجارب القادمة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امكانات تحقق الحكومة الاسلامية وعقباتها

حجة الاسلام والمسلمين
الهاشمي الرفسنجاني

[Faint, illegible handwriting]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله أجمعين. أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. «إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ».

طبيعي انه يجب الاهتمام كثيراً بمثل هذه الاجتماعات التي تعقد في هذه المرحلة التاريخية. ولو كانت مثل هذه الأمور قد حصلت في المراحل الحساسة من التاريخ المعاصر، لكانت أوضاعنا الفكرية أفضل بكثير مما هي عليه اليوم. ورغم ذلك فان طريق الله يبقى جديداً وقابلاً للسير فيه من أية نقطة نشاء، وكذلك الحال بالنسبة للأجيال القادمة.

ان بحوث هذا المؤتمر، وأنطلاقاً من معرفتي بالسادة الحاضرين، وعمقهم الفكري والعلمي، شاملة ومعمّقة، بحيث ان حديثي لا يمكن له أن يكون مهماً وقيماً أمامها، خاصة وأنا أعتبر نفسي تلميذاً لهم. لكن وباعتباري أحد مسؤولي

هذا النظام، فقد يمكن لحديثي أن يكون قابلاً للإستماع الى حد ما.
عنوان بحثي يحمل العبارة القصيرة التي أوردتها في بداية حديثي من احدى
الآيات القرآنية، والتي يمكن لها أن تكون امراً يقبل به أكثر المشاركين في هذا
المؤتمر، ومع ذلك يستلزم بحثاً يعود بالفائدة على المجتمعات الإسلامية.

وهذا الامر هو انه لا يوجد في العالم والتاريخ، طريق عدا طريق الإسلام،
ونظام الحكم الاسلامي، يستطيع أن يُنجي البشرية، ويوفّر السعادة للإنسان.
حتى وإن استطاعت بعض النظم أن تجد محط قدم لها في أجزاء من العالم، فإنَّ
وجودها - بلا شك - سيكون قصير الأمد ومرحلياً.

وفي الحقيقة ان الأسس الفكرية والدينية والإستدلالية لهذا البحث قد
وردت في أحاديث السادة المشاركين. ولذلك فأنا لا أملك شيئاً جديداً أضيفه الى
أحاديثهم، غير أنني سأحاول تبين الموضوع للمجتمع فقط، لاهذا المؤتمر.
نحن اليوم لانرى في العالم أي مذهب تستطيع أسسه الفكرية ان تكون عالمية،
ويقوم على الفطرة الإنسانية، ويكون منزهاً عن القيود المفروضة عليه من قبل
عصره وجغرافيته وثقافته، ولا أي تيار فكري آخر بين مجموعة من أفراد المجتمعات
الراهنه له مثل هذه الصلاحية، كما ولا يمكن حتى للقوى والإمكانات البشرية
للتيارات الموجودة في عالمنا، أن يحظى بهذه الميِّرة.

والتيارات الموجودة في الوقت الحاضر، تتمثل بالرأسمالية والشيوعية، وبعض
الأديان والمذاهب التي يقف وراءها الكثيرون، من مثل «المسيحية» وكذلك أقلية
من اليهود، والبوذية والهندوكية، وما الى ذلك من مذاهب أخرى تعرفونها.
إنَّ الماركسية، ونظراً لأفكارها الإلحادية الكافرة المعادية للفطرة والإنسانية،
ورفضها الأمور المعنوية التي تشكل أساس سعادة الإنسان، وامتناعها عن السير
سوى وفق مادة لاروح فيها، من أجل ذلك لا تستطيع في الواقع أن تسد الاحتياجات
المعنوية لأفراد البشر. ثم انها واجهت الفشل في مرحلة التطبيق، وحتى في بُعدها
المادي، الى درجة أنها باتت اليوم أسوأ حتى من الرأسمالية، لأنها قضت على
المعنويات من جذورها، مما سنعاني خلال قرون أخرى من أضراره على المجتمع.
مهما الرأسمالية، فنظراً لطبيعتها الظالمة غير العادلة، وسياسة التفرقة التي
تنهجها، وماهيته المادية، والعنف الذي تستخدمه ضد البشرية، ولكون يديها
ملطخة بدماء البشرية، ولم تكن في يوم من الأيام عادلة أو مفيدة للإنسانية، ولم

تترك - قط - أي أثر إيجابي على البشرية (البشرية ككل لاجزاء واحد منها) فانها تفرض نفسها بالقوة على المجتمع وعلى تاريخ البشرية، ورغم ذلك لم تتمكن من أن تفعل شيئاً.

وما دام هناك عنف، وفراغ في الساحة، وما دام رقيب الرأسمالية متلخصاً في الماركسية، وطالما لا تكون هناك سوى قوة مادية تريد خوض الصراع مع هذه القوة المادية، فانها (أي الرأسمالية) قادرة على مواصلة حياتها، لكنها في ذات الوقت غير قادرة على إقناع البشرية أو إيجاد الحلول للمشاكل.

إننا لانرى في هذا المذهب شيئاً عدا إراقة الدماء والتفرقة والظلم، وما إلى ذلك من أمور تعرفونها وهي مسجلة في أذهانكم.

أما الأديان والمذاهب الأخرى الموجودة، مثل «المسيحية» فلا تستطيع بعد اليوم أن تفعل شيئاً، وإن كان سيدنا المسيح (ع) على حق. على سبيل المثال ان زعيم المسيحية عندما قام قبل عدة أيام بزيارة لأميركا اللاتينية، أعلن هناك رسمياً بأن الدين منفصل عن السياسة! وأكد على ان المسيحية لا تفكر في إيجاد الحلول للمشاكل والمعضلات الأساسية التي تواجه البشرية!!

لقد جاء تأكيد هذا بضغط من أميركا، وسعياً لضرب الثورات الشعبية لدول أميركا اللاتينية، هذه الثورات التي تعتمد الى حد ما على علماء الدين المسيحيين المناضلين في دول أميركا اللاتينية المحرومة والمضطهدة، وخاصة لضرب الثورة النيكاراغوية. وهذا التأكيد الذي جاء على لسان زعيم العالم المسيحي، هو أمر يمكن أخذه بالحسبان، وإن كانت المسيحية - في التطبيق - تبين نفس الأمر، لأنها لم تتمكن - قط - بعد المراحل التاريخية الأخيرة، وحتى بعد رحلة السيد المسيح (ع) من أن تأخذ على عاتقها مسؤولية حل المشاكل الأساسية التي تعاني منها البشرية، وذلك للتحريف الذي أوجده المسيطرون على بعض الكنائس في الأفكار الأصيلة للمسيحية، وإلا فاننا نعتبر المسيحية ديناً إلهياً قائماً على أسس فكرية وفطرية قوية وسليمة.

أما اليهود، فهم تيار عرقي، لا تتجاوز نفوسهم عدّة ملايين، وان الصهيونية التي تعتبر حصيلة هؤلاء، هي أسوأ التيارات العالمية الراهنة وأكثرها خبثاً، الى درجة انه ليس هناك من يتفاعل بها، وإن كانت هي تدّعي مثل هذا الأمر!

أما المذاهب الأخرى مثل البوذية والهندوكية، وبقية المذاهب الشرقية، فتخلو

— كما تعلمون — من أي نظام وبرنامج، وغير قادرة على أن تفعل شيئاً، فهي لا تملك سوى جملة من المسائل العرفانية التي ورثتها. لكننا لانريد هنا خوض بحث في هذا المجال.

إننا لانرى أي تيار في العالم (عدا الاسلام) يستطيع ان يشكل حكومة خاصة به، ويحظى بكل هذه الإمكانيات التي تؤهله لقيادة العالم. فالذين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً، فانه لا كلام لنا معهم لوضوح امرهم، أما الذين لهم ادعاءات فان تجاربهم السابقة في الحكم، والإختبارات التي مروا بها، والآراء المطروحة حولهم، تستطيع بمجموعها أن تبين ماهيتهم.

انني سأحاول خلال فصلين أو ثلاثة، الإشارة بشكل إجمالي الى إمكانيات العالم الإسلامي، والموانع التي تعرقل استخدام تلك الإمكانيات، والوسائل المتوفرة لدينا في هذا الطريق، أملاً في أن تلعب — بقدر الإمكان — دوراً مؤثراً في عملية تطبيق الأفكار التي طُرِحَتْ هنا خلال هذه الأيام، أو تكون دافعاً مشجّعاً لتطبيق هذه الأفكار.

بديهي ان ¼ سكان عالمنا الراهن، هم من المسلمين، وان اسلامية هؤلاء هي غير شيوعية الذين يعيشون في العالم الشيوعي. وقد يفكر البعض بأن الشيوعيين هم ليسوا أقل عدداً من المسلمين، خاصة وان الصينيين يشكلون ¼ أو ⅓ نفوس العالم، وهناك دول أخرى لها نفوس كثيرة مثل الاتحاد السوفياتي، غير ان الواقع هو ان سكان تلك المناطق ليسوا ماركسيين. فالماركسيون هم وحدهم الذين يعملون في إطار الحزب الشيوعي، وان أكثرهم انتهازيون.

وخلاصة القول ان عدد أعضاء الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم يقل عن مئة مليون شخص، وان أكبر الأحزاب الشيوعية موجود في الصين، ومع ذلك لا يتجاوز عدد المنتمين اليه (٣٠) مليون شخص، ثم يليه الحزب الشيوعي السوفياتي الذي يضم (١٥) مليون عضو، فيما يتراوح عدد أعضاء بقية الأحزاب الشيوعية الأخرى بين مليون و مليونين أو ثلاثة أو أقل، وأكثر هؤلاء هم شيوعيون في المناصب. أما بقية الناس فليسوا هكذا، على سبيل المثال إن أبناء الاتحاد السوفياتي ينتمون الى أديان ومذاهب مختلفة، فتجد بينهم مسلمين و مسيحيين، ويشكل المسلمون أكبر عدد من بين هؤلاء. وهذا لايعني ان ليس بمقدور أي شخص أن يجذب هؤلاء الى نفسه من الناحية العقائدية. فأساس عمل مجتمع ما

يقوم على تفكير المجتمع نفسه، ونحن مررنا بهذه التجربة. ولقد كنا نتحدث عنها دائماً ونسمعها مراراً، لكننا خضنا هذه التجربة في الجمهورية الإسلامية. لقد ثبت في الجمهورية الإسلامية بأن أعمق وأهم الإمكانيات لبناء مجتمع ما أو إدارته، أو تقويته، يتمثل بالقدرة الدينية والفكرية للناس.

ان مصائب الشعب الإيراني خلال السنين الست الماضية التي خلقها له الاستعمار والأعداء في الداخل والخارج، لو كانت قد نزلت على جبال العالم، لأذابتها. والذي يدعو للاعجاب ان كل هذه الضغوط جعلت الناس يتلاحون ويصمدون ويعمقون ايمانهم، بل وأدت الى تقوية النظام الإسلامي يوماً بعد آخر.

وهذا أمر يمكن مشاهدته في جميع العالم الإسلامي، وليس من اختصاص الإيرانيين وحدهم، وان النموذج الحي لايران هو لبنان، فهذا البلد ومنذ خمسة عشر عاماً يحترق بنار الحرب الداخلية، ويتعرض لجميع أنواع الاعتداءات.

وخلال الأشهر الأخيرة كانت هناك في لبنان أربعة من أقوى جيوش العالم، والأسوأ من ذلك ان الإسرائيليين احتلوا القسم الأعظم من هذا البلد. أما الكتاب الذين هم أسوأ من الإسرائيليين، فقد كانوا يدافعون عن هؤلاء المحتلين في مختلف أنحاء لبنان. ومع ذلك رأينا ان مجموعة صلبة من المسلمين اللبنانيين أثبتت قدرتها ودحرت الجيوش الأربعة وأجبرتها على الفرار. ولذلك نرى - اليوم - ان (اسرائيل) تفر من لبنان بذل وهوان. وهذا الفرار هو الأول من نوعه في تاريخ (اسرائيل)، إذ لم تحصل (اسرائيل) على أي امتياز، حتى انها تقدّم خسائر في الأرواح والمعدات خلال عملية هروها من لبنان. وفي نفس الوقت تحاول تخريب ما أستطاعت تخريبه.

نعم ان هؤلاء المسلمين أجبروا (اسرائيل) على الفرار، في حين ان الدول العربية والإسلامية (عدا بعض الدول) لم تقدّم أي عون لهؤلاء.

وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على القدرة العظيمة للجماهير المليونية المجهزة بسلاح الفكر والايان.

وبإمكاننا أن نرى أمثال هؤلاء الناس في كافة أنحاء العالم الإسلامي، لكننا لانريد أن نقول إن المسلمين بنفوسهم البالغة مليار شخص هم كلهم على هذه الشاكلة، فانه توجد بينهم قوى مؤمنة تستطيع فيما لو كانت هناك قيادة مرشدة أن

تكرر تجربتي ايران و لبنان، وفي كل مكان. إذن فالإشكال الأساسي يكمن في الموارد التي سأشير إليها خلال حديثي. إن تقديراً مني لضعف التنوع في العالم الإسلامي، إن قسماً من المسلمين البالغ عددهم اليوم أكثر من مليار شخص، يستطيعون لوحدهم أن يكونوا نواة أصيلة لحركة أساسية في العالم. وليس هناك من هم أكثر من المسلمين عدداً، فالمسيحية مثلاً لا تملك مثل هذه القوة البشرية، كما ولا تطلب من أتباعها القيام بمثل هذه الأمور. وكذلك الحال بالنسبة للديانتين البوذية والهندوكية. حتى أننا لانرى مطلقاً مثل هذه العزائم بين الرأسماليين. أما بالنسبة للماركسيين فإننا نرى مثل هذه الحماسة لدى الشباب منهم، ولكنها عفوية، وغير قائمة على أساس قوي، وسرعان ما تزول، كما لاحظنا ذلك في بلادنا، وذلك بسبب عداء هؤلاء للفظرة، وممارساتهم السلبية على مر التاريخ. لهذا القوة البشرية التي كان لها وجودها في العالم الإسلامي، هذا ما يتعلق بعدد النفوس والذي لا يمكن أن نتحدث عنه أكثر من هذا، وإن كان يشكل أساساً لحديثي، إذ أنني لا أريد أن آخذ وقتاً كثيراً من السادة، لئلا يشعروا بالتعب، ولأنهم يعرفون جيداً أن مثل هذه الاحاديث قد تفيد المجتمع أكثر مما تعود بالفائدة على مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات. أما أهميتها في هذا المجال، أما الإمكانات المادية للمسلمين، فإن السادة الحاضرين هم على علم بها. فالمسلمون بدولهم البالغ عددها (٥٠) دولة مستقلة، وبامتلاكها للذخائر النفطية العظيمة والمعادن والمواد الأولية، والغابات، والطرق المائية الحساسة، مثل مضيق هرمز وقناة السويس و باب المندب وجبل طارق، والأماكن الحساسة التي هي اليوم أكثر الأماكن أهمية في العالم، وكذلك بقية الأماكن الأخرى هم في الواقع قوة كبيرة.

ولدينا أيضاً إمكانات فنية كبيرة، لكنها مشتتة، إذ إن قوى إسلامية كثيرة قد تكون اليوم في خدمة الكفار، أو مجردة من كل شيء داخل أوطانها. فلو تم تنظيم الإمكانات الفنية، أي أن تتم الاستفادة من القوى الفائضة عن الحاجة في بعض المناطق لخدمة المناطق الأخرى التي تفتقر إلى مثل هذه الإمكانات. إن هذا هو الأساس الذي لا أريد أن أتحدث عن موعد تحقيق مثل هذا الأمر، فهذا متروك لنوع الممارسات، ولأننا نبحت في الوقت الحاضر في إمكانات العالم الإسلامي وقدرته الفعلية. إننا نرى مثلاً ما يلي: إننا نرى في بعض دول العالم الإسلامي مثلاً:

والآن ننقل في حديثنا الى مسألة العراقيل الموجودة، لنتمكن بعد ذلك من تقديم بعض الحلول والإقتراحات بهذا الصدد.

إنَّ الكفر العالمي، وعبر تسلطه الفكري علينا نحن المسلمين، خلال فترة طويلة، قد جرّدنا من عزائنا ومعنوياتنا، الى درجة أنّ أكثر المسلمين، إن لم تكن هناك أسوة ناجحة يقتدون بها، يفكرون بأنهم لا يستطيعون في يوم ما أن يشكّلوا حكومة إسلامية في العالم، حتى ان الكثيرين لا يؤمنون بأنّ هناك نظاماً للحكومة في الإسلام رغم انهم مسلمون و متمسكون ببعض العبادات، ذلك أنهم لم يُرشدوا معنوياً. فهم لا يعلمون الى الآن ما اذا كانت هناك إمكانية لقيام الاسلام بتشكيل حكومة له، بل ان بعض علمائنا يحمل نفس التفكير، مثلاً كنا نرى في المراحل السابقة من النضال بعض علماء الدين الذين كانوا غير واثقين من ان المسلمين يتمكّنون من تشكيل حكومة لهم في مثل هذا الوقت. ويحتمل أن يكون مثل هذا التفكير قائماً - لليوم - في بعض أجزاء ايران، رغم مرور ست سنوات على انتصار الثورة الإسلامية في بلادنا. غير ان هذا التفكير كان في السابق أقوى مما هو عليه اليوم، إذ تبين لبعض هؤلاء الذين يمارسون نشاطاتهم - اليوم - في ظل الجمهورية الإسلامية، انه يمكن للإسلام تشكيل حكومة خاصة به.

إنّ الهزيمة المعنوية التي أوجدها لنا الكفر العالمي يجب أن تُزال شيئاً فشيئاً. ومثل هذه المؤتمرات والاجتماعات يجب أن تعقد باستمرار، ولا يتخوَّف الإنسان من تكرارها، كما ويجب أن تعطي ثمارها الى الجماهير، أو يجب على الأقل ان تتسلح الفئات المثقفة والواعية بالعقائد والأفكار التي تُطرح في مثل هذه المؤتمرات. وإذا لم نقم بمثل هذا العمل، لم يمكننا أن نعبئ الناس لتحمل المشاكل الناجمة عن عن النضال:

نحن في ايران مررنا بهذه التجربة، إذ ان التفكير بإقامة حكومة إسلامية كان سائداً بين بعض الناس منذ ما يقارب مئة عام، لكنه بدأ يتعمق بمرور الأيام، خاصة في السنوات الثلاثين الأخيرة، وكانت تقف وراءه شخصيات إسلامية مثل المراجع الدينيين. ان المراجع الدينيين في ايران لهم مكانة حيث يطيع الناس كلامهم.

ورويداً رويداً بدأ الناس يفكّرون بدورهم في هذا الأمر، خاصة وانهم كانوا يرون علماء الدين يناضلون ويسجنون، دون أن يشعروا بالتعب، و ينفون في بعض

الأحيان، كما هو الحال اليوم في بعض الدول الإسلامية.
وهذه الأمور دفعت بالشعب الإيراني للتحرك، ولذلك يلزم تكرار هذه التجربة
في الدول الأخرى.

إنَّ سلطة الكفر التي تسود العالم، هي مصيبة كبيرة حقاً. ولو كانت هناك
منطقة في العالم بعيدة عن سلطة الكفر، لكنَّ قادرين على العمل ببساطة. لكن
سلطة الكفار - اليوم - تسود أكثر أجزاء العالم (عدا بعض المناطق منه). فإما أن
تكون الماركسية حاكمة في الدول، وإما الرأسمالية.

وإذا كان هناك من هم ليسوا - على الظاهر - ماركسيين ولا رأسماليين،
فإنهم لا بُدَّ وأن يكونوا عملاء لهذا الجانب أو ذاك.

ومع الأسف توجد في بعض الدول عناصر إن لم تكن أسوأ من الماركسيين
والرأسماليين أنفسهم، فإنها ليست بأفضل منهم، مثل الملك حسين في الأردن
والنميري في السودان، هؤلاء الذين قاموا بفضائح كبيرة في الآونة الأخيرة. فكيف
إذن نستطيع أن نطلق على الدول التي يحكمها هؤلاء إسم «الدول الإسلامية»؟
مع أنهم ينفذون الخطط الجهنمية للكفر.

وبالنسبة لثقافة الكفر، فإنها - وكما تعلمون - قد نفذت في كل مكان، في
البيوت والمدارس، وعبر أجهزة الإعلام.

إنَّ الصهيونية والرأسمالية والشيوعية تسيطر في الوقت الحاضر على أكثر المراكز
والمؤسسات الثقافية في العالم، فهي تمتلك سلطة ثقافية وأخرى اقتصادية وثالثة
سياسية. والأسوأ من ذلك، يوجد في بعض المراكز الإسلامية أشخاص ينفذون
مخططات الكفار، إنطلاقاً من رغبتهم في المحافظة على سلطتهم ومناصبهم، وتلبية
لرغباتهم وشهواتهم النفسية.

وهذه العناصر بمجموعها تعرقل عملية تعريف الناس بالفكر الإسلامي. ومن
هنا كان علينا أن نعمل جادين ولفترة طويلة (وإن كان هذا الأمر غير مستحيل
تحقيقه) على سبيل المثال كانت توجد في إيران أسوأ أنواع هذه السلطات الكافرة.
وأنا لا أتصور أنه يوجد في الدول الأفريقية والعربية والإسلامية نظام أسوأ من نظام
الشاه السابق، نظام يحظى بإمكانات مالية هائلة، ومعلومات كثيرة، ودعم
أجنبي، ويعطي الفدية للدول الأخرى بغية الدفاع عنه والمحافظة عليه، ويمتلك
مثل ذلك الجيش القوي، وتكون وسائل الإعلام الداخلية في خدمته.

كما لانرى في الدول المجاورة، ولا في الدول البعيدة عنا سلطة كسلطة الشاه.
ومع ذلك استطاع الشعب الإيراني أن يقضي على تلك السلطة.

إذن، فإن مكافحة حالة اليأس التي أدخلت في نفوس الأمة الإسلامية،
والأفكار التي تنفي وجود إمكانية تشكيل حكومة إسلامية، وإراءة طريق إسلامي
للمسلمين الذين غُسلت أدمغتهم، إنما هي وظيفة ملقاة على عاتق العلماء والوعاظ
والمبليغين، ويلزم أن يؤديها بأفضل وجه.

وأنتم أيها الضيوف، حين تعودون الى بلادكم، عليكم أن تتابعوا هذا الأمر،
وذلك لإعداد الأجواء المناسبة كي يقبل المسلمون في الوهلة الأولى انه توجد هناك
إمكانية تشكيل حكومة إسلامية، وليتم بعد ذلك إزالة العراقيل الموجودة في بلداننا
الإسلامية.

واليوم فإن المانع الموجود في ايران، والذي يجب إزالته، هو مسألة الإستنباط
من الإسلام.

إنّ منازل من السماء (الكتاب السماوي) هو أفضل وسيلة لإدارة المجتمع،
ولكن هل أن ما أفهمه أنا هو نفس الشيء المطلوب، وهل ان اختلاف وجهات
نظر العلماء محسوبة على الإسلام؟ هذه إحدى مشاكلنا التي يلزم حلّها. ومثل
هذه المؤتمرات والاجتماعات تُعدّ إحدى الحلول المناسبة للمشاكل. فعندما نبتعد
مدة (١٤٠٠) عام عن الوحي، ونبتعد (١٠٠٠) سنة عن منابع الوحي والعصمة،
ونتيجة لتواتر الأحاديث والسنن وتحريف البعض منها، والإختلافات التي
ورثناها، فمن الطبيعي أن تكون وجهات النظر والاستنباطات مختلفة. غير ان هذه
الأمر يجب أن لا تُدخِل اليأس في قلوبنا، فاننا كنا نعاني من هذا الأمر حتى في
مرحلة النضال. كما ان وجهات نظر علمائنا حتى حول أكثر المسائل العادية كانت
متباينة الى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية بأيام، بل وكانت متباينة كذلك ازاء
مسألة النضال ضد العائلة البهلوية، لكننا تجاوزنا هذه الأمور، وهذا ما يثبت
إمكانية تحقيق النصر والغلبة، أي انه يمكن تجاوز مسألة الاختلاف في وجهات
النظر.

وفي ايران عندما تُطرَح — اليوم — مسألة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية،
فيمكن أن تكون هناك وجهتا نظر متباينتان حولها، بل ويمكن ان نرى مثل هذا
الأمر في مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس فقهاء صيانة الدستور، بل وحتى بين

المراجع أنفسهم. ومع ذلك يمكن تجاوزها، وهذا أمر علمي. *بما لا يخفى*
في بعض الأحيان يلقنون الناس بأن الاختلاف في وجهات نظر العلماء يؤدي
الى عرقلة الأمور. *بعض علماء الدين قالوا تعذر عليه ذلك*
نعم، قد يؤدي ذلك الى خلق المشاكل، بل وعرقلة الأمور، ولكن على أي حال
يلزم حل المشاكل. *بل قد يفتقد له لولا ما سبقه من مسائل*
وقد تكون هناك في بعض الأحيان فائدة في مثل هذه الاختلافات، وقد تسفر
النقاشات عن نتائج مثمرة وجيدة، كما وتستطيع الاختلافات أن تعرقل الأمور.
وهذا ما يحتاج الى صبر وتحمل، أي انه يلزمنا حل المشاكل عبر المساعي الدؤوبة
والمحاولات المكثفة ومتابعة الأمور. *بعض علماء الدين قالوا تعذر عليه ذلك*
ولإزالة اليأس، وإثبات إمكانية تحقيق هذا الأمر، وتقوية عزائم القوى
المتردة التي نملك الكثير منها، ولتعريف الناس بالإمكانات المتوقّرة لدى الإسلام،
علينا أن نعمل، ويجب أن يكون العمل شعارنا.

نعم أيها الأخوة، فهذه المسائل يمكن حلها، ولكنها تحتاج الى وقت. فتباين
الإستنباطات والإجتهادات يرجع لقرون عديدة. وما علينا إلا الصبر والتحمل
وخوض تجارب أخرى وبذل محاولات كثيرة. فقد يكون هناك أحياناً رأي غير
صحيح يتغلّب على الآراء الأخرى. لكن متى ما كشف ذلك الرأي عبر ممارساته
خلاف ما يدّعيه، فإن الآراء الفقهية الأخرى تزيحه جانباً، وتحل محله. وهذا
ما يستغرق وقتاً طويلاً. ولذلك فإذا ما أعلننا اليوم المكان الفلاني، مكاناً إسلامياً،
فهذا لا يعني ان النظام القائم هناك، يشبه بالضبط النظام الذي كان قائماً في زمن
النبي، والذي كانت جميع الأمور فيه اسلامية محضة، ونابعة من الاسلام الذي
جاء به جبريل. فقد لا يكون هكذا، لكن الاسلام - علي أي حال - وضع هذا
الطريق أمامنا، طريق الاسلام. فالاسلام لكونه ديناً عالمياً أقام أسساً له، ووضعها
أمام العلماء ليجلسوا معها ويفكروا بالحلول المناسبة لمشاكل العصر، آخذين بنظر
الاعتبار مستلزمات العصر. *بعض علماء الدين قالوا تعذر عليه ذلك*
إن الخطابات والأحاديث والكتب والمقالات والأفلام والمسرحيات، وإن
كانت مؤثرة، لكن تأثيرها يبقى محدوداً، ولا توازي العمل مطلقاً. *بما لا يخفى*
وللقضاء على سلطة الكفر القائمة منذ قرون، واليأس الذي يسود العالم،
يلزم أن يرى الناس قدوة وأسوة، ليعترفوا بإمكانية هذا الأمر. وهذا ما يستطيع أن

يلعب دوراً مؤثراً في حل المسائل والمشاكل.

وفيا يخص الثورة الإلهية، فإن لم تكن هذه الثورة «الثورة الإسلامية» تحظى بالدعم الإلهي وعنايته، وبالإمدادات الغيبية، لكُنَّا - اليوم - عاجزين وأضعف من أن نخلق مثل هذه الملحمة في التاريخ المعاصر.

لنأخذ أيها الضيوف الأعزّة يوم غد (يوم الثاني عشر من شهر بهمن، ذكرى عودة الإمام الخميني الى أرض الوطن من باريس) بنظر الاعتبار. فالإمام حلّق في ساعة متأخرة من الليل بتوقيت باريس، ووصلت طائرته الى مطار مهرآباد الدولي في الساعات الأولى من الصباح.

جسّدوا ذلك المنظر أمامكم، لتروا ماهي العوامل الأخرى «عدا الإمداد الغيبي والعناية الإلهية» التي كانت قادرة على إتمام تلك اللحظة بسلام ودون أن يحدث أي شيء. لقد كان أعداؤنا في تلك اللحظة مسلوبو الإرادة. إذ أن الله سبحانه وتعالى أعماهم في ظرف زمني، بحيث لم يدركوا عمق الثورة، والقائد أيضاً. وبدأوا يحسبون حسابات جديدة «ومارميت إذر ميت»، وإلّا فإذا كان الفرق بين باريس في تلك الأيام، وباريس بعد خمسة أشهر، لتسمح لطائرنا أن تدخل أجواءها وتحمل على متنها قائد الثورة الإمام الخميني الى إيران، بكل سهولة. إنَّ الدول التي مرّت طائرة الإمام باجوائها، لو كانت تعرف من هو الإمام، وتفهم ثورتنا، وانه سيحل مثل هذا اليوم، لما كانت تسمح لتلك الطائرة أن تحلّق فوق أجوائها.

أما مطار مهرآباد الدولي فلقد كان الى ذلك اليوم بيد قوى الأمن التابعة للشاه، هذا إضافة الى قاعدتين جويتين كانتا بجوار المطار (وان كان أكثر أفراد القوة الجوية قد أعلن تأييده للثورة مسبقاً) ولكن السلطة كما ذكرنا كانت بيد النظام الطاغوتي، فيما كنا نحن نفتقر الى أي نوع من السلطة في المطار، حتى أن ادارة المطار لم تكن بأيدينا.

وعندما وصلت الطائرة التي كانت تقل الإمام، الى المطار، لم تكن هناك قوة للمحافظة عليها، هذا في وقت كان قد أكد فيه الإمام قبل وصوله على لزوم إسقاط النظام، وتشكيل حكومة إسلامية.

هذا هو الإمداد الغيبي بعينه، والافكيف تفسرونه أنتم؟

ان قوات الشرطة والأمن كانت الى ذلك اليوم تابعة للنظام، وتتصدى لنا في

الشوارع وتطلق النيران علينا.

وفي تلك الأثناء كان شعبنا مجرداً من كل شيء عدا سلاح «الله أكبر». فإذا لم يكن ذلك إمداداً، غيبياً، لما كان الله سبحانه وتعالى يقوم في لحظة زمنية معينة بإيجاد ثورة لتصبح حجة على الناس كي يروا انه يمكنهم القيام بأي عمل أرادوا.

لقد أعمى الله أميركا وانجلترا وفرنسا وكل عملاتها في ذلك اليوم، وهكذا الحال بالنسبة للروس، وإلا فان الروس كانوا يريدون احتلال أفغانستان، وحسبوا كل حساب إلا أن يأتي الإمام ويحاربهم. حتى ان صداماً الذي تعرّض لطائرة وزير الخارجية الجزائري بالصواريخ، وأرداه شهيداً، لو كان يعلم بأن الأمور ستصبح هكذا بعد هجومه على بلادنا، لما كان يسمح لطائرة الإمام أن تصل الى إيران بسلام. لكن الله سبحانه وتعالى شاء ذلك، دون أن يستطيع هؤلاء أن يفعلوا شيئاً.

وهناك أمور أخرى من هذا القبيل لا أريد هنا التطرق اليها بالتفصيل، وذلك لضيق الوقت، من جملتها، الحرب، وإفشال الحصار الإقتصادي الذي فرضه الإستكبار العالمي علينا، ذلك الحصار الذي حدث في وقت كان قد هرب فيه أكثر المدراء والخبراء، ومعظم مصانعنا متوقفة عن العمل، وإمكاناتنا متزلزلة، وجيشنا لم يستعد وضعه السابق، وكذلك الحال بالنسبة لقوات الشرطة، والجمارك، بل وإدارة البلاد.

لقد حاصرونا، وسدّوا جميع الطرق بوجهنا، وأستخدموا كل ما كان بإمكانهم للقضاء علينا، لكن هذه البلاد بدأت تقوى يوماً بعد آخر وتعتمد على نفسها.

وفيما يخص الحرب المفروضة علينا، فإننا لانرى في هذا الظرف التاريخي، حرباً واسعة كهذه الحرب، بحيث تشارك فيها قوى كبرى. فلقد شاركت فيها معظم دول المنطقة، ونحن على يقين من أن أميركا هي الأخرى شاركت في الحرب، فيما حارب صدام نيابة عنها. أما الروس الذين كانوا يسيطرون على الجيش العراقي، وكان خبراؤهم يتواجدون في كل مكان، فنن المستحيل أن يكونوا لا يعلمون بالحرب.

وهذه الحرب التي فُرِضَتْ علينا، لقد ورطت الذي اشعلها، وستقضي عليه إن شاء الله.

وبالنسبة للدول المجاورة، فإنها مدّت صداماً بالمال الكثير، وتعهدت بسدّ تكاليف الحرب، ووضعت أكثر موانئها وطرقها البرية والمائية ومعلوماتها وصحفها تحت اختياره، وما زالت الى اليوم تفعل ذلك.

والإرهاب الذي ظهر في داخل البلاد، لو جسّدنا أبعاده، لما رأينا نظيره في أية نقطة من العالم. فحين أنتصرت ثورتنا تعرّضت أكثر معسكراتنا للهجوم، وأُفرغ ما كان فيها من أسلحة ومعدات، وأصبحت بيد الإرهابيين الذين استخدموها ضدنا فيما بعد.

لقد أفتعل هؤلاء اضطرابات في كردستان وتركمن صحراء آذربايجان و خوزستان وسيستان وأينما كانوا يخلون؛ كانوا يطرحون شعار التجزئة. وفي غضون تلك الأوضاع كنا نعاني من مشكلة اللاجئين العراقيين والأفغانيين ولاجئي الحرب المفروضة. ورغم ذلك ظلّت البلاد صامدة وتخطو نحو الإمام و تحقق نجاحاً في كل يوم.

وهذا هو الإمداد الغيبي بعينه، والمفعم بالألطف والعناية الإلهية. إنّ بعض الإمدادات مشهود، وبعضها الآخر غير مشهود، وانها في الواقع جاءت لتؤكد بأنّ الله يقود مسيرتنا. إذن فيلزم على المسلمين الذين يهتمهم مصير الثورة الإسلامية أن يعملوا لتقوية هذه البلاد.

ولو لم تكن ايران، ولم تكن هذه الثورة، لما كانت هذه الملحمة موجودة — اليوم — في لبنان.

إنّ الحماسة لو تعمّقت في لبنان، وقام اللبنانيون بطرد الصهاينة، وأحتلّوا مواقعهم وطاردهم، لرأى الفلسطينيون أنفسهم أمام الواقع، وقاموا بدورهم بمثل هذه الأعمال في الضفة الغربية لنهر الاردن، ويفهم بذلك المسلمون ان (اسرائيل) ليست أسطورة كما يتصورون، وانه يمكن القضاء عليها. فالأسوة والقُدوة والحجة ضروري توفرها في الساحة.

إنّ رئيس وزرائنا الذي قام مؤخراً بجولة في عدد من الدول، قال لأحد الأشخاص (وإن كان لا يجوز أن أعلن عمّا قاله): إن قائد إحدى الدول التي زارها أخبره في ختام حديثه قائلاً: إنّ أعضاء حزبنا يلقبوني بالخميني: قد يتصور البعض ان اسم الإمام لم يذهب الى هناك، ولم ينفذ في القلوب.

إنَّ فكر الثورة قد نفذ في كل مكان، في الكونجرس الأميركي، وفي البيت الأبيض، وحتى في الصهاينة القساة. فهؤلاء جميعاً بدأوا يحسبون حساباً للثورة و الإمام، وأُعترفوا بذلك من خلال ممارساتهم. *بما أن الله تعالى لا يبدل ما آتاه*

إنَّ التضحية أمر واجب، لأن الله تعالى لا ينهي أي عمل بالكامل، ويطلب من الناس أن يناموا مرتاحين، بل يدعوهم للنضال المتواصل حتى اللحظة الأخيرة، بحيث إذا انتهى أحدنا أو انتهينا كلنا، فعلى البقية أن يشغلوا المواقع الخالية، ويواصلوا النضال. لكن متى ماتماهلنا، فإنَّ الله سبحانه وتعالى يتجاهلنا بدوره.

ومن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل. فاللحظ لا يدخل البيوت وحتى بيت النبي (ص) من تلقاء نفسه. إلا في بعض الحالات الضرورية التي يرى الله تعالى فيها للزوم إتمام الحجة من خلال معجزة، وذلك كي يضع الإنسان أمام الواقع، وأمام الوظائف الملقاة على عاتقه. *فمن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل.*

إنَّ تحقق مثل هذه الإنتصارات لا يعني أن يلتزم الإنسان السكوت، فهو ملزم بالعمل والجهاد. *فمن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل.*

وخلاصة الكلام ان الإسلام هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية «إنَّ الدين عند الله الإسلام، ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين»، «إن الحكم الآلهي...». *فمن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل.*

وهناك آيات كثيرة أخرى من هذا القبيل. فالسبيل الذي يتحدث عنه الله سبحانه جل وعلا قد ذُكر في آيات كثيرة. *فمن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل.*

إنَّ المسلمين هم — اليوم — أكبر قوة في العالم من حيث أمتلاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي، وإمكانات كثيرة، وثروات طبيعية ومعدنية، والأهم من ذلك كله انهم مستلحون بالفكر. أما الذين تقوم سلطتهم على العنف، فيديرون أمورهم بصعوبة بالغة، وتكون حركتهم غير طبيعية. فالحركة الطبيعية تنشأ من الفطرة وطريق الله. *فمن لم يعمل، يضعف و يذل، ومن لم يناضل، يفشل.*

أما العراقيين الموجودة في بلداننا الإسلامية فكثيرة جداً: أهمها يأس الناس وضعف معنوياتهم، وعدم معرفتهم بالنظام الإسلامي، مما يتطلب حل هذه المسائل وإزاحة هذه العراقيين بالعمل والمحاولات الجادة. وعلى العلماء أن يوفرُوا الأرضية الملائمة لمثل هذا الأمر، كي يعمل الناس ويجاهدوا. فلو أعددنا الأجواء، فإنَّ الجماهير هي أفضل وسيلة وأكبر قوة إنسانية وصاحبة أكبر الإمكانيات،

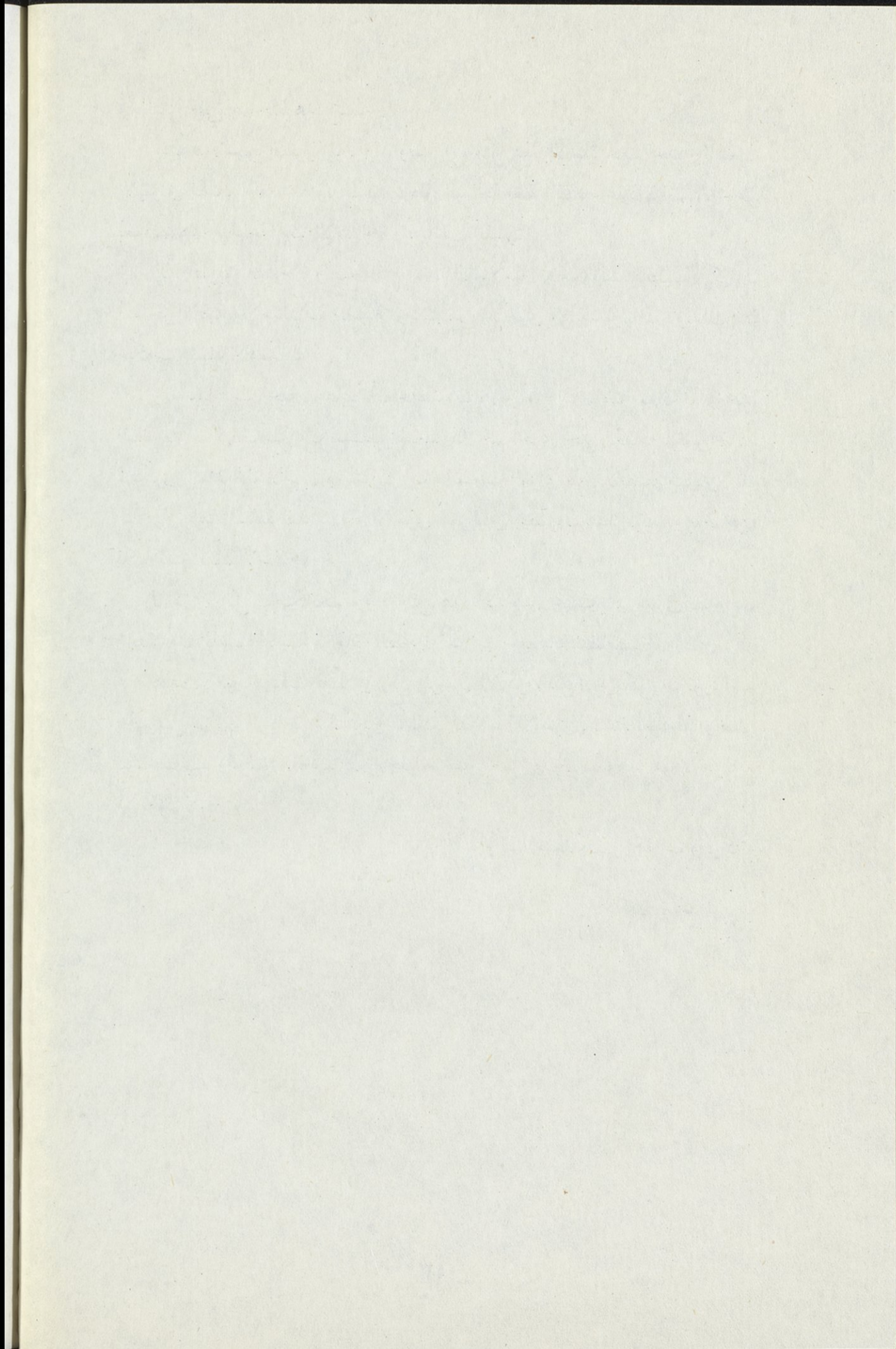
و بالتالي فهي صاحبة هذا النظام.

إذن فالأسوة ضرورية، وقد وضع الله مثل هذه الأسوة تحت اختيار الشعب الايراني المسلم. أما أعداؤنا الذين دخلوا الساحة بغية القضاء علينا، فهم انما قاموا بعملهم هذا بإشاعة إسم الإسلام، وتضعيف أنفسهم. إنَّ الطريق مفتوح وواضح أمام الأمة الإسلامية، ومسئوليتنا عظيمة، كما ان المعاجز الإلهية والإمدادات الغيبية أزادت هي الأخرى من مسؤولياتنا. ولذلك فان سكوت المسلم لامعنى له...

وما دمنا أحياء، علينا أن نجاهد ونثابر، ونأمل أن نواصل بعونه تعالى هذا الطريق، كما نأمل أن يُسَطَّر شعبنا ملاحم أخرى حتى انعقاد المؤتمر القادم لمفكري العالم الإسلامي، و يشارك أبناء الشعب العراقي فيه، لابصفة منفيين، بل كأحرار، ايها السادة لقد شهدتم الاسرى العراقيين يحضرون هذا المؤتمر و يوضحون لكم مدى نفوذ الاسلام.

لا أدري هل بامكانكم رؤية مثل هذه المشاهد، بحيث يأتي أسرى نظام ما، و ينشدون أناشيد حماسية مؤيدة للنظام الاسلامي ومعادية لنظامهم؟ هذه الأمور حصلت فقط في زمن الرسول الأكرم (ص)، و يكفي أن نورد اسم الحربن يزيد الرياحي كنموذج لذلك. فهؤلاء (الأسرى) يستطيعون اذا واصلوا نشاطاتهم و عوضوا مافاتهم أن يدخلوا مرحلة العمل والجهاد. وهذا هو الآخر نابع من نفوذ الاسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الحكومة الإسلامية والتقنين

آية الله أحمد جنّتي

زینقتالہ فیہ کلمہ کا قوسطہ

رقیبہ مدہ ایشاقیا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موضوع البحث: (الحكومة الاسلامية والتقنين) وفيه محاور متفاوتة.
فيجب أولا ان ندرس هذه المسألة، وهي من الذي يملك حق التقنين، وأي قانون يملك القيمة والاعتبار اللازمين الى الحد الذي يمكن الزام المجتمع به، والعقاب على نقضه.
ان كل الافراد من وجهة نظر الاسلام والعقل، متساوون في الحلقة، فلا يملك أي منهم حق الملووية والحاكمية على الآخرين، فليس التمايز العنصري، أو الجنسي أو القومي، أو الجغرافي، أو الطبقي أو غير ذلك يشكل مقتضيا لحق الولاية والحكومة على الآخرين.
ان مالک العالم ومن فيه هو الله تعالى، والجميع متساوون امامه ولا يملك أي منهم حق الحاكمية على الآخر.

«ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله»

(آل عمران : ٦٤)

«اتخذوا أربابهم ورهبانهم أرباباً من دون الله»

(التوبة : ٣٢)

«إلا له الخلق والأمر»

(الاعراف : ٥٤)

وقد اطلق على سلطة الحاكمية أو القدرة العامة لفظ (الامر) وهو مظهر للأوامر وانماط الالزام وقد استعملت بهذا المعنى في مصطلح (صاحب الأمر):
«ان الأمر كله لله»

(آل عمران : ١٥٤)

«يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا».

(الحجرات : ١٣)

وعلى هذا فان أي قانون من أي أحد صدر ومن أي مقام وضع ليس ملزماً للآخرين ولا يملك الاتباع، والقانون الالهي لوحده يحكم مالكية الله لأي شيء وأي شخص هو النافذ والواجب اتباعه.
«إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه».

(يوسف : ٤٠)

«ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت».

(النحل : ٣٦)

وهنا تقول المادة الثانية من دستور الجمهورية الاسلامية مانصه:
«الجمهورية الاسلامية نظام... يبتني على الايمان — أولا — بالله الواحد
«لا اله الا الله» وتخصيص الحكم والتشريع به ووجوب التسليم له...».
فاذا منح الله تعالى حق الحاكمية لأحد واعطاه حق التقنين والأمرية بالتبع في اطار الصلاحيات المفوضة اليه فانه سيمتلك حق الأمر والنهي ووضع القوانين، وتكون ولايته حينئذ ولاية الله، وأمره أمر الله وعصيانه عصيان الله.
«من يطع الرسول فقد اطاع الله».

(النساء : ٨٠)

والانبياء في هذا المجال هم المنفذون للأوامر والقوانين الالهية ويتمتعون

بوجوب الطاعة في اطار الولاية المعطاة لهم.
«وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم».

(الأحزاب: ٣٦)

فالرسول في حياته حاكم و مشرع، وبعده يمتلك خليفته — الذي نصبه بنفسه لمقام الولاية والخلافة وامامة الامة — حق الحاكمية، ومع ملاحظة الكتاب والسنة له في ظروف خاصة حق وضع القانون، وتكون طاعته بمقتضى ولايته واجبة.
«اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»

(النساء: ٥٩)

والأمر هنا ايضا يستند الى الحاكمية المطلقة لله.
أما حينما لم يعين شخص بعينه وانما عين عنوان عام من قبل النبي أو اوصيائه فحينئذ يمتلك الشخص الذي ينطبق عليه العنوان العام مقام الولاية و ينتقل اليه حق التقنين بالتبع، ومن اللازم حينما يتعدد افراد العنوان العام ان ينتخب فرد أو أفراد من بينهم ليتصدوا لمقام الامامة، ونحن نعتقد ان الولاية العامة اعطيت من قبل الأئمة المعصومين للفقهاء العادل الواجد لشرائط الحاكمية.
وقد جاء في المادة الخامسة من الدستور الاسلامي مانصه:

«في زمن غيبة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه، تعتبر ولاية الأمر وامامة الأمة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمر العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائدا لها، وفي حالة عدم احراز أي فقيه هذه الأكثرية فان القائد أو مجلس القيادة المكوّن من الفقهاء الحائزين على الشروط المذكورة يتولّون هذه المسؤولية، وذلك وفقا للمادة السابعة بعد المائة».

الى هنا ونحن نختلف عن اخوتنا أهل السنة في أمرين:

اولهما: الامامة والولاية الخاصة للأئمة الاثني عشر.

والثاني: الولاية العامة للفقهاء الواجدين للشرائط في عصر الغيبة.

وبالنسبة للأمر الثاني فان هناك جمعا من علماء الشيعة لم يقبلوا مبدأ ولاية

الفقيه فيكون اختلافهم مع اهل السنة منحصرأ في مسألة الولاية الخاصة.

اما اذا وجد للشرائط فان الجميع يقفون امام السؤال التالي: ما هو

اذن مصير الحكم وادارة الشؤون السياسية للامة؟ وهل للاسلام رأي معين أو أنه ترك الناس لانفسهم؟ وحينئذ فان الدين الذي رسم صغير الأمور وعظيمها اهمل التعرض لمسألة تمتلك هذا الحد من الأهمية بحيث ترتبط بها حياة المجتمع الاسلامي.

ان هذا السؤال يطرح نفسه امام اهل السنة بالنسبة لمرحلة ما بعد الرسول (ص) وامام اهل التشيع بالنسبة لمرحلة غيبة المعصوم اذا كانوا يؤمنون بولاية الفقيه، ولكن لم يتوفر الفقيه الجامع للشرائط، فما هو الموقف والحال هذه؟

ولكي تتم الاجابة على هذا السؤال يحتاج الأمر لذكر مقدمة مختصرة لازمة: من المسلم به ان المجتمع لا يستطيع ان يعيش دون حكومة وقانون، واذا دامت حياته فانه لن يكون المجتمع الانساني القادر على تأمين اهداف الحلقة قطعا وان حفظ النظام من أهم الواجبات التي اكدت عليها كل الأديان السماوية، ففي مجتمع لا حكومة ولا نظام فيه لا يستطيع أي نبي أن يهدي الناس ولن تكون هناك أية ارضية مناسبة لعبادة الله وتطبيق أوامره.

«لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط»

(الحديد: ٢٥)

ان لزوم وجود الحكومة في المجتمع من البديهيات العقلية والشرعية، يقول علي (عليه السلام) في نهج البلاغة:

«... وانه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر».

(الخطبة: ٤٠)

واذا كان هناك بحث أو اختلاف فانه في شكل الحكم وكيفياته وخصوصياته. وهنا نصل الى موضوع السؤال وهو: من هو ولي الأمر عند غيبة ولي الأمر المنصوص عليه؟

وفي مجال شخص الحاكم المستفاد من مجموع الادلة العقلية والنقلية ان الحاكم على الناس على الترتيب هو:

النبي، الوصي المنصوص عليه، الفقيه العادل، المؤمن العادل، المؤمن الفاسق، اذ بعد توفر الشرائط اللازمة و بعد تعيين الفرد والتصدي الرسمي لمقام القيادة يمتلك هؤلاء الولاية وتكون طاعهم في غير المعصية الالهية لازمة فهم يمتلكون حق التقنين لتأمين اهداف الحكومة اي تأمين الحاجات المادية، والدفاع ضد العدو، وبسط

الأمن، واجراء العدالة، واحقاق حقوق الضعفاء وغير ذلك.
«...وانه لابد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، وجمع به الفيء، ويقاقل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي».

(نهج البلاغة الخطبة: ٤٠)

وفي حديث آخر للامام علي عليه السلام يقول:
«الواجب في حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين... أن لا يعملوا عملا ولا يقدموا يدا ولا رجلا قبل أن يختاروا لأنفسهم اماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء والسنة، يجبي فيهم ويقم حجهم وجمعهم ويجبي صدقاتهم».

(الحياة ج ٢: ٤٢١)

ويقول الامام الصادق (ع):

«ذلك ان في ولاية والي العدل وولايته احياء كل حق وكل عدل وامانة كل ظلم وجور وفساد، فلذلك كان الساعي في تقوية سلطانه والمعين له على ولايته ساعيا في طاعة الله مقويا لدينه».

(الحياة: ج ٢: ٤٢١-٤٢٢)^١

وعليه فبعد قبول ضرورة وجود الحاكم في المجتمع الاسلامي دائما وفي أي مكان، وقبول ان يكون له حق التقنين يصل الدور الى بعض المحاور المذكورة في موضوع البحث:

أ - كيف يتم التقنين: والمراد به انه مع وجود الاحكام والمقررات الشرعية كيف يمكن وضع القانون؟

ب - دور الاجتهاد في عملية التقنين.

مع ملاحظة أن القانون في المجتمع الاسلامي يجب أن يتم مع مراعاة الموازين

١ - من الضروري هنا ان ننسب الى ان قبول ولاية غير المعصوم يعد تنازلا في قبال الضرورة، ذلك ان المعصوم لوحده يستطيع ان يتحمل مسألة الحكومة على الناس باعتباره خليفة الله حيث يكون حكمه حكم الله دونما أخذ ورد، ولكن عند فقده وعدم امكان فسخ المجال للفوضى يعود من اللازم ان يختار حاكم طبق الشروط المذكورة، وكلما قل من تنطبق عليه الشروط لزم التنازل قهرا ومن الطبيعي ان كيفية انتخاب الحاكم لها بحث مفصل لا يمكن طرحه هنا.

الاسلامية، ومتى ما احرز الحكم الالهي من الكتاب أو السنة فلا مجال لأي قانون ويعتبر أي ابداء نظر في هذا المجال بحكم الكفر.
«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».

(المادة: ٤٤)

فلا يمكن ان تتنافى القوانين مطلقاً مع احكام الشرع المقدس أو تستلزم نفيها، وطبيعي، ان المراد هو احكام الله الثابتة لا الاحكام المتغيرة.
وعليه فلا مجال في التعبيديات كجميع العبادات، والاحوال الشخصية، كالولادة والنسب، والنكاح، والطلاق، والارث، والوصية، والموت وبعض من الاحكام الاجرائية كالحدود والديات والقصاص لجعل القانون.

اما في غير هذه الموارد حيث لا نجد للشريعة قانوناً خاصاً أو نجد حكم الشرع يبتني على اساس من العرف والعادات والمصالح الاجتماعية الخاصة من مثل احكام المعاملات، او نجد الشرع يترك الحكم بيد الآخرين كما في التعزيرات أو الامور التي ترتبط بشؤون الحكم والقرارات الادارية، والتوظيفية والعلاقات الخارجية مع الدول، والقوانين الحدودية وامثالها فان المجال مفتوح للمقنن حيث يستطيع مع مراعاة الاصول والقواعد والمقررات العامة والاهداف الاسلامية الأساسية والمصالح العامة ان يضع القوانين.

و بتعبير آخر فان المقررات الاسلامية الثابتة مثل: وجوب حفظ المال، والنفس والعرض، والدين، والعقل، والعدل والانصاف واحترام الملكية، ووجوب اتباع الخير واجتناب الشر، وحماية المظلوم ودفع الفتنة والفساد، وحرمة اكل المال بالباطل، وحرمة الخبائث، وحلية الطيبات، ووجوب الوفاء بالعهد والميثاق، ونفي العسر والحرج، والضرر والضرار، ولزوم تحقيق التكافل الاجتماعي، والأمن العام والاحكام التي بناها الاسلام صريحاً على أساس هذه المباني تمتلك حكم الدستور في حين تمتلك القوانين العادية اعتبارها بعد مراعاتها لاحكام الدستور المذكور.
ولهذا جاء في المادة الرابعة من الدستور الاسلامي:

«يجب أن تكون الموازين الاسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والادارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها.
هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى اطلاقاً وعموماً. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، تشخيص ذلك.

وفي المادة ١٧٠.

«على قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحية السلطة التنفيذية. وبإمكان أي فرد أن يطلب من محكمة العدل الإدارية ابطال مثل هذه القرارات واللوائح».

وهنا يتوضح دور الاجتهاد في عملية التقنين؛ ذلك - وكما اشرنا اليه من قبل - ان الاسلام له احكام ثابتة لا تؤثر فيها تقادم الزمان وتغير الظروف الحياتية واختلاف الافاق والثقافات، ولا يجوز تجاوزها اللهم الا في بعض الموارد الاستثنائية وفي حدود الضرورات. ومن قبيل تلك الأحكام؛ حرمة الربا والخمر والقمار والموارد الأخرى التي اشرنا اليها من قبل، وفي مثل هذه الموارد لايعني التقنين سوى المعارضة لله تعالى.

وفي قبال هذه الأحكام، توجد احكام متغيرة لها صورها المختلفة باختلاف الظروف، مما يعبر عن مرونة اسلامية هي سرخلود الاسلام وامكان بقائه الى يوم القيامة وقابليته على الانسجام مع الاوضاع والاحوال المتنوعة.

وهناك موارد فسح الاسلام المجال فيها للمقنين واعطاهم القدرة على وضع القوانين فيها مع رعاية مصالح المجتمع، او رسم لهم قواعد عامة تهديهم في عملية التقنين. فحديث:

«ان الله افترض عليكم فرائض فلا تضيعوها، وحد لكم حدودا فلا تعتدوها، ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت لكم عن أشياء ولم يدعها نسيانا فلا تكلفوها».

(نهج البلاغة الحكمة: ١٠٥)

يرينا بوضوح ان هناك مناطق تركها الاسلام عامدا حرة ليتخذ الحكام القرارات فيها، وفي مثل الموارد قد تقتضي مصلحة الزمان والخصوصيات الموجودة، الحرية المطلقة، وربما اقتضت المنع المطلق وفي حالة ثالثة قد تقتضي بعض التحديدات الخاصة.

وان ترك امور التعزير وهو يشمل مساحة واسعة في مجال العقوبات الاسلامية للحاكم ومنحه الحق ليتخذ فيها الموقف - كما وكيفا - من انواعه الكثيرة جدا وهي تتعلق - قهرا - باختلاف الثقافات، يشكل نموذجا آخر من صلاحيات

المقنن في الحكومة الاسلامية.

(ولافرق من هذه الجهة بين ان يكون المراد هو الحاكم أو القاضي، اذلو كان المراد هوالقاضي ايضا فان الحكومة — على التحقيق — تستطيع ان تختار بعض هذه التعزيرات — ان رأّت المصلحة — وتعمم ذلك على القضاة ويعتبر حكمها نافذا في هذا الأمر كما صرح بهذا بعض الفقهاء).

وقاعدتا (لا حرج) و (لا ضرر) من جملة المستندات المهمة لمبدأ التغيير، وان الكثير من احكام الخيارات المذكورة في الفقه تقوم على أساس (لا ضرر)^٢ وكذلك مسائل الاضطرار و الأحكام الثانوية.

ان دور الاجتهاد في عملية التقنين هو ان يشخص الأحكام الثابتة من الأحكام المتغيرة. وليس هذا أمرا سهلا اذ هناك موارد متشابهة، ويجب عليه في مجال غير الضروريات الفقهية أو غير الضروريات الاسلامية، التدقيق والتحقيق في الفتاوى الماضية — وملاحظة ما للخصائص المعينة للزمان من تأثير خاص — قهرا^٣ — وذلك لكي يستنبط الحكم الشرعي من المصادر الاولى ويرى مدى التطابق أو عدمه بين القانون والموازين الاسلامية، وهذا نجد الدستور في المادة ٩١ يقول:

يتم تشكيل مجلس باسم: مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة

٢ — يقول المرحوم الشهيد في القواعد:

«المشقة موجبة ليسر لقوله تعالى: «ما جعل عليكم في الدين من حرج»، «يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر»، وقول النبي (ص) بعثت بالحنيفية السمحة السهلة، وقوله (ص): لا ضرر ولا ضرار، وهذه القاعدة يعود اليها جميع رخص الشرع».

ومن الواضح ان هذه الموارد لا تتنافى مع عبارة (حلال محمد حلال ابدأ الى يوم القيامة وحرامه حرام ابدأ الى يوم القيامة) وقول علي (ع) «ما ابدع احد بدعة الا ترك بها سنة» (الوافي: ج ١: ٥٩، ٦٠) لانها في مقام نفي البدع لا اثبات ان كل أحكام الاسلام ثابتة لا تقبل التغيير.

٣ — لا يمكن ان ننكر الدور الذي يلعبه وضع البيئة، وروحيات الفقيه، وحوادث الزمن من قبيل الحرب والسلم والمجاعة والرفاه، وعدل الحكومات وجورها، وانماط التربية العائلية، والاساتذة والمربين، والموقفة وعدمها في المسيرة الحياتية، وعشرات النماذج الأخرى في استنباط الأحكام. فالفقيه الذي يعيش صحراء الحجاز الفاحلة لا يتساوى موقفه مع الفقيه الذي يعيش شمال ايران الاخضر في مسائل الطهارة والتجاسة،

ما يصادق عليه مجلس الشورى الاسلامي مع الأحكام الاسلامية والدستور.
ويتكون على النحو التالي:

- ١ - ستة اعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد أو مجلس القيادة.
- ٢ - ستة اعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون. يرشحهم المجلس الأعلى للقضاء ويصادق عليهم مجلس الشورى الاسلامي.

وفي ختام هذا البحث أرى من الضروري التذكير ببعض النقاط:

- ١ - يرى البعض ان عملية التقنين تختص بالله تعالى ولا يمكن ان يقوم بها حتى الانبياء (ص) ولا يملكون مثل هذا الحق حتى مع تصورانه تعالى منحهم ذلك، واعتبروا كل سنن الانبياء خطوات على طريق اجراء القوانين الالهية ... وهذه النظرية يمكن الازعان لها بكل سهولة وادعاء ان سنن الانبياء وبالتالي كل القوانين الموضوعية من قبل أولي الأمر هي من قبيل النظم الداخلية والمقررات الاجرائية، ولكن تشبيه السنن بالقوانين العادية وتشبيه قانون الوحي بالدستور يمتلك قبولاً أكثر وان كان الأمر في بعض الموارد يمتلك شكل النظام الداخلي.

كما لا يتساوى تفسير ظاهرة الاسراف لدى الفقيه المبني بالمجاعة مع ذلك الذي يعيش الرفاه ولا يتفق نظرهما في فهم معنى الاستطاعة للحج، وهكذا يختلف نظر الفقيه الذي كان يعيش عصر الأسرة القاجارية المتسلطة المتجبرة عن نظر الآخر الذي يعيش عصر الثورة، وذلك حول مسائل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذا هو الأمر الذي لم يركز عليه مع الأسف اذ لو تم التركيز على هذه الحقيقة لا يمكن للفقهاء بشكل أكثر سهولة إعادة النظر في الكثير من الفتاوى ولنحو لانفسهم الحق في التشكيك بصحة الفهم الفقهي السابق.

وعلى أي حال فان احد علل ضرورة الاجتهاد الحي في كل قرن هو هذه الحقيقة حيث ان من الممكن ان تتغير الاستنباطات بتغير الظروف، و يفهم الفقيه اليوم من نفس تلك المصادر ما لا يتفق مع ما يفهمه الفقيه بالأمس، وهذا يؤدي حتما الى التحرك الفقهي الأكثر والقدرة الأكبر على سد حاجات العصر. ومن الواضح ان حقيقة تأثير الظروف في الاستنباط لا تقف مطلقاً في وجه حجية فتوى الفقيه. والا لم تكن أية فتوى صادرة أمراً معتبراً وانما الأثر الوحيد للالتفات هذه النقطة هو الأحساس بضرورة الدراسة الحية للمسائل في كل عصر وامتلاك شجاعة إعادة النظر في آراء الآخرين.

٢ - إن صلاحيات الأئمة عليهم السلام في وضع القانون أكثر محدودة من صلاحيات النبي (ص) إذ عليهم أن يطبقوا سنة الرسول (ص) ومتى ما كان هناك نص فانهم لا يجوزون لأنفسهم الاجتهاد في قبال النص، ويرون ان مخالفة الحديث للسنة دليل على كذبه ولكن بعض السنن - في نفس الوقت - مما يقبل التغيير، وهذا المحل بحث مفصل.

٣ - ولا يخفى الفرق الواضح بين فتوى المجتهد والقانون، فان الفتوى تتم نتيجة عملية استنباط فقهي يعتمد على التحقيق في المصادر الفقهية أي الكتاب والسنة والعقل والاجماع (الذي يرجع بدوره الى السنة) وملاحظة الأدلة ومحصلتها حيث يعلن الفقيه في نهاية مسيرته التحقيقية ان حكم الشريعة في المسألة الفلانية ماهو؟ سواء كان في العبادات أو في المسائل السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاحوال الشخصية أو غير ذلك، ومن الطبيعي انه من الممكن ان تعلن الحكومة هذه الفتوى بشكل قانون.

أما القانون فيتم وفق الاحساس بضرورة العصر وتشخيص مصالح الامة واحيانا وفق الضرورات مع رعاية الكليات الاسلامية - في البيئة الاسلامية - من قبل الحكام والمراجع السياسية الصالحة ويكتسب اعتباره من قدرة الحكام. ومن الطبيعي ان في الحكومة الاسلامية يكون اعتبار قدرة الحكام مستمدا من الله. وبتعبير آخر فان الفتوى تمتلك حالة الاخبار عن حكم الله في حين يمتلك القانون جانب الانشاء.

٤ - الحكومة واختلاف الفتاوى: يجب ان يسود قانون واحد في الحكومة الاسلامية - أو أي حكومة اخرى - على الجميع أما تصور وجود قوانين مختلفة بأي شكل وعنوان فهو يعني اضمحلال الجهاز الحكومي وتلاشيه والعودة الى حكومة الاقطاعات المتناثرة.

وفي مجال الاختلاف في الفتاوى الفقهية نجد ان لامشكلة في تلك الفتاوى التي ترتبط بالوظائف الفردية الا انه في الأمور العامة التي يجب ان يحكم فيها القانون - عادة - ويتساوى كل المواطنين في مجال طاعة القانون اذا افترضنا ان كل مجموعة لها العمل باحدى الفتاوى فان ذلك يعني كما قلنا اضمحلال الجهاز وانفلات الزمام من يد الحكومة فلا يعرف المسؤولون التنفيذيون كيف يعملون، ولا الاجهزة القضائية بقيادة على العمل والحال هذه.

ولاسبيل معقولاً هنا إلا ان تختار الحكومة — أي المقتن — إحدى هذه الفتاوى التي تمتلك قوة وريانة فقهية أكبر وتنسجم بشكل أكثر مع مصالح المجتمع وتعممها بشكل قانون، وعلى الآخرين اتباع ذلك بحكم وجوب اطاعة ولي الأمر وضرورة حفظ النظام.

ولانه لا يشترط في القانون الآنف ذكره الاعدم المخالفة للموازنين الاسلامية — من حيث المقررات الاسلامية — فتطابقه مع فتوى معتبرة غير نادرة يكفي لتأمين هذا الهدف وسوف لا يواجه والحال هذه أي اشكال شرعي بالطبع.

ومن حيث الفتوى فان ما اعرفه الآن ان المرحوم السيد اسماعيل الصدر — ولا تريد في كونه فقيهاً — يؤكد في تعليقاته على كتاب التشريع الجنائي في الاسلام على هذا الأمر بصراحة.

ويضيف مؤكداً على هذه النقطة وهي ان لوازم التفرقة في العمل بمثل هذه الفتاوى غير مقبولة لأي أحد.

وكيف يمكننا ان نقبل وجود جماعة يرفضون الانصياع لنظام الخدمة العسكرية أو نظام الضرائب، أو مقررات تسجيل النفوس أو قانون المعاملات وغيرها بحجة انها تخالف فتوى المجتهد المقلد لهم، خصوصاً اذا كان هذا المجتهد ممن لا يمتلكون ذوقاً سليماً فيرى كل جديد بدعة، فهو يجيز بيع وشراء الأشياء المهربة بحجة ان الناس مسلطون على اموالهم، ولا يرى الدولة مالكة، ولا يمنح حق التقنين لأي أحد، وهو بالتالي يرى الحكومة غير مشروعة وطاغوتية لانها لا تتفق مع نظرياته فيعمل على التعامل معها كما كنا نتعامل مع حكومة الشاه المقتور.

ج — المواطنة: والمواطنة نوع ارتباط سياسي لفرد أو لشيء بدولة أو قطر بحيث تنشأ الحقوق والتكاليف الاصلية من هذه العلاقة.

والمواطنة من مسائل العلاقات الدولية الخاصة وقد ادرجت عادة في الدساتير أو القوانين المدنية للأقطار، كما نجد مثلاً: ان القانون المدني الايراني — متبعاً بذلك اثر القانون المدني الفرنسي — يخصص المواد ٩٧٦ الى ٩٩١ بذلك ليذكر لمواطني البلاد حقوقاً ووظائف لم يقلل بها للأجانب. وملاك المواطنة عادة هو التراب أو الدم أي البلد الذي يولد فيه الانسان أو أبوه وأمه، وقد طرحت أيضاً في مورد الزواج فكرة المواطنة المكتسبة، وقد قبل القانون المدني مبدأ التراب والدم في موارد خاصة. والمواطنة بهذا المعنى من المسائل التي قبلتها الحكومات لامتلاك السيطرة

على البلاد والحدود وتحديد العلاقات الدولية.

أما في الاسلام فلا أثر للمواطنة بهذا المعنى (وان كنا نقبلها نزولا عند المصلحة والضرورة وتعتبر هذه من الموارد التي يستطيع المقنن في حكومة اسلامية - مع رعاية الأصول الاسلامية ومصالح الأمة - ان يضع لها بعض الضوابط والمقررات ويكون اتباع تلك المقررات بحكم وجوب اطاعة أولي الأمر واجبا).

ان الاسلام دين عالمي لا يختص بشعب أو عنصر أو منطقة أو قوم، والأرض أرض الله جميعا والناس جميعا عبادا لله، وقوانين الاسلام يجب ان تطبق بشكل متساو في جميع الأماكن، وهو يخاطب كل البشر سواء كانوا مسلمين أو لا، وسواء كانوا في بلاد الاسلام أم في خارجها، وان كان اجراء احكام الاسلام انما يمكن ان يتم بصورة عملية بالنسبة للمسلمين في المجال الذي تحكمه الحكومة الاسلامية. اما الذي يطرح في المنطق الاسلامي فهو مسألة دارالاسلام ودار الكفر وبشكل أخص دارالحرب.

فدارالاسلام هي المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة الاسلامية ويستطيع المسلمون ان يؤدوا فيها شعائر الاسلام بكل حرية.

اما دارالكفر فهي المنطقة التي تقع تحت سيطرة الكفار فلا يمتلك المسلمون الحرية في القيام بالوظائف الاسلامية وتطبيق احكام الاسلام فاذا كانت هذه المنطقة قد دخلت نزاعا مع المسلمين سميت دارالحرب، واذا كانت قد عقدت معاهدة معهم فهي دارالذمة أو دارالأمان.

ولدارالاسلام نفسها احكام من قبيل ان الافراد المشكوكين يعدون بحكم المسلمين، وان ذبيحة هؤلاء حلال وغير ذلك بخلاف دارالكفر حيث يحكم على المشكوك حالهم بحكم الكفر وتكون ذبائهم محرمة (ويمكن مراجعة الفقه لمعرفة التفاصيل).

ان المسلم اينما كان من الأرض يعد من مواطني الاسلام وله كل الحقوق وعليه كل الواجبات التي تعتبر بالنسبة للمسلمين سواء كان في قلب موسكو أو الصين أو أمريكا أو أي مكان آخر، وطبيعي انه لو كان في دارالكفر ولم يستطع اداء الواجبات الاسلامية وامكنه الهجرة وجب عليه ذلك، كما انه لافرق من حيث اجراء الحدود والتعزيرات بين المجرم المقيم في دارالاسلام ودارالكفر، فغير المسلم اينما كان لا يتمتع بمزايا المسلمين - وان كان مكلفا بالتكاليف الاسلامية بحكم

عموم الأحكام الإسلامية.

ويعتبر الكافر — مطلقا — اجنبيا سواء كان في الأقطار الإسلامية أو غيرها، فان كان ذميا وراعى شرائط الذمة تمتع بمزاياها، فكان ماله ونفسه وعرضه محترما وملك الحريات المنصوص عليها في الفقه قبال الالتزامات المقررة عليه، وهو في حماية الحكومة الإسلامية، فاذا لم يقبل شرائط الذمة أو تخلف عنها عد محاربا، واذا كان مستأمنا أي كان حربيا أمنتته الحكومة الإسلامية — وهذا الأمان عادة ما يكون مؤقتا — فهو في أمان المسلمين وليس لاحد حق التعرض له. فاذا كان معاديا للمسلمين وليس بينه وبينهم عهد وميثاق فان ماله ونفسه مهدوران ولا حرمة له مطلقا.

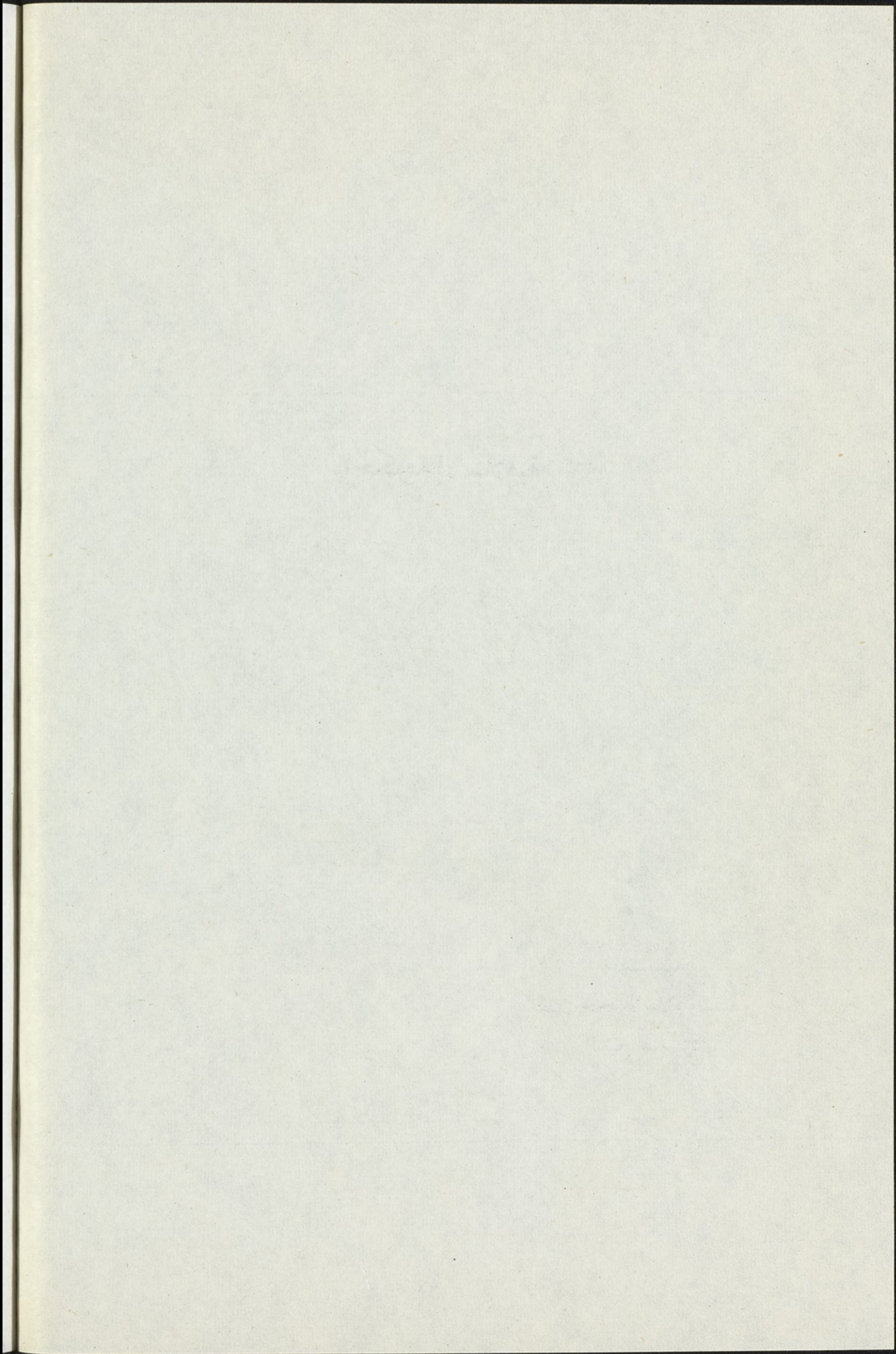
ووفقا لما يقتضيه التحقيق فان الحدود والتعزيرات الإسلامية حول المجرمين غير المسلمين تشابه الحال حول المسلمين أنفسهم اللهم الا بالنسبة لأهل الذمة بالنسبة للجرائم التي يبيحها شرعهم.

والنتيجة هي: ان المواطنة في الاسلام قائمة على أساس العقيدة ولا حدود لها سوى العقيدة، فكل شخص يستطيع وفق عقيدته وبشكل مستقل ان ينتخب مواطنته وتابعيته حتى الزوجة لا تتبع زوجها وبالعكس. نعم الأولاد قبل البلوغ يتبعون الآباء والأمهات؛ فإن كان الأب والأم كافرين عداً الطفل كافرا وان كان احدهما مسلما اعتبر الطفل مسلما.

Faint, illegible text, possibly bleed-through from the reverse side of the page.

الحكومة الإسلامية

بحوث تمهيدية
بقلم: حجة الإسلام والمسلمين
الشيخ محمد يزدي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين جميع الموجودات التي تتحرك — بحكم نظام الحلقة — في خط محدد وطريق معين من بداية الوجود الى منتهاه، يتميز الانسان بانه خلق حرا بالنسبة الى بعض ما يرتبط به وانه يستطيع بارادته ورغبته ان يغير من خط سيره وان يتملك بيده تعيين نقطة النهاية والمصير^١.

* * *

وطبيعي ان الطرق والمسالك المختلفة لا تنتهي الى نقطة واحدة، وان نتائج الأعمال كلها لا يمكن ان تكون موحدة، فنهاية كل طريق ونتيجة كل عمل

١ — كون الانسان مختارا ومريدا مذكور بالتفصيل في البحوث العلمية التي تتعلق بالجبر والاختيار ولا يمكن بسطه في ثنايا هذا البحث المختصر ولكن يمكن مراجعة كتاب الانسان والقدر للشهيد المرحوم المطهري الذي حاول تبسيط المسألة وجعلها في متناول الاذهان العامة.

يختلفان عن غيرهما. كما ان قيمة هذه النهايات والغايات ونتائج هذه الأعمال ليست متحدة ومتماثلة وكذا الأمر بالنسبة الى صلاحها وفسادها^٢، اذ تشاهد بينها بعض النتائج والأهداف المضرة أو عديمة النفع والجدوى.

ولهذا السبب فقد زود الانسان بقوة العقل وقدرة التمييز والتشخيص ليستطيع تبين النتائج والغايات قبل البدء بالعمل، ومن ثم يطوي الطريق عالماً عارفاً وعلى بينة من أمره، وبعبارة جامعة ان الانسان عاقل لانه مختار، لانه مختار لانه عاقل.

* * *

وكما نعلم فان الانسان يعتبر من الموجودات الآلية ذات الحياة الاجتماعية وانه مدني بطبعه، ومن وجهة نظرنا فان نوعية تكوينه وخلقته، وغرائزه وعواطفه هي المنشأ لهذا التصنيف، فحياة رجل بدون امرأة، أو امرأة بدون رجل لا يمكن الا ان تعد حياة ناقصة، أو انها نصف حياة قياساً الى الحياة الطبيعية، واذا اجتمع الرجل والمرأة فان وجود الأولاد وعواطف الأمومة والأبوة الحساسة الرفيعة، والعلاقات النسبية والقومية، تضيف لونا اجتماعياً على حياتها، وكما ان عوامل التزاحم والمنافسة التي هي من مقتضيات هذا العالم توجب تفرقهم وانفكاكهم عن بعضهم، فان لوازم الحياة من الماء والهواء، والوسائل المتاحة والتعاون من اجل تهيئتها وجمعها وطرق الاستفادة منها توجب اجتماعهم حول بعضهم، وبالتالي تتخذ الحياة شكلها الاجتماعي، وذلك من اجل الخوف والاستيحاش من الوحدة، أو الطمع في الارباح واستثمار أعمال الآخرين. وان كانت هذه الأمور يمكن ان تعد عوامل مساعدة في البين، وعلى أي حال فان للانسان حياة اجتماعية ومدنية.

الانسان اناني محب لذاته بحسب طبيعه، وهذا من خواص كل موجود حي حيث يسعى لتأمين احتياجاته الحياتية ودفع ما يلحق به الضرر والخسران. هذا

٢ - ان البحث حول انتهاء جميع الحركات الى نقطة نهائية معينة، وان الاختلاف انما هو في نوع الحركة فقط والحركة في دائرة ترجع الى نفس النقطة التي انطلق منها، هذا البحث محقق في محله، فمع الالتفات الى قانون العلية ومسألة التجانس والسنخية فيه، والالتفات لاقسام الحركة المختلفة، وعالم ما وراء المادة، مع اخذ كل هذه الأمور بنظر الاعتبار يتضح لنا بطلان ذلك التصور السابق، وان كانت حركة العالم كله نحو الكمال المطلق، ووجود الجنة والنار واختلاف درجاتها لا تتنافى مع هذه المسألة.

من ناحية، ومن ناحية أخرى فان عالم المادة هو عالم المحدودية والتزاحم. في مثل هذه الأحوال فان الانسان المختار العاقل الاجتماعي والمحب لذاته الذي يريد كل فرد منه الخير وكل شيء لذاته، كما انه يجد نفسه حراً في انتخاب ما يريد بالإضافة الى ضرورة ان يحيا بصورة اجتماعية في مجتمع المدينة أو القرية، فهذه الأمور إذا اضيفت الى ما ذكرناه من المحدودية في العالم المادي فانها توجب بطبيعة الحال تضارب المصالح والنزاع والتخاصم والذي يؤدي بالتالي الى انتصار أحد الطرفين.

والنتيجة الطبيعية لحرية الانسان في هذه الظروف استمرار الحرب والنزاع وسفك الدماء، والسلطة المطلقة للقوة^٣، وبالضرورة الابتعاد عن الحياة الانسانية وعدم الوصول للأهداف التي خلق الانسان من أجل الوصول اليها.

ولهذا الأمر فقد رضي الناس وقبلوا أن يتحركوا في اطار محدد بالضوابط والقوانين، فيحدوا من حريتهم من أجل الحفاظ على اصل الحرية والتمتع بها على افضل نحو وأكبر مقدار ممكن، وحتى في الأمور الشخصية والمسائل الخاصة فان الانسان لا يأكل أو يشرب أو يلبس أي شيء يحلوه، كما انه لا يذهب لأي مكان شاء، ولا يقوم بأي عمل أراد الا بعد أن يزن الأمر ويحسب الربح والخسارة لينتخب الأصلاح والأنتفع له فردياً واجتماعياً حسب رأيه.

وخلاصة الأمر فان الانسان المختار العاقل الاجتماعي، المحب لذاته، يخضع للتكليف والتحديد في هذا العالم، ويرى نفسه مكلفاً بمراعاة القوانين والحدود، ويحس بضرورتها في حياته الاجتماعية وتعاونه مع الآخرين لتلبية حاجاته على الأقل.

* * *

ولكن ماهي الجهة التي لها الحق في اصدار هذه القوانين وتشريع الحدود التي

٣ - يمكن ان تكون هذه المقتضيات الطبيعية الظاهرية في وجود الانسان هي السبب في سؤال الملائكة عن علة خلق الانسان الذي ينزع الى الفساد والنزاع، وقد جاء في جوابهم ان الانسان لا يتلخص في هذا الظاهر وانما هناك أمور أخرى تخافية على الملائكة، «واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني أعلم ما لا تعلمون».

(البقرة: ٣٠)

تجب مراعاتها لتبعد عن الانسانية شبح الحرب المستمرة والخصام الدائم، وتوصله بدلا من ذلك الى الفلاح والكمال الانساني؟ افهل يستطيع الناس انفسهم بعد التداول والتشاور فيما بينهم وبلاستفادة من تجاربهم في الحقول المختلفة ان يضعوا القوانين اللازمة و يقرّوها و يلزموا الآخرين بعد ذلك بامتثالها ورعايتها؟

ومن الواضح جدا انه كلما كانت هذه القوانين — الموضوعة لسعادة البشرية في حياتها الفردية والاجتماعية — نابعة من علم اكثر واطلاع أوسع بالمصالح والمفاسد المرتبطة بالانسان والعالم كانت مدعاة لاطمئنان اعمق وذات قيمة أكبر.

هذا وفي الوقت الذي لاننكر فيه ان باستطاعة البشر — على ضوء معلوماتهم وتجاربهم ومع اخذ الظروف الزمانية والمكانية والأجواء المحيطة بنظر الاعتبار — ان يضعوا لأنفسهم بعض القوانين المتداولة و يقرّوا بعض الضوابط المادية العامة التي يمكنها ان تحل بعض المشاكل وان تسهل الحياة الانسانية وتدرأ عنها المفاسد بنسبة معينة، ولكن هل يمكن الاكتفاء بهذه القوانين النابعة من الفكر الانساني لضمان سعادة النوع البشري كله؟؟ وهل يمكن ان نطمئن الى ان مصالح الانسانية جمعاء مكفولة بشكل كامل وغير منقوص؟.

ان التحقيق الدقيق والأساس في هذا الموضوع والوصول به الى نتيجة واضحة وان كان خارجا عن حيز هذا البحث ولكننا نستطيع القول باختصار، ان الانسان لو كان موجودا محدودا بين الولادة والموت لكان تقييم القوانين وحساب التشريعات المرتبطة به بسيطا وسهلا الى حد كبير، أما اذا كان هذا الانسان موجودا بين الولادة واللانهاية — وهو كذلك ومبرهن عليه في محله — فان التقييم يختلف عن ذلك بكثير.

وعلى أي حال فان ايجاد الانسان وخلقه بتلك الخصائص التي مرت، وتركه واينكاله الى نفسه وتفويض الأمر اليه انما هو نوع من الاغراء بالجهل الذي ينتهي الى فقدان الكثير من المصالح والابتلاء بالكثير من المفاسد التي تحيق بالانسانية الى قرون متمادية على الأقل، وهذا العمل مستحيل صدوره من الله الذي هو خالق العالم ومبدأ الوجود والعلم والكمال المطلق بل ومطلق الكمال. ان العالم والمحيط بكل أرجاء الوجود، والذي منه الوجود، والخالق للعالم والانسان والعالم بهما والعارف بالتأثير المتقابل بين الانسان والعالم، وذلك كله من بداية الخلق والى منتهاه، هذا الخالق وبهذه الصفات أحق وأولى بجعل القوانين ووضع التشريعات

لهذا الانسان، وان اطاعة مثل هذه القوانين ستكون مدعاة للاطمئنان والقبول أكثر بكثير من غيرها بلا ريب، ولهذا فان حق التقنين والتشريع انما هو لله الخالق قبل غيره ذلك انه العالم المطلق، وليس من اجل انه المالك للانسان وان للمالك ان يتصرف في ملكه كيف يشاء، — كما هو محقق وثابت في محله —.

الى هنا نستخلص ان الانسان يجد نفسه مكلفا بمرعاة القوانين والحدود و ان الصادر منها من السماء والنازلة من الله تعالى أولى وأحق بالالتزام والاطاعة، وبعبارة أخرى يرى نفسه مكلفا باطاعة الأحكام والقوانين الالهية.

* * *

وعلى أي حال فان القوانين التي يرتضيها الانسان، سواء كان سماوية المنبع وانها قد وصلت بواسطة الأنبياء وعن طريق الوحي من قبل الله، أو كانت أرضية الجذور وانها قد أقرت بعد التداول والتشاور بين مجموعة من الناس وعلى ضوء تجاربهم ومعارفهم، لا يمكن ان تطاع ويعمل بها — على كلا التقديرين — بمجرد وضعها واقرارها والاعلان عنها، ولا يمكن للتثقيف والارشاد والموعظة والنصيحة أن تشكل ضمانا كافيا لتنفيذها واطاعتها والعمل بموجبها، ذلك انه يوجد بعض الناس ممن لا يراعون القوانين والذين هم على استعداد لتضييع حقوق الآخرين والتعدي على مصالحهم من أجل ارضاء شهوات عابرة أو هوى جامع، بل وانهم قد يقومون ببعض الأعمال التي تلحق الضرر بانفسهم هم تلبية لبعض الغرائز الطائشة.

صحيح ان الانسان اذا أراد القيام بحركة تعود عليه بالضرر في اطار حياته الشخصية فمن الممكن ان يقال ان ذلك من حقه الطبيعي الذي يعود اليه وحده وان باستطاعته العيش كما يحلوه وبأي نحو شاء، ولكن الأمر يختلف تماما فيما اذا كان عمل الانسان يؤدي الى ضرر اجتماعي؛ فليس له الحق حينئذ بالقيام بذلك العمل.

ان السيطرة والتحكم بهذه التناقضات بين المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية العامة، والرقابة الرادعة عن العدوان، وكذلك مجازاة المتخلفين والمعتدين على حقوق الآخرين، كل هذه الأمور تتطلب سلطة وقدرة للقيام بهذه المهمات. والحقيقة ان الحفاظ على حقوق الناس من اعتداء الآخرين هو المرحلة الأولى من مراحل الحاجة الى الحكومة والحكم والدولة، وهذه تتضح ضرورة

تشكيل الدولة بالاضافة الى الأعمال التي تتطلبها الحياة الاجتماعية والتي يستعصي على الفرد القيام بها حيث تناط مسؤوليتها الى المؤسسة الاجتماعية التي تعتبر الدولة والحكومة مظهرها المنفذ، وهذه المواضيع هي التي تشكل المراحل التالية من مراحل الحاجة الى تشكيل الدولة والحكومة.

وخلاصة القول: إنَّ ضرورة القوانين، ووجود المتمردين والخارجين على القانون، والحاجة الى السيطرة والانضباط، والوقاية من تجاوز القانون، ومعاينة المعتدين، بالاضافة الى الأعمال التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، كل هذه الأمور تشكل الهيكل والصورة والمظهر الابتدائي للحكم.

ولهذا تقسم السلطات السياسية الحاكمة - عادة - الى ثلاث قوى وسلطات وهي السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وان كان لنا كلام في هذا التقسيم وسنشير اليه في ختام حديثنا عن الحكومة الاسلامية.

* * *

الى هنا استطعنا بيان ضرورة الحكومة ولزوم ايجادها بصورتها العامة، وأما لونها الاسلامي وضرورة تحكيم قوانين الاسلام واحكامه فانه يحتاج الى مزيد من التوضيح والتفصيل.

سبق وان قلنا ان الانسان - من جهة - موجود من الولادة الى اللانهاية، وان منافعه وخسائره لا تتحدد باطار الدنيوية، ومن جهة ثانية فان معرفة جميع اسباب المنافع والضرر للنوع الانساني، - حتى بالنسبة الى الحياة في هذا العالم - تتطلب احاطة تامة كاملة بالعالم ومعرفة التفاعلات والانعكاسات المتبادلة بين الانسان والعالم لكي يضمن القانون الموضوع مصالح الانسان في هذا العالم على الأقل.

ومن هنا تتضح مسألة ضرورة النبوة ووجود الأنبياء الذين يستطيعون الاتصال بالمبدأ المحيط والعالم الخالق فيأخذون منه الأحكام والتشريعات ليوصلوها بدورهم الى جميع الشرائح الاجتماعية التي ترتبط بها. وتفصيل البحث في مسألة النبوة خارج عن نطاق بحثنا هذا. والذي نؤكد هنا هو ان النبوة قد ختمت بالوجود المقدس لخاتم الأنبياء الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وانه قد ابلغت اليه خاتمة الشرائح المتضمنة للخطوط المتكاملة للشريعة وعن طريق الوحي.

وليست النبوة والرسالة في ماهيتها الا تسلّم المعارف والتعاليم الالهية الحقة،

والقوانين السماوية، ومن ثم ابلاغها وايصالها الى الناس لا غير، فقد قال تعالى: «وما على الرسول الا البلاغ».

ولكننا قد ذكرنا سابقا ان تبليغ الأحكام ومعرفة الناس بها ليس كافيا للعمل بها، وان القضايا الأخلاقية والوعظية لا تشكل لوحدها ضمانا لتنفيذ الأحكام والقوانين ولذا فان النبوة بلا امامة، وبيان الأحكام من دون وجود القدرة على تنفيذها وتطبيقها لا تؤديان النتيجة المطلوبة، كما ان الامامة والحكم من دون استنادهما الى النبوة تدفعان بالسلطة التنفيذية الى الالتزام باحكام وقوانين لا تمتلك الجذور القوية التي يمكن الاطمئنان اليها والاعتماد عليها.

وبنفس الدليل الذي اثبتنا به حق التقنين والتشريع للعلم المطلق ومبدأ الوجود (الخالق عزوجل). فاننا ثبت له تعالى ايضا حق الحاكمية والتنفيذ وعقاب المعتدين، ونقول انه كما لا بد من وجود أنبياء ورسول من قبل الله يأخذون منه الأحكام والقوانين ليبلغوها الى الناس، فكذلك لا بد من وجود أئمة وحكام من قبل الله تعالى يقومون بتطبيق هذه الأحكام ومجازاة المتخلفين عنها، وهذا يعني أن مبدأ النبوة يتوافق مع مبدأ الامامة ويسير معه جنبا الى جنب، فقد كانت للأنبياء — بالاضافة الى مهمة النبوة والرسالة — مهمة السلطة التنفيذية وتشكيل الدولة ومحاكمة الخارجين على القوانين الالهية.

فهذا هو القرآن الكريم يصرح بامامة شيخ الأنبياء ابراهيم على نبينا وآله وعليه السلام حيث يقول تعالى:

«واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن، قال اني جاعلك للناس اماما، قال ومن ذريتي، قال لا ينال عهدي الظالمين». (البقرة: ١٢٤).

وهذا يعني ان الحكم والحكومة التي تريد ادارة شؤون المجتمع وفقا لأحكام الله لا يمكن ان تكون بيد الظالمين.

وكذلك الأمر بالنسبة الى نبي الاسلام محمد صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعطاه الله منصب النبوة والامامة، وهنالك آيات كثيرة بالاضافة الى ما سبق ان ذكرناه من الدليل العام تدل على تسلمه لكل من المنصبين، وبهذا الصدد نكتفي بذكر بعض الآيات الدالة على ذلك:

١ — الآيات التي تدل على منصب نبوته ورسالته فحسب:

أ — «ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله

بكل شيء عليا» (الأحزاب: ٤٠).

ب — «وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل». (آل عمران: ١٤٤)

ج — «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار». (الفتح: ٢٩).

٢ — الآيات التي تشير الى مقام امامته وحاكميته معتبرة ان مقام النبوة امر ثابت له ومفروع منه:

أ — «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً» (الأحزاب: ٣٦)

ب — النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم» (الأحزاب: ٦)

ج — «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول». (المائدة: ٩٢).

د — أطيعوا الله والرسول...». (آل عمران: ٣٢)

ه — «وأطيعوا الله والرسول...». (آل عمران: ١٣٢).

و — أطيعوا الله وأطيعوا الرسول». (النساء: ٥٩)

ز — «وأطيعوا الله ورسوله...». (الأنفال: ١)

ح — «أطيعوا الله ورسوله...». (الأنفال: ٢٠)

ط — «أطيعوا الله ورسوله...». (الأنفال: ٤٦)

ي — «قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول». (النور: ٥٤)

ك — «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول». (النور: ٥٦)

ل — «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم». (محمد: ٣٣)

م — «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول». (التغابن: ١٢)

وتفصيل البحث في هذا الموضوع وسرد الآيات الكثيرة الأخرى التي تشكل أدلة واضحة على مسألة ولاية النبي وحكومته لا يمكن ان نفي به في هذه العجالة.

ولكن الذي لا يشك فيه هو ان قضاء الرسول (ص) لأمر ما، وكونه أولى بالمؤمنين، ووجوب اطاعة أوامره، ليس مرتبطا ببيان احكام الله تعالى أو بمقام النبوة بتعبير آخر، وانما اطاعته في أوامره ونواهيه وخاصة اذا التفتنا الى ما يكتنف آيات الاطاعة من جمل متقدمة عليها أو متأخرة، كمجيئها في سياق الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مما يكشف عن ان المقصود باطاعة أوامره انما هي الأوامر الحكومية الصادرة عنه.

والسيرة النبوية الشريفة توضح لنا هذا الموضوع بأجلى صورة، حيث نشاهد

أوامره في الحرب والسلام، وتعيين الولاة وقادة الحروب، و بث العيون والجواسيس ضد الأعداء، وايفاد المفتشين والمراقبين لجمع المعلومات عن العدو، والى أوامره بالزواج في بعض الموارد التي كانت مخالفة لاعراف الجاهلية حينذاك، وفي أواخر حياته ارساله الكتب والرسائل الى كبار الحكام في عصره يدعوهم فيها الى الاسلام أو الاستعداد للحرب، والى جيش اسامة في خاتمة حياته الشريفة المباركة.

* * *

فالنبوة والامامة قد منحتا من الله تعالى لرسوله محمد(ص)، فبعد ثلاثة عشر عاما من العمل الخفي والعلني في مكة المكرمة حيث تجمع حول الرسول(ص) ثلة من المؤمنين هاجر بعدها من مكة الى يثرب حيث اعلن فيها عن تشكيل حكومته الاسلامية، وتحولت المدينة الى مركز حكمه(ص) التي كان يدير شؤون المسلمين من خلالها، حتى ان حياة غير المسلمين كاليهود انما كانت تسير في المدينة طبقا لمعاهدات أكدوا فيها قبولهم بالدولة الاسلامية والعيش في فنائها، كما ان الرسول(ص) اعلن الحرب على المشركين خارج المدينة، واتسعت رقعة دولة الاسلام الى ان فتحت مكة وخضعت بذلك الجزيرة العربية كلها تقريبا للسيطرة الاسلامية، وهكذا يمكننا القول ان تشكيل الدولة الاسلامية والتي تعني ادارة شؤون الامة المسلمة لأحكام الاسلام وقوانينه بدأت بهجرة الرسول الأكرم(ص) ووصوله الى المدينة المنورة، حينذاك تحددت الخطوط العامة لنظام الحكم في الاسلام، وبعد وفاة الرسول(ص) حيث اتسعت رقعة الاسلام تدريجياً.

وفي المجالات السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية ثرى أمير المؤمنين علياً عليه السلام يقوم خلال حكمه الذي استمر قرابة اربعة أعوام بتوضيح شكل هذا النظام وبيان ابعاده المختلفة سواء بسيرته وسلوكه أو في خطبه ورسائله وأقواله، كما جاء ذلك في اوضح سند جمع فيه كليات الأمور التي تحتاجها الدولة في مختلف الأبعاد والمجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها... وهو ما يعبر عنه بعهدة المشهور الى القائد والسياسي الكبير مالك الأشر، هذا العهد الذي قلّ من لم يطالعه من المسلمين الذين لهم ادنى اطلاع على التاريخ الاسلامي، واننا لنوصي جميع المؤمنين والمحبين للدولة الاسلامية وكذلك المسؤولين في الجمهورية الاسلامية في ايران بمطالعة هذا العهد والعمل بمقتضاه.

* * *

المبادئ العامة للحكومة الاسلامية

أ — يعتبر الانسان في الحكومة الاسلامية عنصرا اصيلا وذا قيمة عالية، فكل شيء يجب ان يكون مسخرا لخدمته، وكل الخطط والبرامج يجب ان توضع للحفاظ على القيم الانسانية الرفيعة حيث يتعرف الانسان على ذاته ويحافظ على سلامة فطرته ليصل بالتالي الى الأهداف النهائية التي خلق من اجل الوصول اليها. وحتى غير المؤمنين بالاسلام من الذين يعيشون في كنف الحكومة الاسلامية فانهم يعاملون بالشكل الذي يحفظ لهم قيمهم الانسانية ويضعهم تدريجيا على طريق التوحيد المستقيم والذي ينتهي الى الاسلام الأصيل، ويمكن بهذا الصدد التعرف على وظائف الحكومة الإسلامية ومسؤولياتها تجاه الكفار والمشركين وأهل الكتاب في البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، وفي دستور الجمهورية الاسلامية في ايران ثلاثة أصول ترتبط بهذا الأمر.

ب — ان نقطة الارتكاز الأساسية للحكومة الاسلامية هي الشعب والجماهير التي تتركز بدورها على الاسلام الذي يبني هو الآخر على الأحكام والدرسات

٤ — المادة الثانية عشرة، والثالثة عشرة والرابعة عشرة من دستور الجمهورية الاسلامية في ايران:

أ — المادة الثانية عشرة:

الدين الرسمي لايران هو الاسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى الى الأبد غير قابلة للتغيير.

واما المذاهب الاسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فانها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب احرار في اداء مراسمهم الاسلامية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الاسلامية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والارث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم.

وفي كل منطقة يتمتع اتباع احد هذه المذاهب بالأكثرية، فان الأحكام المحلية لتلك المنطقة — في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية — تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق اتباع المذاهب الأخرى.

ب — المادة الثالثة عشرة:

الايرانيون الزرداشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في

الالهية النازلة عن طريق الوحي على قلب خاتم الرسل والأنبياء محمد (ص).
فإيمان الناس بالنبوة، وولاية النبي واطاعة الناس لأوامره هي المحور الأساس
للحكومة الاسلامية، و يتبلور هذا الأمر في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران
اليوم بانتخاب الناس لمرجعهم وقائدهم الديني وفق المقاييس والموازن الاسلامية
حيث يشكل هذا الأمر المحور الأساس الذي تستتبعه وتتفرع منه مسألة انتخاب ممثلي
مجلس الخبراء، وانتخاب رئيس الجمهورية، وانتخاب ممثلي مجلس الشورى
الاسلامي، وجميع البحوث ووجهات النظر المطروحة وقرارات النظام الاسلامي
انما تدور في اطار الدستور الذي تنص مادته الرابعة على ان جميع القوانين وفي شتى
المجالات يجب ان تكون وفقا للأحكام والمقاييس الإسلامية^٥.

ج - تتميز الحكومة الاسلامية بالحزم والإصرار وعدم المساومة فيما يتعلق بتطبيق
الأحكام الالهية في قبال جميع المواقف والعوامل المختلفة التي تحاول تغيير بعض
الظروف والمساس ببعض الأحكام. وبعبارة أخرى فان الحكم الاسلامي لا يمكن
ان يرفع يده عن حكم من الأحكام الاسلامية القطعية مهما تعرض الى الضغوط
المختلفة من قبل أعداء الاسلام، ذلك انه مزود بأحكام وأصول واضحة لحفظ كيانه
وتطوره وانتشاره كما هو مذكور في كتب الأحكام فيما يتعلق بالدفاع والجهاد والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر.

اداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها ان تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم
الدينية.

ج - المادة الرابعة عشرة:

بحكم الآية الكريمة « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم
وتقسطوا اليهم، ان الله يحب المقسطين»، على حكومة جمهورية ايران الاسلامية وعلى المسلمين ان يعاملوا
الاشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الاسلامي، وان يراعوا حقوقهم الانسانية. تسري
هذه المادة على الذين لا يتآمرون ولا يقومون بأي عمل ضد الاسلام أو ضد جمهورية ايران الاسلامية.

٥ - المادة الرابعة من الدستور:

يجب ان تكون الموازن الاسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية
والادارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها. هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين
والقرارات الأخرى اطلاقا وعموما. ويتولى الفقهاء في مجلس الدستور، تشخيص ذلك.

د - ان العدالة بمعناها الحقيقي وفي جميع ابعادها ومجالاتها هي طريق الحكومة الاسلامية وسلوكها، فكل شيء يوضع في محله ولكل فرد ان يتمتع بجميع الامكانيات العامة والوسائل المتاحة.

هـ - وبعبارة جامعة ان كل سمات وخصائص هذا النوع من الحكم وميزاته يمكن ان تتلخص في تناغم وانسجام حركة الحكومة الاسلامية مع حركة نظام الخلقة والتكوين. فكل ما هو مقرر لتكامل نظام الخلقة والفترة تسعى الحكومة الاسلامية للسير بالناس لتحقيقه على نفس ذلك الخط الفطري السليم.

* * *

اهداف الحكومة الإسلامية

اهداف الحكومة الاسلامية هي نفس اهداف الانبياء والرسل، والتي نشير هنا الى بعض نماذجها العامة:

أ - توجه الانسان الى نفسه وتعرفه عليها وتبين قيمته الحقيقية لينتخب الانسان طريقته الحياتية على ضوءها.

ب - وضع مواهب الطبيعة في خدمة الانسان ليتمكن من استثمارها على النحو الأفضل والأحسن وليتحرك في المسار الانساني للحياة بشكل أسرع وأدق وأصح.

ج - ادانة جميع انواع الحرب والنزاع وسفك الدماء والسلب والنهب والفحشاء والفساد والفتنة والنفور منها والكفاح المستمر حتى ازالتها من صفحة الحياة الانسانية.

* * *

كلما ذكرناه الى الآن كان حديثنا مرتبطا بالحكومة الاسلامية في شكلها العام، ولا بد من ذكر بعض النقاط العاجلة التي ترتبط بحكومة الجمهورية الاسلامية في ايران.

نوع الحكم: جمهوري اسلامي - فهو جمهوري لانه مطلب أكثرية الجماهير التي صوتت عليه بنسبة ٩٨/٢% من مجموع آراء الذين يحق لهم التصويت^٦، وهو

٦ - المادة الاولى من الدستور:

نظام الحكم في ايران هو «الجمهورية الاسلامية» التي صوت عليها الشعب الايراني بالايجاب باكثرية

اسلامي حيث طلبت هذه الاكثرية الغالبة تحكيم قوانين الاسلام واحكامه وان تدار شؤونهم الحياتية طبقا لتعاليمه الهادية، وان لا يحكمهم شيء سوى حكم الله والقرآن.

ومن الواضح ان الاسلام المطلوب من قبل الجماهير هو الاسلام الذي ارتضاه الله ديننا وارتضاه المسلمون منذ زمن الرسول الأكرم (ص) والى الآن، والذي بيّنه القرآن و العترة الهادية، وليس المطلوب الاسلام الذي يرتضيه أو يفهمه حفنة من الناس أو قطاع معين منهم.

وقد تطرق دستور الجمهورية الاسلامية في ايران باختصار الى مسألة بداية تشكيل الدولة الاسلامية، واصولها العامة وخصائصها، واهدافها.

فتأسيس هذه الحكومة كان في الثاني والعشرين من بهمن ١٣٥٧ وعين نوع النظام في الاستفتاء العام في فروردين ٥٨ وهو «الجمهورية الاسلامية» بلانقصان لكلمة أو زيادة لأخرى.

وهو يقوم على تفرد الله تعالى بالحاكمية «لا اله الا الله» وتوحيده والايان بالنبوة والمعاد والعدل والامامة والكرامة الانسانية والقسط والعدالة والاستقلال بكل معانيه، كما يتبنى طريق الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، والاستفادة من العلوم والفنون والتجارب، ومحو الظلم والقهر مطلقا ورفض الخضوع لهما،

٩٨/٢٪ ممن كان لهم حق التصويت، خلال الاستفتاء الذي جرى في العاشر والحادي عشر من فروردين سنة الف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجرية شمسية، الموافق للأول والثاني من جمادى الأولى سنة الف وثلاثمائة وتسع وتسعين هجرية قريية.

ولقد اجرى الشعب هذا التصويب انطلاقا من ايمانه الأصيل بحكومة القرآن العادلة الحقّة، وذلك بعد ثورته الاسلامية المظفرة بقيادة المرجع الديني الكبير، أية الله العظمي الامام الخميني.

٧ - المادة الثانية من الدستور:

يقوم نظام الجمهورية الاسلامية على أساس:

١ - الايمان بالله الاحد (لا اله الا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.

٢ - الايمان بالوحي الالهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

٣ - الايمان بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الانسان التكاملية نحو الله.

٤ - الايمان بعدل الله في التكوين والتشريع.

٥ - الايمان بالامامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي احدثها الاسلام.

٦ - الايمان بكرامة الانسان وقيّمته الرفيعة، وحرّيته الملازمة لمسؤوليته امام الله.

وهو نظام يؤمن بالقسط والعدالة، والاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي،

وان تكون الموازين الاسلامية أساس جميع القوانين والقرارات^٨.
كما انه يقرر على رأس هرم الادارة الفقيه العادل الجامع للشرائط المنتخب من
قبل أكثرية الأمة، أو بواسطة مجلس الخبراء^٩، والفقيه عن طريق تعيينه لفقهاء
مجلس صيانة الدستور لمراقبة مجلس الشورى، وتعيين رئيس ديوان القضاء بالنسبة
الى مجلس القضاء الاعلى، وبتنفيذه لحكم رئاسة الجمهورية بالنسبة الى السلطة
التنفيذية، مع تسنمه لقيادة القوات المسلحة. بهذه الطرق يعمل ولايته على كافة
مرافق السلطة في البلاد ويطبق فيها أحكام الله تعالى^{١٠}، وتفصيل البحث في

والتلاحم الوطني عن طريق مايلي:

أ — الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصمين سلام الله
عليهم أجمعين.

ب — الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المتقدمة لدى البشرية، والسعي نحو تقدمها.

ج — محو الظلم والتهم مطلقا ورفض الخضوع لها.

٨ — المادة الرابعة من الدستور:

يجب ان تكون الموازين الاسلامية اساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية
والادارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها. هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين
والقرارات الأخرى اطلاقا وعموما. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك.

٩ — المادة الخامسة والمادة السابعة بعد المائة من الدستور:

أ — المادة الخامسة:

في زمن غيبة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه، تعتبر ولاية الأمر وامامة الامة في جمهورية ايران
الاسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمر العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير من أقرت له
أكثرية الأمة و قبلته قائداً لها، وفي حالة عدم احراز أي فقيه لهذه الأكثرية فان القائد أو مجلس القيادة المكون
من الفقهاء الخائزين على الشروط المذكورة اعلاه يتولون هذه المسؤولية، وذلك وفقا للمادة السابعة بعد المائة.

ب — المادة السابعة بعد المائة:

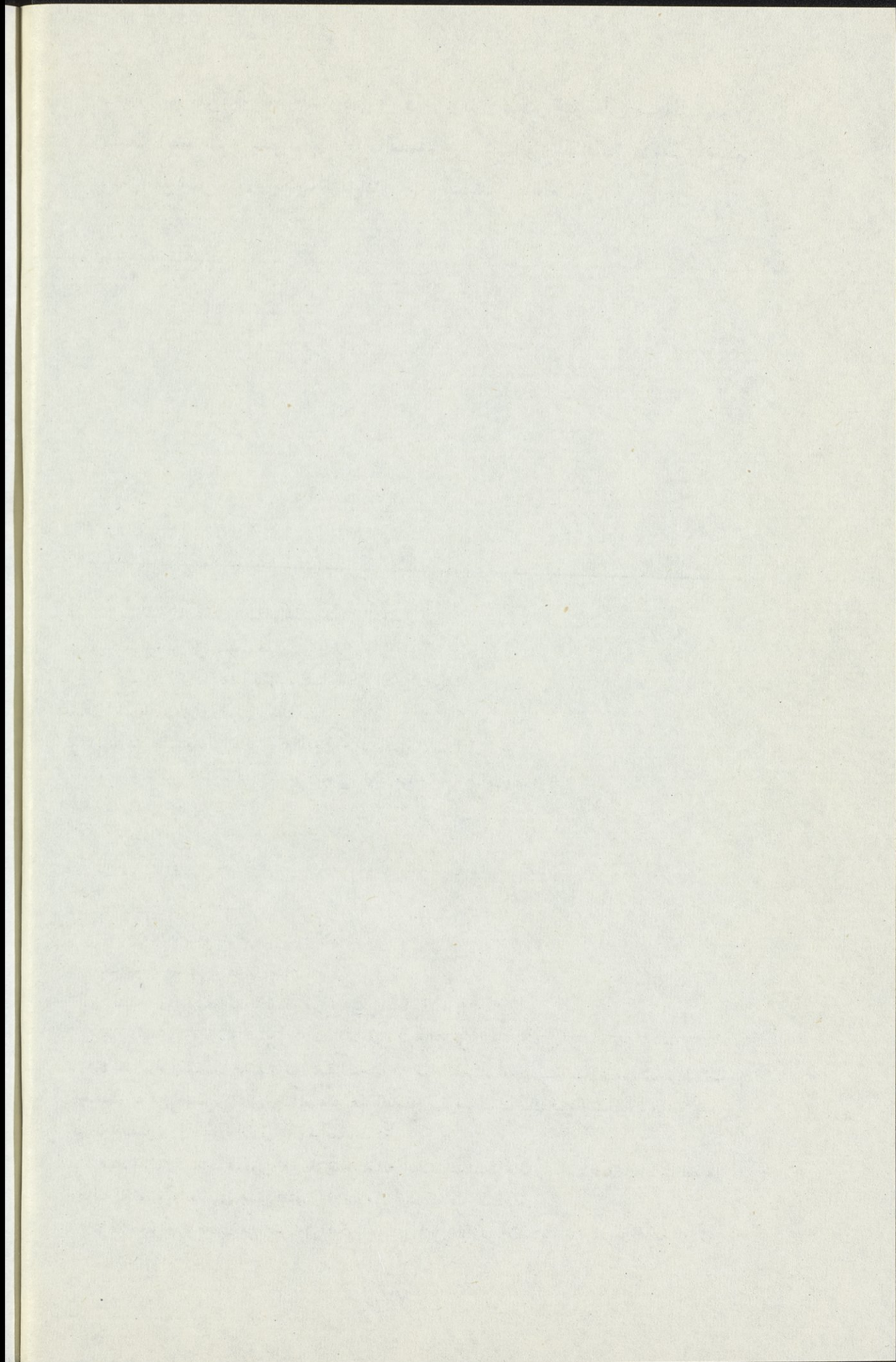
إذا نال أحد الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادة الخامسة من هذا الدستور على اقرار واعتراف
الشعب — بأكثرية الساحقة — لمرجعيته وقيادته — كما تحقق ذلك بالنسبة للمرجع الاسلامي الكبير وقائد
الثورة، آية الله العظمي الامام الخميني — تكون ولاية الأمر بيده ويتولى جميع الصلاحيات الناشئة عنها. وعند
عدم تحقق ذلك فان الخبراء المنتخبين من قبل الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الأشخاص الذين لهم
صلاحية المرجعية والقيادة، فاذا وجدوا مرجعا واحداً يملك امتيازاً خاصاً للقيادة فانهم يعرفونه للشعب باعتباره
قائداً، والافانهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع من جامعي شرائط القيادة ويعرفونهم الى الشعب باعتبارهم
أعضاء لمجلس القيادة.

١٠ — المادة العاشرة بعد المائة من الدستور:

وظائف وصلاحيات القيادة هي:

هذه الأمور نتركه لبقية المشاركين في هذا المؤتمر سائلين الله تعالى لهم وللمسلمين جميعا السداد والتأييد على امل القضاء على كل انواع الفتنة في الارض وتحكيم قوانين الله وشريعته، ويكون الدين كله لله والحمد لله رب العالمين.

-
- ١ - تعيين الأعضاء الفقهاء لمجلس صيانة الدستور.
 - ٢ - نصب أعلى مسؤول قضائي في البلاد.
 - ٣ - تولي القيادة العامة للقوات المسلحة على النحو التالي:
 - أ - نصب وعزل رئيس أركان الجيش.
 - ب - نصب وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.
 - ج - تشكيل مجلس الدفاع الأعلى الوطني، مؤلفا من سبعة أعضاء، وهم:
 - رئيس الجمهورية.
 - رئيس الوزراء.
 - وزير الدفاع.
 - رئيس اركان الجيش.
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.
 - عضوان مشاوران تعيينها القيادة.
 - د - تعيين قادة القوات الثلاث باقتراح مجلس الدفاع الأعلى.
 - هـ - اعلان الحرب، والصلح، والتعبئة العامة، باقتراح مجلس الدفاع الأعلى.
- ٤ - اقرار رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
- ٥ - عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية.
 - ٦ - العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح المحكمة العليا.



العلاقة بين الشورى والولاية

حجة الاسلام
السيد محمد باقر الحكيم

1864

1864

1864

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون، والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون» (الشورى ٣٥-٣٨).

تمهيد: —

لقد واجه المسلمون منذ الصدر الأول الاسلامي وبعد وفاة النبي (ص) قضية الولاية ومدى علاقتها بالشورى، واختلفوا في وجود هذه العلاقة وطبيعتها وحدودها.

وكان هناك اتجاهان رئيسيان.

١ - اتجاه الشورى

وهو الاتجاه الذي سار عليه جمهور المسلمين في الصدر الاول وهو الذي يرى بان الولاية تقوم على اساس الشورى بحيث ان الولاية بالاصل قد اعطيت للمسلمين على انفسهم وهم يمنحونها الى من يشاؤون من ابناء الاسلام وبالطريقة التي يرونها مناسبة ضمن الشروط والضوابط العامة للانسان المسلم.

٢ - اتجاه النص

وهو الاتجاه الاخر الذي كان يرى ان الولاية لا تقوم على اساس الشورى وانما هي بالنص على الولي من قبل الله والرسول وان الشورى لها مجال آخر في حياة المسلمين غير مجال اصل الولاية وشرعيتها. ويلتزم اصحاب الاتجاه الآخر وهم الامامية الاثنا عشرية بإمامة اثني عشر اماما نص النبي على امامتهم بشكل مباشر وغير مباشر.

الغموض في اتجاه الشورى

وقد واجه اصحاب الاتجاه الاول منذ البداية مشكلة اساسية وهي ان الطريقة التي تمارس بها الشورى لاختيار الولي وتعيينه لم تكن واضحة الامر الذي اوقع المسلمين في ارتباك في اختيار الولي، ونجدهم في فترة زمنية محدودة لا تتعد عن عصر الصحابة وهي الفترة التي تسمى (بفترة الخلافة الراشدة) يمارسون اساليب اربعة في اختيار الولي والخليفة.

فقد تم اختيار الخليفة ابي بكر بطريقة اجتماع مجموعة مختارة من المسلمين في سقيفة بني ساعدة اتفقت اغليتهم الساحقة على بيعة ابي بكر وكان هذا الاتفاق ملزما لبقية المسلمين في رأي اصحاب هذا الاتجاه. بحيث اخذوا يطوفون بابي بكر في أزقة المدينة ويمسحون بيده على يد كل من صادفوه في طريقهم من بقية المسلمين في المدينة.

وتم انتخاب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عن طريق اجراء الخليفة الاول لمجموعة من الاستشارات مع بعض كبار الصحابة ثم تعيينه له خليفة من بعده واكتفى المسلمون بالامضاء لهذا التعيين ولم يواجهوه باحتجاج او غيره.

وتم انتخاب الخليفة الثالث عثمان بن عفان عن طريق حصر الخليفة الثاني للترشيح في ستة اشخاص افترض فيهم انهم موضع رضی المسلمين لأن النبي مات وهو راض عنهم على ان يقوم هؤلاء الستة بانتخاب واحد منهم بالاكثرية المطلقة. وكانت خلافة الامام علي (ع) باجتماع جماهير المسلمين وكبار الصحابة في المدينة على انتخابه وبمبادرة جماهيرية واسعة عبر عنها سلام الله عليه بقوله: «فما راغني إلا والناس كعرف الضبع إليّ ينثالون عليّ من كل جانب حتى لقد وطئ الحسنان وشق عطفائي مجتمعين حولي كرياضة الغنم» (نهج البلاغة الخطبة رقم ٣ المعروفة بالشقشقية).

وبالرغم من وجود الاختلاف النسبي بين الاسلوب الذي تم بموجبه اختيار الامام علي (ع) للخلافة والاسلوب الذي تم بموجبه انتخاب الخلفاء الثلاثة السابقين الا انهم يشتركون في ان الانتخاب تم على اساس الشورى من ناحية ولم يشترك فيه كل المسلمين من ناحية اخرى. وقد اوضح الامام علي (ع) هذه الحقيقة بالاضافة الى رأيه في اصل الولاية والخلافة في كثير من كلماته نذكر منها على سبيل المثال النصين التاليين، «ايها الناس ان أحق الناس بهذا الامر اقواهم عليه واعلمهم بامر الله فيه فان شغب شاغب استعتب، فان ابى قوتل، ولعمري لئن كانت الامامة لا تعتقد حتى يحضرها عامة الناس فما الي ذلك سبيل ولكن اهلها يحكمون علي من غاب عنها ثم ليس للشاهد ان يرجع ولا للغائب ان يختار» (نهج البلاغة الخطبة ١٧٣).

«انه بايعني القوم الذين بايعوا ابابكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد ان يختار ولا للغائب ان يرد وانما الشورى للمهاجرين والانصار، فان اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان ذلك لله رضا... الخ» (نهج البلاغة الكتاب السادس وهو موجه الى معاوية).

تشخيص احد الاتجاهين بحث عقائدي

ولاشك ان تعيين احد هذين الاتجاهين في مقابل الاتجاه الآخر سوف يجزنا الى بحث في علم الامامة ولسنا الآن بصدد هذا البحث، ولكن من ناحية اخرى فان قضية علاقة الشورى بالولاية قضية لها ارتباط باصول الحديث عن الامامة في علم الكلام. ولذا فسوف نحاول ان نتناول هذا الموضوع بابعاده الفقهية بعيدا عن الابحاث العقائدية وبمقدار ما يرتبط بالظروف التي يواجهها المسلمون اليوم حيث

اصبحت قضية شكل الحكم الاسلامي وممارساته من القضايا المطروحة في العالم الاسلامي خصوصا بعد قيام الجمهورية الاسلامية في ايران بقيادة امام الامة وامل المستضعفين الامام الخميني، وتشكل هذه القضية احدى قضايا التحدي الاساسية التي تواجه الفكر والتشريع الاسلامي، في عالمنا اليوم.

ولذلك فسوف نتناول البحث وبشكل موجز في فصلين رئيسين:

الفصل الاول: - دور الشورى وعلاقتها في تعيين الوالي.

الفصل الثاني: - دور الشورى وعلاقتها في ممارسة الوالي.

الفصل الاول: العلاقة بين الشورى والولاية

وبصدد تحديد العلاقة بين الشورى والولاية، يمكن ان نذكر النظريات الثلاث التالية.

١- تعيين الولاية باكثرية الآراء

النظرية الاولى- وهي النظرية التي تقول بان الشورى وهي العمل باكثرية الآراء تمثل الاساس للولاية في هذا العصر- تستند هذه النظرية فقها على النصوص التي وردت في الكتاب والسنة التي يفترض استفادة هذه النظرية منها^١. ولعل افضل هذه النصوص التي يمكن ان تستند عليها هذه النظرية هي قوله تعالى «وامرهم شورى بينهم» لأن الآية الكريمة جاءت في سياق تعداد مجموعة من صفات المؤمنين العامة التي اقرها الشارع المقدس ومدحهم بها وهذا يعني ان ما تضمنته الآية يمثل صفة من صفات الكمال الاخلاقي والاجتماعي وهي ان تكون امور المسلمين بالشورى، والظاهر من نسبة الامر الى المسلمين عامة وهو القضايا التي ترتبط بالشؤون العامة للمسلمين. وهذا يدل على ان المسلمين اذا أرادوا إدارة امورهم بهذه الطريقة فهم يمثلون الجماعة المتكاملة اخلاقيا واجتماعيا وعندما نفترض ان الامور حيثما تدار بهذه الطريقة تكون مقبولة ومرضية من قبل الله والتشريع الاسلامي فلا بد ان تكون ملزمة لافراد المسلمين، لأنه لا معنى ان تكون

١- يمكن ان يتبنى هذا الرأي علماء السنة والامامية. اما علماء السنة فباعتبار ان الاتجاه العقائدي لديهم يقوم على اساس هذه النظرية واما العلماء الامامية فهم اولئك الذين يثبت لديهم ما يدل على اختصاص الولاية بالفقيه الجامع للشروط الخاصة فيرجع الى الاصول العامة في التشريع التي سوف نشير اليها».

هذه الطريقة من الادارة تمثل كاملا في المجتمع ولكن لا يكون فيها الالتزام. اذ الالتزام عنصر اساسي في طبيعة الادارة والولاية.

مناقشة الشهيد الصدر لهذه النظرية

وقد كان آية الله العظمى السيد الشهيد الصدر يذهب الى هذه النظرية في بداية التحرك الاسلامي له قبل سبعة وعشرين عاما. الا انه عدل عن هذه النظرية وكان يورد عليها مجموعة من الملاحظات نذكر منها الملاحظتين التاليتين:—

الاولى: — ان الآية لو كان لها الدلالة على جعل الولاية للشورى فهي لا تدل على اكثر من الدليل الذي يدل على مسؤولية الانسان عن نفسه وعمله وانما تضيف اليه امرا آخر وهو ان يتشاور المسلمون في شؤونهم بدل ان يتخذوا القرار بشكل فردي، لأن الآية ليس فيها دلالة على ان الولاية سوف تكون للاكثرية من المتشاورين، فقد يكون المراد منها الحث على التشاور والالتزام بالقرار عندما يكون اجماعيا، مع ملاحظة ان الآية لا تتحدث عن خصوص التشاور في الامر الذي يعني جميع المسلمين حتى يمكن ان نقول ان تحصيل الاجماع في ذلك امر غير ممكن فيكون مضمون الآية لغوا اذا ارتبط وتقيد بالاجماع، بل يمكن ان يكون التشاور هذا في الامور التي تعني مختلف اشكال الجماعات الاسلامية ودوائر التشاور ومن المعقول ان يكون القرار اجماعيا في مثل هذه الحالات^٢.

الثانية: ان الامر الذي تتناوله الآية وتمدح المؤمنين على التشاور فيه ليس هو الحكم والولاية وانما هي امور اخرى وذلك بقريئة ان الحكم الذي كان يمارسه النبي في زمن نزول الآية لم يكن قائما على الشورى. والظاهر من مجموع الاوصاف التي وردت في سياق هذا الوصف في الآيات الكريمة انها اوصاف فعلية وعملية والمسلمون مدعوون للعمل بها فعلا. وهذا لا ينسجم مع ما يقرره القرآن الكريم من ان الولاية — في وقت نزول الآية — للرسول وحده. «اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم...» (سورة النساء ٥٩).

٢ — لقد كنت اول من نبه السيد الشهيد (ره) لهذه الملاحظة وكان يرفضها ثم اخذها بعد ذلك.

لماذا لم يتقف الرسول الامة على الشورى؟

بالاضافة الى ذلك نجد ان نظرية الشورى تواجه ظاهرة قد لا يمكن تفسيرها وهي ظاهرة ان النبي (ص) لم يوضح للأمة الخصائص العامة التي يجب على الامة الالتزام بها في الشورى بل بقيت قضية الشورى كمفهوم عام - يعتره بعض الغموض - وتبيان هذه الخصائص امر ضروري لاختلاف اشكال الشورى اختلافا بينا يؤثر في النتائج وكيفية ادارة الامور.

وهذه الخصائص هي مثل النسبة المطلوبة في الشورى النسبية أو المطلقة أو اكثرية الثلثين أو غير ذلك ومن هم الذين يشتركون في الشورى الرجال والنساء أو الرجال وحدهم وحدود الاعمار التي تشترك ، وعندما يتعارض الكم مع الكيف بان يكون اهل الحل والعقد في مقابل الجمهور أو الفقهاء في مقابل العامة وسواء الناس، وهكذا.

وترك الامة بدون توضيح هذه الخصائص العامة يجعلها تعيش في متاهة الاحتمالات والفروض، وقد يؤدي الى افتراض ان الاسلام لم يعالج مشكلة اساسية في حياة الناس وهذا على خلاف الفكرة العقائدية التي يلتزم بها كل المسلمين من اكمال الدين وتمام النعمة^٣.

احتمالات في تفسير المشكلة

والواقع ان هذه الظاهرة جديرة بالملاحظة في مقابل نظرية الولاية على اساس الشورى وتحتاج الى دراسة مستوعبة.

وبصددتها ادعو الى دراسة الاحتمالين التاليين: -

الاول: - ان النبي (ص) قد اعتمد على الحالة السائدة في مركز الدولة الاسلامية في الاعتماد على الشورى، لأن العرب في مكة والمدينة كانوا يمارسون الشورى في ادارة امورهم وكانت لديهم منتديات لهذه الشورى كما يحدثنا التاريخ من قبيل (دارالندوة) في مكة والاجتماع الذي كان يعقده رؤساء القبائل في البيت الحرام وكانت مجموعة من القضايا المهمة تدار بهذه الطريقة كما حصل في

٣- يراجع في توضيح هذا الاشكال: اساس الحكومة الاسلامية ٨١-٩٧.

قضية حلف الفضول والحجر الاسود وقضية المقاطعة لشعب ابي طالب وقضية محاولة اغتيال النبي في داره التي ادت الى هجرة النبي... الى غير ذلك من القضايا التي يجدها الباحث في طيات التاريخ في ذلك العصر.

ومن المعقول ان النبي كان يمارس ذلك عمليا في مواجهة الاحداث المختلفة كما تشير الى ذلك بعض الحوادث مثل ما وقع في الاعداد لمعركة احد واتخاذ القرار بالخروج الى خارج المدينة وهكذا الاعداد في معركة الاحزاب.

وهذا ينسجم ايضا مع التوجيه القرآني في قوله تعالى «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر» اذ لا بد ان نفترض ان النبي كان يتشاور مع اصحابه في الامور المهمة وبطريقة خاصة كما كان يمارس العفو والاستغفار لهم، وهذه الممارسة لا بد وان يكون لها دور في التثقيف على طبيعة الاسلوب الذي وضعه الاسلام لممارسة الشورى.

ولعل مبادرة الصحابة الى شورى سقيفة بني ساعدة واتخاذ القرار في امر الخلافة فيها احد الشواهد على هذه الحقيقة.

ولعل ذلك يفسر لنا بعض الشيء - بناء على اتجاه النص - قبول الجماهير لقرار السقيفة - بالرغم من وجود النص بناء على الاتجاه الذي يرى الولاية بالنص - لأن هذا القرار كان ينسجم مع نوع الممارسة العامة السابقة التي كانت تعيشها الجماهير في زمن الرسول تحت إشرافه. الامر الذي ادى الى تجاهل النص او تفسيره او اتخاذ الموقف السياسي في مواجهته.

وتوجد اشارات في كلمات الامام علي (ع) تشير الى وجود هذا التوجه والتصوير في الشورى لدى الامة في زمن خلافة عثمان على الاقل - حيث ورد في نهج البلاغة تفسير انتخابه للخلافة بانها كانت وفق الشورى التي تم العمل بها في زمن ابي بكر وعمر وعثمان «انه بايعني القوم الذين بايعوا ابا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد ان يختار ولا للغائب ان يرد وانما الشورى للمهاجرين والانصار فان اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان ذلك لله رضا...»^٤.

٤ - نهج البلاغة قسم الرسائل الكتاب السادس، ومن الطبيعي اننا لاندعي ان الامام علياً (ع) كان يرى ان الخلافة بالشورى، واما يفهم من هذا النص ان الشورى التي كانت اسلوبا للقرار انما هي هذا النوع من الشورى، وهناك نصوص اخرى توضح هاتين الحقيقتين.

وهذه الشورى هي شورى اهل الحل والعقد باصطلاح الفقه السني حيث يكون القرار بيدهذه الفئة من الناس التي يفرضها المجتمع الاسلامي من خلال مختلف الممارسات والعلاقات السياسية والاجتماعية والعلمية^٥.

الاحتمال الثاني: ان الاسلام ترك ذلك الى الائمة باعتباره منطقة فراغ تختلف في طريقة معالجتها الظروف والاضاع النفسية والاجتماعية والمستوى الثقافي وغير ذلك من الخصوصيات واريده للامة ان تمارس الواناً مختلفة من التجربة. سواء بشكل مباشر بناء على الاتجاه الاول في تفسير الاساس للولاية - او تحت اشراف ولي الامر الذي هو الامام او الفقيه - بناء على الاتجاه الثاني - وقد اكتفى الشارع المقدس بتحديد المواصفات العامة للمستشارين التي تمثل الجانب المهم في شكل الشورى ومنهجها كما وردت روايات في هذا المضمون سوف نذكرها عندما نتناوله في الفصل الثالث.

وقد يتضح هذا الاحتمال بملاحظة التجارب التي خاضها الانسان في المناطق التي اعتمدت على فكرة الشورى - كما هو الحال في العالم الغربي - وانتهت به الى اساليب ومناهج جيدة وان كانت تختلف - بشكل اساسي - عن الشورى في الاسلام من حيث المحتوى الأخلاقي لها والشروط العامة للمستشارين والاطار العام للشورى الذي يمثل القيم والمثل المتجسدة في الاحكام الاسلامية. فكان هذا الاختلاف سبباً - طبيعياً - لعدم اداء هذه الاساليب لدورها الصحيح في معالجة المشاكل التي يواجهها الحكم في العالم الغربي.

٢ - الولاية للشورى تحت اشراف الفقيه

النظرية الثانية التي تقول بان الولاية في هذا العصر هي للامة ولكن تحت اشراف الفقيه الجامع للشرائط ونظارته بحيث تشمل هذه النظارة والرقابة مختلف المجالات العقائدية والتشريعية والسياسية والاجتماعية. كما ان للفقيه والمرجع، دوراً في هذه الولاية باعتباره جزءاً من الامة وهو عادة من اوعى افرادها واكثرها عطاء ونزاهة وله رأيه في قضاياها الزمنية بقدر ماله من

٥ - لايبعد ان استاذنا العظيم الشهيد الصدر يميل الى هذا التفسير كما قديفهم ذلك منه في (لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية) ص ١٦.

وجود في الامة وامتداد اجتماعي وسياسي في صفوفها.
وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الامة تحت حكم الطاغوت وسلطته
وهيمنتته يصبح المجتهد المطلق العادل الكفو هو الذي يتولى عن الامة دورها في الولاية
العامة لعجزها عن ممارسة هذا الدور بسبب الطغيان.^٦

والاسس التي تعتمد عليها هذه النظرية هي كالتالي:-

١ - ان الولاية بالاصل هي لله سبحانه وتعالى.

٢ - ان الله سبحانه جعل الانسان خليفة عنه في الارض وهذه الخلافة تعني
في جملة ما تعنيه، الحكم بين الناس ولذا صح تفريع هذا الحكم على الخلافة في
القرآن في قوله تعالى «يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله...» (ص: ٢٦)

ففهوم الاسلام عن الخلافة «هو ان الله سبحانه انا اب الجماعة البشرية في الحكم
وقيادة الكون اجتماعيا وطبيعيا وعلى هذا الاساس تقوم نظرية حكم الناس لانفسهم
وشريعة ممارسة الجماعة البشرية حكم نفسها»^٧.

محتوى خلافة الانسان

ولكن الخلافة من ناحية اخرى تمثل الامانة التي اشار اليها القرآن الكريم: «انا
عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها
الانسان انه كان ظلوماً جهولاً»، (الاحزاب - ٧٢).

وعندما تكون الخلافة امانة ومسؤولية فهي من جانب تعني ان الجماعة غير
مخولة ان تحكم بهواها وباجتهادها المنفصل عن التوجيه الالهي وانما يجب ان تحكم
بالحق وتؤدي الى الله تعالى امانته بتطبيق احكامه، وهي من جانب آخر تعني ان
الانسان كائن حر يختلف عن السماوات والارض اذ بدون الاختيار والحرية
لا معنى للمسؤولية.

وهنا يصبح الانسان بحاجة الى رعاية خاصة لأن ضرورة الالتزام بالحق مع
هذه الحرية قديكون هو الذي اثار المخاوف عند الملائكة من مصير خلافة الانسان.

٦ - الاسلام يقود الحياة، فصل خلافة الانسان وشهادة الانبياء ص ١٧٠.

٧ - المصدر السابق ص: ١٣٤.

وقد اثبت الله للملائكة قدرة هذا الانسان على التربية والتعليم من خلال تعليم آدم الأسماء وبالتالي فهو على استعداد للاستفادة من قانون تكامله بواسطة خط آخر يجب ان يسير الى جانب خط الخلافة وهو خط الشهادة الذي يمثل القيادة الربانية والتوجيه الرباني^٨ الذي يقوم به الانبياء والربانيون والاحبار «انا انزلنا التوراة فيها هدى و نور يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء» (المائدة ٤٤).

٣ - وفي عصر المعصومين يندمج خط الشهادة وخط الخلافة في شخص واحد هو النبي او الامام لأن النبوة والامامة تجمع كلا الخطين ضمن تسلسل تاريخي وتطور للمجتمع الذي كان يقوم على الفطرة ثم يتعرض للانحراف والطغيان ويحتاج الى الثورة الحقيقية التي يقودها الانبياء.

وخلافة الجماعة البشرية في مرحلة التغيير الثوري الذي يمارسه النبي باسم السماء وان كانت ثابتة مبدئيا من الناحية النظرية الا انها من الناحية الفعلية ليست موجودة بالمعنى الكامل والنبي هو الخليفة الحقيقي من الناحية الفعلية وهو المسؤول عن الارتفاع الى مستوى دور الجماعة في الخلافة^٩.

٤ - واما في عصر الغيبة الكبرى فقد بدأت مرحلة جديدة يتميز فيها خط الشهادة عن خط الخلافة بعد ان كانا مندجين في شخص النبي أو الامام لأن الاندماج لا يكون الا في حالة وجود فرد معصوم.

محتوى خط الشهادة

اما خط الشهادة فيتحمل مسؤوليته (المرجع، المجتهد المطلق العادل الكفوء) ويتحمل المسؤوليات الثلاث التالية التي تمثل مسؤوليات خط الشهادة.
أ - المحافظة على الشريعة والرسالة والدفاع عنها ورد كيد الطامعين وشبهات الكافرين والفاسقين.

ب - بيان احكام الاسلام ومفاهيمه ويكون اجتهاده هو المقياس الموضوعي للامة من الناحية الاسلامية وتشمل العناصر الثابتة من التشريع والمتحركة زمنيا

٨ - المصدر السابق ص : ١٣٨.

٩ - المصدر السابق ص : ١٦٠ - ١٦٢.

باعتباره الممثل الاعلى للعقيدة الاسلامية.

ج - الاشراف والرقابة على مسيرة الامة والتدخل لاعادة الامور الى نصابها عند الانحراف عن طريقها الصحيح اسلاميا وتزعزع المبادئ العامة للخلافة الانسان على الارض.

واما خط الخلافة فالامة اذا كانت محكومة للطاغوت فهذا يمارسه المرجع ايضا لانه في هذه الحالة لا يتمثل خط الخلافة عمليا الا في نطاق ضيق وضمن حدود تصرفات الاشخاص ومادام صاحب الحق في الخلافة العامة قاصرا عن ممارسة حقه نتيجة لوجود الطاغوت فيتولى المرجع رعاية هذا الحق في الحدود الممكنة. واما اذا كانت الامة قد حررت نفسها فينتقل هذا الخط اليها لتمارس القيادة السياسية والاجتماعية في الاطار التشريعي للقاعدتين القرآنتين التاليتين:

«وامرهم شورى بينهم» (الشورى / ٣٨)

«والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن

المنكر» (التوبة / ٧١).

فان الآية الاولى تعطي الامة صلاحية ممارسة امورها عن طريق الشورى مالم يرد نص خاص على خلاف ذلك، والآية الثانية تتحدث عن الولاية وان كل مؤمن ولي الآخرين ويراد من هذه الولاية تولى امور المؤمنين بقريئة تفريع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عليها، والنص ظاهر في سريان الولاية بين كل المؤمنين والمؤمنات بصورة متساوية. و ينتج عن ذلك الاخذ بمبدأ الشورى وبرأي الاكثرية عند الاختلاف^{١٠}.

هـ - ولكن هذه الولاية للامة مقيدة بشكل محدود بالاشراف والرقابة على التطبيق الذي يمارسه المرجع لماورد من نص يدل على ذلك وهو قول إمام العصر «واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله»^{١١}.

فان هذا النص يدل على ان رواة الاحاديث (المجتهدين) هم المرجع في كل الحوادث الواقعة بالقدر الذي يتصل بضممان تطبيق الشريعة على الحياة لأن الرجوع

١٠ - المصدر السابق ص : ١٦٩ - ١٧١.

١١ - الوسائل ج ١٨ باب ١١ من ابواب صفات القاضي، الحديث ص ١٠١.

اليهم بماهم رواة احاديث وحملة للشريعة يعطيهم الولاية من هذه الزاوية . وهذا ينتج ان الامة لها الخلافة العامة، التنفيذية والتشريعية، على اساس قاعدة الشورى التي تمنحها حق ممارسة امورها بنفسها بهذه الطريقة ولكن ضمن اطار الاشراف والرقابة الدستورية من المجتهد الجامع للشرائط. وهذا الحق هو حق استخلاف ورعاية مستمد من مصدر السلطات الحقيقي الذي هو الله سبحانه وتعالى.

ويمكن ان نحدد دور المرجع بالمهمات الدستورية التالية:—

الاشراف، الرقابة، الفتيا، القضاء، القيادة العليا والتمثيل للدولة، مراقبة المظالم والحقوق، توكيل رئيس الدولة المنتخب من الأمة من اجل إسباغ المزيد من القدسية والشرعية لأن المرجع — بالاضافة الى دوره الشرعي — جزء مهم من الامة وله عمق في وجودها الاجماعي والسياسي. ١٢

وهذه النظرية تحدث عنها سيدنا الاستاذ المعظم السيد الشهيد الصدر في كتابه «الاسلام يقود الحياة» كما اشرنا الى ذلك وتبناها تقريبا دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية.

تساؤلات حول هذه النظرية

وبالرغم من ان النظرية التي قدمها استاذنا الشهيد تمثل نظرية متكاملة وتصوراً شاملاً لخلافة الانسان وشهادة الانبياء الا أنها قد تواجه بعض التساؤلات على مستوى الاستدلال الفقهي.

فالسؤال: كيف امكن استفادة الولاية في قوله تعالى «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض» لمجرد ذكر صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد وصفهم بانهم اولياء بعض مع ان هذه الصفة لم تأت على شكل التفريع كما ذكر قدس سره، وانما جاءت صفة مستقلة، خصوصاً وانها لم تكن الصفة الوحيدة التي ذكرت في هذه الآية بل جاءت بعدها «يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة» والواضح من ذلك ان صفة الاطاعة لله ولرسوله كانت احدى الصفات الاخرى، فهل ان المقصود ايضا ان تكون الاطاعة لله تعالى فرع ان يكون كل واحد ولياً للآخر.

١٢ — الاسلام يقود الحياة قسم لحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية ص ١١ — ١٦.

ومن خلال مراجعة الآيات القرآنية التي تحدثت عن ولاية المؤمن لآخيه المؤمن
أولئذ وغير ذلك من الموارد يفهم ان المقصود من الولي هنا الولاء السياسي والنصرة اي
الوقوف الى جانبه عمليا وسياسيا.

نعم قد يفهم قوله تعالى: في سورة الانفال: «وما لهم الا يعذبهم الله وهم يصدون
عن المسجد الحرام وما كانوا اولياءه ان اولياؤه الا المتقون ولكن اكثرهم
لا يعلمون». (الانفال/٣٤).

ان المقصود من الاولياء هنا الولاية ولكن لا يبعد ان يكون المقصود هنا ايضا
الحق السياسي الذي يستحقه المسلمون المتقون لهذا البيت، وعلى اي حال فاذا
كانت هناك دلالة على ذلك في هذه الآية فباعتبار طبيعة العلاقة بين الانسان
والمسجد تفرض هذا اللون من الولاية.

والسؤال الثاني: — هو ان الملاحظتين اللتين اشرنا اليهما حول الاستدلال بآية
الشورى على النظرية الاولى تأتي ايضا بالنسبة الى الاستدلال بهذه الآية على هذه
النظرية.

بالاضافة الى ان الملاحظة الثانية تأتي على الآية الثانية لأن هذه الاوصاف
كانت ثابتة للمؤمنين في زمن النبي والائمة والولاية بمعناها الشامل هي للنبي
والامام فما هو دور هذه الولاية للمؤمنين؟

بل ان المسلمين — في نظر الاتجاه الذي يؤمن بالنص — ما زالوا منذ الغيبة
الصغرى محكومين في اكثر الادوار من قبل الطواغيت فالمجتهد هو الولي في مجال خط
الشهادة بناء على هذا التفسير فلا يبقى مجال لتطبيق هذه الآية الكريمة.

والسؤال الثالث: — ان التوقيع المروي عن امام العصر (واما الحوادث
الواقعة...) كيف يمكن حصر الامر بالرجوع فيه في خصوص القضايا ذات العلاقة
بالشرعية مع ان الحوادث الواقعة وكذا الامر بالرجوع وكذلك جعل الحجية لهم جاءت
مطلقة شاملة. ومجرد عنوان «رواة احاديثنا» الذي في المرجع لا يعني التحديد في
القضايا التي يرجع اليها. وانما باعتبار ان هؤلاء يمثلون امتداداً للأئمة لانهم يحملون
احاديثهم وعلومهم خصوصاً مع اقتران حجية رواة الاحاديث بحجية الامام نفسه في
الرواية.

نعم قديكون المقصود من آية «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض» بعد
استفادة الولاية منها اثبات الوان مختلفة من الولاية وتكون الولاية العامة التي ثبتت

للنبي والامام استثناء من هذه الالوان باعتبار النص الذي يقول «النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم...» (الاحزاب/6) وكانت هناك ولاية للمؤمنين بعضهم على بعض في مختلف القضايا الجزئية، ويكون هذا الاستثناء من قبيل استثناء ولاية الاب على ابنه وولي اليتيم عليه...

ولعل هذا هو مقصود سيدنا الشهيد عندما قال: «مالم يرد نص خاص على خلاف ذلك» وهذا القيد وان جاء بصدد آية الشورى الا انه يشمل هذه الآية ايضا.

واذا تم هذا الفهم في آية الشورى، والولاية فمن المحتمل حينئذ بملاحظة العلاقة بين هاتين الآيتين وحديث «واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا.» ان يكون هذا الحديث بصدد تشخيص شرط جديد في الولي الذي يتولى شؤون المسلمين ويكون الحجة عليهم بالاضافة الى الايمان والعدالة وهو الفقيه، ولكن ذلك لايعني ان المؤمنين ليست لهم الولاية بل يمارسون هذه الولاية من خلال قناة معينة لا بشكل مطلق.

فالجمع بين هذه النصوص ينتهي بنا الى ان المؤمنين اولياء انفسهم ويمارسون هذه الولاية عن طريق الشورى بانتخابهم الفقيه العادل الكفوء وهذا معنى الرجوع اليه.

وبذلك يصبح المؤمنون هم الذين ينتخبون هذا الفقيه ويمارسون ولايتهم عن طريقه اذلا يمكن لهؤلاء المسلمين ان يمارس كل افرادهم هذه الولاية بشكل مباشر بل لا بد ان ينتخبوا شخصا او اشخاصا لهذه الممارسة، وهذا الانتخاب يتم عن طريق التشاور ولا بد لهذا الشخص او الاشخاص ان يكونوا فقهاء.

ويتضح ذلك بشكل أكثر اذا افترضنا وجود منهج للعقلاء في الاختيار هو الشورى ويكون دور هذا الحديث هو اضافة شرط آخر في الولي وهو ان يكون فقيها وعالما.

وهذا الشرط كما قلنا سابقا ينسجم مع طبيعة الولي الذي كان يتولى امر المسلمين وهو النبي والامام.

وبذلك تصبح الشورى لها دور في تعيين الولي من بين افراد الامة ولكن بمواصفات خاصة، والامة بهذا الانتخاب تمارس دورها في الخلافة عن طريق هذا الولي الذي تكون له الولاية المطلقة في الامة.

٣ - الولاية للفقهاء ودور الشورى تشخيص الفقيه

النظرية الثالثة وهي النظرية التي ترى ان الولاية للفقهاء العادل الكفوء، وليس للشورى دور في منح هذه الولاية واعطائها للفقهاء بل هي حق شرعي له منحه الشارع المقدس اياه وان هذه الولاية شاملة بحيث ان الفقيه العادل يتولى من امور المجتمع ما كان يتولاه النبي (ص) منه، ويجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا.

ويتبنى النظرية مجموعة من فقهاءنا الاعلام منهم امام الامة السيد الخميني دام ظله العالي.

وقد اتبع الفقهاء مجموعة طرق واساليب لا ثبات هذه النظرية وبعض هذه الطرق يمكن ان يكون صحيحاً حتى اذا لم نلتزم باتجاه النص على الأئمة بعد النبي (ص).

ونكتفي هنا بالاشارة الى طريقين ذكرهما امام الامة في بعض كتبه.

دليل طبيعة الاشياء

الطريق الأول

ان طبيعة الاشياء والقضايا البديهية المسلمة في الاسلام ومفاهيمه واهدافه تفرض ان يكون الفقيه الجامع للشرائط هو الولي والمكلف من قبل الله باقامة الحكم الاسلامي وتطبيق احكام الاسلام وادارة شؤونهم ويتضح ذلك بملاحظة النقاط التالية:-

الاولى

ان وجود الحكم الاسلامي ضرورة من ضرورات المجتمع الاسلامي التي لا يمكن التنازل عنها، لان المسلمين بحاجة الى ولاية لادارة شؤونهم الحياتية وحفظ كيانهم وعزتهم والدفاع عن الاسلام في مواجهة الطامعين أو المنحرفين او المتسلطين.

الثانية

ان طبيعة الحكم الاسلامي هو الحكم الذي يستمد شرعيته ووجوده من

القوانين الربانية والوحي الالهي وان الاصلة فيه لله تعالى، وهذا يختلف اساسا عن منهج الاستبداد الذي يقوم على اساس راي الفرد وميوله النفسية واحاسيسه وتوجهاته الخاصة. ويختلف ايضا عن منهج الديمقراطية الغربية التي تمنح الامة سلطة مطلقة تؤدي في افضل حالاته الى تحكم الاكثرية في الاقلية بموجب القوانين البشرية وايضا تختلف عن منهج الاشتراكية التي تعتقد باصلة المجتمع بل الحكم في الدولة الاسلامية، لله تعالى ولا يجوز لاي احد ان يخرج عن اطار هذا الحكم الالهي حتى في الطاعة لولي الامر، فهي حكومة قانونية.

نعم لولي الامر في الحكومة الاسلامية ان يعمل في الموضوعات وفي منطقة الفراغ على وفق المصالح العامة للمسلمين انفسهم والذين يقوم بادارة شؤونهم وليس من حقه ان يتجاوز هذه المصلحة.

الثالثة

ان الحكومة الاسلامية لما كانت الممارسة والقرارات فيها لابد وان تكون ضمن القانون والمصلحة الاسلامية فن الطبيعي ان نشترط في الولي الشروط التالية كضمان للانسجام مع هذين الاطارين:

الاول: العلم بالقانون الالهي الذي نعرعنه بالفقاهة والاجتهاد.

الثاني: العدالة العالية التي تجعل الولي ملتزما بتطبيق القانون وملتزما بمراعاة المصلحة الاسلامية ومصالح المسلمين المولى عليهم.

الثالث: الكفاءة والخبرة التي تهيئ له القدرة على ادراك المصلحة والعلم بشؤونها حتى يتقيد بها.

ومن هنا يمكن ان يكون هذا الشرط الثالث ضمن الشرط الاول اذا اردنا ان نفهم العلم بمعناه الواسع الشامل لشؤون الدين والدنيا^{١٣}.

* * *

١٣ - راجع المصادر التالية في النقاط التي ذكرناها:

كتاب البيع للامام الخميني ج ٢ ص ٤٦١ - ٤٦٧، والاسلام يقود الحياة قسم لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية ص ١٧. والحكومة الاسلامية للامام الخميني ص ٣٧-٤٨.

وقد يلاحظ على هذا الطريق بالملاحظتين التاليتين:—

الاولى: ان هذا المقدر من القرائن والنقاط اذا كان يثبت الولاية للفقيه فهو لا يثبتها الا بالقدر الذي تفرضه الضرورات في المجتمع الاسلامي، واما تلك القضايا التي يواجهها المجتمع والتي لا تكون ضرورة من ضرورات الدفاع عن الدين وانما هي للمزيد من التكامل والاصلاح وتحسين امور الناس والتي قد تتعارض مع بعض الاحكام الالوية كاستملاك بعض الدور مثلا لفتح احد الشوارع او اغراق منطقة من البلاد من اجل صنع سد للماء يستفاد منه في ارواء اراض اوسع وما اشبه ذلك فنحتاج الى اثبات الولاية فيها الى دليل آخر.

الا اذا كان المدعى — كما قديستفاد ذلك من ثانيا استعراض بعض المقدمات — هو أن الولاية اذا ثبتت فلا بد ان تثبت بهذه الدائرة الواسعة احتمال الغرق في ذلك.

الثانية: — انه لا يمكن عزل الامة عن قضية اختيار الفقيه على اساس هذا الدليل اذ من المحتمل ان يكون الولي هو الفقيه العادل الذي تختاره الامة لهذه المهمة بحيث يكون اختيار الامة — عند الامكان — شرطا في صحة ولايته، وهذا الشرط لا يتعارض مع اية نقطة من النقاط السابقة.

دليل النصوص الاسلامية

الطريق الثاني: — الاعتماد على مجموعة من النصوص والروايات المختلفة التي يستفاد منها ان العلماء هم ورثة الانبياء، او الحكام المنصوبون من قبل الله تعالى على الناس، وان الفقهاء ورواة الحديث يجب الرجوع اليهم في القضايا المستجدة التي يواجهها الانسان في حياته الاجتماعية لانهم الحجة في ذلك شأنهم شأن الامام الذي هو الحجة من قبل الله في ذلك ونستعرض مجموعة من هذه الروايات:—

١ — «عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان العلماء ورثة الانبياء وذلك ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً وانما اورثوا احاديث من احاديثهم فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظاً وفيراً...» (الوسائل ٥٣١/١٨) ورواه ابوداود والترمذي والبخاري والجامع للاصول ح ٦٣/١.

- ٢ — «عن امير المؤمنين: قال رسول الله (ص): اللهم ارحم خلفائي - ثلاث مرات
— قيل يا رسول الله ومن خلفائك؟ قال: الذين يأتون بعدي ويروون عني حديثي وسنتي»
وفي بعض الروايات «فيعلمونها الناس من بعدي» (الوسائل ١٨/٦٥-٦٦).
- ٣ — عن ابي عبدالله قال: قال رسول الله (ص): الفقهاء امناء الرسل ما لم
يدخلوا في الدنيا. قيل يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا؟ قال: اتباع السلطان فاذا
فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم» (اصول الكافي ١/٤٦).
- ٤ — عن ابي الحسن موسى بن جعفر (ع): «اذامات المؤمن بكت عليه الملائكة
وبقاع الأرض التي كان يعبد الله عليها وابواب السماء التي كان يصعد فيها باعماله وثلم
في الاسلام ثلثة لايسدها شيء لأن المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن سور
المدينة لها» (اصول الكافي ١/٣٨).
- ٥ — «مجاري الأمور والاحكام على ايدي العلماء بالله الامناء على حاله وحرامه»
(مستدرک الوسائل باب ١١ من ابواب صفات القاضي).
- ٦ — «العلماء حكام على الناس» المصدر السابق.
- ٧ — «عن عمر بن حنظلة قال: سألت ابا عبدالله (ع) عن رجلين من اصحابنا
بينهما منازعة في دين او ميراث فتحاكما الى السلطان او الى القضاة يحل ذلك؟ قال: من
تحاكم اليهم في حق او باطل فانما تحاكم الى الطاغوت وما يحكم له فانما يأخذ سحتنا وان
كان حقا ثابتاً، لانه أخذه بحكم الطاغوت وقد أمر الله ان يكفر به، قلت فكيف
يصنعان؟ قال ينظران من كان منكم ممن قدروى حديثنا ونظر في حلالنا وحرماننا
وعرف احكامنا فليرضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما، فاذا حكم بحكمتنا فلم
يقبل منه فانما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا كالراد على الله وهو على
حد الشرك بالله». الوسائل ١٨/١١١ صفات القاضي ح ٤، ص ٤، باب ١١ ح
١ ص ٩٩.
- ٨ — عن ابي عبدالله (ع) قال: سمعته يقول: «ما من شيء الا وفيه كتاب
اوستة» اصول الكافي ج ١ باب الرد على الكتاب والسنة ح ٤ ص ٥٩.
- ٩ — عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر (ع) قال: خطب رسول الله (ص) في
حجة الوداع فقال: «يا ايها الناس والله ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم
من النار الا وقد امرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة
الا وقد نهيتكم عنه». اصول الكافي ج ٢/٢ باب الطاعة والتقوى ح ٢ ص ٧٤.

١٠ — عن اسحق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري ان يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل اشكلت عليّ فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان.(عج): «أما ما سألت عنه ارشدك الله وثبتك... الى ان قال، واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله» الوسائل ج ١٨ باب ١١ صفات القاضي ح ٩ ص ١٠١.

١١ — عن عبدالله بن جعفر الحميري قال: اجتمعت انا والشيخ ابو عمرو (يعني عثمان بن سعيد العمري) رحمه الله عند احمد بن اسحق فغمزني احمد بن اسحق ان أسأله عن الخلف فقلت له: يا ابا عمرو إني أريدان أسالك عن شيء وما انا بشاك فيما أريد ان أسألك عنه فان اعتقادي وديني ان الأرض لا تخلو من حجة الا اذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوما، فاذا كان ذلك رفعت (او وقعت خ ل) الحجة وأغلق باب التوبة فلم يك ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في ايمانها خيرا، فأولئك اشرار من خلق الله عزوجل وهم الذين تقوم عليهم القيامة، ولكن احببت ان ازداديقينا وان ابراهيم (ع) سأل ربه عزوجل أن يريه كيف يحيي الموتى؟ قال: اولم تؤمن، قال بلى ولكن ليطمئن قلبي، وقد اخبرني ابو علي احمد بن إسحق عن ابي الحسن (ع) قال: سألته وقلت: من اعامل؟ او عمن آخذ؟ وقول من اقبل؟ فقال له: العمري ثفتي فما ادى اليك عني فعني يؤدي وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له واطع فانه الثقة المأمون. واخبرني ابو علي انه سأل ابا محمد (ع) عن مثل ذلك فقال له: العمري وابنه ثقتان فما أديا اليك عني فعني يؤديان، وماقالا لك عني فعني يقولان، فاسمع لهما واطعهما فانها الثقتان المأمونان، فهذا قول امامين قد مضيا فيك. فخرأبو عمرو وساجداً وبكى. (اصول الكافي ج ١، باب تسمية من رآه (ع) ح ١ ص ٣٣٠).

١٢ — عن الامام الرضا (ع) قوله: «لولم يجعل لهم اماما قما حافظا مستودعا لدرست الصلوة...» علل الشرائع ١٧٢/١ الحديث ٩.

١٣ — عن ابي عبدالله (ع) قال: «قال أمير المؤمنين (ع) لشريح: يا شريح، قد جلست مجلسا لا يجلسه (ما جلسه) الانبي او وصي، او شقي» وسائل الشيعة، القضاء الباب ٣، الحديث ٢.

١٤ — عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (ع) قال: «اتقوا الحكومة فان الحكومة انماهي للامام العالم بالقضاء العادل في المسلمين، لنبي (كنبي) او وصي نبي».

الوسائل، كتاب القضاء الباب ٢، الحديث ٣.

١٥— عن ابي الجهم عن ابي خديجة قال: «بعثني ابو عبد الله (ع) الى احد اصحابنا فقال: قل لهم: اياكم اذا وقعت بينكم الخصومة اوتداري في شيء من الاخذ والعطاء ان تحكموا الى احد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا وحرامنا فاني قد جعلته عليكم قاضيا، واياكم ان يخاصم بعضكم بعضا الى السلطان الجائر». الوسائل ١٨/١٠٠/الحديث ٦.

١٦— ورد حديث عن الامام الباقر (ع) تعقبا على الآية الكريمة «الني اولى بالمؤمنين من انفسهم» الاحزاب.

انه قال: «انها نزلت في الأمرة، يعني الامارة».

١٧— في جامع الاخبار عن النبي (ص) قال: «افتخروم القيامة بعلماء امتي، وعلماء امتي كساير الانبياء قبلي». عوائد النراقي — نقلا عن جامع الاخبار — ص ١٨٦ الحديث ٦.

اساليب عديدة للاستدلال بالروايات على نظرية ولاية الفقيه

ويمكن تقريب الاستدلال بهذه الروايات باساليب عديدة:

الاول: هو ملاحظة المفاد المشترك لهذه الروايات والمدلول العام لها الذي تكاد ان تجمع عليه وهو ان الفقهاء لهم دور في الامة يشبه الى حد كبير دور الانبياء والائمة ويتحملون نفس المسؤوليات التي يتحملها هؤلاء، يضاف الى ذلك ان مهمة الحكم بين الناس وادارة شؤونهم وتوجيههم وحل الاختلافات بينهم هو من المهمات الاساسية لهؤلاء الانبياء بحيث يفهم عرفا ايكال هذه المهمة لهؤلاء الفقهاء عندما يفترض انهم يمثلون امتدادا لهؤلاء الانبياء في الامة.

ولعل هذا الاسلوب هو الذي يمكن ان يفهم من مجموع الاستعراض الذي ذكره امام الامة في كتاب «الحكومة الاسلامية» لهذه الروايات^{١٤}.

الثاني: فهم هذه الولاية من خلال بعض النصوص المذكورة والتي يمكن الاعتماد عليها سواء في سندها اودلالاتها، كما يدعى ذلك بشكل خاص بالنسبة الى الاحاديث رقم (٢) و (٣) و (٧) و (١٠) و (١١) وبالخصوص بالنسبة الى التوقيع المعروف عن الحجة امام العصر حيث استدل به مجموعة من الفقهاء بشكل

الثالث: ان وجود الولاية والدولة امر ضروري لا يمكن التنازل عنه ولا يوجد لدينا ما يمكن ان يكون مؤثرا على منهج خاص للاسلام في الولاية غير هذه الروايات الامر الذي يعني ان الاسلام وضع الولاية للفقهاء وبيّن المعصومون ذلك الا انه لم يصل اليها بشكله الكامل بسبب الفاصل الزمني ولا خيار آخر لعدم وجود ما يشير الى المنهج الآخر^{١٦}.

الرابع: ان هذه الروايات تثبت مرتبة من الولاية للفقهاء والعلماء بالمقدار الذي يصحح اطلاق عنوان ولي الأمر عليهم فيكونون موضوعا لقوله تعالى «اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم» (النساء/٥٩) فتكون الولاية مطلقة وشاملة بموجب هذا الأمر الالهي^{١٧}.

وهذه النظرية صحيحة اذ لم يتم شيء من الادلة التي يستند اليها مذهب الشورى والافن الممكن الجمع بين ادلة الشورى وهذا الدليل وتكون النتيجة ان الامة تتعامل بالشورى في امر الولاية ولكن لا يجوز ان تسند الولاية لغير الفقيه العادل الكفوء الذي هو ايضا جزء من الامة. ولعل الظاهر من مدلول هذه الروايات ان اختيار الامة وآرائها طريق يكشف وجود الخصائص والمواصفات في هذا الولي.

كما ان الاسلوب الثالث من الاستدلال قد يلاحظ عليه بان ادلة الشورى يمكن ان تكون ايضا مؤشرا الى منهج آخر وهو منهج الشورى فلا ينحصر هذا المؤشر بخصوص روايات الولاية حتى تكون هي النظرية الوحيدة.

ونلاحظ على الاسلوب الرابع ان آية «اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم». لا يمكن ان تثبت الاطلاق والشمول في الولاية لأن المقصود من ولي الامر هنا ليس هو ولي الامر العرفي او من تثبت ولايته في الجملة وانما المقصود به ولي الامر الشرعي الذي تثبت ولايته بالدليل قبل وجوب الاطاعة^{١٨}.

١٥- المصدر السابق ص ٧٦ - ٨٠ و اساس الحكومة الاسلامية ١٥٤ - ١٥٩. وقد سبق ان ذكرنا ان السيد الشهيد الصدر يستند الى التوقيع في استفادة ولاية الفقيه ولكن في حدود خاصة.

١٧ و ١٦- اساس الحكومة الاسلامية ص ١٦٠ - ١٦٣.

١٨ - ذكر هذه الملاحظة سيدنا الشهيد (رضي) بعض مكاتباته بعد أن ذكرت له الاستدلال على

الولاية بهذا الأسلوب قبل حوالي خمسة وعشرين عاما.

نهاية المطاف للفصل الاول

وفي نهاية المطاف يمكن ان نستخلص النتائج التالية من خلال استعراض النظريات السابقة والملاحظات عليها.

١ — ان ادلة الشورى قديكون من الممكن استفادة الولاية منها اذا فهمنا من آية (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض...) الولاية.

٢ — ان الروايات تدل على ان الفقاهة والعدالة والكفاءة شروط ضرورية في الولي.

٣ — ان الجمع بين ادلة الشورى وروايات ولاية الفقيه تنتهي بنا الى تصور أن العلاقة بين الشورى وولاية الفقيه هي علاقة اكتشاف الولي الفقيه واختياره من بين الفقهاء او الناس.

٤ — واذا لم يكن من الممكن استفادة الولاية من نصوص الشورى فلا دور للشورى في تعيين الولي.

٥ — يمكن ان نتصور للشورى دورا آخر وعلاقة في الولاية على مستوى الممارسة والتطبيق.

وهذا ماسوف نتناوله في البحث الآتي.

* * *

الفصل الثاني

في هذا الفصل نحاول ان نتعرف على النظرية الاسلامية في علاقة الشورى بالولاية على مستوى التطبيق بعد ان نفترض ان الولاية انما هي للفقيه الجامع للشرائط — كما قد يفهم ذلك من نتائج البحث في الفصل الاول سواء بالاصل او بالانتخاب. فهل اجراء الفقيه لهذه الولاية يكون بشكل فردي او يكون عن طريق مجموعة من الاجهزة الشورية؟.

والحديث في هذا الفصل يتناول النقاط التالية:—

(١) العلاقة بين الشورى وتنفيذ الولاية.

(٢) ابعاد نظام الشورى في نظر الاسلام واهدافه.

(٣) مواصفات المستشارين.

(١) العلاقة بين الشورى وتنفيذ الولاية:

من خلال الآيات القرآنية والمقارنة بينها يمكن ان نفهم ان القرآن الكريم يدعو الى استخدام نظام الشورى في المستوى التنفيذي للولاية باعتباره منهجا للحكم الاسلامي وقد جاءت الروايات ايضا تؤكد هذا التوجه كما ان بعض الوقائع التاريخية تدعم هذه النظرية.

أ — العلاقة من خلال الآيات القرآنية:

فهناك عدة آيات يمكن ان نتصور من خلالها معالم هذه العلاقة وهذه المعالم

هي :-

(١) ان الطاعة لولي الامر (الفقيه الجامع للشرائط) طاعة مطلقة لا يمكن أن تحددها الامة او تسحبها منه مادامت هذه الولاية مقيدة بالقوانين الالهية والمصلحة الاسلامية العليا.

(٢) ان ولي الامر يجب عليه التشاور في القرارات التي يتخذها والتي ترتبط بقضايا الامة.

(٣) ان التشاور لا يعنى خروج القرار من يد ولي الامر وانما يسعى ولي الامر من خلال التشاور الى الوصول الى القرار الصحيح الذي ينسجم مع الواقع ويختار الرأي الصائب من الآراء.

(٤) ان الجماعة الصالحة هي الجماعة التي تتبع هذا النهج في تدبير امورها على اساسه.

ونذكر الآيات التالية التي يمكن أن تفهم منها هذه المعالم.

١ — «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم» .

٢ — «وشاورهم في الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله» .

٣ — «وأمرهم شورى بينهم» .

إذ نفهم من الآية الاولى وجوب الاطاعة المطلقة للرسول ولولي الامر بعد الله سبحانه وتعالى. ومن الآية الثانية نفهم ان الرسول يجب عليه ان يقوم بالتشاور مع اصحابه وذوي الرأي منهم في القضايا العامة التي ترتبط بالحكم والولاية^{١٩} ولكن

١٩ — الاسلام يقود الحياة ص ١٦٢ .

يبقى القرار بيد الرسول.

ومن الآية الثالثة نفهم ان التشاور في هذه القضايا العامة هو منهج عام يمثل التكامل للمجتمع الاسلامي بدليل ذكره في سياق الصفات الاساسية للانسان المؤمن المتكامل وجعلها حكما لامر المسلمين^{٢٠}. ولا بد ان نؤكد على النقاط التالية لتتضح معالم النظرية هذه.

١ - الآيات الثلاث تشترك في ان يتعلق الحكم بالاطاعة والتشاور هو الامر الذي يعني حسب الظاهر انه هو القرار والحكم. وهذا هو المعنى المستعمل في القرآن الكريم بشكل عام الا ما خرج بقرينة. كما يظهر ذلك بمراجعة عامة لموارد استعماله الكثيرة في القرآن الكريم. وان الامر هو المتعلق بالجماعة كلها كما هو واضح.

٢ - ان الآية الثانية تشير الى ان التشاور منهج له علاقة بوحدة المجتمع وتماسكه وارتباطه بالقيادة وليس مجرد قضية اخلاقية لتطبيب النفوس والخواطر^{٢١}. بل وجوبه بالنسبة الى رسول الله - مع العلم بعدم الحاجة اليه في التعرف على الحقائق الموضوعية - لاجل هدف موضوعي وتربوي. هما قوة علاقة المجتمع بالقيادة وتلاحمه معها. وتربيته على هذا النهج والاسلوب واعداده لتحمل المسؤولية على اساس هذا النهج (ع) ويتضح ذلك بملاحظة صدر الآية الكريمة.

«فبا رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفرهم وشاورهم في الامر فاذا عزمتم فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين».

حيث فرع العفو والاستغفار والاستشارة على قضية اجتماع الامة والناس حول القيادة وتعامل القيادة معها. فهذا النوع من التعامل يرتبط بشيء ضروري ولازم للقيادة والمجتمع.

ومن الواضح ان هذا الشيء الاساسي وهو حفظ وحدة المجتمع وتماسكه وارتباطه بالقيادة كان ضروريا للنبي (ص) مع عدم احتياجه اليه في معرفة الواقع لسعة اطلاعه وتسديد الله له وعصمته فلا بد ان يكون ضروريا بالنسبة الى غير النبي

٢٠- يذكر السيد الطباطبائي (ره) في تفسير هذه الآية ان المفهوم منها يشبه المفهوم من قوله تعالى «الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه».

٢١- اسس الحكومة الاسلامية ص ١٢٢.

من القادة والولاة.

٣ — ان القرار بعد التشاور بيد ولي الامر كما يفهم ذلك من قوله «فاذا عزمت فتوكل على الله» مما يشعر بان الامر موكول الى ولي الامر ولكن بعد التشاور. كما ان آيات اخرى في القرآن الكريم مثل آية وجوب الطاعة للرسول بشكل مطلق وآية «النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم» الاحزاب/٦ وآية «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا» الاحزاب/٣٦.

تدلُّ على أن وجوب التشاور الثابت للرسول جاء في ضمن هذا الاطار خصوصا ان الآية الاخيرة جاءت بعد تعداد أوصاف المؤمنين.

٤ — أن الشورى لا بد وان تكون من المناهج التي طبقها الرسول (ص) باعتبار امر الله تعالى له بذلك وطرحها كصفة تكاملية للجماعة الصالحة من خلال آية «وامرهم شورى بينهم» الواردة في سورة مكية وهي سورة تتحدث عن الجماعة والمجتمع كهدف يسعى اليه الاسلام. وكان امر الرسول بالتشاور في سورة مدنية ولا يمكن افتراض تخلف الرسول عن هذا الامر او الجماعة عن ذلك بعد ان اصبحوا يعيشون المجتمع الاسلامي في المدينة.

ب — العلاقة بين الشورى والولاية في الاحاديث

وعلى مستوى الاحاديث المروية عن رسول الله (ص) واهل البيت نجد أن نظرية الشورى وعلاقتها بالجانب التنفيذي مطروحة بشكل واضح يتطابق مع معالم النظرية التي ذكرنا استنباطها من الايات الكريمة فالنبي (ص) والأئمة ينصحون بالشورى ويمارسونها بشكل واضح. كما ان الشورى لا تعني بأي حال خروج القرار عن يد الولي. وانما هي منهج ينتهي بالانسان الى الخير والصلاح. وعندما يجيد عنه الانسان يتعرض الى الهلاك والندامة.

ونستعرض بعض الاحاديث التي تؤكد هذه الحقائق:—

١ — أهمية الشورى والنهي عن مخالفتها:

— عن سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول: «استشير العاقل من الرجال الورع، فانه لا يأمر الا بخير، واياك والخلاف فان مخالفة الورع العاقل مفسدة في

الدين والدنيا».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: قال رسول الله (ص): «مشاورة العاقل الناصح رشد وعن وتوفيق من الله، فاذا أشار عليك الناصح العاقل فاياك والخلاف فان في ذلك العطب» الوسائل ج ٨ احكام العشرة باب ٢٢ ح ٥، ٦.

— عن ابي جعفر (ع) قال: «في التوراة أربعة اسطر: من لا يستشيرندم، والفقير الموت الاكبر، كما تدين تدان، ومن ملك استأثر».

— قال امير المؤمنين (ع): «من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقوبها».

— وقال (ع): «الاستشارة عين الهداية».

— وقال (ع): «خاطر بنفسه من استغنى برأيه». الوسائل ج ٨ احكام العشرة

باب ٢١ ح ٣، ٦، ٧، ٨.

— عن ابي هريرة قال: سمعت ابا القاسم (ص) يقول: «استرشدوا العاقل

ولا تعصوه فتندموا» الوسائل ج ٨ احكام العشرة باب ٩ ح ١.

— رواية عن طريق اهل السنة عن النبي (ص) قال: «اذا كان امرؤكم

خياركم واغنياؤكم سمحاءكم واموركم شورى بينكم فظهر الارض خير لكم من

يطنها، واذا كان امرؤكم شراركم واغنياؤكم بخلاءكم واموركم الى نسائك فبطن

الارض خير لكم من ظهرها» أسس الحكومة الاسلامية ص ١٠٥.

٢ — الشورى لا تسلب الوي صلاحية اتخاذ القرار

— عن معمر بن خلاد قال: هلك مولى لابي الحسن الرضا (ع) يقال له سعد.

فقال له: أشر على برجل له فضل وامانة، فقلت، انا أشير عليك؟ فقال شبه

المغضب: ان رسول الله (ص) كان يستشير اصحابه ثم يعزم على ما يريد.

— عن امير المؤمنين (ع) قال لعبدالله بن العباس وقد اشار عليه في شيء لم

يوافق رأيه: عليك ان تشير علي فاذا خالفتك فأطعني.

— عن علي بن مهزيار قال: كتب إلي ابو جعفر (ع) ان: «سل فلانا ان يشير علي

و يتخير لنفسه فهو اعلم بما يجوز في بلده، وكيف يعامل السلاطين، فان المشورة

مباركة، قال الله لنبيه في محكم كتابه «وشاورهم في الامر فاذا عزم فتوكل على

الله» فان كان ما يقول مما يجوز كتبت اصوب رأيه وان كا غير ذلك رجوت ان اضعه

على الطريق الواضح ان شاء الله «وشاورهم في الامر» قال: يعني الاستخارة». وسائل الشيعة ج ٨ أحكام العشرة باب ١/٢٤ - ٤ - ٥.

— عن أمير المؤمنين (ع) في وصيته لمحمد بن الحنفية قال: «أضمم آراء الرجال بعضها الى بعض ثم اختر أقربها من الصواب وأبعدها من الإرتياب» «الى ان قال» قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ» وسائل الشيعة ج ٨ احكام العشرة باب ٢/٢٥.

كما أن الروايات السابقة تؤكد ان النبي (ص) كان يستشير في اموره ويختار ما يريد من الآراء. وان عليا عليه السلام كان يوصي بالشورى و يبقى الخيار للمستشير.

ولا دلالة في الروايات التي تنهى عن مخالفة الشورى على سلب القرار من يد المستشار. وانما ان تكون مؤكدةً لذلك لان النهي فيها إرشاد لما يمكن ان يقع فيه الانسان من المفسدات المختلفة التي تكون محرمة او مضيعة لمصالحه ولذا لم يأت التحذير فيها من العقاب الاخروي. وفي الروايات السابقة تصريح بان اختيار الراي موكل الى الانسان نفسه. كما ان بعضها الاخر استشهد بعمل النبي (ص) الذي تشير اليه الاية الكريمة «وشاورهم في الامر».

ج - العلاقة بين الشورى والولاية وتنفيذها في الواقع التاريخي

وقد اشرنا في بعض الملاحظات السابقة^{٢٢} الى ان الشورى في الواقع التاريخي كانت قائمة كمنهج واسلوب في مجتمع الجزيرة العربية قبل الاسلام وجاء الاسلام ليؤكد هذا المنهج ايضا.

وذكرنا بعض الملامح التاريخية سواء في سلوك الجاهليين او في الدور الاسلامي.

وسبب نزول الاية الكريمة (و شاورهم في الامر فاذا عزمتم فتوكل على الله) على ما يذكر المؤرخون هو ان النبي استشار قومه في مواجهة محاولة غزو المشركين للمدينة في معركة احد وكانت مشورتهم اياه الخروج الى قتالهم خارج المدينة وكان رأيه (ص) هو البقاء في المدينة ولم ير النبي (ص) من المصلحة مخالفة عامة

٢٢- راجع الاحتمال الاول الذي ذكرناه في مناقشة النظرية الاولى في علاقة الشورى بالولاية والذي حاولنا فيه معالجة مشكلة عدم تربية الامة على الشورى.

اصحابه في ذلك فعزم على الخروج ولبس لامته. ولكن اصحابه تراجعوا عن ذلك وقالوا لانريد ان نكرهك يا رسول الله فنزلت الآية الكريمة.
واستشار(ص) اصحابه في بدر قبل الدخول في المعركة فتحدثوا ذاك الحديث الرائع. واستشارهم في معركة الاحزاب واقترح سلمان حفر الخندق لحماية المدينة وهكذا كان يجسد النبي (ص) هذا المنهج في سلوكه.
وكان اصحاب النبي بعده يتبعون هذا الاسلوب كما اشرنا، وقضية السقيفة وما بعدها تأتي على هذا السراط.
وكان عليُّ عليه السلام يستشير اصحابه ومن هذه الاستشارات ما صنعه في خروجه الى معركة صفين وكان ينصح اولاده بالاستشارة كما رأينا في بعض الاحاديث الماضية.
وعلى اساس هذه الملاحظة يمكن ان نستنتج ان الاسلوب الذي اتبعه الاسلام في شورى التنفيذ هو شورى اهل الحل والعقد كما مال الى ذلك سيدنا الشهيد الصدر(رض).

الشورى على مستوى جهاز المرجعية

تبقى هناك نقطة جديرة بالبحث والدراسة على مستوى البحث النظري والتطبيق نكتفي هنا بالاشارة اليها لمناسبتها مع هذا البحث وان كانت تحتاج الى بحث موسع ومستقل.
وهذه النقطة هي ان تاريخ الامامية اقترن بظاهرة وهي ان الفقيه الجامع للشرائط كان يمارس جانبا من ولايته في الامة منذ الغيبة الكبرى ولكن في ظل حكم الخلافة الاسلامية التي ينظر اليها هذا الفقيه واتباعه انها حكم اسلامي غير شرعي ولكن يتعايش معه في حدود مقاييس نظام التقية. وهذا كان سببا لوجود علاقات متينة بين الفقيه والامة قائمة على أسس ثابتة ومؤثرة. وكانت هذه الممارسة هي امتداداً لطبيعة الممارسات التي كان يقوم بها الأئمة عليهم السلام في دور الحضور والظهور.

وكانت هذه الممارسات تتسم بالطابع الفردي ولم تكن الشورى ظاهرة فيها. وفي الفترة الاخيرة وقبيل انتصار الثورة الاسلامية تبنى السيد الشهيد الصدر أطروحة اسماها بالمرجعية الموضوعية حاول من خلالها ان يتصور تطبيق نظام

الشورى تنفيذيا على اجهزة المرجعية وعلاقتها بالامة. وكان يدعو الى ان تتحرك المرجعية الدينية بهذا الاتجاه لتجسيد هذا المنهج الشورى وتهيئة الظروف المناسبة لذلك.

ونجد امام الامة مدظله العالى يجسد هذا التوجه بعد انتصار الثورة في المرجعية واجهزتها مما يدل على ان هذه الفكرة كانت تعيش في قلبه ووجدانه وعقله وعند ما تهيأت الظروف لهذه الممارسة قام بتنفيذها في أجهزة مرجعيته.

وهذه الملاحظة قد تجيب عن السؤال الذي قد نواجهه في قضية الشورى، ان النبي (ص) لماذا لم يؤسس اجهزة شورى كما هو معمول به في هذا العصر ولماذا لم يصنع الخلفاء من بعده ذلك وبالاخص الامام علي (ع)؟.

فان الجواب عن ذلك هو ان الدولة في الصدر الاول الاسلامي لم تكن معقدة في اجهزتها كما هي في العصر الحاضر بالاضافة الى ان الظروف الاستثنائية التي كان يعيشها النبي (ص) وهو يؤسس الدولة الاسلامية وكذلك ظروف الحرب والقتال التي واجهها الخلفاء من بعده وبالاخص الامام علي (ع) لم تكن تسمح بتطوير هذه الاجهزة الشورية ولذلك لم تتبين بشكل واضح معالم هذا المنهج الاسلامي في التنفيذ في تلك الفترة الزمنية وانما كانت الممارسة بشكل محدود.

المحتوى السياسي لنظام الشورى

في نظر الاسلام تنفيذيا

ومن اجل ان يكتمل هذا البحث يجدر بنا ان نشير الى بعض الابعاد السياسية والمميزات الاساسية في النظرية الاسلامية والقرآن الكريم والسنة الشريفة.

فهناك ابعاد اربعة يمكن ان نشير اليها بهذا الصدد.

١) القوة والاسناد: فالشورى تمثل في نظر الاسلام افضل ضمان لاستقرار الحكم وتوطيد دعائمه. ولاشك ان قضية الاستقرار في الحكم والقوة من افضل العوامل التي تساعد على اداء الدور الحقيقي الذي يجب ان تقوم به الولاية والدولة وهو خدمة الناس وتوفير اسباب الرفاه والتقدم والعزة والكرامة والارضية المناسبة للتكامل والارتقاء.

وهذه القوة والدعم قد تنبع من التوصل — خلال التشاور — الى افضل الاساليب في معالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع او تطويره وتنميته ودفعه في

طريق التكامل.

وقد تنبع من المشاركة الحقيقية للامة في بناء المجتمع وحماية الدولة والحكم والدفاع عنه:

(أ) فقد ورد عن ابي عبدالله الصادق (ع) قال فيما أوصى به رسول الله (ص) عليا (ع) قال: «لامظاهرة أوثق من المشاورة ولا عقل كالتدبير» الوسائل ٤٢٤/٨.
(ب) وفي نهج البلاغة عن أمير المؤمنين (ع) انه قال: «لاغنى كالعقل ولا فقر كالجهل ولا ميراث كالادب ولا ظهير كالمشاورة» ٢٩٢/٢.

(٢) التصميم والحزم: كما أن الشورى تمثل في نظر الاسلام الحزم في اتخاذ القرارات وتنفيذها في مقابل التهور والندامة التي يتصف بها قرار الفرد. ولعل من خصائص النظرية الاسلامية انها تمكنت ان تجمع محاسن الشورى و الحكم الفردي في قراراتها اذ قديكون من محاسن الحكم الفردي الفصل والسرعة في مقابل ماتهم به الشورى من التمع في القرار والتأخير بسبب الاختلاف في وجهات النظر.

ولكن النظرية الاسلامية التي لا تخرج القرار عن يد الولي تحتفظ بهذا الجانب الايجابي في قرار الشورى بالاضافة الى دقة القرار وانسجامه مع مختلف الظروف النفسية والموضوعية. لان الجانب النفسي له أثر كبير في تأثير القرار وفاعليته ومن خلال الشورى يتوفر هذا العنصر في القرار.

«عن جعفر بن محمد الصادق عن ابيه محمد بن علي الباقر قال قيل يا رسول الله ما الحزم؟. قال مشاورة ذوي الرأي واتباعهم» الوسائل: ٤٢٤/٨.

(٣) الشورى أفضل الطرق الى معرفة الواقع: وهذا البعد من اهم مميزات الشورى ووضحها خصوصا في النظرية الاسلامية. لان الشورى في النظرية الغربية قد تتأثر بالعواطف والانفعالات او المصالح الشخصية او التزوير والاغراء فتأتي النتائج بعيدة عن الواقع ومنحرفة عن الطريق الصحيح. اما في النظرية الاسلامية التي تعتمد الشورى فيها:—

اولاً— على الاطار الاسلامي والمصالح الاسلامية.

ثانياً— يبقى القرار للولي الفقيه العادل الكفوء ليختار افضل الاراء بعد استماعه لوجهات النظر المختلفة.

ثالثاً— طبيعة الشروط التي سوف نشير اليها في المستشارين.

فإن هذه الحدود تشكل افضل ضمان في النظرية الاسلامية للوصول الى الواقع الصحيح والقرار الصحيح.

— قال أمير المؤمنين (ع) «من استبد برايه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها».

— وقال (ع) «الاستشارة عين الهداية» الوسائل احكام العشرة باب ٦/٢١، ٧.
— عن سليمان بن خالد قال: «سمعت ابا عبدالله (ع) يقول: استشر العاقل من الرجال الورع، فانه لا يأمر الابخير، واياك والخلاف فان مخالفة الورع العاقل مفسدة في الدين والدنيا».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: قال رسول الله (ص): «مشاورة العاقل الناصح رشد ويمن وتوفيق من الله، فاذا أشار عليك الناصح العاقل فاياك والخلاف فان في ذلك العطب».

— عن ابي عبدالله (ع) «ما يمنع احدكم اذا ورد عليه مالا قبل له به ان يستشير رجلا عاقلا له دين وورع، ثم قال ابو عبدالله (ع) اما انه اذا فعل ذلك لم يخذله الله بل يرفعه الله ورماه بخير الامور واقربها الى الله». الوسائل ج ٨ احكام العشرة باب ٥/٢٢، ٦، ٧.

— عن امير المؤمنين (ع) من وصيته لمحمد بن الحنفية قال: «اضمم آراء الرجال بعضها الى بعض، ثم اختر اقربها من الصواب وأبعدها من الارتباب «الى ان قال» قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه ومن استقبل وجوه الاراء عرف مواقع الخطأ» الوسائل ج ٨ احكام العشرة باب ٢/٢٥.

٤) توطيد العلاقة بين القيادة والامة: والبعد الرابع للشورى هو دورها في توطيد العلاقة بين القيادة والامة الامر الذي ينتهي بنا الى وحدة القيادة والامة. وهذا من اهم الاسباب والعوامل التي تجعل المجتمع قادرا على مواجهة مختلف المشاكل والصمود امامها والنمو والتطور المستمر.

وهذا البعد هو الذي اشارت اليه الآية الكريمة التي أوجبت على النبي (ع) التشاور مع اصحابه ولعل اختصاص الآية الكريمة. بهذا البعد باعتبار أن الابعاد الاخرى متوفرة طبيعيا في رسول الله (ص) كما هو واضح.

«فبا رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفرهم وشاورهم في الامر فاذا عزمتم فتوكل على الله ان الله يحب

(٣) صفات المستشارين

وقد كان احد المعالم التي وضحتها الاسلام وبين منهجها هوصفات المستشارين وذلك من اجل ان تؤدي الشورى دورها الحقيقي. ويشكل ذلك ضمانة مهمة في تحقيق ابعادها المختلفة التي اشترنا اليها.

كما ان الاسلام اعتبر ابداء المشورة والنصح بها مسؤولية كبيرة وامانة لا بد ان يؤديها الانسان بشكل كامل.

— عن ابي عبدالله قال: «من استشار اخاه فلم ينصحه محض الراي سلبه الله عزوجل رأيه» (الوسائل ٤٢٧/٥)

وهنا مجموعة من الصفات الرئيسية المهمة التي يمكن ان نستفيد منها من الروايات التي وردت في صفات المستشارين وتحديد هويتهم نذكرها على نحو الاجمال ثم نذكر الروايات التي تشير اليها بعدها لوضوحها.

(١) التدين والورع والتقوى وخشية الله.

(٢) الاخلاص في النصح بحيث يكون موقفه موقف الاخ والصديق.

(٣) العقل والمعرفة.

(٤) الكتمان والحفاظ على الاسرار.

(٥) الاعتدال في الاخلاق الشخصية بحيث لا يكون انسانا متصفا بما يوجب

الخلل في شخصيته كالبلخل والجبن والحرص.

(٦) الاعتدال في الوضع الاجتماعي فلا يستشار السفلة او العبيد او اصحاب

العواطف والاهواء. ولعل السبب في استثناء المرأة من الاستشارة هو اتصافها بالصفة الاخيرة.

— عن ابي عبدالله (ع) قال: «استشر في امرك الذين يخشون ربهم».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: « قال علي (ع) في كلام له: «شاوري في حديثك

الذين يخافون الله».

— عن سليمان بن خالد قال: سمعت ابا عبدالله (ع) يقول: «استشر العاقل

من الرجال الورع، فانه لا يأمر الابخير، واياك والخلاف فان مخالفة الورع العاقل مفسدة

للدين والدنيا».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: «قال رسول الله (ص): «مشاورة العاقل الناصح رشد وبمن وتوفيق قي الله، فاذا اشار عليك الناصح العاقل فايك والخلاف فان في ذلك العطب».

— قال ابو عبدالله (ع): «ما يمنع احدكم اذا ورد عليه مالا قبل له به ان يستشير رجلا عاقلا له دين وورع. ثم قال ابو عبدالله (ع) اما انه اذا فعل ذلك لم يخذله الله بل يرفعه الله ورماه بخير الامور واقربها الى الله».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: «ان المشورة لا تكون الا بمجدودها فمن عرفها بمجدودها والا كانت مضرتها على المستشار اكثر من منفعتها له، فأولها ان يكون الذي تشاوره عاقلا، والثانية ان يكون حرامتدينا، والثالثة ان يكون صديقا مؤاخيا، والرابعة ان تطلعه على شرك فيكون علمه به كعلمك بنفسك ثم يسردلك ويكتمه، فانه اذا كان عاقلا انتفعت بمشورته، واذا كان حرامتدينا اجهد نفسه في النصيحة لك، واذا كان صديقا مؤاخيا كتم شرك اذا اطلعت عليه واذا اطلعت على شرك فكان علمه به كعلمك به تمت المشورة، وكملت النصيحة» (الوسائل ج ٨ باب احكام العشرة باب ٣/٢٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨).

— عن ابي الحسن الرضا عن ابائه عن علي (ع) قال: «قال رسول الله (ص): «يا علي لا تشاورن جبانا فانه يضيق عليك المخرج ولا تشاورن بخيلا فانه يقصر بك عن غايتك ولا تشاورن حريصا فانه يزين لك شرها واعلم ان الجبن والبخل والحرص غريزة يجمعها سوء الظن».

قال ابو عبدالله (ع): «يا عمار ان كنت تحب أن تستتب لك النعمة وتكمل لك المروة وتصلح لك المعيشة فلا تستشر العبيد والسفلة في امرك، فانك ان ائتمنتهم خانوك، وان حدثوك كذبوك، وان نكبت خذلوك، وان وعدوك بوعد لم يصدقوك».

— عن ابي عبدالله (ع) قال: كان ابي (ع) يقول: «قم بالحق ولا تعرض لما نابك، واعتزل مالا يعينك، وتجنب عدوك، واحذر صديقك، واصحب من الاقوام الامين، والامين من يخشى الله، ولا تصحب الفاجر ولا تطلعه على شرك، ولا تأتمنه على امانتك، واستشر في امورك الذين يخشون ربهم».

الوسائل ج ٨ باب ١/٢٦، ٢، ٣.

— عن جعفر بن محمد (ع) عن آباءه في وصية النبي (ص) قال: «يا علي ليس على النساء جمعة... الى ان قال: ولا تولي القضاء ولا تستشار، يا علي سوء الخلق شؤم، وطاعة المرأة ندامة، يا علي ان كان الشؤم في شيء في لسان المرأة» الوسائل ج ٨

— قال امير المؤمنين (ع): «ولا تدخلن في شؤونك بخيلا يعدل بك عن الفضل
ويعدك الفقر ولا جباناً يضعفك عن الامور ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور فإن
البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله». (نهج البلاغة «العهد»)

خاتمة المطاف

وهذا القدر من استعراض العلاقة بين الشورى والولاية يمكن أن نحصل على
المعالم الرئيسية للنظرية الاسلامية في هذا المجال .
وقد جسدت الجمهورية الاسلامية في ايران هذه النظرية عملياً من خلال
دستورها وممارساتها الميدانية فكانت أروع نموذج يشهده العالم الاسلامي في هذا
المجال منذ الصدر الاول الاسلامي وحتى يومنا الحاضر. بل كانت أروع ماشهده
العالم في تاريخه كله في هذا المجال .

كما ان الاثار العظيمة التي حققها هذا النموذج الرائع للشورى في مختلف
المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والقضائية. وفي مجال الحكم
او العلم والتحرك الاجتماعي والديني. وفي علاقة القيادة بالامة وتلاحمها
ووحدتها الامر الذي مكن لهذه الجمهورية الفتية أن تقف شامخة عزيزة مرفوعة
الرأس قوية الجانب في مواجهة قوى الاستكبار العالمي وموآمراته الخبيثة وقواه
المادية الهائلة. بحيث أصبحت هذه الجمهورية الامل الذي يعيش في قلب كل
مستضعف وزرعت الرعب في قلوب المستكبرين والطمغاة والمستغلين.

ولعل هذه الحقيقة بنفسها افضل شاهد ودليل على صدق هذه الممارسة
وتطابقها مع النظرية الاسلامية.

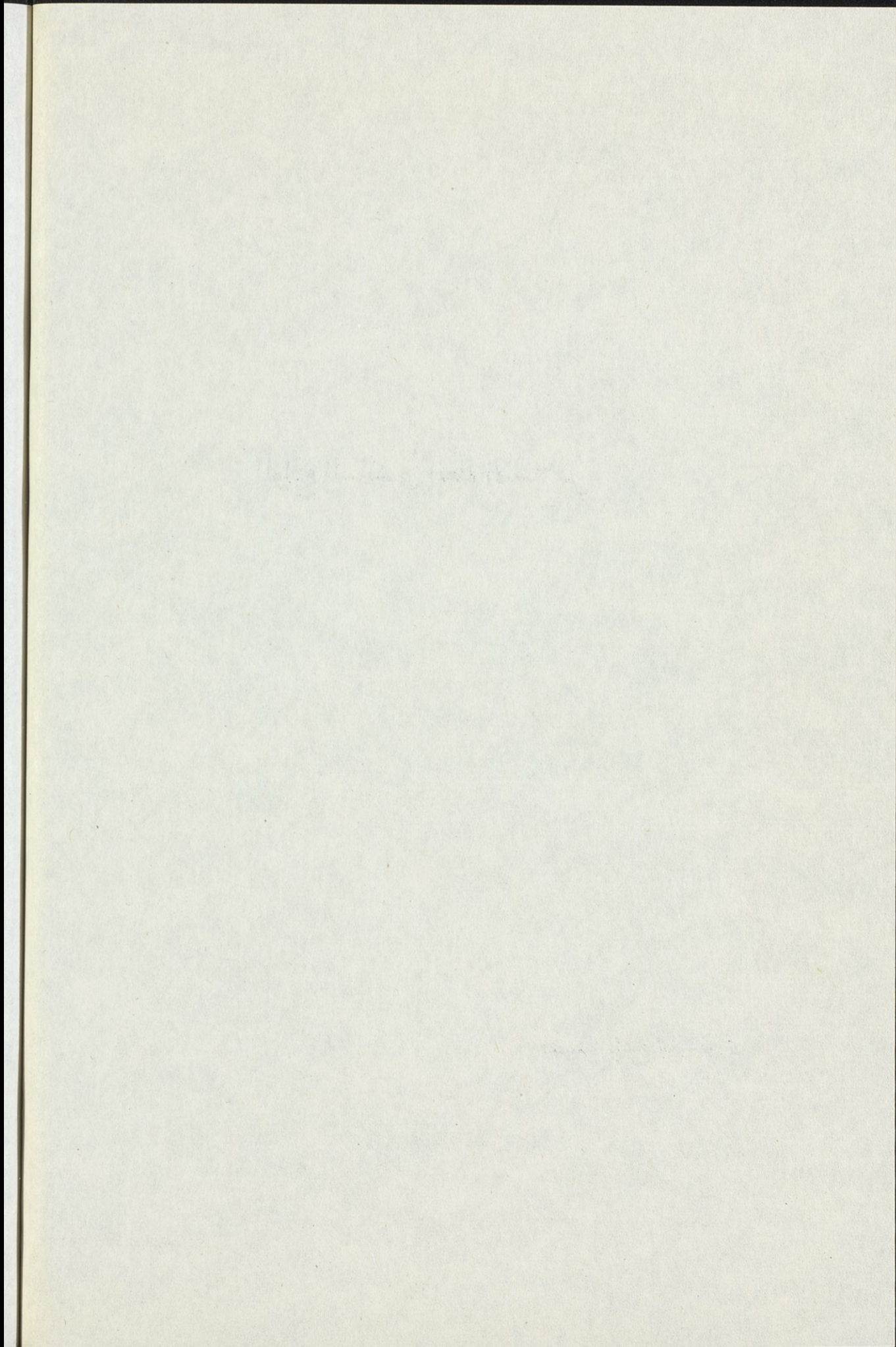
أسأله تعالى أن يبارك في هذا الصرح الاسلامي و يبعث في قلوب المسلمين
روح اليقظة وينيرها دربهم وطريقهم ويحفظ امام الأمة وأمل المستضعفين و يقيه
قائدا رائدا للمسلمين و يحقق النصر العاجل لجيوش الحق والهدى على جيوش
الكفر والضلال.

ونشكر سعي الاخوة الاعزاء في منظمة الاعلام الاسلامي على جهودهم
واتاحتهم لنا هذه الفرصة الثمينة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

* * *

الواقع السائد في العالم الاسلامي

فضيلة الشيخ محمد توري



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على افضل خلق الله سيدنا محمد وآله فهذه
كلمة حول موضوع:

«الواقع السائد في العالم الاسلامي» بمناسبة المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي
المنعقد في طهران، وذلك بتاريخ: ٩-١١ بهمن ١٣٦٣ هـ. ش الموافق ل: ٧-٩
جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ. ق/٢٩-٣١/١/١٩٨٥ م
عناصر الموضوع:

١- واقع العالم الاسلامي البئيس.

٢- اسبابه.

٣- دواؤه وعلاجه.

الموضوع بالتفصيل:

قال الله تعالى في كتابه الحكيم: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي
الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم: ٤١).
ان من اكبر دلائل اعجاز القرآن والوهية مصدره خلود مبادئه وثبوت قواعده
وصلاحية تعاليمه في كل زمان ومكان ولكل قوم وشعب، وكذلك ايضا مطابقة

تصنيفاته وتصويراته ومواصفاته لكل من واقع عالمي التوحيد والاسلام والفكر
والشرك من جهة.

ومن جهة أخرى لكل من فريق المؤمنين والموحدين وفريق الكافرين والمشركين
في كل عصر ومجتمع. (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين
كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات اولئك اصحاب النار هم
فيها خالدون) (سورة البقره: ٢٥٧). وهكذا فواقع الانحطاط والبؤس والقلق والفساد
والحيرة والفضى والضلالة والشقاوة والغواية والهمجية والوحشية التي سجلها القرآن
للمجتمع المعاصر لنزوله ينطبق تمام الانطباق واصدقه على الواقع الراهن لعالمنا هذا.
وهل من عاقل لا يبصر ولا يعانى من هذا الفساد الشامل السائد على البحار
والبراري في كل بلد ودولة ومجتمع وشعب وامة وعلى كل الطبقات والفئات
والطوائف، وعلى كل المستويات وبالاخص على العالم الاسلامي حيث لا قيمة
للانسان المواطن، ولا حق له ولا حرية، انما الحقوق والحريات امتيازات للجانبا
واذناهم وعملائهم الذين يتلاعبون بمصيرنا و يتناهون اقتصاديات بلادنا وخيراتها
بل يقدمونها اليهم سائغة رخيصة على صينية من ذهب، في المواخير والمراقض
والكازينوهات، في البنوك وفي المصانع، في صفقات تجارية لشراء كماليات لا تغني
شيئا واسلحة لا ترهب عدوا ولا تحمي ذمارا ولا تشهر الا في وجوه المواطنين، يقدمها
قادة خونة لاولئك الأعداء يقتلون بها شبابنا و يدوسون بها كرامتنا ومقدساتنا
و يسخرون من قيمنا ومبادئنا ومن كل مقوماتنا الذاتية التي يشككوننا فيها كي ينالوا
منا في الصميم ونبقى نحن دائما جسما بلا روح راضين بالدون دون مقاومة. قابلين الذل
والهوان في قابلية الاستعمار.

من يهن يسهل الهوان عليه — ما لجرح بميت ايلام « كما يقول المتنبي ».
عالم ناشئته مشردة مهملة لا تربية لها ولا تعليم. اللهم الا مايضل ويحرف، كريماته
مومسات كاسيات عاريات كاسدات. وكادحون مزقهم الجوع والجهل والحرمان.
ومثقفون مسخهم الغزو الثقافي فأصبحوا قردة و باء و بلاء على شعوبهم، عملاء بشعور
أوبدون شعور للعدو المحتل الناهب المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات. أو
الارساليات المسيحية الصليبية وفي المحافل الماسونية الماكرة أو في سلك المساعدين
الفنيين الغدرة، الذين بيدهم الحلّ والعقد يسيطرون على كل شيء وعلى كل مرافق

وقطاعات النشاطات الوطنية والتجارية والزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية. وعلى كل تنظيمات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى كل المؤسسات التربوية والثقافية، قادة بلا قيادة وحكام بلا حكم. انما هم دمي بيد الأجنبي الذي يولي الحكم من شاء وينزعه ممن يشاء. احزاب سياسية مجرد ابواق «تنعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون».

شعوب مكومة الأفواه مضطهدة مسخرة. وسجون مليئة لابل مجرمين ولكن بالاسلاميين الاحرار. عالم تغيرت القيم فيه فأصبح الحجاب والتعفف جريمة والوفاء لله ولرسوله مواصرة. والخيانة والغش والدعارة والاختلاس وشرب الخمر والفسق والانحلال والردة وكل الموبقات المهلكات سمة التمدن والحداثة والتقدم. هذه حالة العالم الاسلامي. استغفر الله المنسوب الى الاسلام ظلما والاسلام منه بريء براءة الذئب من دم يوسف. فما هو ياترى سبها... تجيب الآية الكريمة: «بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا) اننا ظلمنا انفسنا و بدلنا السيئة بالحسنة والمادية الوثنية الاحادية الغربية بالقرآن الكريم والسنة المحمدية المطهرة. وضر بنا انذاره تعالى عرض الحائط:

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تلقون اليهم بالموودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق». (المتحنة: ٦٠)

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله ان كنتم مؤمنين» (المائدة: ٥٧).

«المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون ايديهم نسوا الله فنسيهم ان المنافقين هم الفاسقون». (التوبة: ٦٧)

تخلينا عن اسلامنا وحننا العهد وخالفنا الأوامر الالهية فانحرفنا عن ديننا الحنيف وشريعتنا الغراء. لم نطبق مبادئه ولم نراع تعاليمه السمحاء ولم نتمسك بسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته. ففقدنا روحنا ومقوماتنا وشخصيتنا وكياننا وشرفنا وعزتنا وسيادتنا ودولتنا ووجدتنا فأصبحنا (صرعى كأنهم اعجاز نخل خاوية) خشينا غير الله والله أحق ان نخشاه فأصبحنا جناء امام انحرافات المنحرفين لم نأمر بالمعروف ولم ننه عن المنكر. فكانت مأساة الحسين (ع) وكانت الشعوبية وكانت ثورة الزنج والحروب الصليبية والتتار والاستعمار والاستعمار الجديد والغزو الفكري

الذي نعاني منه اليوم ونشاهده مكتوفي الأيدي ينخر جسمنا ويخرب بيوتنا امام أعيننا
فصرنا الى ما صرنا اليه. «ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين»،
«انا لله وانا اليه راجعون...»

واين الدواء:

ان فضل الله علينا كبير جداً، انه رؤوف بنا رحيم بفضله و برحمته فضلنا على سائر
خلقه وبها هदानا بواسطة رسله خيرة خلقه الذين بصرونا ودلونا على المنهج القويم الوحيد
الهادي الى النور والنجاح والفلاح — «ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم».

— «ومن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

— «ومن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى».

— «الم ذلك الكتاب لا ريب، فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون

الصلاة ومما رزقناهم ينفقون... اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون».

هذا هو الدواء ولن يصلح آخر هذه الأمة الا بما صلح به اولها: الا بالرجوع الكامل
والتام المخلص الى الله والى رسوله عليه الصلاة والسلام. كما اختتمت الآية الكريمة
(لعلهم يرجعون).

إخواني:

قديكون الخير فيما وقع ان انزجرنا واتعظنا وادركنا واعتبرنا فنتوب الى الله
ونتمسك بحبله المتين تمسكا كاملا شاملا غير مجزأ ولا محرف نحكمه في شؤوننا
الدينية على غرار الجمهورية الاسلامية الايرانية المقدسة.

«فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا

مما قضيت و يسلموا تسليما».

البداية:

ولنبدا بتنظيف المناخ وتهيئة الأرضية والبيئة بيت الوعي الاسلامي ونشر كل
تعاليمه والدفاع عن جميع مبادئه والدعوة بشتى الوسائل علنا وصراحة وجهرة
وبشجاعة واقدام في كل جمع وملا الى تطبيق الشريعة تطبيقا كاملا شاملا وأيضا
بموالاة ومناصرة كل من يقبل ذلك بصدق واخلاص وبمعاودة من يشك أو يشكك
في ذلك أو يحاول أو يدعو الى مدجسور الى الكافرين الظالمين الفاسقين كما

وصفهم الحق في سورة المائدة في الآيات: (٤٤ و ٤٥ و ٤٧).

وطبقا لأوامره عزوجل:

«ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء

ثم لا تنصرون».

— و يقول قائدنا واسوتنا الحسنة عليه الصلاة والسلام في حقهم:

«فمن نابذهم نجا ومن اعتزهم سلم أو كاد أن يسلم ومن وقع معهم في دنياهم

فهو منهم».

وليكن هذا الميزان الذي نزن به الناس جميعا فردا أو جماعة أو حركة أو منظمة

والأساس الذي نعامل به من نعامل والشروط اللازمة لأي تعاون مع أي كان.

ثم لا بد من العمل بسرعة وجدية لتوحيد صفوف وكلمات الحركات

الاسلامية المتلزمة بتكوين قيادات قطرية فقارية ثم عالمية لهذه الحركات بغية

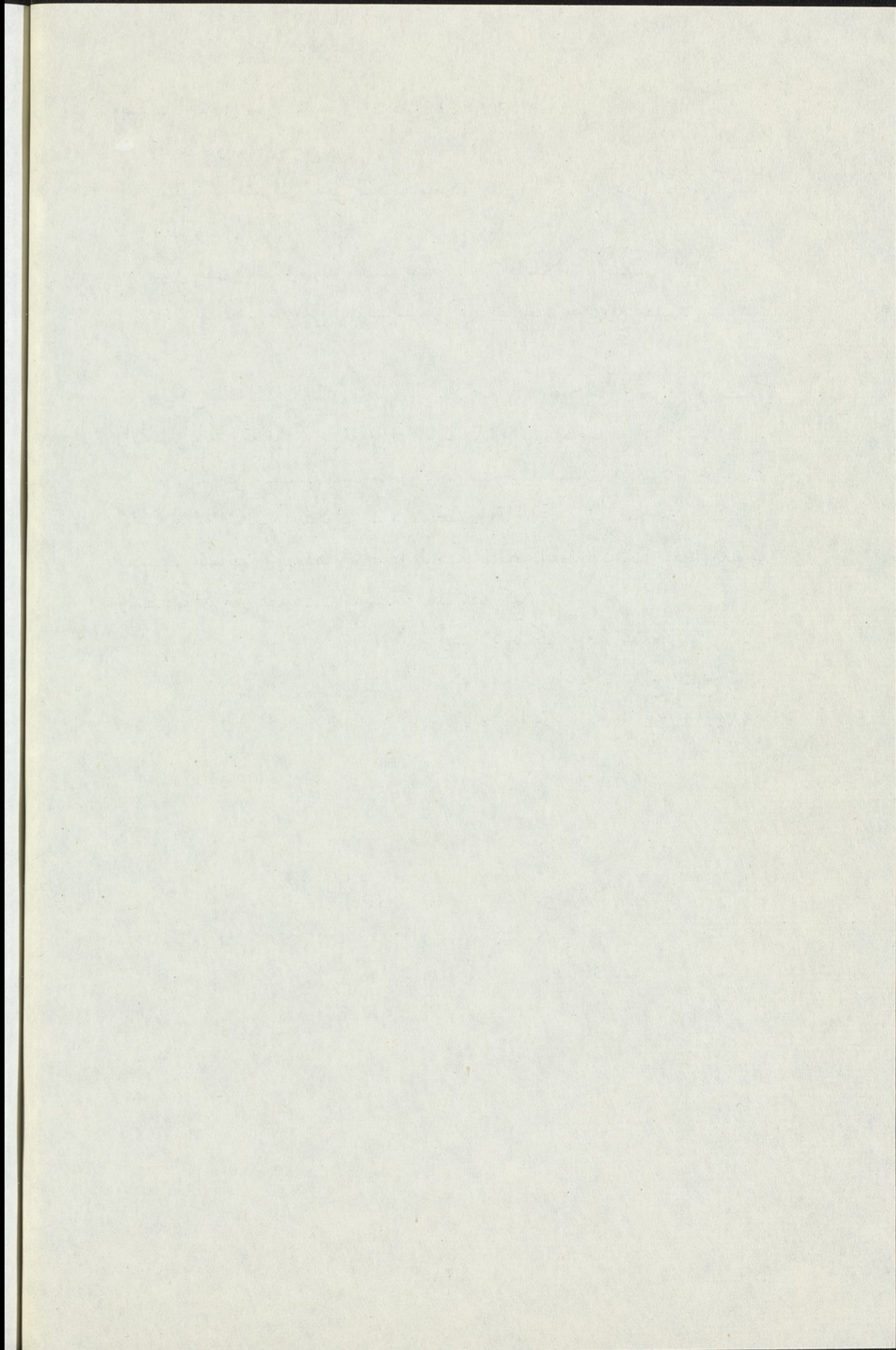
تنسيق نشاطها وجهودها وتوجيهها الوجهة السليمة القوية ودعمها ماديا ومعنويا

ولينصرن الله من ينصره... ان تنصروا الله ينصركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أخوكم الحاج الشيخ توري

حرر في دكار ٢٢/١٢/١٩٨٤



مع الواقع القائم في العالم الاسلامي

حجة الاسلام والمسلمين
السيد محمد حسين فضل الله

1890

1891

1892

1893

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد تكون دراسة الواقع القائم في العالم الاسلامي بحاجة الى دراسة ميدانية شاملة ترصد خصوصيات الحالات المتنوعة التي تحكم الظواهر المنحرفة في الساحة وذلك من خلال المؤثرات الثقافية التي تحكم التصور للاسلام، والأوضاع السياسية التي تسيطر على حركة الواقع، والتعقيدات الاجتماعية التي تتحرك في الساحة... وغير ذلك من الأمور التي قد تحتاج الى عملية فرز وتحقيق واستنتاج دقيق... لنصل الى النتائج الحاسمة في قضية تقييم الواقع...
قد لا تيسر مثل هذه الدراسة في هذه الفترة القصيرة فيما نملك من جهد محدود، وامكانيات محدودة.

ولذلك فاننا سنحاول رصد بعض الظواهر العامة التي تتحرك على صعيد الواقع، من خلال النقاط المقترحة من قبل اللجنة العليا للمؤتمر.

١ - وضع العالم الاسلامي اليوم ومدى انسجامه مع الصورة الاسلامية الأصيلة.

إذا درسنا وضع العالم الاسلامي فسنواجه وضعاً ثقافياً متخلفاً على صعيد المعرفة الاسلامية فيما يتعلق بتفاصيل العقيدة، وخطوط الشريعة، ومناهج العمل، وأساليب التحرك، ووعي التحديات المضادة... مما يجعل الانسان المسلم يفقد وضوح الرؤية للأشياء، ويتعد عن امكانات التمييز الدقيق بين ماهو واقع الساحة فيما يمارسه من حياة، وبين ماهو واقع الانتفاء فيما يحمله من عقيدة وفكر... وبذلك فقد أصبح فريسة سهلة لكل الدعوات الكافرة والضالة والمنحرفة التي استغلت هذا الجهل بالاسلام، فعملت على تضليله، وارباك تصوره لمبادئه، والايحاء له بأن الكفر لا يتعد عن الاسلام، وان الضلال قد يأخذ دور الهدى.

وقد ساهم هذا الجهل في تعقيد عملية الاصلاح، لأن الصورة المشوهة التي يحملها الناس عن الاسلام فيما يفهمونه من عقائده وأحكامه، أصبحت تحمل في داخلها معنى من القداسة التي تتحول فيها الأخطاء الى مقدسات، والأوهام الى مبادئ... مما يجعل من قضية المناقشة فيها، فضلاً عن رفضها، أمراً يبلغ حد الكفر، ويحمل معنى الانحراف... وبذلك أصبح للذهنية الأمية التي يحملها العوام، ضغط كبير على مسار الفكر الناقد لدى العلماء والمفكرين تحت ضغط الخوف من خسارة ثقة العامة... وهكذا بقيت الأوهام والأضاليل التي أفرزها واقع التخلف في حركة الذهنية العامة للانسان كواقع ثقافي اسلامي مقدس معترف به.

* * *

فاذا انتقلنا الى الواقع الاجتماعي، فاننا ننظر الى سيطرة العادات والتقاليد الجاهلية المتخلفة على واقع الحياة الاجتماعية للمسلمين... حتى تحولت في حركة السلوك الى اعتبارها شيئاً اسلامياً، فهناك العصبية العائلية والاقليمية والقومية والطائفية وغير ذلك من الحواجز التي استطاعت أن تبعد المسلم عن أخيه المسلم، عبر هذه الشخصيات المتنوعة... التي تعمق في داخله العوامل الذاتية المرتبطة بأكثر من موقع، يبقى الاسلام مجرد حالة طارئة لا تحمل أي شيء من حركة العمق في الداخل، فيغيب عن موضع الاحساس والشعور لدى أمة عاصفة عاتية مما تحمله المحاور الاجتماعية والطائفية... وهكذا ابتعدت العلاقات

الاسلامية عن الساحة الشاملة التي يلتقي عليها المسلمون من خلال القيم الاسلامية الروحية الفكرية والعملية.. وبدأت الساحات المتنوعة هي التي يتحرك فيها المسلمون بعيدا عما هو العمق والشمول والامتداد... في أجواء اللقاء.

* * *

ومن خلال الانحراف في الجانب الثقافي... والجانب الاجتماعي... انطلق الانحراف في الجانب السياسي...

فقد استطاع الفراغ الفكري في الوعي الاسلامي للواقع، أن يبعد الانسان المسلم عن المفهوم السياسي للحياة من خلال النظرة الاسلامية للكون... وذلك فيما اريد له أن يتبنى النظرية التي تحبس القيمة الاسلامية الروحية في البعد عن حركة المشكلة في حياة الانسان فكلما كان الانسان بعيدا عن ساحة الصراع، كان قريبا من الله... لأن الصراع يدفعه الى فقدان حالة الصفاء الروحي التي تعرج بروحه الى الله في حالة طهارة ونقاء... وهذا استطاع عزل الانسان المسلم، في كثير من أفراد، عن حركة الحياة...

أما الآخرون فقد توزعوا بين الذين يعيشون الاستسلام للواقع، لأنهم آمنوا أن عليهم اطاعة أولي الأمر، كيفما كانوا، وأن مسألة التمرد عليهم ليست واردة في الحساب... بل لا بد من اصفاء صفة القداسة عليهم في الطاعة والخضوع والالتزام... لأن هذا هو أمر الله. وبذلك عاش الجمهور الكبير من المسلمين تحت تأثير هذا المفهوم الاستسلامي... في أجواء عجيبة من الحيرة والقلق والضياع... بين طبيعة القيم التي يؤمن بها، وبين الاطار الذي فرضه عليه الخطأ في الفهم أو الاجتهاد...

والى جانب هذا الفريق... يقف الفريق المتمرد على الحكم، الرافض لشرعيته، لأنه يرى أن الحاكم لا بد أن يكون الصورة الصادقة الأمين للقيم الروحية والفكرية والعملية التي يمثلها عنوان حكمه، فلا يجوز للمسلمين أن يستسلموا للحاكم الجائر أو الحاكم المنحرف، ولكنه - مع ذلك - لا يشعر بالحاجة الى التحرك من أجل أن يصنع الحكم البديل الذي ينسجم مع ايمانه وفكره... وذلك في شخصية الحاكم الصالح الذي يجسد الاسلام في حكمه وفي سلوكه.. بل يترك الساحة فراغا للحكم المنحرف والحاكم الظالم... لأنه لا يجد فرصة للتغيير لأن الذهنية التي يحملها عن هذه المسألة تدفعه الى الجمود أمام كل مشاكل

الواقع وتدعه سلبيا في حركة الرفض في ذهنه ليكون نموذجا للرافض الذي يظل واقفا على مشارف الطريق الذي يتحرك فيه الآخرون، ولاشغل له الا الصراخ والاحتجاج... أما كيف حدث ذلك فلأن المفهوم الثقافي لديه يؤكد له ان التحرك قبل مجيء آخر الزمان ضلال، وان اراقة الدماء أمام قضية التغيير جريمة، وأن عليه ان ينتظر القيادة المعصومة المتمثلة بالامام المهدي المنتظر (عج) لتتخذ العالم من الضلال ومن الطغيان... فلامجال هناك الا للانتظار وبذلك تحوّل المسلمون الرافضون بقيادة هذه الذهنية الراضة، الى قوة تحمل الآخرين الى الحكم، دون أن تعتقد شرعيتهم... لتعود من جديد الى حركة الرفض الذي يملؤه الآخرون لتبقى تتحرك في فراغ رهيب في نطاق الفكر الاسلامي الأصيل، أو الى قوة تدور على نفسها وتصبر على الاضطهاد من دون أن تحرك ساكنا في مواجهته.

* * *

وقد أدى ذلك الى وجود مجتمع إسلامي ساكن لا يؤمن بالتغيير، أو مجتمع إسلامي رافض لا يعمل للتغيير... وبذلك استطاع كل المنحرفين والطامعين أن يصلوا الى المركز الكبير في قيادة المسلمين، لينحرفوا بهم الى واقع مظلم لا يحمل لهم الا المزيد من الجهل والتخلف والبعد عن قيم الاسلام الحضارية الباحثة أبدا عن الحرية والعدالة والمساواة.

* * *

أما الانحراف الاجتماعي فقد عطل عملية التواصل بين المسلمين... لأن العصبية العائلية أو العشائرية، والاقليمية والقومية، استطاعت أن تعتبر هذا الجانب من شخصية الانسان المسلم، هو الجانب الأعمق والأقوى والأبقى... لأنه الجانب الذي يمكن أن يعيش فيه الناس بعيدا عن تعقيدات الخلافات الفكرية التي تعمق الهوة بين الناس لأنها — فيما يرى هؤلاء — لا ترضى بغير الحسم الفكري سبيلا لحل المشكلة — الأمر الذي يعقد عملية اللقاء — بينما تعتبر العوامل الأخرى غير ذات مشكلة في الوصول الى حالة واقعية من التواصل الذي ينظر الى المصالح أكثر مما ينظر الى الافكار... وبذلك اعتبرت هذه الواجهات الذاتية للعلاقات الانسانية هي الصيغة الأقرب الى ايجاد المجتمع المتنوع الذي يضم الأفراد الذين يختلفون في عقائدهم وأفكارهم تحت صيغة واحدة مشتركة... وهكذا كانت الظروف الاقليمية أو القومية أساسا للمجتمعات الجديدة التي تجمع المسلمين

مع اتباع الديانات الأخرى والمبادئ الأخرى.

أما العصبية الطائفية فقد فرقت المسلمين الى اعتبار الحالة المذهبية أشبه بالدين المتميز.. بحيث تحول الاسلام، في وعي هؤلاء الطائفيين، الى أديان متعددة، لا يعترف أي واحد منها باسلام الفريق الآخر.. لان هناك عنصرا في العقيدة أو في الشريعة لا يعترف به الطرف الآخر.. أو يناقش به... مما يخلق هناك تمايزا في التصور، أو في العمل. وبذلك ابتعد المسلمون عن الساحة الاسلامية الجامعة..

وهكذا انفصل المسلمون عن بعضهم، ليكفر بعضهم بعضا، ويلعن هذا الفريق ذاك الفريق بأسم الاسلام، وتحوّل الحوار بينهم الى جدل عقيم يستهدف تسجيل النقاط لا الوصول الى الحقيقة. فتجمدت لديهم حركة الفكر في مواقع النقد لما عندهم بفعل الخوف من الفاقة الى جانب الشعور بأن قضية التغيير لحساب الفريق الآخر تجعلهم في مواقع الضعف بالنسبة الى القضايا الاخرى. وعادت العصبية تحكم الحالة العلمية لتكون مبررا لها، بدلا من أن يكون السلم هو الذي يقضي عليها... وانتصبت الحواجز النفسية حتى لم يعد هناك مجال نفسي للتواصل الواقعي، الا من خلال المجاملات الاستعراضية فيما بينهم، عند ما يلتقون على شعارات الوحدة، ليرجعوا - بعد ذلك - الى أحقادهم وعصبياتهم سالمين.

وفي هذا الجو بدأ الاستعمار يلعب لعبته الشيطانية في التحرك على التناقضات والحساسيات المذهبية التي بدأت تتحول في حركة الواقع الى أدوات سياسية للحرب الطائفية بين المسلمين على مستوى القضايا الداخلية والخارجية، فاذا اتخذ بعض المسلمين موقفا من حاكم معين، أو محور دولي معين في اتجاه فان البعض الآخر يتخذ موقفا معاكسا له في الاتجاه الآخر.. وهكذا استطاع الاستعمار أن يؤمن لنفسه ولمواقعه الداخلية من عملائه الأمن والراحة لأن الخلافات الطائفية أصبحت تكفل له ذلك، مما جعل البلاد الاسلامية تقع في قبضة الاستعمار في كل مواردها ومصادرها ومجالاتها الخاصة والعامة... وربما اعتبرت الحالة الطائفية لعقليتها المتغلقة، أكثر الحالات الصعبة التي استطاعت أن تثير مختلف المشاكل في العمل الاسلامي، وتمنع من ايجاد الساحة المفتوحة التي تجمع المسلمين في صعيد واحد في حركة واحدة.

* * *

ذلك هو واقع القاعدة التي تركز عليها البنية التحتية للمجتمع الاسلامي، التي ساهمت في وجود ذهنية قابلة لنمو أوضاع التخلف، وتطور حالات التشردم والتفتيت، وتضخم نوازع الفردية والاقليمية والقومية، وافساح المجال للطامعين في السيطرة عليها لتلبية حالة ذاتية في السيطرة، أو الاستيلاء على مواقع سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية في داخلها فيما تفكر به قوى الاستكبار العالمي التي تعمل على دراسة نقاط الضعف لدى الأمم والشعوب، لتنفذ الى داخلها، لتتمدد في كل مجالاتها، في عملية سيطرة واحتواء واستغلال واستنزاف...

وهكذا دخل الاستعمار الى بلاد المسلمين من خلال هذه الذهنية القلقة المرتبكة، والواقع المهتز المتناقض، استطاع أن يركز قواعده في نظام الحكم وفي التشريع، وفي الثقافة والسياسة والاقتصاد، وكل حركة الحياة من حولهم... حتى تحولت الشخصية الاسلامية الى شخصية مشوهة لاتحمل طابع الاصاله فيما تعنيه الاصاله، ولا تحمل طابع التقليد، فيما توحى به الصورة الواقعية لحضارة بلاد المستعمرين...

وامتد في تخطيطه نحو المستقبل، فرسم للساحة وضعا سياسيا واداريا لا ينسجم مع صورة الاسلام من قريب أو من بعيد... مما جعل من قضية الاسلام كنظام حكم ومنهج حياة شيئا غريبا عن الذهنية العامة للمسلمين، بحيث لا يحتمل المسلمون التفكير فيه بجديه فضلا عن غير المسلمين.. ولا يوافق أكثر علماء الدين على التحرك في اتجاهه بسبب أو بآخر... ولذلك فقد أصبحت صيغ الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية والدكتاتورية هي الواجهات التي تتحرك في مواقع الساحة الاسلامية... وبدأ المحللون والمنظرون يعملون على التوفيق بينها وبين الاسلام، فهناك لدى البعض ديمقراطية اسلامية، الى جانب اشتراكية اسلامية، أو ماركسية اسلامية لدى بعض آخر... ولم يعد فريق آخر الجوّ الذي يتحدث فيه عن رأسمالية اسلامية فيما يعنيه الاقتصاد الحرّ في الاسلام على أساس قاعدة «الناس مسلطون على أموالهم» أو استبدادية اسلامية، يحكم فيها الفرد بصفته الذاتية التي تمثل الحكم الالهي المطلق... وهكذا دخل المسلمون في متاه اشكال الحكم من خلال متاهات النظريات التي لم يرد الاستعمار أن يفسح لها المجال لتطبق بدقة، بل ارادها مجرد واجهة استعراضية من أجل تشويه الواقع وارباك الحياة...

ودخلت الثورة على الاستعمار في حركة الساحة، لالتدخل الناس في العصر

الاسلامي الجديد بل لتتنقل المسألة من موقع غربي الى موقع غربي آخر... فيما هو الفكر الأوروبي في اطار الحكم ونظامه... لأن قوى الاستكبار لا تسمح بولادة حالة ثالثة... بل تريد أن تبقى حركة التغيير في النطاق الذي تعيش فيه الذهنية العامة في الآفاق الفكرية التي تفتحها الحضارة الأوروبية للانسان... وهذا كانت صفة الرجعية هي الصفة التي تطبع كل حركة اسلامية تنطلق في الساحة من أجل اعادة الاسلام الى واجهة الحياة في الحكم والتشريع...

ومن خلال ذلك كله كان الصراع صراعا بين الافكار اللااسلامية، الأمر الذي أدى الى أن تكون التنظيمات والأحزاب السياسية على صورة تلك الأفكار... في خط الموالاة بعيدا عن كل اصالة الاسلام وحركيته... وربما كانت تأخذ بعض كلماته ومفاهيمه ولكن على الطريقة التي تتحول فيها الى شيء يتعد عن الاسلام لا يقترب منه.

وانكمش الاسلام في الزاوية... وتحدث الحاكمون عن فصل السياسة عن الدين وفصل الدين عن السياسة... وحاربوا تسييس الدين.. وتابعهم وعاظ السلاطين على ذلك... حتى أبعدوا الفكرة الاسلامية عن حياة الشعوب، وعقدوا ذهنيته ضدها... وبذلك استطاع الاستعمار أن يدخل من الشباك بعدما خرج من الباب...

* * *

هذه هي بعض ملامح الصورة في الأفق العام الذي تتحرك فيه الذهنية الاسلامية، ولعل من البديهي أن نعلن أنها ليست الصورة الصحيحة المنسجمة مع الصورة الاسلامية الاصلية... لأن الاسلام يمثل الحكم الذي يعمل على اقامة العدل في الأرض ولهذا فانه يلغي كل حكم يؤكد على الظلم والطغيان والاستغلال والاستكبار... كما يمثل الشريعة الالهية التي انزلها الله على رسوله لتكون خاتمة الشرائع للانسان في خطوطها العامة والخاصة... ويعتبر الساحة للاسلام وحده... بعيدا عن أي شيء آخر أو اطار آخر... فلامجال للقومية والاقليمية لتكون حاجزا بين المسلمين على مستوى توزع الشخصية بين الاقاليم والقوميات... ولا مجال للطائفية التي تبعد المسلمين عن بعضهم البعض... لأن المذاهب لا تمثل شخصيات متعددة بل يمثل كل واحد منها وجهة نظر في فهم الاسلام على أساس الاجتهاد في فهم الحقيقة الاسلامية ووعي مداها الواسع

* * *

فاذا انتقلنا الى الواقع الاسلامي ، فاننا نرى هذا التمزق الذي يعاني منه هذا العالم، الى جانب التخلف في الفكرة والممارسة والتطلعات المستقبلية في الآفاق الجديدة التي يتطلع اليها... كما نلاحظ هذا الكابوس الجاثم على صدر الأمة الاسلامية في الحكم الداخلي الذي يعيش فيه الطغيان والظلم في واقع الحياة العامة لدى الأمة وفي الحكم الاستعماري المكشوف في بعض نماذجه، والحفي في النماذج الأخرى... الذي يستغل كل طاقات الأمة وينهب كل ثرواتها، ويصادر كل مستقبلها...

٢ - الدولة المدعية لتطبيق الاسلام واساليبها والموقف الصحيح منها

كما نجد - في خطوات بعض انظمة الحكم الرجعية المتحالفة مع الاستكبار العالمي - أنها تحاول احتواء الصحوة الاسلامية التي انطلقت بفعل الثورة الاسلامية المباركة في ايران، وامتصاص الحالة الشعبية المتطلعة الى الاسلام فحاولت أن تعطي نظام الحكم لديها صورة اسلامية، وتطبع قوانينها بطابع اسلامي، ولعل من الطريف - في هذه المحاولة - أنها تبدأ بأحكام الحدود في الاسلام، كقطع يد السارق، وقتل المرتد، وجلد الزاني وشارب الخمر ولا تعمل على تغيير البيئة القانونية التي تفسح المجال للجرائم! ولا تحاول تركيز الخط الاسلامي في التخطيط السياسي، فيما يريده الاسلام للأمة من حرية وعزة وكرامة واستقلال عن القوى المستكبرة الطاغية، بل عمل على تعميق النهج السياسي القائم على الذل والتبعية والانحراف... وبذلك يتحول هذا التغيير الى مجرد حالة استعراضية توحى للشعب المستضعف المسلم بأنه يعيش في ظل حكم اسلامي، بعيدا عن كل مصداقية الاسلام وحركيته وواقعيته، ليسهل على الحاكم احتواء الروح الاسلامية التي يعيشها الشعب، بأقل قدر ممكن من الخسائر السياسية والأمنية، وبالتالي، العمل على تضليله بمختلف الاساليب، وتمييع طروحاته بمختلف الوسائل، وتحويل الأجواء الاسلامية فيما يريد أن يثيره الى أجواء كافرة لا تحمل من الاسلام الا الصورة والعنوان... وربما تعمل على تشويه الواقع الاسلامي الحقيقي في حسابات المستقبل بما تقدمه من صورة مشوهة

للإسلام في حسابات الحاضر... وهذا هو ما نواجهه في حركة الإعلام الذي يحاول ان يخدم توجهات هذه الانظمة وتطلعاته فيما يخطط له من تزييف حركة الواقع السياسي لحساب الدول المستكبرة التي يلتزم هذا النظام أو ذاك بمصالحها من جهة، ومن تسليط الأضواء على شخصية هذا الحاكم أو ذاك لابرازه بصورة تقديسية تجعل منها الشخص العظيم الذي لا يرقى اليه الخيال ولا يقترب منه النقد، حتى لتتحول أخطاؤه الى مقدسات، وانحرافاتة الى قيم، ورغباته الى قوانين، في الوقت الذي يعيش العهر والفجور في شهواته ومبازله بالمستوى الذي يجب فيه اقامة أكثر من حد عليه، لو اريد تطبيق الاسلام عليه.

أما كيف نواجه ذلك وما هو الموقف الصحيح فنقترح التحرك في اتجاهين:

١ - الاتجاه الاول: العمل على اختراق هذه الأنظمة على قاعدة «الزمومهم بما أزموا به أنفسهم» فاذا كانوا قد اعتبروا الاسلام قاعدة لنظامهم فان علينا - بوسائلنا الخاصة - النفاذ الى داخل الشعب من خلال الاسلام لتقوية العامل الاسلامي، وتأكيده مفاهيمه وبلورة قضاياها، وطرح شعاراته لينقلب السحر على الساحر. فاذا كان النظام يستهدف من وراء هذا الطرح للاسلام خدمة مصالحه، فان علينا أن نلتف عليه من أجل قضية الاسلام بالذات بدلا من العمل على هدم المسألة من الأساس، ليأتي غير الاسلاميين ليستفيدوا من السلبات بطريقتهم الخاصة.

ولعل من الطبيعي أن تخضع عملية الاختراق لتخطيط دقيق لكيلا تنبه السلطة من جهة أو تعطياها الشرعية من جهة ثانية.

٢ - الاتجاه الثاني: هو العمل على تعرية هذه الواجهات وذلك بالكشف عن خلفياتها السياسية على مستوى طموحات الحكام في احتواء الساحة باسم الاسلام، كما حدث أخيرا في بعض البلاد الاسلامية التي طرح فيها الاستفتاء على تطبيق الشريعة الاسلامية ليستفيد الحاكم من ذلك في تثبيت حكمه ليقوم - بعد ذلك - بتميع التطبيق العملي للشريعة، وكما حدث في السودان التي كان الحكم فيها يعاني الاهتزاز أمام المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية، فكان الطرح الاسلامي سبيلا لامتنعاص هذه النعمة واللعب على عواطف الجماهير.

ان علينا أن نتحرك من أجل تقديم دراسة شاملة للشعب حول شخصية الحاكم وخلفياته وابتعاده في مفاهيمه وحياته الخاصة عن الاسلام، وطبيعة

العلاقة غير الاسلامية التي تربطه بالانظمة الرجعية الأخرى، وبالخطوط الاستعمارية في المنطقة وفي العالم بأكثر من طريق... ولا بد لنا من الدقة في اتباع الأساليب الملائمة التي تنسجم مع عقلية الشعب، لئلا تلتقي خطتنا، بخطة اولئك الذين يريدون محاربة النظام بمحاربة نفس الطرح الاسلامي لاسقاطه من الأساس، واعتماد الوضع السلبي للصورة الاسلامية واستغلالها لتشويه الاسلام بالذات.

* * *

٣ - فكرة مد الجسور مع الحكام «سلبياتها وإيجابياتها»

ربما يطرح في الساحة اسلوبان في عملية العلاقة مع الحكام المنحرفين في الداخل:

الاسلوب الاول: المقاطعة الكلية لهم، لأن أية علاقة إيجابية بهم تعطيهم شرعية لدى الأمة لاسيما اذا كانت العلاقة من قبل الرموز الاسلامية الكبيرة في الأمة أو الحركات الاسلامية السياسية... وبذلك يمكن هؤلاء أن يحصلوا على قوة الموقع لدى الشعب المسلم، وبالتالي، أن يمارسوا - باسم الاسلام - الالتفاف على هذه الرموز والحركات لافقادها مواقعها تدريجيا من خلال الاطار الذي يحيطهم به أو من خلال الأجواء الاجتماعية والسياسية التي تعمل على الايحاء لها بمساندة هؤلاء له ليفقدوا ثقة الشعب بهم كقوة معارضة في الحكم عندما يرى تسامحهم مع الطغاة الذين يسيطرون على مقدرات الأمور، وبالتالي، ليقوم الحكم بتنفيذ الاحتقان الشعبي ضده - باسمهم - مما يجعل الاسلام في موقع الضعف في طروحاته وفي حركته...

ويستشهد هؤلاء الذين يثبتون هذا الاتجاه، بالآيات والأحاديث التي تمنع من الركون الى الظالمين وعن معاونتهم وتأبيدهم في أي شيء من الأشياء حتى بناء المساجد والمعاهد الثقافية، لأن المطلوب ابراز الفواصل التي تفصل بين خط وخط أو بين اتجاه واتجاه... ليتعمق ذلك في نفوس الأمة ويتحول الى عقدة متأصلة ضد الحكم والحاكمين مما يفرض التباين معهم في كل شيء، وعدم الدخول معهم في أية علاقة من قريب أو من بعيد.

الاسلوب الثاني: الدراسة الموضوعية للساحة من حيث حاجة الاهداف الاسلامية الى التحرك فيها، وذلك بالبحث عن النقاط التي يمكن اثارها من

الداخل، وعن المؤسسات التي يمكن احتواؤها والسيطرة عليها، والمواقع المتنوعة المتحركة في أكثر من اتجاه والتي يمكن التحكم فيها والعمل من خلالها في مستوى متقدم... لأن مثل هذه الأمور، إذا درست بدقة، ووضعت لها خطة دقيقة مدروسة على أساس المراحل الواقعية في البلوغ نحو الهدف قد تؤدي إلى تفجير الساحة من الداخل، وتحويلها إلى موقع من مواقع الإسلام في نهاية المطاف... وليس من المفروض - في هذا الأسلوب - العمل على التواصل مع النظام القائم أو التوافق معه في شرعية الإطار الذي يتحرك في داخله، ليؤدي ذلك إلى عكس المطلوب، أو ليؤدي بالوصول إلى الخطوط الحمراء الممنوعة إسلامياً من الركون إلى الظالم ودعمه وتأييده، لأن من الممكن للعاملين أن يتحركوا في داخل النظام من خلال مؤسساته من أجل تغييره بطريقة أو بأخرى، إذا أحسنوا الاستفادة من الظروف الموضوعية التي قد يحصلون عليها من خلال حرية الحركة في الداخل، مما قد لا يتحقق لهم، لو أنهم ظلوا بعيداً عن مواقع الحركة السياسية في أجواء الناس في الداخل، لأن هناك كثيراً من البلدان التي تخضع لنظام غير إسلامي، لا يملك العاملون فيها إمكانات المواجهة التغييرية خارج نطاق المؤسسات القانونية أو أنهم يواجهون بعض الصعوبات التي توفر النتائج الحاسمة على مستوى التغيير.

أما رأينا في المسألة فهو أن لا يتجمد الأسلوب العملي للتغيير في اتجاه واحد، لأن عملية الثورة قد لا تتمثل في الشكل بقدر ما تتمثل في المضمون، وقد تتحرك في الموقف الذي يرتبط بالهدف، ولو في ضمن مراحل، وليس من الضروري أن ترتبط الحركة بالهدف بشكل مباشر لأن القضية الحاسمة هي أن تخطط للهدف لا أن تكون حركته نحو الهدف بمثابة قطرات في الهواء...

أما الحديث عن أن الحركة داخل النظام تؤكد شرعيته، فهو حديث غير دقيق لأن ذلك يتبع طريقة الذين يتحركون، وأسلوبهم في المواجهة على مستوى الاستراتيجية والتكتيك - على حسب ما يقولون -.

ولعلنا نستطيع استيعاب كثير مما يؤكد هذا الرأي من دراسة تاريخ الأئمة من أهل البيت (ع) في سلوكهم مع الحاكمين في زمانهم ممن لا يعترفون بشرعيتهم، كما نستوحي ذلك من حركة الجمهورية الإسلامية السياسية في علاقاتها بالانظمة غير

الاسلامية من أجل القضايا الاسلامية المصيرية التي تتحرك في خط التغيير على مستوى العالم الاسلامي أو العالم كله... لاننا نعمل هنا على تقرير المبدأ في الخط السياسي العام، من دون فرق بين العمل على التغيير داخل النظام، أو داخل المنطقة من خلال الأوضاع المرحلية لهذا النظام أو ذاك...

* * *

٤ - الأرضية المناسبة لتطبيق الاسلام في العالم الاسلامي

لعل من الضروري أن ندرس في كل بلد اسلامي طبيعة الظروف الموضوعية لتطبيق الاسلام فيه، ومن بينها وجود قاعدة شعبية ممتدة تؤمن بالاسلام فكراً وشرعية ومنهج حياة بحيث تستطيع أن تتحرك كقوة في عملية صنع التغيير ومواجهة التحديات الاستكبارية الكافرة في الداخل والخارج، كما تستطيع ان تحمي النظام الاسلامي في حالة العمل على تطبيقه كتجربة واقعية جديدة... اذ لا يكفي في امتداد الاسلام كنظام للدولة أن يقاتل المقاتلون من أجل الوصول اليه، بل لابد من توفر الطاقات والكفاءات التي تملأ الفراغ الذي يحدثه غياب الرموز الكافرة والضالة عن ساحة الحكم في الأمة... وانطلاق الروحية التي تحافظ على درجة التوتر الثوري في الساحة، من دون أن تسيء الى واقعية الخطوط التشريعية الهادئة، وسلامة المنهج الاخلاقي والسياسي في حركة الأمة. فقد نلاحظ أن الذين يصنعون الثورة، في بعض الحالات، ليسوا هم الذين يستطيعون أن يمارسوا خطواتها العملية بطريقة واقعية. لأن العناصر التي تحتاجها الأمة في مسيرة التخطيط للنظام قد تختلف عن العناصر التي تساهم في ازالة الاشواك عن الطريق...

ولعل من الطبيعي ان نعتبر ان ايران هي أفضل مكان لتطبيق النظام الاسلامي لتوفر هذه القاعدة الشعبية الكبيرة فيها بما لا يتوفر في أي بلد اسلامي آخر. ووجود القيادة الحكيمة الملهمة المتمثلة بالامام الخميني مدظله الذي يملك روحية الاسلام في روحيته وفكره التشريعي في فكره، ومناقبيته الخلقية في سلوكه وواقعية النظرة الى الواقع في قراراته... والثقة المطلقة من المسلمين بقيادته مما يجعل منه الانسان الذي يعتبر وجوده وحركته القيادية بمثابة الروح التي اطلقت للثورة مسيرتها فنجحت، وتابعت معها النتائج العملية التطبيقية فاستقامت... هذا الى جانب وجود طاقات وكفاءات وامكانيات طبيعية وظروف سياسية وغير ذلك مما

يمكن له ان يحقق لها النجاح في الوصول الى النتيجة الحاسمة، وهي الوصول بالاسلام من خلال التطبيق العملي الى ان يكون الحل الشامل لكل مشاكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك... على أساس التقنين الاسلامي لكل ذلك.

ونحن في الوقت الذي نتابع فيه التجربة الرائدة التي تخوض المعركة التشريعية الى جانب المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، بشجاعة، نرجو لكل الطاقات الاسلامية في الداخل والخارج أن تتابعها بدراسة دقيقة وأن تعمل على توفير فرص النجاح لها كما نرجو من القائمين على هذه التجربة ان يعملوا على الاستعانة بكل الخبرات الاسلامية في كل مكان من أجل ان تكون التجربة خلاصة كل الواقع الاسلامي الذي يشعربأن هذه التجربة ليست تجربة ايران وحدها، وليست ملكها وحدها، بل هي تجربة الاسلام في العصر الحاضر... ولذا فان علينا ان نعتبرها القاعدة التي يجب العمل على تركيزها والحركة الرائدة التي ينبغي التفكير بالسير على نهجها بمرونة وعمق وامتداد.

* * *

وقد نستطيع النظر الى العراق كأرضية لتطبيق النظام الاسلامي، ولكننا نعتقد انها تحتاج الى مرحلة طويلة متقدمة، تمهيد الأرض، وخلق الأجواء، ومواجهة التحديات في الداخل والخارج... انها الهدف الثاني الذي يتوقف على استقرار الاسلام في قاعدته الأولى، لتكون هي القوة لقاعدته الجديدة المؤملة في المستقبل.

* * *

٥ - الحركات الاسلامية ودورها في مسألة الصحوة

لعل الدور الأساس الذي يجب ان يعيشه كل مسلم في الوقت الحاضر هو العمل على توفير كل الظروف الملائمة في تعميق هذه الصحوة الاسلامية وامتدادها في الحياة العامة للمسلمين، بحيث يتحول الواقع عندنا الى مايشبه حالة الطوارئ التي تجعل الزمن كله للعمل الاسلامي ليكون الهم الأكبر لكل نشاط اسلامي على مستوى الفرد والمجتمع والأمة كلها، لأن قوى الاستكبار والكفر العالمية تعمل بكل ما عندها من طاقة في سبيل خنق الروح التي أثارها اليقظة الاسلامية الجديدة

التمثلة بهذه الصحوة المشرقة التي عاشت الاسلام من خلال وضوح الرؤية للمستقبل بكل تطلعاته وامتداداته في كل قضاياها المصيرية، لأن هذه القوى قد أصبحت تدرك بأن افساح المجال لهذه الروح بالامتداد في العالم كحركة فكرية وسياسية فاعلة قديشكل خطرا على كل الطروحات الفكرية والسياسية التي تمثلها الحضارة الغربية المادية... ولهذا فان طريقة التعامل معها لم تنطلق من أساليب تقليدية، بل تعمل على أن تنطلق بأساليب متحركة جديدة تعتمد اسلوب الدراسة والتحليل، من جهة، ومحاصرة كل الساحات التي تتحرك فيها هذه الصحوة، من جهة أخرى، وذلك بكل الاساليب المطروحة في ساحة المشاكل التي يعيشها المجتمع الاسلامي، كالطائفية والقومية والاقليمية وغير ذلك من الأمور التي قد تتحول الى حواجز في طريق السير نحو الهدف الاسلامي الكبير..

وقد عرفت قوى الاستكبار العالمي في الشرق والغرب، وحلفاؤها من حكام البلاد الاسلامية، وغيرهم، أن الجمهورية الاسلامية الايرانية هي القوة الحقيقية التي أطلقت للصحوة امتدادها في العالم الاسلامي ولهذا عمدت الى تطويقها في الواقع الاسلامي بمختلف الحواجز التي تعزلها عن التأثير في حركة الاسلام في العالم، لتفصل الصحوة عن مواقع الشروع ومنابعه في الحياة الاسلامية العامة... وقد استخدمت كل الأنظمة الرجعية المتعاملة معها في سبيل الوصول الى هذا الهدف الاستعماري الكافر.

ومن هنا نشعر بحاجة الحركات الاسلامية ان تستنفر كل طاقاتها في سبيل العمل على امتداد هذه الصحوة في افكار المسلمين ومشاعرهم ومواقفهم وعلاقاتهم ولتستطيع من خلال ذلك افساح المجال لها لتؤكد مفاهيمها وطروحاتها وتشريعياتها في كل بلد اسلامي على أساس صنع الثورة الاسلامية في كل مكان تبعا للظروف الموضوعية التي تساهم في تحريك الساحة لمصلحة الاسلام من حيث استكمال الخطوط الاسلامية لاحتواء الساحات العالمية، ولهذا فان على هذه الحركات أن تكتشف عناصر اللقاء مع الجمهورية الاسلامية في ايران لتنتقل معها في عملية تخطيط وتطبيق وحركة من أجل الثورة... كما أن من واجبها دراسة الأسس التي يمكن ان تلتقي عليها فيما بينها لئلا تتحول الحركات الاسلامية الى طوائف جديدة تساهم في اقامة الحواجز بين المسلمين على مستوى الانتماء الى هذه الحركة أو تلك أو الى هذا الحزب أو ذاك، وذلك من أجل ان تنطلق كقوة موحدة في القضايا

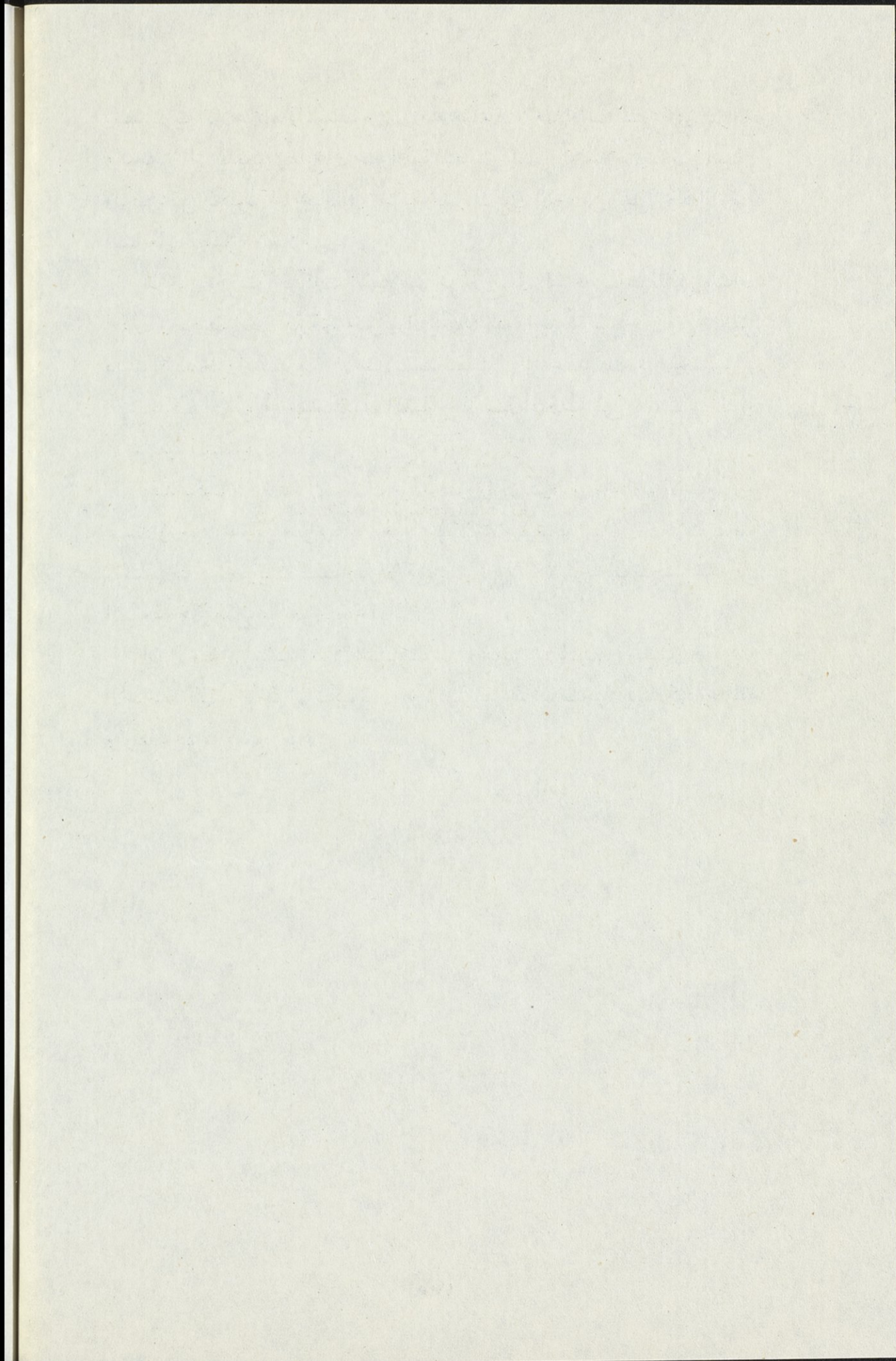
المصيرية للاسلام والمسلمين... مع مراعاة الاختلافات المتنوعة في البرامج والوسائل التي قديكون لها مجال عند ارادة التطبيق العملي للاسلام في أرض معينة، ولكن لن يكون لها مجال في حالة تحريك قوى الأمة من أجل ايجاد الأرض الصالحة، لتطبيق الاسلام.

ان من واجب الحركات الاسلامية أن تخرج الى الساحة بفاعلية أكبر ونشاط أكثر، وبخطوات أكثر قوة وتركيزاً، لتكون القوة الجديدة للساحة، ولن يتحقق ذلك الا بتجاوز كثير من الأساليب التقليدية التي تجمد أصحابها ويجمدونها و اكتشاف الأجواء الجديدة الفاعلة الحاسمة المتحدية التي جاءت بها الثورة الاسلامية المنتصرة...

وقد يكون من نافلة القول، أن نؤكد ضرورة الانتباه الى ما يحاوله الاستعمار و عملاؤه من محاولة احتواء هذه الحركات الاسلامية بتحويلها الى جمعيات ثقافية لا تشارك في تحريك الساحة الا من بعيد... لانها لا تريد أن تتحمل مشاكل الساحة، ولا تعمل على مواجهة تحدياتها...

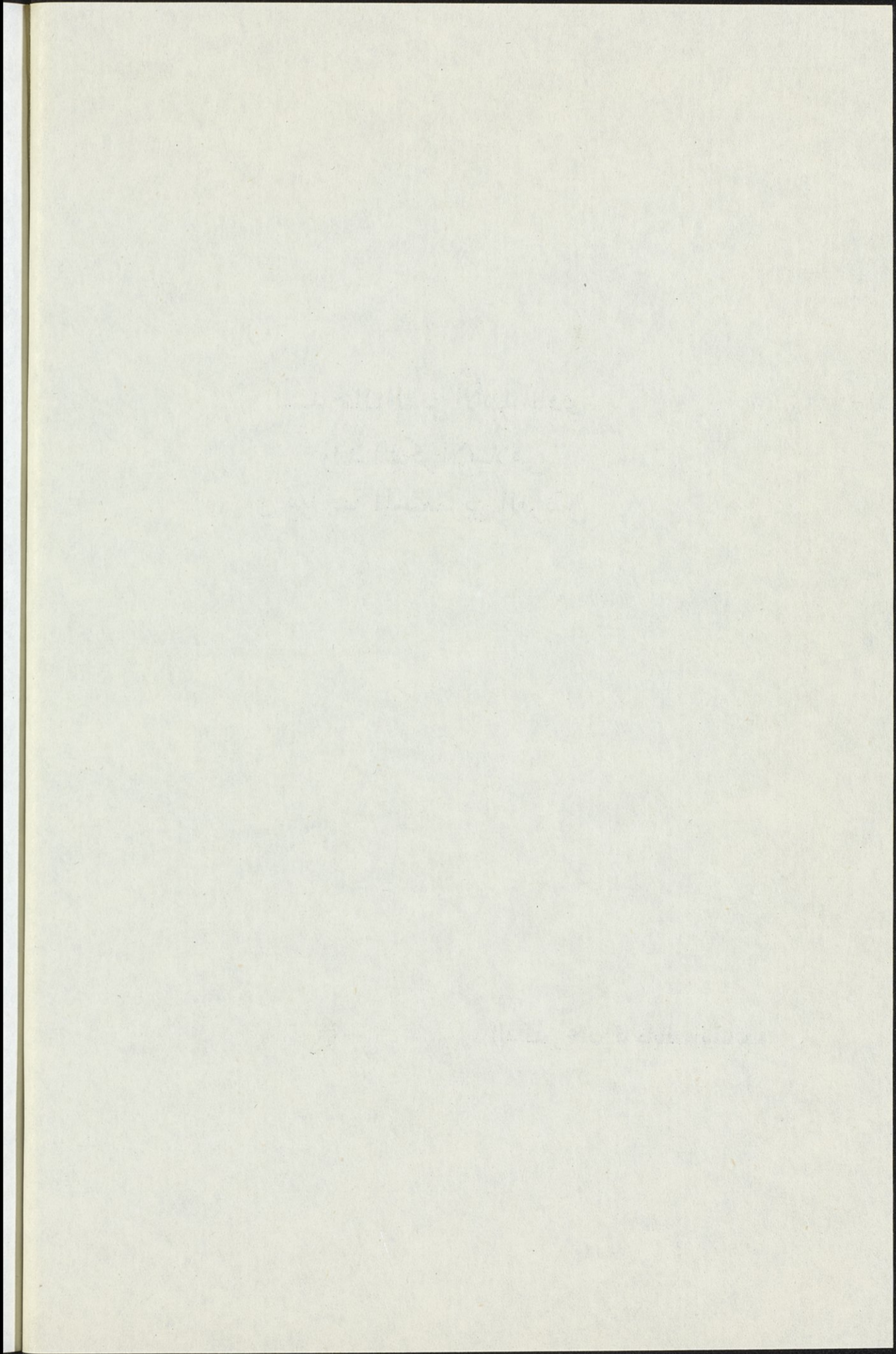
ان الاسلام أمانة الله في أعناقنا... وعلينا ان نكون في مستوى حمل هذه الأمانة، كما أراد الله ان تكون... وكما يريد الله ان تتحرك فينا فكريا وعاطفة وموقفا وجهادا ومنهج حياة.

* * *



السيد جمال الدين الأسد آبادي
رائد الفكر الاسلامي
في مواجهة المستعمرين الغربيين

الدكتور خان كاكايا - اليابان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من المناسب جدا بعد انتصار الثورة الاسلامية، ان نعيد ذكرى ذلك السيد العظيم الى اذهان مسلمي العالم وخاصة الشعب الايراني المسلم. في القرن التاسع عشر الميلادي، عمد المستعمرون الغربيون الى فرض هيمنتهم وسيطرتهم على الدول الاسلامية الواحدة تلو الأخرى. فالانجليز الذين دخلوا الهند بحجة التجارة قد فرضوا هيمنتهم عليها وعملوا على منع انتشار الاسلام فيها، وكانوا دائما يمارسون الظلم والاستبداد بحق المسلمين. في ذلك الوقت - أي بعد حرب عام ١٨٥٧ ميلادي - فقد جميع أبناء الشعب الهندي حريتهم بمن فيهم المسلمون، أمّا الأفغان فلم تكن حصتهم بأقل من ذلك.

كما كانت ايران تدار حينذاك من قبل الملوك القاجاريين المستبدين والذين كانوا بدورهم خاضعين للانجليز والروس، أي يمكن القول ان ايران كانت نصف

مستعمرة.

وفي ذلك الوقت أيضا كان المستعمرون الغربيون يتنافسون فيما بينهم على اضعاف الحكومة العثمانية.

اما مصر فقد كانت كباقي الدول، تزرع تحت نير الاستعمار الانجليزي، ودول الشرق الأوسط غير الاسلامية لم تكن أحسن حالا من الدول الاسلامية. فالصين كانت كالدولة العثمانية تواجه خطر التقسيم والاستعمار، اما اليابان التي أحست بهذا الخطر قبل ذلك فقد كانت متأهبة لمواجهة.

الشيء الثابت هو ان مسقط رأس السيد جمال الدين الأسد آبادي هو مدينة همدان ولبست افغانستان، التي ينسبها البعض اليها. أما وطنه فلم يكن محدودا في ايران أو أفغانستان. بل كان كل العالم الاسلامي.

كان يشغل باله مصير الهند والسودان وباقي الدول الاسلامية الراضحة تحت نفوذ الغرب، ولم يكن باستطاعته الوقوف مكتوف اليدين بينما الاستعمار الغربي يقصم ظهور أبناء هذه البلدان.

العالم في ذلك الوقت قسمان:

الاول: الدول الاستعمارية الغربية.

الثاني: الدول الشرقية بما فيها الدول الاسلامية التي وقفت بوجه تسلط الغرب على العالم.

ويمكن القول بكل ثقة ان السيد جمال الدين الأسد آبادي هو أول مفكر مناهض للاستعمار الغربي.

لقد كان للشعب الايراني المستضعف عدوان:

الاول: عدو داخلي وهو حكومة القاجاريين المستبدة الظالمة.

والثاني: عدو خارجي وهو الانجليز والروس.

وقد جاء السيد جمال الدين الأسد آبادي الى ايران مرتين، حيث كان دائما مناهضا للقاجاريين ومناصرا للشعب الايراني المسلم، وهو الذي قام بتوعية الشعب الايراني وتحريضه ضد القاجاريين والانجليز، وكانت ثمرة جهاده وجهوده، ثورة التنبك التي حدثت بتوجيهات وارشادات آية الله الشيرازي، والتي تعتبر أول حركة تحريرية للشعب الايراني.

كان الاسد آبادي يتمتع بموهبة الهية في الحديث والخطابة. ففي ايران و مصر

كانت له خطب كثيرة، كما ان مقالاته التي كانت تطبع في صحيفة «العروة الوثقى» كانت تدور حول العقيدة الاسلامية والسياسة الاسلامية، حيث كان يعتقد ان الدين والسياسة لا ينفصلان.

ومع ان السيد جمال الدين كان مشغولاً بالنشاطات السياسية والدينية ولم يكن لديه الوقت الكافي للتأليف فقد ألف كتاباً بعنوان «ردّ على الدهريين» في مدينة حيدرآباد بالهند.

كان يعتقد ان تقدم المسلمين في الشرق دون تطبيق الأحكام الاسلامية، أمر مستحيل، وما دام المسلمون يفتصلون السياسة عن الدين، فليس لهم مخرج من أوضاعهم التي يعيشونها.

لم يكن السيد الأسد آبادي — من وجهة نظري — فيلسوفاً فحسب، بل كان عالم اجتماع بارعاً وحاذقاً، فقد شخص المرض الذي يعاني منه العالم الاسلامي، وحدد العلاج، لكن الحكام القاجاريين في ذلك الزمان تجاهلوا كل ذلك، بل تعدوه الى ابعاد السيد الأسد آبادي.

وقد كان لأفكار السيد جمال الدين اكبر الأثر في باقي البلاد الاسلامية. فتورة عربي في مصر، وحركة المهدي السوداني في السودان يمكن اعتبارهما من ثمار جهاده وفكره.

ان تأثير أفكار هذا الفيلسوف الكبير في العالم الاسلامي كبير جداً ولا يسعنا هذا المجال الضيق للحديث عنه، فن بين العرب برز احد تلامذته وهو الشيخ محمد عبده الذي كان له دور بارز في مجال الفكر الاسلامي، وبعده رشيد رضا مدير المنار الذي واصل نهج استاذه، وفي الهند نرى زعيم حزب المؤتمر الوطني «ابو الكلام آزاد» يسير على نهج السيد الأسد آبادي.

اما الشاعر اقبال اللاهوري، فقد اعتبر السيد جمال الدين الأسد الآبادي رائداً لحركة الوعي بين المسلمين. كما ان الدكتور علي شريعتي ألف كتاباً حول افكار اقبال اللاهوري، اعتبر فيه السيد الأسد آبادي، رائد الثورة الاسلامية الاصلية.

وفي الختام اود التحدث قليلاً عن السيد الأسد آبادي واليابان:

اولاً: قبل الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٥م لم يكن اسم اليابان معروفاً على نطاق واسع في الشرق، ولكن وبعد انتصار اليابان على روسيا في هذه الحرب، لمع اسمها في ارجاء آسيا التي كانت خاضعة لروسيا باعتبارها دولة

آسيوية صغيرة انتصرت على دولة اوروبية كبيرة ويمكن القول ان هذا الانتصار كان له دور في حركة المشروطة في ايران.

فالمخزومي يقول في مذكراته ان السيد جمال الدين الاسد آبادي كان معجبا في اواخر حياته بالتقدم والوعي الحاصلين في اليابان وكان يقول: عندما يستطيع بلد صغير غير مسلم، النهوض ومقاومة المتسلطين، فلماذا لا يتحرك المسلمون وهم «خير الامم» ويتحرروا من نير أولئك المتسلطين.

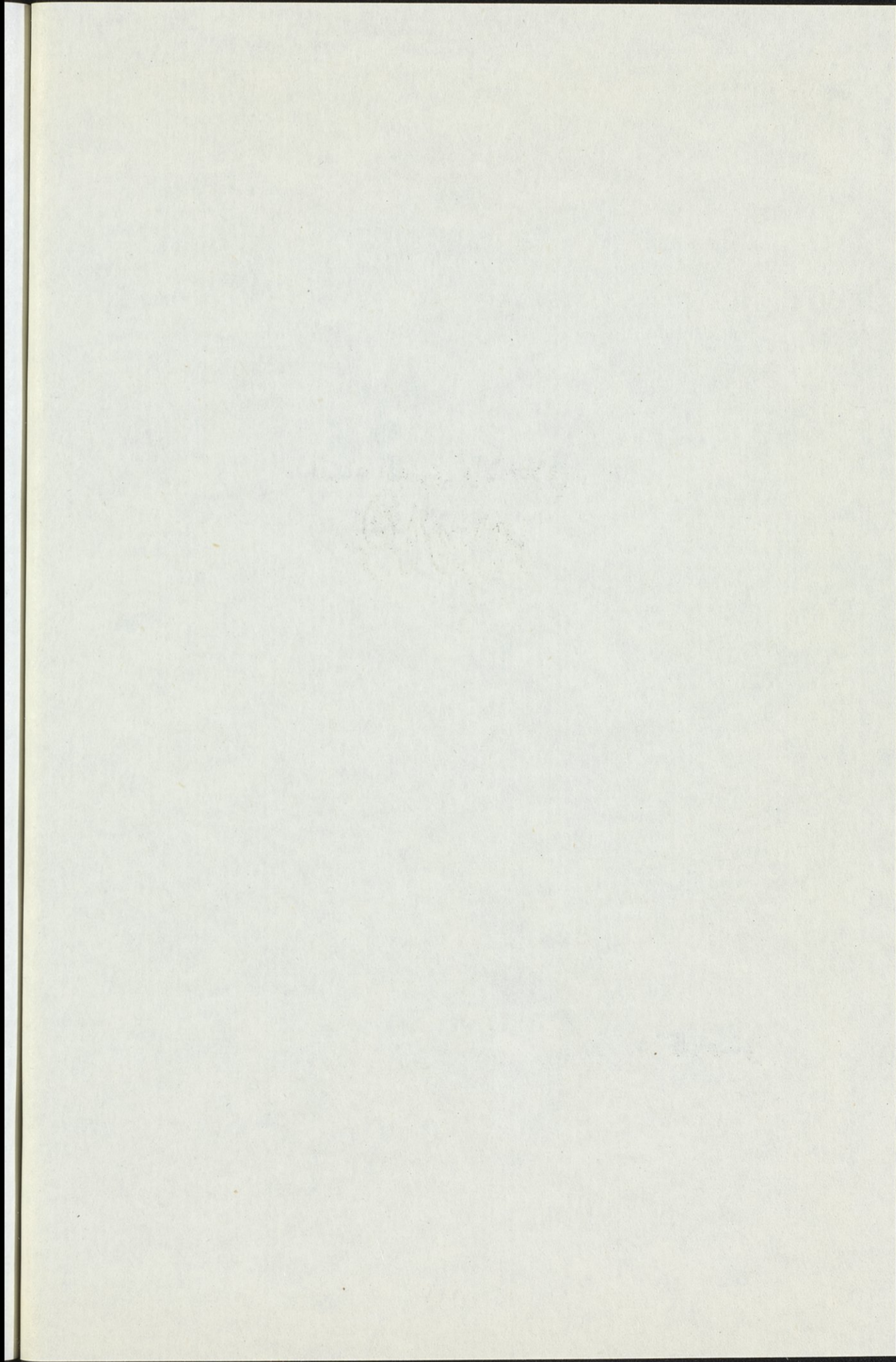
ويجب التذكير بأن السيد الاسد آبادي توفي قبل قيام الحرب اليابانية - الروسية عام ١٩٠٥م، والعبارة المنقولة عنه آنفا، هي حول يقظة اليابانيين قبل بدء الحرب.

ثانيا: لقد قنا - انا وزملائي في اليابان - وقبل انتصار الثورة الاسلامية باجراء بحوث وتحقيقات حول افكار السيد جمال الدين الأسد آبادي الذي ندعوه احيانا بالأفغاني ثم قدمنا نتيجة دراساتنا وتحقيقاتنا الى الرأي العام في اليابان، للتعريف به وبخدماته الجليلة ودفاعه عن الشرق مقابل الغرب، وآمل ان نستطيع مواصلة هذه التحقيقات لتوسيع دائرة معلومات ومعارف اليابانيين بالافكار الاسلامية والتحررية لهذا السيد العظيم.

كما ارجو من هذا المؤتمر، ومن العلماء والفضلاء في ايران دعمنا في هذا المجال لنتمكن من أداء جزء ولو يسير من الواجب الملقى على عواتقنا.

البناء المعنوي والأخلاقي
للفكر الإسلامي

د. كلیم صدیقی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الدعوة التي وجهت لي، لكتابة مقال لمؤتمر الفكر الاسلامي، خلقت عندي تساؤلا واستفهاما، ذلك ان هذه الدعوة تعني أنّ لي دورا في طرح ونشر الفكر الاسلامي. بينما أنا على يقين من عدم وجود مساهمة - ولو صغيرة - لي في هذا المجال. فخلال الثلاثين عاما الماضية كتبت مقالات كثيرة ولا ادري هل انها ساهمت في طرح ونشر الفكر الاسلامي أم لا؟ فكل كتاباتي كنت اقدمها من موقعي كفرد مسلم يعيش هذه المرحلة من الزمن.

أريد أن احدثكم عن المراحل التي اضطررت لاجتيازها وسط غابة كثيفة من الاشكالات في المفاهيم والسلوك.

أريد أن احدثكم عن المراحل التي اضطررت لاجتيازها وسط غابة كثيفة من الاشكالات في المفاهيم والسلوك.

اولاً: اسمحو لي ان اذكر نقطة معينة وهي أنه لم يكن لدينا لحد الآن علم يسمى علم الوصف التحليلي في الاسلام. فالوصف الجيد للأحداث هو ذلك الذي يجعلنا قادرين على ادراك وقائع واحداث كل زمان بدقة.

ان الذي يحدث الآن ليس بالضرورة هو الشيء الذي كان لابد أن يحدث، الاسلوب الاسلامي السائد هو التأكيد الشديد على المغزى او المحتوى المعنوي والأخلاقي للتاريخ، وهذا صحيح جدا وفي محله، لكن هذا الاهتمام — الزائد عن الحد — بالجوانب الاخلاقية أدى الى التعيم على حقائق بينة شهدها التاريخ أو تجاهلها.

فالمؤرخون والكتاب والمفكرون الاسلاميون لم يراعوا الدقة في نقل الأحداث والوقائع بكل تفاصيلها وجوانبها، بل راحوا يتجاهلون ويحذفون كل ما لا يتلاءم والقيم الأخلاقية في الاسلام، وينقلون ما يدخل ضمن حدود هذه القيم فقط. وأي معيار أخلاقي يحصلون عليه من القرآن أو السنة، أو الشريعة أو الفقه، فانهم يتخذونه معيارا للحكم من خلاله على جميع الاحداث التي وقعت أو التي هي على وشك الوقوع.

ان رغبتهم واندفاعهم لجذب الأمة الى القيم الأخلاقية أدى الى توسيع حدود دائرة هذه القيم الى حد جعل كل سلوك واعمال حكام المسلمين داخل حدود هذه القيم، وهذا بدوره أدى الى بروز ظاهرة أخرى وهي ان هؤلاء المؤرخين والكتاب، كانوا يدونون ويثبتون السلوك السياسي الذي يدخل ضمن حدود القيم فقط ويتجاهلون ما عدا ذلك.

ولو كان هؤلاء قد قاموا منذ البداية بنقل وتدوين كل تفاصيل طبيعة وتصرفات النظام السياسي — أي الحكومة — لكان قد تجلى لنا السلوك الأخلاقي للحكام بوضوح واتضح أيضا تلك التصرفات او ذلك السلوك الذي تخطى حدود القيم الأخلاقية، ولأمكن عند ذاك التمييز بين السلوكين.

ان العادة التي درج عليها هؤلاء الكتاب والمؤرخون بتجاهلهم سوء سلوك وتصرفات الحكام، حدثت بالحكام السابقين الى تجاوز حدود القيم الأخلاقية ووصولهم الى هذه القناعة وهي ان التظاهر — فقط — في حدود هذه القيم أمر كاف للحلول محل النظام الاخلاقي الواقعي.

وكانت نتيجة ذلك أن اصبحت السياسة والبحوث السياسية لا تستند الى

المنطق والواقعية والتجربة بل الى العواطف والأحاسيس، وهذا ما أدى الى عدم ادراك وتفهم طبيعة وواقعية التحليلات والبحوث السياسية في ابعادها الواسعة. وكنموذج لهؤلاء المتطرفين من أهل الرأي: الماوردي (المتوفى سنة ٤٥٠ هجري — ١٠٥٨ ميلادي)، والغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هجري — ١١١١ ميلادي)، وابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هجري — ١٣٢٨ ميلادي)، فهؤلاء كانوا يسعون الى اضاءة الشرعية على قضية الخلافة الوراثية، أوأغتصاب السلطة بالطرق العسكرية مستندين في ذلك الى تفسيرهم للآية الكريمة:

«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»

(النساء: ٥٩)

وقد يكون تبريرهم للأمر: أن التمرد على حكم الخلافة الوراثي، أو ذلك المغضوب بالقوة، يؤدي الى حدوث فتنة في أوساط الأمة. لكن مساعي هؤلاء في اضاءة طابع أخلاقي على ما يخالف القيم الأخلاقية أدى الى عدم التدوين الصحيح لوقائع التاريخ، وبالتالي فقدان الإدراك والفهم الموضوعي والصحيح للتاريخ. كما كان هؤلاء الأشخاص السبب في اصدار فتاوى عديدة بوجوب اطاعة الحكام المستكبرين من غير المسلمين.

وما تزال آثار أولئك موجودة حتى الآن ولها دور مؤثر في التحركات التي يقوم بها البعض من أجل اضاءة الشرعية على الأنظمة الحاكمة في العالم الاسلامي والتي هي أنظمة فاسدة وفاقة لأية صفة قانونية أو شرعية.

هذا الموضوع يوضح لنا كيف ان التعاضى عن السلوك غير الأخلاقي وغير الشرعي للحكام، من اجل مصالح شخصية وآنية، يؤدي الى بقاء واستمرار هذا النهج، والى وصف جميع تصرفات وسلوك الحكام بانها منطقية. ان مساومة بسيطة في المجال الأخلاقي ادت الى تحريف كبير في الحقائق الملموسة على صعيد التجربة، ولا توجد طريقة يمكن بواسطتها قياس التأثير المتزايد للمساومات الأخلاقية.

ان التصورات السياسية التي تحملها الأمة هي نتيجة طبيعية للمساومات الأخلاقية التي حدثت على مر التاريخ.

ان الاخلاق يجب ان تكون أساس كل الأمور العقلانية، لكي يمكنها ارشادنا الى نيل الفضيلة العلمية أو الفكر الاسلامي الذي يؤدي الى الثورة الاسلامية

والحكومة الاسلامية.

ان طبيعة الأسس الأخلاقية تحدد طبيعة الفكر الاسلامي، فالمفكرون المسلمون الذين يدرسون في الجامعات الغربية، أو في جامعات الأنظمة التي تحكم العالم الاسلامي، لا يمكنهم تقديم خدمة للأمة الاسلامية وأهدافها الا نادرا. ويوجد اليوم علماء ومفكرون مسلمون يسعون الى اضافة طابع الشرعية على الأنظمة السائدة في العالم الاسلامي، وهم يعتقدون ان اميركا حليف طبيعي للاسلام.

ومن هذا نستنتج أن الحكومة الاسلامية أو الحركة الاسلامية هي القادرة على ايجاد واشاعة أسس أخلاقية تؤدي بالنتيجة الى ايجاد فكر اسلامي، قادر على تحقيق أهداف الاسلام، ان أهداف وغايات الاسلام هي جزء لا يتجزأ من البناء الأخلاقي للأمور العقلية.

والواقع ان سعيانا بهذا الاتجاه هو الذي دفعنا الى ايجاد مؤسسة في لندن ١٩٧٢-١٩٧٣، حيث لم تكن توجد في ذلك الوقت دولة اسلامية وكنا متألمين جدا من الوضع الذي تعيشه الحركة الاسلامية. في تلك الظروف قررنا تقديم شرح وتوضيح للبناء الأخلاقي، وقد قدمنا ذلك في كراس اسميناه «مسودة منشور المؤسسة الاسلامية في لندن» صدر عام ١٩٧٤م، حيث قمنا في هذا المنشور باستعراض وضع التاريخ الاسلامي. والمقالة الرئيسية فيه كانت بعنوان «الاستعداد للتغيير».

بين عام ١٩٧٤ و ١٩٧٩ امضيت اكثر وقتي في السفر الى انحاء العالم وشرح هذه الأسس الأخلاقية، وتوضيح ضرورة تشكيل مؤسسة اسلامية. ومن المقالات التي كتبناها عام ١٩٧٧ مقالة بعنوان «ما وراء الدول الاسلامية» استدللنا فيها على ان المقدرات السياسية للأمة الاسلامية هي الآن بيد القوى الاستعمارية، كما انها مرسومة حسبها تقتضيه سياسات تلك الدول، كما ان الدول التي تتمسك الآن بالأفكار الوطنية لا يمكنها أن تكون أساسا جيدا لتشكيل دول اسلامية في المستقبل، وقد جاءت هذه المقالة في الفصل الثالث من هذا الكراس.

وبعد ان انتصرت الثورة الاسلامية في ايران، واستطاعت الحركة الاسلامية في ايران ان تفرض هيمنتها على هذه البقعة الجغرافية الكبيرة، وبعد ان اقيمت الحكومة الاسلامية بقيادة الامام الخميني، أدركنا ان الثورة الاسلامية هي أساسنا

الأخلاقي الجديد، ومنذ ذلك الحين وجميع بحوثنا ودراساتنا منصبة على الثورة الإسلامية.

والموضوع الذي قدمته للمؤتمر العالمي الأخير حول الثورة الإسلامية في إيران كان محاولة لتعميق فهمنا لهذه الثورة بكل أبعادها.

وفي الفصل الرابع من منشورنا جاء مايلي: في شهر أوغسطس من عام ١٩٨٠م بدأنا إصدار نشرة باسم «كريست انترناشنال» وهي مجلة خبرية خاصة بالحركة الإسلامية، وذلك من مدينة تورنتو، وهذه المجلة هي اجراء منا لمواجهة سيل التهم والسباب والشتائم التي بدأت تكيلها وسائل الاعلام الغربية للإسلام، بعد انتصار الثورة الإسلامية، وفي العدد الأول من مجلتنا، مقالة بعنوان: «مرحلة جديدة في تاريخ الإسلام» وهي التي تشكل الفصل الخامس من منشورنا.

ان مجلة كريست انترناشنال التي تهتم بشؤون العالم المعاصر وبضمنه الثورة الإسلامية، قد لقيت ترحيبا كبيرا في كل أنحاء العالم، لذا قررنا جمع نخبة من المواضيع التي نشرت في مجلتنا لأول مرة وطبعها في كتيبات مسلسلة، حيث صدر منها لحد الآن ثلاثة بعنوان «قضايا الحركة الإسلامية».

في مقدمة الجزء الأول من هذه السلسلة، حاولنا التعريف بالحركة الإسلامية ودورها، وهذا الموضوع يشكل الفصل السادس من منشورنا.

وفي كل مرحلة من مراحل نشر الفكر الإسلامي خارج إيران، كنا نقوم بالاتصال بالمفكرين والعلماء في صفوف الأمة، لكننا ادركنا ان اغلب هؤلاء يعملون في مؤسسات تخضع لاشراف جهات غير دينية في دولهم، ولهذا لم يكن يتسنى لهم اظهار دعمهم وتأييدهم للثورة الإسلامية.

ومع كل هذا كان لابد من ان يقوم جميع علماء ومفكري المدارس الفكرية الإسلامية ببحث وتأييد عالمية الثورة الإسلامية، والعقبة الرئيسية التي تعترض طريق الفكر الإسلامي هي وجود التأثير والتأثر في اوساط المسلمين، والذي له جذور تاريخية متعددة.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية دعونا علماء ومفكرين من أنحاء العالم للمشاركة في مؤتمرات كبيرة عقدناها في لندن لبحث قضايا لم يتم بحثها لحد الآن، مثل «الحج» الذي بحث في مؤتمر عام ١٩٨٢م، و «الحكومة والسياسة في الإسلام» الذي بحث في مؤتمر عام ١٩٨٣م، و «الثورة الإسلامية في إيران»

الذي بحث في مؤتمر عام ١٩٨٤م. وقد أدرجنا البيانات الختامية والتقارير الخاصة بمؤتمر الثورة الإسلامية في الفصل السابع من منشورنا. ولم يكن هذا الأبدية فقط، فالثورة الإسلامية زودتنا بأساس متين للفكر الإسلامي، وهذا الفكر ان لم يؤد الى الحركة الإسلامية وبالتالي الى الثورة الإسلامية والحكومة الإسلامية فانه سيصبح فكرا خاويا بلا معنى ولا فائدة.

الحكومة الاسلامية في ايران

حجة الاسلام والمسلمين
الشيخ محمد مهدي شمس الدين

1870

1870

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أ)

انطباق خصائص الدولة الإسلامية عليها

يعبر المجتمع السياسي عن نفسه في صيغة تنظيمية هي الدولة بمؤسساتها السياسية والادارية والقضائية والتشريعية والمالية والاقتصادية وغير ذلك. ولا بد أن تعكس هذه الصيغة التنظيمية المحتوى الداخلي لهذا المجتمع السياسي، أعني محتواه الثقافي الأساسي الفاعل الذي يوجه، أو يفترض أن يوجه، حياة معظم افراده ومجموعاته.

وهذا مبدأ أساسي وحتى في البناء السياسي للمجتمع وفي بناء الدولة، وإهمال هذا المبدأ يؤدي الى قيام دولة هشة غير مستقرة، تضطر الى اعتماد مبدأ القمع البوليسي لفرض سلطتها وتأمين الاستقرار. ويؤدي الى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع تولد الاضطرابات الداخلية والتمزقات السياسية والاجتماعية، وتدفع بالتالي الى الوان من التمرد على الحكم، وقد تدفع به الى الثورة.

إن هذه الضرورة ناشئة من أن بناء حياة الفرد والأسرة يجب أن ينسجم مع القناعات الداخلية — النفسية والضميرية — لهما، وأي تعارض بين نمط الحياة وبين القناعات يخلق حالة «الاعتراب» عن الذات عند الفرد، وحالة «الاعتراب» عن الشعب عند الحكم، «والاعتراب» عن الحكم عند الشعب.

وهذا يؤدي على المستوى السياسي الى ألوان من «الشك» وعدم الثقة بين جهاز الحكم وبين الشعب. والمقياس الذي نحكم بموجبه على نظام حكم معين بأنه منسجم مع المحتوى الثقافي للأمة أو غير منسجم، وأنه يحمل سمة وهوية المحتوى الثقافي للأمة — ومن ثم يحق له أن يحمل اسم هذا المحتوى الثقافي — أو انه لا يحمل تلك السمة والهوية، ومن ثم لا يحق له أن يحمل اسم ذلك المحتوى الثقافي. إن هذا المقياس يتشخص في مسألتين: إحداهما مسألة مصدر شرعية السلطة والأخرى مصدر شرعية القوانين.

إن الحاكم يحكم، ويأمر الأجهزة أن تنفذ حكمه على أناس أحرار، وتنفيذ الأجهزة هذا الحكم. وهكذا يمارس الحاكم سلطته، فما هو مصدر شرعية السلطة الذي يعطيها حق أن تحكم وأن تطاع.

إن مصدر شرعية السلطة يجب أن ينبع من المحتوى الثقافي للأمة، لا من مصدر ثقافي آخر، وإلا لم يكن شرعياً بمقياس الأمة. قد يكون شرعياً بمقياس محتوى ثقافي آخر، وقد تقضي به ضرورة من الضرورات في مجتمع ما تعطيه شرعية الضرورة (شرعية العنوان الثانوي — شرعية التقية) ولكنها بالتأكيد لن تعطيه شرعية الاختيار المطلقة.

وإن المؤسسة التشريعية في الدولة تسن القوانين في جميع شؤون الحياة العامة التي يمارسها المجتمع السياسي من خلال افراده ومجتمعاته. ويطلب الى الشعب — وهو مكون من اناس أحرار — أن يمثل لتلك القوانين أو أن يراعيها. وتقوم الأجهزة الحكومية بمراعاة تطبيق القوانين ومراقبة ذلك، ويخضع مخالفو القوانين لعقوبات معينة أو إجراءات تتعارض مع كونهم أحرارا لاسلطان لأحد عليهم.

فما هو مصدر شرعية القوانين الذي يعطيها هذه القوة الملزمة؟

إن مصدر شرعية القوانين لا بد أن يكون هو المحتوى الثقافي الأساسي الفاعل للأمة، فلا بد أن تنبع القوانين منه، وأن تركز وتبني عليه، لتكون شرعية ملزمة،

والالم تكن هذه القوانين شرعية بمقياس الأمة. قد تكون شرعية بمقياس محتوى ثقافي آخر (اللهم إلا ما يتصل من القوانين بالجانب التنظيمي المحض مما ينبني عليه الحد الأدنى من حفظ النظام العام، وهذا امر واحد أو تتقارب في جميع المجتمعات السياسية في العالم على مدى التاريخ).

إن الدولة تكون اسلامية أو مسيحية أو يهودية، رأسمالية أو ماركسية أو اشتراكية أو غير ذلك على هذا المقياس. ولا نتصور مقياساً آخر لذلك.

على هذا الأساس تعتبر الجمهورية الاسلامية الايرانية دولة اسلامية بالمعنى الكامل، وتعتبر حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية حكومة اسلامية بالمعنى الكامل.

فالشعب الايراني شعب مسلم، محتواه الثقافي الأساسي الفاعل هو الاسلام، عقيدة وشريعة واخلاقاً، وليس له أي محتوى ثقافي آخر قديم أو حديث، فقدّمه قبل الاسلام تاريخ انقطعت صلته به في باطن النفوس وفي الحياة، ومحاولة التغريب التي تعرض لها في العصر الحديث لا تعدو أن تكون محاولة تزوير لشخصيته، بمحاولة زج ثقافة غريبة عليه بعيدة عنه، وجعلها بديلة عن الاسلام كقوة ثقافية فاعلة بتحويل الاسلام الى حالة ثقافية هامشية.

وقد فشلت هذه المحاولة بالرغم مما بذل عليها من جهود وانفق عليها من اموال واستهلكته من زمن. وقد روعي في تأسيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، بعد انتصار الثورة الاسلامية:

اولاً: الاختيار الحر للناس، وقد آختروا أن تكون دولتهم الجديدة «جمهورية إسلامية» أي انهم آختروا ان تكون دولتهم التي تجسد مجتمعهم السياسي في مؤسسات الحكم انعكاساً لمحتواهم الثقافي الذي هو الاسلام. ونتيجة لهذا الاختيار الطبيعي الحر الذي التزمته وعبرت عنه الغالبية الساحقة للشعب الايراني فقد روعي في تأسيس الدولة.

ثانياً: أن تكون منسجمة مع هذا الاختيار ولذا فقد اعتمدت رؤية فقهية اسلامية بالكامل باعتبارها مصدراً لشرعية السلطة (قد يجادل البعض فيها انسجاماً مع اجتهاد مختلف، أو يجادل بعض آخر في مداها وسعتها انسجاماً مع اجتهاد آخر، ولكن لا جدال لأحد في الأصل الفقهي — القدر المتيقن — الذي تقوم عليه). وفق اشد المقاييس الانتخابية دقة وصرامة. واعتمدت في الوقت نفسه — بطبيعة الحال

— الشريعة الاسلامية وحدها مصدرا للقوانين واللوائح التي تنظم وتوجه وتطور حياة المجتمع السياسي الاسلامي في ايران من خلال دولته وسلطتها الحاكمة ومؤسساتها.

وقد انشئت المؤسسة التشريعية في الدولة «مجلس الشورى الاسلامي» وهو يمارس مهماته على اساس هذا المبدأ نفسه. وانشئت هيئة الرقابة العليا لمراقبة اعمال المجلس بغية جعلها منسجمة بصورة كاملة مع الشريعة الاسلامية. ومن هذا وذاك نجد أن مصدر شرعية السلطة ومصدر شرعية القوانين كليهما نابعان من العقيدة والشريعة الاسلاميتين ومبنيان عليهما، وقد ادى ذلك الى إنشاء المؤسسات التشريعية والتوجيهية ومؤسسات الرقابة المنسجمة مع الأساس الذي تقوم عليه السلطة و يقوم عليه التشريع. إن هذا الكيان السياسي القائم في ايران هو دولة اسلامية بالمعنى الكامل.

(ب)

خطواتها على طريق الأسلمة الكاملة

كانت مؤسسات الدولة في عهد ما قبل الثورة قائمة على الأسس التي كان يقوم عليها نظام الحكم السائد آنذاك. فهي تعكس ثقافته، وارتباطاته، واهتماماته. وكل ذلك كان مبنيًا على النمط الغربي، ومبنيًا على اساس فكرة الدولة الحديثة كما ادخلها الاستعمار الغربي الى العالم الاسلامي. وهذا النمط الذي انشئت هذه المؤسسات على شاكلته لم يكن يتمثل في الجوانب التنظيمية المحضة فقط، وإنما كان يتمثل ايضا في الفلسفة التي يقوم عليها، وفي نظرة هذه المؤسسات الى وظيفة الحكم، ومهامه. بعبارة اخرى كان هذا النمط يتمثل في المحتوى الثقافي لهذه المؤسسات.

كما أن الرجال القياديين في هذه المؤسسات كانوا — بطبيعة الحال — في الغالب يمثلون الطبيعة الثقافية لنظام الحكم وفلسفته نتيجة لتأثرهم بالمحيط الذي نشأوا فيه والاعداد الذي اهلهم لشغل هذه المراكز القيادية في تلك المؤسسات وهذا ما جعل مؤسسات النظام القديم في حالة تعارض كاملة مع الواقع الاسلامي الجديد بمجرد اعلان الجمهورية الاسلامية، وهذا ما زاد في حدة التضاد والتناقض بين هذه المؤسسات وبين الشعب بما له من محتوى ثقافي اسلامي، وبما تشكل له

من قيادة جديدة متمثلة في إمام الأمة الخميني وحكومة الجمهورية الاسلامية.
ولذا فقد كان من أول واجبات قيادات الجمهورية الاسلامية هو «اسلمة»
هذه المؤسسات، للتوصل الى ايجاد التجانس الداخلي في مؤسسات الدولة، ولإيجاد
التكامل بين الدولة من خلال مؤسساتها وبين الشعب، هذا التكامل الذي كان
مفقودا طيلة العهد السابق والذي مثل فقدانه سببا من اسباب الشعور بالاغتراب
والانفصام عند المسلم.

ولابد أن قيادات الجمهورية الاسلامية قد واجهت صعوبات استثنائية في
ذلك، ولابد أن هذه الصعوبات لا تزال قائمة حتى الآن نظرا لطبيعة التغيير لأن
التغيير المطلوب إحداثه ليس تغييرا سياسيا فقط يتم من خلال تعليمات جديدة
وفقا للتوجه السياسي الجديد، وليس تغييرا في الأشخاص يتحقق باستبدال
الأشخاص الموجودين بأخرين من المؤيدين سياسيا.

وانما هو تغير في الطابع الأيديولوجي للمؤسسات، وهذا يقتضي تغيير
الأشخاص بأشخاص آخرين مؤهلين أيديولوجيا على اساس الرؤية الاسلامية،
وسياسيا بما يتناسب مع هذه الأيديولوجية ويتمتعون في الوقت نفسه بالخبرة
الكافية في الجوانب الادارية والتنظيمية.

إن هذه الصعوبة ناشئة من أن الثورة الاسلامية جاءت من منطلق ثقافي
وحضاري مختلف تماما عن الأساس والمنطلق الذي قامت عليه الدولة القديمة.
إن الصعوبات هائلة ومتنوعة. ولاشك أن أخطاء كثيرة قد ارتكبت في هذه
العملية التي ستستغرق زمناً طويلاً وهذا ليس أمراً مفاجئاً ومستغرباً.

انه متوقع وطبيعي جدا وعلى الذين يتحدثون في الداخل والخارج عن
الأخطاء والسلبيات في عملية التحويل الاسلامي لدولة ضخمة بحجم ايران أن
يروا الإيجابيات التي تحققت في عملية التحويل هذه.

وعلينا أن نلاحظ أن الصعوبات لا تنشأ فقط من طبيعة العملية ذاتها، وانما
علينا ايضا أن نلاحظ الصعوبات التي تنشأ من تعقيدات ومؤامرات المحيط
الاقليمي والدولي الذي تربص و يتربص بالجمهورية الاسلامية، وكان ولا يزال
يخلق لها المصاعب والمتاعب ويشوه الصورة و يضخم الأخطاء التي يخلقها لأجل
عرقلة الأسلمة الكاملة للمؤسسات.

(ج)

تطهير البيئة الاجتماعية

المجتمع كائن حي، يحفل بالتفاعلات في داخله بين افراده ومجموعاته، ويتفاعل مع محيطه ومع العالم الأوسع بالتأثر والتأثير. ومن هنا فان المجتمع لا يمكن أن يعيش و ينمو في حالة انغلاق على محيطه وعن العالم الاسلامي من حوله. إن المجتمع المنغلق أو المقفل لا بد أن يضمم ويموت، ويستحيل أن يكون له دور مؤثر في محيطه وفي العالم. وما عرفه التاريخ من مجتمعات قبلية مغلقة كان مصيرها الذبول والضعف والموت.

إذن فالمجتمع لا بد أن يكون في حالة تفاعل ذاتية في داخله وخارجه مع محيطه ومع العالم من حوله.

ولكن المجتمع، امام هذه الضرورة الحيوية، له حالتان.

فهو اما أن يكون مالكا لثقافته الخاصة التي تشكل مضمونه ومعناه، و يقوم عليها كيانه، وتحدد له خط سيره وترسم له مجالات التفاعل والتعامل، واما أن يكون مهتداً في مضمونه الثقافي أو مستلباً ثقافياً بالكامل.

إن المجتمع السياسي في الحالة الأولى يكون قادراً على التفاعل الحر مع الاحتفاظ بشخصيته الحضارية والثقافية، ويستطيع أن يستفيد من التفاعل وأن يكون ذا فائدة للثقافات والحضارات الأخرى يغنيها ويغني منها.

وفي الحالة الثانية لا يكون ثمة تفاعل حضاري وثقافي، وانما يكون ثمة غزو من ثقافة قادرة قاهرة لمجتمع عاجز ومشلول ثقافياً، ويكون ثمة استحواذ ثقافي. إن المجتمع في هذه الحالة يتحول الى مسخ ثقافي «حضاري» وتابع للحضارة الغالبة وثقافتها.

ولا يكون مفيداً لأنه ليس عنده ما يعطيه، ولا يستفيد بطبيعة الحال لأنه يكون تابعاً. إن الحضارة الغالبة في الحقيقة لا تستفيد شيئاً سوى زيادة عدد عبيدها.

أمّا بالنسبة الى هذه المسألة فيمثل المجتمع الايراني جانبا من الأمة الاسلامية التي تعرضت جميع شعوبها وجميع اوطانها لعملية غزو ثقافي قادته قوى الاستعمار القديم منذ نشوء اوروبا الاستعمارية.

وتتابع هذا الغزو وحتى الآن قوى الاستعمار الجديد مسلحة في الوقت الحالي بتقدمها العلمي والتقني وقوتها العسكرية. ومغتنة فترة الضعف والانحطاط التي تعرض لها العالم الاسلامي لأسباب ليس هنا محل ذكرها.

وقد استهدف الغزو الثقافي - الحضاري:

اولاً: تحطيم الاسلام كثقافة وحضارة وشريعة وحتى كعقيدة واخلاق في نفس المسلم وعقله.

وثانياً: إشراب المسلم ثقافة الغرب وترسيخ نمط الحياة الغربي بكل قيمه و نظرتة الى الكون والحياة والانسان.

وهذا هو ما يسمى عملية التغريب «في العالم الاسلامي» هذه العملية إستهدفت كل ما يتصل بتكوين الشخصية الانسانية - الافكار والقيم والنظم والهندسة والزي والعلاقات الاجتماعية والقوانين وعلاقات الرجال بالنساء... بل في كل شيء، وطورد الاسلام في كل عقل وقلب وفي ثنايا الوجدان والعقل والمؤسسات.

وقد كان الشعب الايراني احد المجالات التي نشطت فيها عملية الغزو الثقافي الغربي في محاولة القى النظام السابق فيها بكل ثقله، واستهدفت عملية التغريب تحويل الاسلام من طاقة محرقة وفاعلة على صعيد السلوك الى مجرد عاطفة مجردة وطقوس. وفي المقابل بذلت جهود هائلة لفرض نمط الحياة الغربي على جميع اوجه الحياة في ايران. كما هو الشأن في كل بلاد الاسلام.

وقد حالت دون نجاح الغرب في غزوه الثقافي للشعب الايراني جهود علماء الاسلام والحوارات العلمية. فقد خاض هؤلاء معركة هائلة ضد الغزو الثقافي، وبعد مضي زمن تمازجت هذه المعركة الثقافية مع المعركة السياسية التي انخرطت فيها الحوارات العلمية بصورة متزايدة بعد نهضة الامام الخميني في العصر الحديث ضد ثقافة الغرب ونمطه في الحياة.

ولكن الغرب كان قد كسب مواقع كثيرة على اية حال، وغدا المجتمع المسلم في ايران معرضاً باستمرار لتأثيرات هذه الثقافة في داخل العقول والنفوس. ومن ثم لانعكاساتها على الحياة اليومية والعامه للفرد الايراني وللجماعات. وقد كان من اخطر الانعكاسات الثقافية الغربية على الشعب الايراني المسلم في ايران هو المفاعيل السياسية لهذه الثقافة، وما ترتبه من نظرة انهار بالقوى العظمى، وقوتها

وتقدمها، واعتبار نفوذها وهيمنتها قدرا لا يمكن الفرار والتخلص من آثاره، وما يتبع ذلك من تسليم بالوصاية على القرار السياسي للأمة، وتبعيته لسياسة هذه القوى. وقد جرى النظام السابق في ظل ثقافة كهذه أن يتعامل جهورا وعلنا مع اسرائيل ويعترف بها انطلاقا مما يسمى بـ «النظرة الواقعية في السياسة الدولية».

وجرؤ على ان يمكن لأمریکا في جميع اوجه الحياة الاسلامیة والاقتصادیة في ایران.

وقد واجهت الثورة الاسلامیة، ومن ثم الجمهوریة الاسلامیة، هذا الواقع الذي يشكل في حال استمراره خطراً اكيداً على سلامة الثورة ونقائها ومن ثم على سلامة الجمهوریة الاسلامیة ومناعتها.

فكان من اولی المهمات التي اخذتها قيادات الجمهوریة على نفسها قيادة ثورة ثقافیة شاملة وواعیة تعيد تصحيح الأمور وتعید الى المسلم الايراني شخصيته الاسلامیة المستقلة وتصحح من ثم نظرتة الى واقعه المنتصر والى العالم من حوله على قاعدة الاسلام وعلى قاعدة الأمة الشاهدة على الناس، وليس التابعة.

وهكذا يعاد بناء الشخصية الاسلامیة في داخل المسلم الايراني. وهو يقتضي جهدا كبيرا وزمنا طويلا، فتصحيح الوضع الثقافي بكامله ليس بالأمر السهل، خاصة اذا اخذ بالاعتبار التقدم الهائل الذي تحقق في هذا العصر في وسائل توصيل الأفكار في الكتاب والجريدة والراديو والسينما والتلفزيون والفيديو.

وان معركة الجمهوریة مع الغزو الثقافي الأجنبي في داخل عقل المسلم وقلبه، تواجه بإعلام ثقافي وسياسي ودعائي مضاد من اغلب وسائل الإعلام الأجنبية في العالم وبأساليب مستحدثة وخفية تحضر على ضوء الدراسات النفسية والاعلانیة الحديثة.

(د)

التلاحم بين الشعب والقيادة

إن التلاحم بين الشعب والقيادة في الجمهوریة الاسلامیة ظاهرة رائعة نادرة، سيما وأنه لا يوجد لها مثیل في العالم، فلم يحدث تجسد التلاحم بين شعب وقيادته كما تجسد في ایران في ظل نظام الجمهوریة الاسلامیة. ولم يحدث أن استمر هذا التلاحم راسخا متعاطفا متعمقا بالرغم من جميع المؤامرات التي استهدفت الثورة والجمهوریة وتلاحم الشعب في ذاته وتلاحمه مع القيادة، وبالرغم من الفتنة

الداخلية والمؤامرات الخارجية والحرب المفروضة على ايران، فقد يحدث أن تحدث ثورة من الثورات الكبرى تلاهما بين شعب وقياداته، ولكن أن يستمر هذا التلاحم و يتزايد و يترسخ سنة بعد سنة بالرغم من الصعاب، فهذه احدى الصفات النادرة التي تتميز بها الثورة الاسلامية والجمهورية الاسلامية الايرانية.

وهذا التلاحم المبارك هو في اساس القوة والمناعة التي تتمتع بها الجمهورية الاسلامية أمام الغزو العسكري والحصار الاقتصادي، ومحاولات الفتنة والمؤامرات السياسية الدولية.

إن هذا التلاحم ناشئ من أن القيادة مسلمة وأن الشعب مسلم وأن الثورة إسلامية.

أعني انه ناشئ من التوافق والتوحد بين النظام السياسي وبين عقيدة الشعب وثقافته الفاعلة وهي الاسلام وكون القيادة الحكيمة تجسد هذه العقيدة وهذه الثقافة سلوكا وسياسة وتشريعا وتطبيقا.

إن اقامة النظام الاسلامي في ايران قد صالحت بين باطن المسلم وظاهره، وبين شعب ايران ونظامه فلم تعد هناك مسافات وحواجز وتصدعات في البنية النفسية أو الحياتية عند الفرد أو في المجتمع أو في النظام.

— ه —

إقامة نظام دستوري جديد وارساء قواعد مؤسسات ثورية جديدة

من جملة اطروحات الغزو الثقافي الغربي للعالم الاسلامي، اعتبار الاسلام رجعيا، جامدا لا يمكن ان يصلح اساسا للحياة الحديثة، ولا يمكن أن ينسجم مع التطور العلمي والتنظيمي الذي تحقق انجازه في العصور الأخيرة، والذي غدا اساساً في حياة المجتمع الحديث.

وانه ربما كان صالحا كنظام سياسي لأزمان غابرة انقضت بأنقضائها صلاحية الاسلام.

وفي احسن الحالات يقال عن الاسلام انه دين، وان الدين لاشأن له بتنظيم الحياة السياسية وقيادتها وادارتها، هو ثقافة شخصية جدا، وحالة عاطفية وروحية، شخصية جدا وذاتية جدا، لاشأن لها بالحياة العلمية للمجتمع السياسي.

وقد تخرجت اجيال وأجيال من رجال المسلمين ونسائهم من مدارس الغرب وجامعاته، وتأثرت اجيال بالمواد الثقافية التي يصدرها الغرب الينا في الكتاب،

والبرنامج التلفزيوني، والفيلم السينمائي، والمجلة، والصحيفة...
تخرجت وتأثرت أجيال وأجيال من رجال المسلمين ونسائهم بهذا الفهم
للإسلام واثرت هذه الأعداد الكبيرة من الناس على ثقافة الأمة وتوجهها، وكانت
هذه الأجيال هي التي تمسك بزمام الأمور في أنظمة الحكم. وقامت عليها ما
يسمى بالدولة الحديثة في العالم الإسلامي، وقد كنا مع غيرنا من العاملين في
الحقل الإسلامي نواجه من هؤلاء بالدهشة والعجب، أو بالاستنكار والرفض حين
نتحدث أو نكتب عن الإسلام باعتباره نظام حياة، وباعتباره حضارة. فقد
اشربت عقول هؤلاء وقلوبهم أن الإسلام لا يصلح للسياسة ولا للحضارة، وليس
من شأنه وليس في محتواه ما يؤهله لأن ينتج حضارة أو نظاما سياسيا يتفاعل مع
الحياة.

وجاءت الثورة الإسلامية الإيرانية، وتأسست الجمهورية الإسلامية الإيرانية،
وبدأت تظهر معالم نظام حكم إسلامي أصيل من خلال مؤسسات دستورية
إسلامية تقوم على قاعدة الإسلام وتتحرك وتنمو من خلال مبادئ الفكر
الإسلامي والشريعة.

وبدأت معالم الحضارة الإسلامية - من خلال هذه المؤسسات الدستورية
وغيرها من مؤسسات الحكم ومن خلال ثورة انبثقت من معطيات الفكر
الإسلامي الخالص - بدأت معالم هذه الحضارة تعود إلى الظهور بعد أن انطمت
وغلبت عليها مؤسسات الحضارة الغربية المادية ونمط حياتها.

وهذه اثبتت الثورة الإيرانية الإسلامية بالتجربة العيانية أن الإسلام نظام
حياة يتمثل في مؤسسات سياسية، وفي نهج حضاري، ينشئ الأمة الشاهدة،
الأمة الوسط في سياستها وحضارتها ونمط حياتها.
واثبتت الثورة الإسلامية أن الإسلام مرن يستجيب لمتغيرات الحياة،
ولضرورات التنظيم، مع محافظته على أصوله وأصوليته.

(و)

مواجهتها للتأمر الدولي الكافر

الثورة الإسلامية هي ثورة من خارج النمط الحضاري السائد في الغرب أوفي
الشرق.

وهي ثورة خارج منطق الاستقطاب السياسي الدولي، انها ثورة على النظام السياسي الدولي.

الثورة الاسلامية ثورة تحمل مشروعا حضاريا مختلفا عن الواقع الحضاري السائد لأنها منطلقة من صيغة حضارية مختلفة هي الاسلام. فهي على الصعيد الثقافي الحضاري تهدف الى أن تبعث، وقد بعثت، الأمة الوسط، وهي على الصعيد التطبيقي تهدف الى أن تؤسس - وقد أسست - الصيغة التنظيمية المتحركة والفاعلة للأمة الشاهدة الوسط، وهي الجمهورية الاسلامية الايرانية.

ومن هنا يتضح أن الجمهورية الاسلامية، وهي التعبير المؤسس للثورة الاسلامية. لا بد أن تواجه التآمر الدولي من الغرب ومن الشرق، لأنها طليعة القوة الثالثة في العالم والمؤهلة لقيادة هذه القوة الثالثة نحو اهداف تحرير الانسانية من سيطرة القوى العظمى التي استعبدت العالم. والمؤهلة لبلورة نهج حضاري انساني ينقذ الانسانية من الدمار الذي تفودها اليه حضارة الغرب بما تحمل من سمات المادية والحيوانية وروح العدوان.

وقد اتضح من بعض ما قدمنا أن الجمهورية الاسلامية لا بد أن تواجه هذا التآمر على تنوعه بالصمود والصبر لا بالانكفاء والانزواء لأن المحتوى الداخلي لهذه الثورة وهذه الجمهورية يعطيها قدرة على الصمود وعلى المواجهة وعلى الفوز بالنصر. وقد انجزت في السنين القليلة التي مضت عليها انتصارات كبرى في مجال البناء الداخلي على جميع الصعد. وفي مجال اعادة تنظيم الدولة والمجتمع، وفي مجال الاقتصاد، وفي ميادين القتال، وفي مجال السياسة الدولية.

لقد واجهت العدوان بروح الشهادة وعقيدة الجهاد وواجهت حالة التآمر والتفاق بالعدالة والحسم والتصميم.

وكل ذلك من فضائل النهج الاسلامي، ومن فضائل الانسان الجديد الذي ينمو على قاعدة الاسلام.

(ز-ح)

اتجاهها لخدمة المستضعفين في الداخل والخارج علاقتها بالأمة والجماهير المسلمة

إن الأساس الذي تقوم عليه الجمهورية الاسلامية، ويشكل روحها وضميرها وهو الاسلام يرسم اتجاهاتها في جميع الميادين، ويوجه سلوكها. والاسلام، كما ورد في نصوصه الأساسية في نظرتة الى الدولة والحكم، اعطى الدولة، لأول مرة في التاريخ، وظيفة اجتماعية ولم تعد الدولة في المنظور الاسلامي ذات مهمات بوليسية امنية وعسكرية فقط، وانما غدت مسؤولة عن حياة المواطن ومعيشته.

ويظهر هذا جليا في النصوص التطبيقية في الحكم والادارة:
نشير هنا الى واحد من ابرزها وهو عهد الامام علي الى مالك الأشر. هذا من الجهة الاجتماعية،

واما من الجهة السياسية، فان كون الجمهورية في ايران اسلامية يعني انها ليست قومية وليست عنصرية. وهذا يقضي أن تنفتح على الأمة الاسلامية وجماهيرها انفتاحا كاملا، وأن تعنى بقضايا هذه الأمة ومشاكلها، وأن تتعاون مع قوى هذه الأمة والقيادات المحلية في كل منطقة في القضايا والمشاكل المحلية، وأن تحاول حشد طاقات الأمة كلها لتحمل مسؤوليات المشاكل الكبرى التي تواجه الأمة بشكل عام.

وكون الجمهورية تحمل نفس المحتوى الثقافي للامة الاسلامية والجماهير المسلمة وهو الاسلام، فان هذا يتجاوز بالعلاقة بين الجمهورية والأمة كونها علاقة سياسية معرضة للتقلص والاهتزاز والانقطاع، وتقضي بأن تكون العلاقة فكرية مبدئية راسخة.

إن هذه الحقيقة الثابتة في تكوين الجمهورية الاسلامية تنعكس على علاقتها بالمستضعفين في الداخل والخارج من جهة، وعلاقتها بالأمة عامة والجماهير المسلمة هنا وهناك من جهة اخرى.

(ط)

تأثيراتها على الفكر السياسي الاسلامي

لقد كان تأسيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، والتجارب التي قامت وتقوم بها في «أسلمة» مؤسسات الدولة، وصياغة اسلوب للتطبيق الاسلامي في انشاء المؤسسات وادارتها، وفي تأصيل خط «الاشرقية ولاغربية» في السياسة الخارجية...

كل ذلك أعطى الفكر السياسي الاسلامي ثروة نظرية وعملية كان يفتقدها في العصر الحديث.

فان الحركة الاسلامية الحديثة في العالم وفي جميع احزابها وحركاتها كانت تتحرك من خلال النظريات وتجارب تطبيقات الماضي التي سادت المجتمعات الاسلامية قبل نشوء الدولة القومية الحديثة في غرب اوروبا وقبل عصر الاستعمار. وجاءت الجمهورية الاسلامية لتحول النظرية الى تطبيق شامل في الحكم والتشريع والسياسة والادارة والاقتصاد والثقافة، وسياسات التنمية، وفي اصعب الظروف التي يمكن أن تمرها اية دولة، فقد شاعت القوى المعادية أن تحاصر ايران اقتصاديا وأن تعزلها سياسيا، وأن تثيرها الفتن في الداخل، وهي منذ حوالي خمس سنوات تشن عليها حربا ضارية من الخارج.

ومع كل ذلك ازداد الفكر السياسي تعمقا وتوسعا وغنى وثراء من جهتين الأولى في اثرها الجانب النظري منه بما دفعت اليه من زيادة الدرس والتبحر في الفقه السياسي والاقتصادي وهو حقل كان مهملا الى حد كبير. والثانية الممارسة التطبيقية الشاملة لجميع وجوه النظام السياسي للمجتمع السياسي الاسلامي في قضايا الحكم والادارة والتشريع والاقتصاد وسياسات التنمية والسياسة الخارجية وقضايا العلاقات الدولية مع المؤسسات الدولية والنظام الدولي عموما.

ان التأثير الذي أحدثته الثورة الاسلامية في ايران والجمهورية الاسلامية الايرانية على الفكر السياسي الاسلامي كبير وحاسم، ومن خلال الجمهورية الاسلامية الايرانية غدا للاسلام حضور قوي في السياسات الدولية.

ويجب أن تتكاتف جميع الجهود مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ليكون الاسلام هو الخط العالمي الثالث في النظام الدولي الذي يجب أن يدخل عليه تغيير اساسي لمصلحة العالم الثالث في مواجهة النظام الدولي الراهن الذي يقوم على فكرة الاستقطاب لمصلحة القوى العظمى.

(ي)

موقفها من التقدم العلمي والصناعي والمشاكل الحديثة

إن موقف الجمهورية الاسلامية من التقدم العلمي هو موقف الاسلام وليس لها موقف آخر، وهو موقف ايجابي منفتح على جميع انجازات العلم وامكانياته. وقد كان من الرواسب التي خلفها الغزو الثقافي الغربي في عقول كثير من المسلمين وقلوبهم أن الاسلام يقف موقفا سلبيا من مسألة التقدم العلمي وانه لا يشجع على تطور المعرفة العلمية ولا ينتفع بانجازات العلم. لقد كانت هذه الأكذوبة احدى محاولات تشويه الاسلام في نفوس ناشئة المسلمين.

ولقد كان الانطباع الذي تحاول مراكز التوجيه في الحضارة الغربية أن تغرسه في عقول ناشئة المسلمين هو أن اية دعوى أو محاولة لاقامة نظام سياسي على اساس الاسلام. ولبناء دولة على اساس نظام سياسي اسلامي، هي دعوة ضد العلم، لأن معنى ذلك هو العودة الى عهد البداوة والجهل والتخلف.

وقد كان من السهل دائما الرد على هذه الأكذوبة وفضحها. ولكن قيام الجمهورية الاسلامية وتطبيقها للمبدأ الاسلامي في الموقف من العلم قدم دليلا حسيا على أن الاسلام يقف من العلم وتقدمه موقفا ايجابيا منفتحا ومشجعا. وهذا هو موقف الجمهورية الاسلامية.

إن العلم طاقة محايدة لا يمكن أن توصف بأنها اسلامية أو مسيحية، دينية أو علمانية. إن طريقة استخدام المعرفة العلمية تحددها طبيعة النظام الذي يستخدمها من الناحية الأخلاقية، وان هذه المعرفة العلمية تستخدم لخير البشر أو تستخدم لغايات شريرة بالنسبة الى الشعوب المستضعفة وبالنسبة الى سائر البشر.

إن هذا الامر لا يتصل بالموقف من العلم وإنما يتصل بطبيعة الثقافة التي تكون شخصية الأمة التي تمتلك المعرفة العلمية. فالاسلام مثلا يقف موقفا ايجابيا

ومنفتحاً من المعرفة العلمية، ولكنه لا يقف من طريقة استخدامها نفس موقف الحضارة الغربية التي تسخر هذه المعرفة في سبيل قهر ارادات الشعوب والسيطرة عليها بالكيماويات - مثلاً - لاختراع الأسلحة الكيماوية وتستخدمها في الحروب العدوانية ضد المدنيين. أو تطور المعرفة بالرياضيات لاختراع الاسلحة الذرية والهيدروجينية والنيوترونية لغرض الهيمنة على العالم، وما الى ذلك.

ولكن التقدم العلمي يولد مشكلات كثيرة وكبيرة.

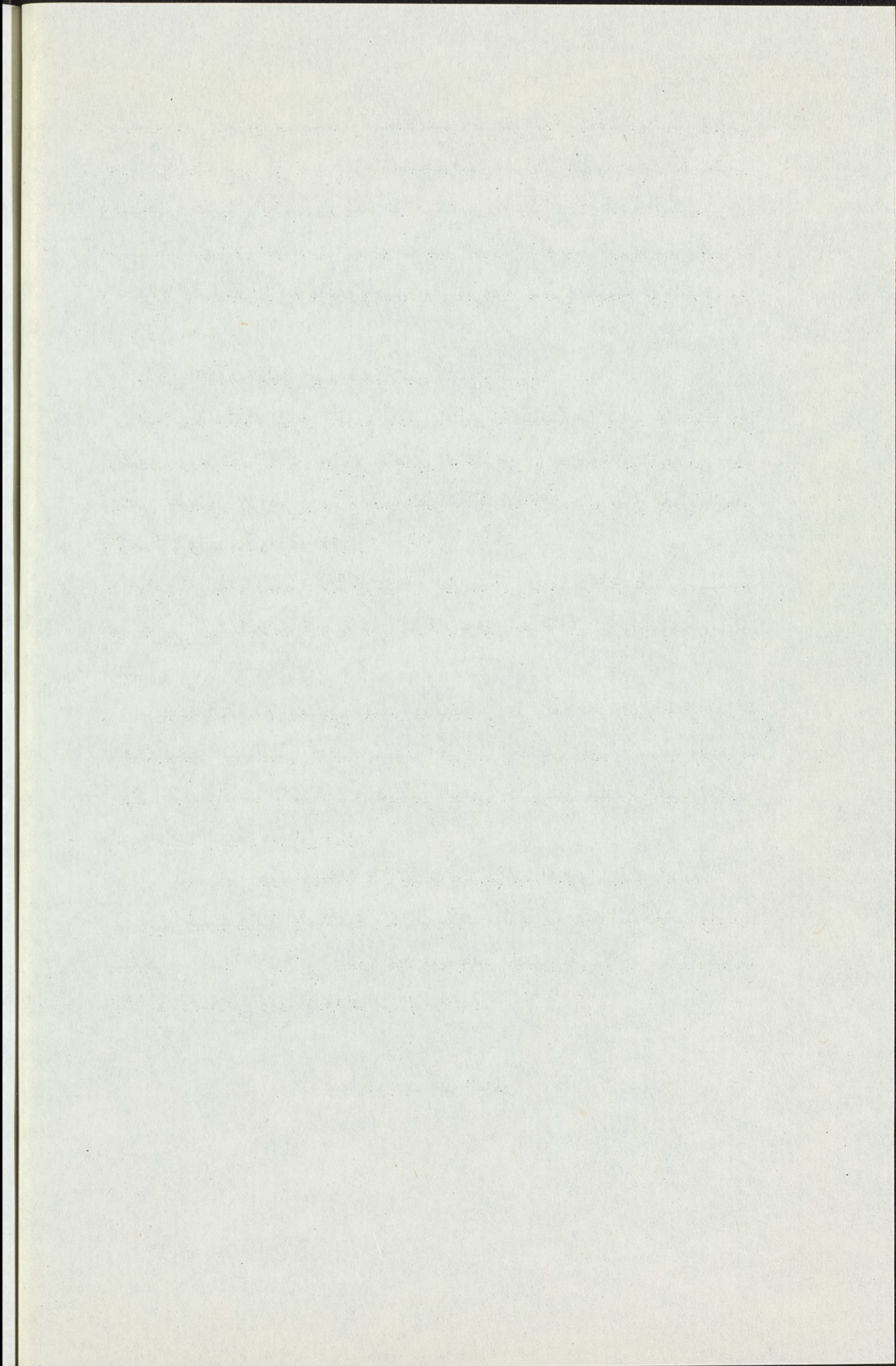
انه يولد مشكلات في المجتمع كقضايا البطالة الناشئة من تزايد الاعتماد على الآلات، وتضخم المدن، ونزوح الأيدي العاملة من الريف وما يستتبعه من خطر نقص المحصول الزراعي، وتأثير هذه الظواهر كمشكلات ثانوية في قضايا التعليم والاسكان والصحة وما الى ذلك.

ويولد التقدم العلمي مشكلات في الطبيعة ابرزها مشكلات تلوث البيئة وما يولده من مشكلات ثانوية على السكان وعلى الحياة النباتية والحيوانية وما الى ذلك.

ويولد التقدم العلمي تعقيدات تنعكس على العلاقات الدولية في المسألة الاقتصادية السياسية، كقضايا تبادل الخبرات العلمية، وقضايا تصدير واستيراد المواد الخام وآلات الانتاج، وتصدير السلع، وما يرتبط بذلك من قضايا تتصل بالسياسات النقية. وما الى ذلك.

إن الموقف من هذه المشكلات لا بد أن ينسجم مع المحتوى الثقافي للأمة. وفي الجمهورية الاسلامية لا بد أن يكون موقفها من هذه المشكلات وامثالها منسجماً مع المبدأ الاسلامي الذي تقوم عليه هذه الجمهورية، ولا بد أن ينسجم مع التشريع الاسلامي ومع الاخلاقيات الاسلامية.

والحمد لله رب العالمين



الثورة الاسلامية
ضد الاستكبار العالمي

الدكتور احمد هوبر

1843
and 1844

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انني كصحفي اتابع الاحداث السياسية يوميا، سأتحذث عن الاستكبار العالمي من هذا المنظار، وبشكل قد يختلف عما تتوقعون، ولهذا فسوف لأتحذث عن الانسان الامبريالي المستعمر، بل عن الاستضعاف الروحي الذي نحياه.

وأنا كصحفي أنظر الى السنين التي حييناها في الثمانينات خاصة في سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٥ بشكل يدعو الى ملاحظة مصادفات غريبة، ولكني كمسلم لا أعتقد بالمصادفة. ومن أغرب هذه المصادفات في الثمانينات هو ظهور الجمهورية الاسلامية في ايران بشكل قوة مؤثرة وما زالت قوتها تزداد يوما بعد يوم، ليس في العالم الاسلامي فحسب، بل في سائر انحاء العالم، كما أنّ الحركة الاسلامية في الثمانينات بدأت تقوى وتتسع بشكل ملحوظ في جميع أطراف العالم الاسلامي. غير أنّ هذه المصادفات الغريبة في الثمانينات قد تزامنت مع مجموعة ذكريات سنوية لأحداث عالمية، كالتى احتفل بها في ١٩٨٣ لاهياء

الذكرى الاربعمائة للمصلح الألماني «مارتن لوثر» (Martin Luther)
والذكرى المئوية لكارل ماركس « Karl Marx » في السنة ١٩٨٤ كما انه
احتفل بكتاب الكاتب الانكليزي جورج اورويل « George Orwell »
الذي اسماه السنة ١٩٨٤ والذي عرض فيه لافلاس الانظمة السياسية والاجتماعية
الشرقية والغربية التي تعتمد ديكتاتورية الحزب الواحد، وفي هذه السنة ١٩٨٥ سوف
يحتفل بالذكرى الاربعين لاندحار أدولف هتلر.

ونحن نشاهد ايضا ضعف الاتحاد السوفيتي، وكذلك اولئك الحلفاء المنتصرين في
السنة ١٩٤٥ كالولايات المتحدة.

وفي السنة ١٩٨٧ سوف يحتفل بالذكرى السبعين للثورة الروسية. وفي سنة
١٩٨٨ سوف يحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيس الدويلة الصهيونية على أرض
فلسطين. وفي السنة ١٩٨٩ سوف يحتفل بالذكرى المئتين للثورة الفرنسية،
والذكرى الأربعين للثورة الصينية الشيوعية.

كل هذه الذكريات السنوية في الثمانينات تعتبر الآن هزيلة عند مقارنتها
بالثورة الاسلامية النامية وكلها كذلك تعتبر ضعيفة ومريضة. أما بالنسبة
لناكمسلمين فإن هذه الذكريات تجلب اهتمامنا لأنها تمثل الاستضعاف
الروحي الذي ماتزال نحياه في عقولنا وفي عقول الملايين من أمثالنا.

وهذه الحوادث والأفكار التي جاء بها أولئك الرجال ماتزال فظة وغليلة
ولاخلاص لنا من هذا الكابوس الاستكباري إلاعن طريق الجمهورية الاسلامية
في ايران والتي ما تزال تحيا شامحة، وهي المنقذ الوحيد لنا جميعا.

واخيرا صرنا نقرأ باستمرار في الصحف الغربية هذا الهاجس الذي يعبر عن
العداء الشديد للثورة الاسلامية والجمهورية الاسلامية. كما انهم جميعا وصلوا الى
هذه النتيجة وهي: «أن ما حدث في ايران هو حقيقة صلبة وأنه لا تراجع عنها».
والآن دعونا ننظر عن كثب الى هذه الذكريات السنوية واحدة واحدة.

ان المصلح المسيحي البروتستانتي الألماني مارتن لوثر (Martin Luther)
الذي احتفل به في السنة ١٩٨٣ لم يكن مصلحا حقيقيا كما نعلم.

فانه لم يعد النظر في ما يسمى بالثالوث المسيحي:

(الآلهة الثلاثة)، كما انه لم يعد النظر في قضية بنوة المسيح لله تعالى، وكذلك
لم يعد النظر في كثير من التقاليد السخيفة التي ابتدعها اليهود والنصارى، كما انه لم

يعد النظر في امثال هذه المسائل التي ماتزال هي السبب اليوم في وجود المشكلات المعاصرة سواء عند البروتستانت او الكاثوليك. وأنّ العلاقات العامة ماتزال اليوم متأزمة وهي ظاهرة ضعف واضحة في موقعية البابا التي تعمق المشكلة.

لقد كان مارتن لوثر (Martin Luther) معنيا بالاسلام لكن الله سبحانه وتعالى كان قد أعمى قلبه حيث اعتبر القرآن أخطر كتاب على وجه الأرض. وقال يجب على كل مسيحي أن يقرأه ليحاربه. وكانت هذه المقولة الصحيحة الوحيدة التي قالها عن القرآن، اذ أنه ومنذ أربعة عشر قرنا مايزال أخطر كتاب على وجه الأرض، ولا سيما على أولئك العملاء والكفار والضالين. نعم كان لوثر محقا في هذا. ومن جهة أخرى فقد ارسل لوثر رسالة شهيرة الى الامراء الألمان ليكونوا على حذر من المسلمين، لأنهم يعدّون أنفسهم ليشنوا حربا ضدنا وسيساعدهم المسيحيون في ذلك، لماذا؟ فقد اجاب لوثر نفسه فقال: انّ المسيحيين سيشاركون مع المسلمين — وكان حوالهم المسلمون الا تراك في ذلك الوقت — وذلك لأنّ المسلمين يملكون نظاما عادلا وقانون ضرائب متوازنا وعندهم سياسة اجتماعية ناجحة، ونحن لانملكها، وتلك ربما تدعو المسيحيين ليكونوا مسلمين، واننا جميعا لنعلم أنّ الامبراطورية العثمانية لم تكن عادلة بالوجه الكامل، لكنها على أية حال كانت أحسن حالا مما كانت عليه المسيحية التي لم تستطع أن تقدم الى الغرب شيئا من ذلك.

وسيحترف بالذكري السنوية لمولد كارل ماركس وأدولف هتلر « Adolf Hitler » وربما أضيفت اسماء أخرى مثل سيجموند فرويد « Sigmund Freud » صاحب نظرية العقدة النفسية في علم النفس. وان هؤلاء الرجال الثلاثة يشتركون في كثير من المواصفات التي ماتزال تعيش في الأذهان وربما ليس في أذهاننا نحن لكن في اذهان ملايين من الناس في كثير من أنحاء العالم. وهؤلاء جميعا كانوا ملحدين. ولم يكونوا يهتموا بمسألة الخالق، بل لم تكن مسألة مهمة لديهم، اذ حاولوا أن يحوها من الأذهان، ولم يكونوا يعتقدون بالله مطلقا. وكان عليهم أن يختلقوا آلهة أخرى مثل العقل والعلم، وكانوا يتذرعون بهذين لتقدم المجتمعات. فالمسألة كانت عند ماركس هي حرب الطبقات التي ستقود الى العدالة. وعند هتلر هي الحرب العرقية التي تحقق التوازن. وعند فرويد هو الانفتاح النفسي والتنفيس عن العقد النفسية والتي ستوصل الى المجتمع الكامل.

أما نحن المسلمين فاننا نعرف مواطن الخطأ في هذه الأفكار، كما أننا نعلم أن هذه الأفكار لا تعتمد على الله في سيرها، بل ستقود إلى الحياة المادية البحتة في هذا العالم، وأن هؤلاء الرجال الثلاثة ماركس وهتلر وفرويد هم الذين كانوا السبب في دمار مئات الملايين من البشر على وجه الأرض في هذا القرن.

والاستثناء الوحيد بين هذه الثورات هي الثورة الإسلامية التي لم تتأثر هؤلاء الرجال وأمثالهم ولا بتلك الثورات وأمثالها. وهذا هو السبب الداعي إلى عدم فهم رجال الفكر الغربيين والشرقيين لهذه الثورة الإسلامية، لأن هذه الثورة الإسلامية في إيران وحركتها الإسلامية كانت قد بدأت بشعار «الله أكبر» وهي الثورة الفريدة من نوعها في هذا القرن، ولذلك سنجعلها في مقدمة حديثنا. وهذه الثورة كانت «ثورة» بحق وحقيقة، وهي التي غيرت الاتجاه العام وحققنا النجاح العظيم. ولأن الثورات الأخرى — كالثورة الفرنسية والثورة الصينية — لم تعتمد «الله» فقد كان عليها أن تعتمد شيئاً آخر. فالشعب كان متمثلاً بالحزب، والحزب الواحد هو الحاكم، وليس الله هو الحاكم.

فاذن هي حكومات ظالمة، وستخلق آلهة أخرى، متى مات شاء، لأنها مشركة وتؤمن بآلهة متعددة. فهي إما أن تضع قضية الشعب كقضية مركزية وتقوده إلى العنصرية بكل ما فيها من ملابسات. وإما أن تضع قضية الطبقات أو العرق كقضية مركزية، وبالتالي ستقود إلى تحطيم شامل. وهذه الأفكار هي التي قادت لتلك الثورات المختلفة إلى تركيبة المجتمعات المادية. ولأراني بحاجة إلى تفصيل ذلك. ولكنني أشير إلى أنه منذ بداية الثورة الفرنسية وما يدعى بالثورة الاشتراكية الروسية ونحن نشاهد أن الامبريالية والاستعمار يقويان ويتمركزان شيئاً فشيئاً. وهاتان الثورتان كانتا قد خلقتا امبراطوريتين استعمارييتين من نوع آخر. فنحن نعرف الثورة الفرنسية وما جرته علينا من ويلات، وكذلك الثورة الروسية التي هي آخر نتاج الرجل الامبريالي المستعمر.

اذن نحن هنا نعلم بالمقارنة إلى أولئك الرجال والحركات والثورات المزيفة أن ثورة حقيقية واحدة نعيشها هي الثورة الإسلامية، لأنها هي الثورة الوحيدة التي تسعى لتطبيق شريعة الله على الأرض، وبواسطتها يمكن أن نكون في هذا الوقت ثوريين بحق لأنها لم تكن لتتكرر منذ زمن النبي محمد (ص). إن هذه الثورة هي الثورة الحقيقية، لأنها ليست خاصة بالمسلمين فحسب، بل هي شاملة لغير

المسلمين أيضا. وأنا أستطيع القول أيضا بأنّ هناك شعوبا في الشرق والغرب وفي الشمال والجنوب، وهم غير مسلمين قد أصبحوا يشككون بكل شيء كانوا يعتقدون به، وأصبحوا لا يعتقدون بفكرة الاحاد ولا بالتقدمية المزعومة، ولا بتحليل المرأة بل هم يتطلعون الى فكرة جديدة حول معرفة الله. وهم لا يؤمنون بالقانون الطبيعي، بل يعتقدون بضرورة وجود شريعة عادلة شاملة، غير أنهم لا يعرفون اسمها بل يحسون بوجودها، كما أنهم يشعرون بضرورة قيام حكومة عادلة في ظل قانون واقتصاد عادلين يحققان القسط في عالم المجتمعات المتعاونة المنظمة، انهم يشعرون بكل ذلك لكن لا يستطيعون تقنينه وتشريعه، ونحن المسلمين لم نعمل جهدنا لنقدم لهم الأفكار الحقة التي ينتظرونها ولم نرسم لهم الطريق. فهم يدركون جيدا أن «تحلل المرأة» تحت شعار «حريتها» قد أفلس تماما.

ونحن عندنا علماء ومفكرون، وهؤلاء لم يكونوا متخصصين بالمعارف الدينية فحسب، بل على معرفة عظيمة بالرياضيات والفلك والجغرافية... الخ. ونحن نعرف رجلا من هؤلاء العلماء معاصرا قد علّم كثيرا من الدكاترة. وهو عالم بكل معنى الكلمة، وعندنا أمثاله الكثير. وان الشعوب تتطع الى هؤلاء الرجال، ولكن لا يعرفون أسماءهم. نعم هؤلاء هم «العلماء».

والآن نشاهد لأول مرة في هذا القرن أن الشعوب بدأت تسأل أسئلة واقعية. وهي تتطلع الى الأجوبة. وهي الأجوبة الاسلامية. وواجبنا نحن أن نقدم لآخوتنا وأخواتنا في الشرق والغرب والشمال والجنوب الأجوبة الاسلامية. وشكرا.

Faint, illegible handwriting, possibly bleed-through from the reverse side of the page.

الثابت والمتغير في الحكومة الإسلامية

آية الله جوادى آملى

1875 - 1876

1875 - 1876

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله. وصلى الله على جميع الانبياء والمرسلين
والأئمة الهداة المهديين سيما خاتم الأوصياء عليهم آلاف التحية والسلام.
بحثنا يدور حول الثابت والمتغير في الحكومة الاسلامية. بما تتضمن هذه
الحكومة من تنظيمات ادارية وعمال تتوفر فيهم الشروط والمواصفات التي حددها
أمير المؤمنين ومولى الموحدين علي بن ابي طالب عليه أفضل صلوات المصلين في
عهده لمالك الأشر. فالحكومة الاسلامية هي التي تأخذ بنظر الاعتبار الثواب والمتغيرات في حياة
الانسان، وكذلك تقوم بالتحقيق في الثواب التي تقوم بالاشراف على
المتغيرات، وكذلك المتغيرات التي تتحدد وفقا للثواب. هذه الأصول الأربعة اذا

توفرت في حكومة ما، تكون تلك الحكومة اسلامية. فالأصول الثابتة للحكومة، هي تلك المستمدة من الجوانب الثابتة في الانسان، وكذلك من الجوانب الخالدة للبشرية.

والحكومة الاسلامية الحققة هي تلك التي تفصل بين الجوانب المتغيرة والأصول الثابتة، وتقوم بالتحكم بالعلاقة بين الاثنين.

ان الثوابت في الحكومة هي تلك القائمة على أساس الفطرة الثابتة للانسان. ان الدعوة الاسلامية هي دعوة لكل زمان ومكان، أي أنها دعوة تتصف بالشمولية والاستمرارية، فهي لكل انسان، وفي جميع مراحل التاريخ. ولهذا فان الفطرة الانسانية لا تتبدل بتغير الزمان، ولا بتغير المكان.

فلو طبقنا مبدأ «لا تبديل لخلق الله» على الآية الكريمة «فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها»، فسنرى أن فطرة الانسان التي فطره الله عليها ثابتة لا تتغير.

ان المبادئ الثابتة للحكومة الاسلامية هي تلك القائمة على اساس هذه الفطرة، ولا يختلف في ذلك اثنان، فالله سبحانه وتعالى هو الذي خلق الانسان وهو القائل «لا تبديل لخلق الله».

اما المتغيرات في الحكومة الاسلامية، فهي القائمة على أساس المتغيرات في الحياة الانسانية، حيث ان الانسان موجود طبيعي يتفاعل مع الطبيعة ويتحرك معها.

اذن فالذي يأخذ بنظر الاعتبار الابعاد المللكوتية والثابتة فقط في حياة الانسان، عند سن قانون وتأسيس الدوائر والمؤسسات، فانه لم يعرف الانسان حق المعرفة تماما كما لو اخذ الابعاد المتغيرة فقط وجعلها محور عملية التقنين والتشريع، فان هذا المشرع يجهل الابعاد المللكوتية للانسانية.

فالانسان من جانب، كائن طبيعي يعيش في الطبيعة ويتفاعل ويتحرك معها، ومن جانب آخر فانه كائن ذو ابعاد الهية وفطرة ثابتة لا تتغير.

فالحكومة الاسلامية هي التي يكون قانونها الاساسي قد دون طبقا لما تقتضيه الفطرة الانسانية الثابتة، وقوانينها العادية قد شرّعت بما يتفق والابعاد والجوانب المتغيرة في حياة الانسان، ويكون الدستور الثابت على قدر من الكمال والشمولية بحيث تكون له مهمة الاشراف على القوانين العادية وتغذيتها وتقومها.

وتلك القوانين العادية التفصيلية يجب ان تدون بشكل ديني دقيق بحيث تنضوي تحت ظل القانون الأساسي، ولا يستطيع أي قانون أن يبدي البعد الانساني الثابت الا اذا كان مثل الدستور الاسلامي قائماً على أساس التوحيد والنبوة والوحي والمعاد.

فالدستور الاسلامي — كما هو الحال في دستور الجمهورية الاسلامية — يقوم على أساس التوحيد، والنبوة والمعاد التي هي مبادئ انسانية ثابتة، وهي بمنزلة جذر شجرة «طوي» التي «أصلها ثابت وفرعها في السماء» فلم يقل الله عزوجل ان «أصلها ثابت في الأرض» وهكذا مع المبادئ والاصول الانسانية الثابتة، فهي ليس في الأرض، انها ثابتة كأصل شجرة طوي، فالأرض معرضة للتغيرات ولا يمكنها ان تكون مكاناً لجذور شجرة طوي ولهذا لم يقل الخالق جلّ وعلا «أصلها ثابت في الأرض» بل قال «أصلها ثابت» في مكان بعيد عن التغير أو الزوال، ومنطقة الثبات هي المنطقة الالهية «ما عندكم ينفذ وما عند الله باق» فالموجود غير الالهي، معرض للزوال، والحكومة غير الالهية معرضة للسقوط. اما الحكومة الالهية فباقية، لان الله سبحانه وتعالى باق «وما عند الله باق»، نعم هذه شجرة طوي «أصلها ثابت وفرعها في السماء».

دستور الحكومة الاسلامية كأصل شجرة طوي، والقوانين العادية التي يسنها مجلس الشورى، هي كالفروع المحملة بالثمار، لهذه الشجرة التي «فرعها في السماء» والتي تعطي ثمرها كل حين، فثمار الجنة هي الدائمة الكثيرة، وهي التي يصفها القرآن الكريم بأنها «لامقطوبة ولا ممنوعة».

يقول الامام الصادق عليه السلام: ان شجرة الجنة تعطي فاكهتها باستمرار، وهي كالمصباح الذي يشع نوره باستمرار دون ان ينطفئ.

فليست ثمار هذه الشجرة كما يتصورها الآخرون، فشجرة الجنة: هي العالم الرباني الذي يعطي ثمره كل حين بالبيان والسنة الحسنة. ان سيرة المعصومين هي شجرة طوي «لامقطوبة ولا ممنوعة» بل تمدنا دوما بثمارها.

الحكومة الاسلامية التي وصلت ثمارها الى الشرق والغرب، هي شجرة طوي التي هي «لامقطوبة ولا ممنوعة» فالحكومة الدائمة الثابتة لا يمكن الا ان تكون الهية. والثقافة القرآنية علمتنا ان كل شيءٍ اِلهي، مصون من الزوال «ما عندكم ينفذ وما عند الله باق»، ولكن أية امة يمكنها فهم القرآن؟ وأي شعب يستطيع فهمه؟ وأنى يمكن

لشعب ما ان تصل يده الى أوج القرآن وعلياته؟

انتم ايها العلماء المحترمون الذين اتيتم من الشرق والغرب، على عواتقكم تقع مسؤولية كبرى، واعلموا ان الأمة المتصلة بالقرآن المواكبة له، هي أمة مقدسة مطهرة، كما ان الشخص غير الطاهر، لا طريق له الى القرآن «انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لايمسه الا المطهرون» ذلك القرآن يطلب الطهارة الظاهرية.

هذا الكتاب المكنون الذي هو وعاء القرآن، يطلب طهارة القلب والضمير فكما ان الشخص غير الطاهر لا اتصال له بالقرآن الكريم بل بعيد عنه فكذلك الأمة غير الطاهرة، وغير النقية، تكون بعيدة عن القرآن.

فن هي الأمة الطاهرة ومن هي غير الطاهرة؟ من هي المقدسة ومن هي غير المقدسة؟ لترك القرآن الكريم يوضح لنا ذلك «فيه نبأ ما كان ونبأ ما يكون فاستنطقوه ولن ينطق، ولكي أنبئكم بما فيه».

يقول القرآن الناطق (أمير المؤمنين عليه افضل صلوات المصلين) في رسالته الى مالك الأشتر «فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في غير موطن: لن تقدر أمة لا يؤخذ فيها للضعيف حقه»، فالأمة التي لا تحارب الظلم، ليست مقدسة، وليست طاهرة، واذا لم تكن الأمة طاهرة، فانها لا تفهم القرآن، واذا كانت بعيدة عن القرآن، فليست أهلاً لاقامة حكومة.

ان الحكومة القائمة على أساس القرآن، تتعرض للزوال بينا الحكومات الأخرى، مهددة بالسقوط في كل لحظة، فالاولى اصلها ثابت قوي على العكس من الثانية.

فالناس مفطورون على الايمان بالله فقط دون غيره، واذا اقيمت حكومة باسم الاسلام بينا رجالها غير طاهرين، وشعبها غير مقدس، كحكومة الحجاز، فان هذه الحكومة لا تكون ثابتة ولا دائمة.

و يوصي امير المؤمنين في رسالته الى مالك الأشتر بان يراعي النظم في تأسيس الدوائر:

اولاً: الموظف الذي يتصل بالناس مباشرة، يجب ان ينتخبه رئيسه بنفسه.

ثانياً: الموظف الذي ليست له علاقة مباشرة مع الناس، يجب ان ينتخب من قبل الناس، كما أوصاه: بان ينتخب هو نفسه مسؤولي القضاء ولا يدع ذلك الى الناس، فالقاضي الذي ينتخبه الناس، و يتسم هذا المنصب بانتخاب الناس له لا يمكنه تحرير الدين من محالب التبعية والعبودية.

وفي تلك الرسالة يخاطب الامام علي، مالكا الأشرطالبا منه ان يبذل سعيه لتحرير هذا الدين «فان هذا الدين قد كان أسيرا في أيدي الأشرار، يعمل فيه باهوى وتطلب به الدنيا»، ولهذا اكد عليه الامام عليه السلام أن ينتخب اناسا من الذين يمكنهم تحرير هذا الدين من الاسر، «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك»، ويواصل الامام تأكيده على ان لا يكون انتخاب القاضي من قبل الناس، فيقول له: «انتخب القاضي انت بنفسك ولا تدع ذلك بيد الأمة. فما يرتبط بأموال الناس و ارواحهم مباشرة فانتخب مسؤوله انت بنفسك وما يتعلق بالقانون، فأشرك فيه الناس، وهكذا فان مجلس الشورى الاسلامي الذي ترونه الآن، قد عهد بمسؤولية انتخاب اعضائه الى الشعب اما مسؤولي القضاء فيتولى القائد الأعلى بنفسه امر تعيينهم.

ولهذا نرى الامام علياً يوصي في عهده لمالك الأشرط بان يتم تعيين القاضي من قبل الأشرط نفسه، ويبرر الامام ذلك بقوله: ان القضاة هم الذين يستطيعون تحرير هذا الدين من الأسر «فان هذا الدين قد كان اسيرا في أيدي الأشرار يعمل فيه باهوى وتطلب به الدنيا» و بانتخابك يا مالك للقضاة ستحرر هذا الدين من قيوده.

ان عهد الامام علي (ع) الى مالك الأشرط يتحدث كله عن التنظيمات الادارية والخصال والصفات الواجب توفرها في رجال الادارة والدولة، وما يوجد من هذا العهد في كتاب تحف العقول اكثر مما هو في نهج البلاغة، حيث ان تحف العقول كان قد ألف قبل نهج البلاغة، وقد ادرج فيه عهد الامام علي للأشرط كاملا.

فالشريف الرضي لم يذكر في نهج البلاغة الا مختارات من عهد الامام الى الأشرط. وعندما ندقق فيها نجد أن امير المؤمنين عندما يريد تعيين حكومة اسلامية يبين اولاً ان الله سبحانه وتعالى اذا احب عباده المؤمنين هداهم وارشدهم ولذا يقول لهم «يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واوولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله»، وعندما تنعمون النظر في هذه الآية تجدون أنها مكونة من ثلاثة اقسام، الاول التثليث والثاني: التثنية والثالث التوحيد، والتثليث والتثنية هما تابعان للتوحيد وفرع منه، ولهذا فان القرآن الكريم يقول اولاً: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأوولي الأمر منكم، ثم يقول: اذا اختلفتم في شيء فردوه الى الله والرسول، بعد ذلك يأتي للقول بأن هذا الحديث يؤثر في الذين يخافون الله، فالحديث اولاً عن الله والرسول وأوولي الأمر، وثانياً عن الله والرسول، وفي آخر الآية، يأتي الحديث عن الله وحده.

ولهذا فان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في تفسيره لهذه الآية: «الردّ الى الله: الاخذ بمحكم كتابه، والرد الى الرسول: الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة»، فما اختلف فيه، يرجع فيه الى محكمات القرآن الثابتة التي لا اختلاف فيها. ففي ام الكتاب حلٌ لكل اشكال واختلاف، والرد الى القرآن يعني الرجوع الى محكمات القرآن دون المتشابهات وهذا ما يتطلب طهارة الضمير.

والأمة الطاهرة يمكنها الرجوع الى القرآن الكريم، عندما تخلو اوساط هذه الأمة من الظلم او انها تهب لمواجهة الظلم والقضاء عليه بمجرد ظهوره، كما حدث في ايران، بعد ذلك قال أمير المؤمنين «الردّ الى الرسول هو الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة»، فالأخذ بسنة النبي الكريم يعني الالتزام بكل ما من شأنه ان يرسخ وحدة المسلمين ويرشد الأمة الى الالتزام بمبادئها وأصولها الثابتة، وان يقوم مشرعوا القوانين بسن القوانين جميعها تحت اشراف وظل هذه الأصول الثابتة.

فأي عمل أو سلوك يؤدي الى تفريق كلمة المسلمين لا يعتبر ردا الى الرسول، ولا التزاما بنهجه وسنته، فهذا نفس النبي أي الامام علي عليه السلام، يقول ان الردّ الى الرسول يعني الاتحاد، والامام علي هو روح النبي ونفس النبي وذلك حسبما جاء في آية المباهلة «وانفسنا وانفسكم»، فالناطق باسم الوحي يبين ان الردّ الى الرسول يعني الرجوع الى سنته الجامعة الموحدة، وحسبما جاء في احدى الروايات فان من يشق عصا المسلمين فقد خالف النبي، وابتعد عن سنته، قال: «والردّ الى الرسول هو الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة»، هذه هي العربية الفصيحة، التي تؤكد هذا المعنى بدقة تامة، فلم يكتب عليه السلام بالقول، «بسنته الجامعة»، فقط، كما لم يكتب ببساطة «غير المفرقة» فقط أيضا بل ذكر الاثنين معا، فهو هنا يوصي الأشتر قائلاً، اجمع كلمتهم ووحدهم فهذه سنة النبي، هذه سنة النبي التي يبلغها أمير المؤمنين الى مالك الأشتر، مالك الذي قال عنه الطرماح عندما قال له معاوية، ابلغ عليا انني جهزت له جيشا بعدد حبات جاورس الكوفة، قال ان لدى علي ديكاً حربياً يبتلع كل حبات الجاورس التي اعدتها، انه مالك الأشتر، واليوم فان ابطالنا، ابناء مالك الأشتر مستعدون لابتلاع كل حبات الجاورس التي يجمعها صدام على حدودنا، وكل الذين جاءوا من الشرق والغرب لحماية هذا النظام.

هذا هو مالك الذي يقول له أمير المؤمنين: اجمع كلمة الامة ولا تفرقها، واعلموا ايها العلماء والمفكرون في البلدان الاسلامية انه اذا كان العالم طاهراً،

طهرت الأمة، ذلك ان «زلة العالم ذلة العالم» فان كان العالم من اهل الآخرة، فن المستحيل ان تترك الامة دينها، والامام علي (ع) يقسم العلماء الى قسمين:
الاول: علماء زهاد متقون وهؤلاء يظلون احياء بعد الموت «العلماء باقون مابقي الدهر».

الثاني: علماء موتى قبل الموت «فالصورة صورة انسان والقلب قلب حيوان، وذلك ميت الاحياء» وقد قيلت هذه العبارة بحق العلماء الذين لا يعملون، العلماء الفاسقين، فقتل هؤلاء العلماء خطر على الاسلام ووحدة المسلمين، فهم يبحثون عن الأحاديث المحرفة والموضوعة التي تفرق المسلمين، فهؤلاء كما يصفهم امير المؤمنين (ع) يعيشون بين الاحياء لكنهم أموات قبل الموت، هكذا يقول الامام علي عن العلماء والمفكرين المنحرفين الذين لا يتخذون من الفطرة أساسا وقاعدة لهم، ويقطعون يد الظالم، «لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من قوي»، فالأمة غير الطاهرة بعيدة عن القرآن، وعندما تكون بعيدة عن القرآن يخاطبها القرآن «فاين تذهبون» فمرة للشرق وأخرى للغرب... ولهذا نرى الامام عليا عليه السلام يريد أمة طاهرة، فيوصي مالك الاشر بانتخاب العمال، واناطة المناصب والأعمال بأشخاص من بيوت صالحة، وأهل خبرة وتجارب وحياء وتقوى، ومن الذين انتصروا على أنفسهم الأمانة بالسوء، فهو يريد توفر هذه الصفات في الموظفين ليكسبوا رضى الناس عنهم، ولئلا يمدوا ايديهم الى بيت المال. ويقترح عليه انتخاب أشخاص يتخذهم مستشارين له، لا أن يجعل القيادة بالشورى، وعن صفات المستشارين يقول الامام علي:

«لا تدخلن في مشورتك بخيلا ولا حريصا ولا جبانا فان البخل والحرص غرائر شتى يجمعها سوء الظن بالله».

هذه هي الصفات السيئة لرجال الدولة، أما الصفات الحسنة التي يطلبها الامام علي (ع) فهي القناعة والتقوى، وبتعبير آخر، فان الصفة الايجابية الواجب توفرها في رجال الدولة هي الكرامة وان جميع الصفات الايجابية الأخرى تجتمع في صاحب الكرامة، ولفظة الكرامة هي من الكلمات العربية الجميلة التي ليس لها مرادف في اللغة الفارسية كما يقول الاستاذ العلامة الطباطبائي قدس الله نفسه الزكية، فالكرامة غير العظمة، وغير الفخامة فلا يمكن ترجمة هذه الكلمة الى الفارسية بكلمة واحدة، ولهذا فلا مناص من استخدام اصطلاحات وكلمات

مركبة، هذه هي العربية الميينة التي قال فيها المعصومون، «يبين الألسن ولا تبيته الألسن» فاللغة العربية ترجمان جيد لكل اللغات، ولا توجد أية لغة أخرى تضاهيها في الفن والدقة، وقد سميت اللغة العربية في القرآن باللسان العربي المبين «يبين الألسن ولا تبيته الألسن».

ويواصل الامام علي عهده الى مالك الأشر ف يطلب منه ان يحسن معاملة الناس وان يسعى — بعمله — لنشر التقوى بينهم وان يجذبهم للدين و يبين له ان ذلك لا يحدث الا اذا خضعت المتغيرات في الحكومة الى اشراف الأصول الثابتة، ثم يقول له: يا مالك، وان كانت جميع اعمال العاملين الاسلاميين هي لمرضاة الله، الا أن عليك ان تنظم أوقاتك وتجعل العبادة في أفضل تلك الاوقات «واجعل لنفسك في ما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت وأجزل تلك الاقسام وان كانت كلها لله سبحانه وتعالى اذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية». فالموظف الذي يجعل أفضل أوقاته للعبادة والاتصال بالله، يكون قد رسخ المبادئ الثابتة للحكومة الاسلامية، و يعتبر فرعاً طيباً للشجرة التي «تؤتي أكلها كل حين».

وهذا أمير المؤمنين نفسه، عندما يصل الى أعلى منصب في الحكومة الاسلامية، يقول «يادنيا غري غيري»، «قد طلقتك ثلاثاً» وعندما دخل بيت المال في البصرة فاتحاً وسيفه يقطر دماً وقد خلا البيت من الرقيب خاطب الدنيا قائلاً: «يادنيا غري غيري».

وها هو ابن علي في جماران يقول لنا جميعاً: ان هذه الدنيا مجرد زخارف. فلو ان زاهداً طلقته الدنيا فاعتزل الناس وانزوى بعيداً وقال: لقد طلقت الدنيا فليس طلاقه هذا طلاقاً من طرف واحد بل هو من الطرفين، وعلى هذا فليس هذا طلاقاً حقيقياً. الطلاق الحقيقي هو الذي يصدر عن رجل يمتلك الدنيا فيقول لها: «طلقتك ثلاثاً». في الوقت الذي كان يمسك بالمسحاة قال: «انا لست من طالبي الدنيا» وفي الوقت الذي كان سيفه بيده يجري دماً من قتلى حرب الجمل قال أيضاً: «انا لست من طالبي الدنيا». قوله هذا هو قول واحد لم يتغير في كل الأحوال والظروف، هذا هو البعد الثابت للانسان، هدفه الله في كل الاحوال: في الفقر والغنى، في السعادة والشقاء، في القرب والبعد.

اننا نأسف أننا لم نحظ بوجود هذا الرجل العظيم لينشر العلوم والمعارف في العالم الاسلامي نصف ساعة في الاسبوع على الاقل، هذا الرجل لم يعرفه حق

معرفته الأعداء ولا أكثر محبيه. ان ما يجعل الانسان صامدا بوجه العدو هو انه في حال القوة والسيطرة يقول: «قد طلقناك ثلاثا»، الطلاق الحقيقي هو هذا الذي تمثل في بيت المال عندما وقف أمير المؤمنين عليه السلام امام اكوام الذهب والفضة فقال: «يا صفراء ويا بيضاء غربي غربي».

هذه هي القيادة، وهذا هو القائد، وما لم تكن القيادة هكذا، فان الحكومة الاسلامية ستكون شعارات جوفاء ليس الآ.

يا علماء الشرق والغرب اعلّموا أن من العبث التفكير باقامة حكومة اسلامية اذا لم تتوفر عدة شروط، منها انتشار روح الفداء والتضحية، وكون تفكير وسلوك رجال الدولة الهين، وهنا في ايران كان الجميع صوتا واحدا، العالم والاممي على السواء، ينادون بتطبيق القرآن، ومايزالون يواصلون هذا النداء ولهذا فهم منتصرون حتما، وفي أية لحظة تجذبهم زخارف الدنيا وهرجتها (لاسمح الله) فهذا الجذب من قبل الدنيا وتزلزل اركان الحكومة الاسلامية لايمكنها ان يبقيا الحكومة الاسلامية على أساس الطبيعة. الطبيعة بناء زائل ومنهار وما لم يرتكز على أسس ما وراء الطبيعة فانه زائل لاحالة.

ان دستور الجمهورية الاسلامية يصر اصرارا شديدا على وجوب تثبيت الأصول الثابتة الثلاثة، وهو ان كان في الظاهر لايتعدى كونه كراسا صغيرا يحوي عدة مواد قانونية لاغير الا انه كتاب عميق المعنى والباطن اشتغل في تدوينه اكثر من ٤٠ مجتهدا واكثر من ٣٠ من المختصين في المجال القانوني ولمدة تجاوزت الثلاثة أشهر.

فلو قدر لهذا الكتاب يوما ما أن يكون مادة للتدريس فسيوضح هناك ما يحويه من المواضيع العميقة، وسيكون معلوما كيف ان الأصول التي وردت فيه ثلاثة لاكثر: فالأول وحدة داخلية للمسلمين، والثاني وحدة بين المسلمين والموحدين الآخرين، والثالث وحدة الانسانية كلها (الانسان اخو الانسان أحب أم كره) حيث أشارت الآية ١٤ من سورة الممتحنة الى الوحدات الثلاث التي مرّ ذكرها مع احتفاظ كل فئة بمذهبها المستقل، وفي عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر حين يبين له طبيعة علاقته بمسؤولي الدولة الاسلامية يشير الى الوحدة العالمية الشاملة موجهها اياه الى الآية ١٤ من سورة الممتحنة، فيقول له: «كن عادلا مع كل الناس، فالظلم حرام حتى بالنسبة الى الكافر (ان كان في حماية الدولة الاسلامية)»

«ولا تكونن عليهم سبعا ضارا يا تغتم أكلهم فانهم صنفاً اما لك في الدين اونظير لك في الخلق» وهكذا يبين الامام علي (ع) ان الظلم حرام حتى لغير المسلم. وهذا ما يستنتجه المفسرون الكبار من الآية ٨ من سورة الممتحنة «لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين»، وهكذا نعرف ان كلام الامام علي عليه السلام ووصاياه انما هي ترديد للقرآن والسنة. القرآن الذي يرجع الناس الى محكماته، والسنة التي تدفع الناس الى الاتحاد والتلاحم، ولا يمكن لأمة ان تتحد مادام فيها ظلم، كما لا يمكن لأمة ان تكون أمة القرآن اذا كانت أمة ظالمة او راضية بالظلم «لا يحتمل الضيم الا الدليل» فكما ان الظلم أمر سيء فكذلك قبول الظلم ذلة، ولهذا يقول الامام انه لا تقبل الضيم والظلم الا الامة الدليلة الوضيعة، والقرآن الكريم يؤكد على عزة المؤمنين، حيث يأتي اسم المؤمنين وأولياء الله الى جانب لفظ الجلالة «ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين» فالباري عزوجل يقول: ان العزة لي ومن يرد العزة فيجب أن يكون في ظل عزة الله سبحانه وتعالى، اذن فما هو الطريق الى العزة؟ هذا ما تبينه الآية ١٠ من سورة فاطر.

«من كان يريد العزة فلله العزة جميعا، اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه» فهذا توضيح لطريق العزة، العزة التي هي لله ومن الله، ومن يرد العزة، فهي عند الله، والذي يصعد الى الله هو الشيء الطيب، والكلم الطيب هو الأصول الثابتة للانسانية، التي تدون على شكل دستور للحكومة، والعمل الصالح هو من الفروع وهو قابل للتغيير، وهذا العمل الصالح يكون مشروعا اذا كان مستمدا من تلك الأصول الثابتة.

ان الكلمة الطيبة تصعد الى الله سبحانه وتعالى والعمل الصالح يصحبها ويهديها الطريق، وكذلك الدستور فاذا ما ارتفع الى الله سبحانه وتعالى، فان العمل الصالح للأمة يصحبه ويسنده ويهديه الطريق، ومثل هذه الأمة تكون أمة حرة.

عندما تنعمون النظر في الروايات الخاصة بالصبر ستجدونها تقرن الصبر بالحرية، فأمر المؤمنين عليه السلام يقول ان الصابر هو الحر «ان نابتة نائبة الدهر»، فقيمة الصبر هي بفضل الحرية، والصبر بدون الحرية عمل تافه لا يستند الى اصل ثابت.

حققوا في الروايات الخاصة بالصبر تجدونها كلها ترجع الصبر الى الحرية «الصابر حر وان نابتة النواب» وهذه الحرية لا تكون الا في ظل عبادة الله، والأمة

التي ليست حرة في تفكيرها، ليست طاهرة، والأمة غير الطاهرة ليست أمة القرآن
وإذا لم تكن أمة القرآن فليس بوسعها تشكيل حكومة إسلامية.

أيها السادة إنكم باعتباركم رسلا أمناء، عليكم ان تنعموا النظر في الثورة
الإسلامية بكل جوانبها، وفي الحرب المفروضة عليها، وصبر وحلم هذه الأمة أمة
الشهداء، أنعموا النظر في اعمال وخدمات المسؤولين في الجمهورية الإسلامية.

انتم باعتباركم رسلا امناء، تقع على عواتقكم مسؤولية إيصال ندائنا الى
اسماع العالم، وهو ان الله يشمل برحمته وعونه الجميع، وما علينا الا الاعتماد على
الله والتوكل عليه فقط، فمن الذي يدعو ولا يستجاب له؟

يقول المرحوم الصدوق رضوان الله عليه في كتاب التوحيد، وهو من كتب
الإمامية القيمة: ان احد الأئمة المعصومين عاد مريضا زاهدا، وكان المريض يردد
كلمة «آه» فقال الامام، انه يدعو الله في اعماقه، ويطلب العون والشفاء منه
عزوجل.

فالأمة التي تقول يا الله، لا يمكن لشيء ان يجلب هذا النداء عن الوصول الى
المنادى وهو الباري عزوجل.

والمرحوم الطبرسي رضوان الله عليه ينقل في كتابه القيم «الاحتجاج» ان
رجلا سأل أمير المؤمنين عليا عليه السلام: «كم بين السماء والأرض»؟ فأجابه أمير
المؤمنين، باب مدينة العلم، باتفاق الطرفين حيث قال فيه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم «أنا مدينة العلم وعلى بابها» اجاب قائلا: «البصر ودعوة المظلوم». فهو
يقول له اذا اردت البعد الظاهري بين السماء والأرض، فهو على مد البصر، اما اذا
 اردت البعد الباطني والمسافة الباطنية، فهي مدى دعوة المظلوم، وال (آه) التي
 يطلقها المظلوم، والتي تصل الى السماء، حيث مركز ومصدر الحق والعدل ستجد
 ابواب السماء مفتحة لها. فأبواب السماء لا تفتح للظالم... لا تفتح للشرق
 ولالغرب، بل تفتح للمظلوم ودعوته، فلو اتجهت الأمة الإسلامية المظلومة الى الله
 فقط واعتمدت عليه وحده ونادت «يا الله» فقط، فان ابواب السماء ستفتح لها
 وستستجاب دعوتها، فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام، ان دعوة المظلوم تفتح
 ابواب السماء والسماء ليس لها جدار وباب، بل ان لها في مقابل الكفار جدارا
 فقط، اما في مقابل المؤمنين والمظلومين فان هذا الجدار يصبح كله بابا كبيرا،
 مفتوحا «وفتحت السماء فكانت أبوابا» ولم يقل صارت ذات ابواب (لاحظوا جيدا

هذا التعيين) ان ابواب السماء مفتوحة بوجه الشعوب المظلومة، وموصدة بوجه الشرق والغرب الظالمين، اذن لماذا الخوف من هؤلاء الحكام الظالمين، فكروا بتحرير أنفسكم وشعوبكم، فالله معكم، ابدورن ماذا كانت شعارات امتنا قبل انتصار الثورة؟ انها نفس شعارات رسول الله عليه وعلى آل بيته آلاف التحية والثناء.

يقول الامام علي عليه السلام في عهده الى مالك الأشتر: لا تترك مظلوما فدعوة المظلوم تعني سقوط الحكومة، هذا هو علي الذي يقول طلقت الدنيا، انه يخاف من ان تصل دعوة المظلوم الى السماء، وهذه الايام هي ايام الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء، ام الأئمة النقباء النجباء عليها آلاف التحية. ولهذا فسأنتقل لكم جملة عنها اختتم بها حديثي: تقول الصديقة الطاهرة حول هذه الآية: «أفحكم الجاهلية يبغون، ومن احسن من الله حكما لقوم يؤمنون» ان الحكم اذا لم يطابق احكام القرآن، فهو حكم جاهلي حتى ولو اتخذ اسم الاسلام.

انظروا الى حكم الجاهلية في الحجاز اليوم وكذلك في بعض دول الخليج، انها دول ليس لها من الاسلام الا اسمه.

أسأل الله تبارك وتعالى وبركة القرآن ان ينصر الاسلام والمسلمين في ارجاء العالم. وان ينور قلوبنا بالمعارف الاسلامية والقرآنية واحاديث اولياء الله، وأن يحفظ قائدنا وامامنا مؤيدا منصورا تحت ظل وعناية ولي العصر ارواحنا له الفداء.

وان يجعل الوحدة الاسلامية — باعتبارها نعمة الهية — نصيب كل مسلمي العالم، وان يوفقنا لاداء واجباتنا، وان يجعل ثواب بحثنا هذا — بعد قبوله — هدية الى ارواح الأولياء والشهداء وخاصة الصديقة فاطمة الزهراء.

غفر الله لنا ولكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحكومة الإسلامية والتشريع

البروفسور: أم. أي. عزيزخان
مساعد الرئيس — جامعه شيتاغون
شيتاغون — بنغلادش

1871

1871

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم

السادة الأعضاء الممثلون والمشاركون في المؤتمر

السلام عليكم

إنّ النبي محمدا(ص) مارس كل القوى الدينية والدينية في مجتمعه الذي نظمته في ظلّ حكومته. وكانت هذه أول حكومة في تاريخ العالم تمتلك قانونا أساسيا مكتوبا.

هذا القانون الأساسي كان قد وضع من قبل النبي محمد(ص) في السنة الثانية من الهجرة، وكانت مواصفاته التي بنيت عليها الحكومة كالاتي:

أ - أنّ المواطنين جميعا متساوون في كلّ الحقوق، ويجب أن لا يعانون من أي تمييز وعدم مساواة.

ب - انّ الأخوة من أبرز مواصفات هذه الحكومة. ولم تكن محصورة في اعتبار جغرافي، أو عنصري. فالمسلمون من أية ناحية من أنحاء العالم كانوا هم أخوة.
ج - انّ حرية الكلام وحرية التفكير كانت من أوضح المميزات التي تطبع هذه الحكومة في المدينة.

د - تلك العدالة كانت القاعدة الصلدة للحكومة. العدالة للجميع بغض النظر عن الاختلاف الطبقي أو العقيدي، وكانت المبدأ الأساس في قانون الحكومة.

هـ - التعايش مع الآخرين من مختلف الأديان كان حجر الزاوية في سياسة الحكومة.

انّ أهمية الشورى والافادة منها لا يمكن أن يتصوّر اهتمام مؤكّد أكثر منها. وانّ القرآن يأمر المسلمين باستمرار على أن يتخذوا قراراتهم بعد الاستشارة سواء أكان ذلك في الأمور العامة أم الخاصة. وانّ الهيئة الاستشارية للنبي - أعني مجلس الشورى - معروفة من قبلنا. وعلى الرغم من أنّ النبي كان يهتدي بالوحي المقدّس لكنه كان دائماً يستشير أصحابه وممثلي القبائل قبل اتخاذ أيّ قرار. وقد واصل الخلفاء الراشدون هذه العملية. انّ عدد الانتخابات وشكلها والمدة الانتخابية للممثلين قد ترك لولاية القادة حسب كلّ عصر وبلد. وانّ المهم في الأمر هو أنّ الممثلين يجب أن يحظوا بثقة الممثلين عنهم ويجب أن يكونوا على صفات عالية من الكمال.

الاجماع: لقد أعلن النبي نفسه بأنّه: لا تجتمع أمّتي على خطأ، وانّ الاجماع العام من الامكانيات الكبيرة لتطوير القانون الاسلامي حسب مقتضيات الظروف المتغيرة.

الاجتهاد: أو الجهد الشخصي المبذول في اعمال النظر والفكر القائم على الاخلاص والوعي الاستنباطي سبب آخر في تطوير القانون.

انّ التاريخ الاسلامي يعكس بوضوح قوة التشريع التي مورست في حوزات خارج التدخل الرسمي. ومثل هذا التشريع سوف يكون بعيداً عن معاناة الضغط السياسي أو التأثير الشخصي أو الحزبي، ولا يخدم مصالح هؤلاء حتى ولو كانوا على الصعيد الحكومي.

ويمكن أن نخلص الى مايلي: على الرغم من أنّ التشريع في الاسلام يقوم على

أساس ديني فإنه لا يعاني من التزمت، وبتعبير آخر: انّ هذه الكفاءة التي تقوم على أساس مقدّس للقانون تزرع في المؤمنين احتراماً لذلك القانون.

أيها المشاركون الأعزاء، لأحب أن آخذ من وقتكم الثمين أكثر من هذا، وقبل الختام — على أية حال — أود أن أشكر القائمين على تنظيم هذا المؤتمر المهم، شاكرًا لهم حسن ضيافتهم وحسن الاعداد لهذه المناسبة. وأنا على يقين من أن المناقشات ستساعد في نشر المعرفة الاسلامية وتقوية أهداف الاسلام. كما أشكر الحكومة في ايران على دورها الثوري بقيادة الامام الخميني الحكيمه واتمى السعادة والفلاح لجميع أفراد الشعب في ايران.

والسلام عليكم.

Faint, illegible handwriting at the top of the page, possibly a header or title.

دور الحركة الإسلامية
في توعية الأمة الإسلامية

محمد عمر فاروق

22. Nov. 1871
Eig. in K. 18. 1871

1871

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

ان تأسيس الحكومة الاسلامية كجزء من الهدف الشامل (العام) في بناء المجتمع الاسلامي كان من ابرز خصائص قيادة الحركات في القرن العشرين مثل «جماعت اسلامي» الجماعة الاسلامية «وحركة الاخوان المسلمين» اللتين وصل تأثيرهما الى ما وراء حدود الوطن الذي نشأتا فيه. وهنالك حركات أخرى كانت في الغالب محصورة بحدود الوطن الذي نشأت فيه كما في تركيا وماليزيا، واندونيسيا، ونيجيريا... الخ، تعكس أيضا نفس السمة المميزة الغالبة. ان تلك الحركات لم تكن حديثة العهد جدا وكثير منها قد ولد تأثيرا عميقا في الاقطار الاسلامية ومع ذلك يبدو انها بعيدة عن هدفها المنشود. ان هذا البحث باختصار يسلط بعض الضوء على العلاقة بين تلك الحركات الاسلامية وايقاظ الأمة المسلمة وبخاصة في سياق الثورة الاسلامية.

الحركات الاسلامية التقليدية:

تعتبر الحركات المذكورة اعلاه اسلامية من حيث عدم قبولها بانفصال السياسة عن الدين ولذلك نجدها ملتزمة بالنضال من اجل انشاء الحكومات الاسلامية في الاقطار الاسلامية. وبالاساس فان كل تلك الحركات توجد في عالم السنة. انهم يتكلمون بمصطلحات الثورة الاسلامية وكانوا متفائلين كثيرا في تفجير الثورة الاسلامية كنتيجة لجهودهم التي دامت عشرات السنين وعلى الأقل في الباكستان والسودان وبالرغم من ان كل حركة استخدمت منها مختلفا وربما كان مختلفا احيانا عن اتجاهها الفكري الأصلي كما في حالة الشهيد السيد قطب ومنظمته (منظمة الاخوان المسلمين) وجميع تلك الحركات تؤيد المنهج القائم على الدعوة، والتنظيم والتدريب، والنضال الشامل لتأجيج الثورة الاسلامية، بينما اعتمد نضال الاخوان المسلمين الصيغة الجهادية التي يقوم بها عدد محدود من اعضاء المنظمة وقد استخدمت (جماعت اسلامي) الطريقة البنيوية لصياغة الرأي العام ومن ثم تتدرج في ارجاع المجتمع الجاهلي الفاسد الى الاسلام دون اللجوء الى العنف. وعلى الرغم من ان هذه الحركات لا بد ان تصل الى طريق مسدود فليس هنالك شك بان تقدم المسلمين في الوعي والحماس النابضين في تلك الاجزاء من العالم الاسلامي يعود الى النضال والجهود المتضافرة والقيادة التي تعود الى تلك الحركات المؤسسة والتي تسير تحت قيادة الشخصيات الكبرى مثل الشهيد الامام حسن البنا او الشهيد سيد قطب، ومولانا المودودي وآخرين غيرهم. وعلى أية حال فهناك حقيقة أخرى لا يمكن تجاهلها هي انه ليست هنالك أية حركة من تلك الحركات قد تمكنت من ان تلقى دعما من شعوبها لتتحدى بذلك الجهاز الجاهلي بأكمله وتسقطه ويمكن لتلك الحركات ان تدخل في باب حركات اسلامية تقليدية، تعود الى تقليد القرن العشرين للعمل الاحيائي الاسلامي في العالم السني. ولو لم ينعم الله سبحانه وتعالى على الامة الاسلامية بالثورة الاسلامية لما كان السؤال «لماذا لم تتمكن تلك الحركات الاسلامية التقليدية من تحقيق تقدم ملموس تجاه هدفها المنشود» قد اكتسب الاهتمام الجاد.

الثورة الاسلامية

ان عام ١٩٧٩ قد غير كل السيناريو (النص والمضمون) للحركة الاسلامية بخاصة والامة الاسلامية بصورة عامة. لقد بدأت حقبة جديدة مع انتصار الثورة الاسلامية لتنهى العوامل المعوقة والفشل للامة الاسلامية وبشكل واضح للعيان فان الحركات الاسلامية التقليدية قد أخذت على حين غرة عندما حدثت الثورة الاسلامية في قطر لم يكونوا على علم بوجود أية حركة اسلامية فيه. اضافة الى ان هذه الثورة لم تحدث في عالم السنة في المكان الذي تعمل فيه الحركات الاسلامية التقليدية، ولكن حدثت في قطر أغلبيته الساحقة من الشيعة. ويمكن اثبات صحة عدم اطلاع الحركات الاسلامية التقليدية، عندما نطالع أحد اشهر الاعمال الأدبية التي كتبها مولانا المودودي بعنوان «تاريخ موجز للحركة الاحيائية في الاسلام» فنجد ان كل وجهات النظر في ذلك كانت سنية وقد اهمل تماما دور ومساهمة الشيعة. وكان ثابتا انه لم يكن لدى أي واحد من اولئك الذين تدربوا على أيدي هذه الحركات الاسلامية التقليدية بما في ذلك هذا الكتاب ادنى علم بإمكانية وجود حركة اسلامية في ايران. وعلى أية حال فانه لم يكن من المناسب مطلقا ان نلقي باللوم على هذه الحركات التقليدية لعدم علمها بذلك لان الاتصال بين الشيعة وعالم السنة كان قليلاً لعدة قرون من الزمن، وقد فضل الاخوان الشيعة الذين يكوّنون الأقلية في العالم الاسلامي نوعا من العزلة للاحتفاظ بشخصيتهم. وان الثورة الاسلامية قد خلقت وعيا جديدا واخذت دورا قياديا جديدا وازدادت بعدا متكاملا جديدا الى عملية الحركة الاسلامية وحولتها الى ظاهرة عالمية متكاملة. وان نضالها المخلص الجاد وروح العقيدة وضمائها لعالم المستضعفين وتهديدها للجاهلية قد جلبت اهتمام العالم اجمع ايجابيا او سلبيا.

ان الجاهلية والكفر والامبريالية لم تواجه من قبل مثل هذا التحدي الشامل الصلب خلال التاريخ الكامل للامة الاسلامية بعد استشهاد الامام الحسين (ع)... ان الثورة الاسلامية قد قطعت السبات والراحة التامة لاعداء الاسلام وقدمت قيادة فريدة فذة للامة الاسلامية. ان مسألة القيادة قضية لم تختبر جديدا وبكفاية تامة من قبل الحركات الاسلامية التقليدية بالرغم من انها شرط أساسي مهم يجب توفره لوحدة الامة الاسلامية.

الحركات الاسلامية العالمية:

لقد اسهم الدكتور كلیم صديقي اسهاما ثميناً عند تصويره لفكرة تسمية الحركة الاسلامية العالمية التي تفوقت وتقدمت على الحركات الاسلامية التقليدية وتعتبر هذه الحركات قوة متفككة لان سياق ومرحلة تلك الحركات لم يعودا الآن وثيقي الصلة بالأمة الاسلامية ومناسبين لها. يبدو أن الحركات الاسلامية التقليدية في البداية قد استقبلت - بحماس - الثورة الاسلامية. ولكن وما ان تكاملت صيغة الحركة الاسلامية العالمية حتى اثبتت ان منهج وسياق الحركة الاسلامية التقليدية غير مناسبين وبان الحركة التقليدية غير راجبة ومستعدة في ان تتقبل او تندمج في السياق الجديد وأخيراً جعلتها تدير ظهرها للثورة الاسلامية. نحن الآن في مرحلة انتقالية من ظهور ونمو وتعزيز حركة الثورة الاسلامية العالمية (الشاملة) وانه من المهم جدا ان نفهم السياق الجديد والمرحلة الانتقالية. وسوف نبحت هنا بعض المسائل المتعلقة بالموضوع.

تصف الحركة الاسلامية العالمية (الشاملة) بالخصائص التالية:

- ١ - التحدي المتزم الشامل للفكر والجاهلية والامبريالية العالمية.
- ٢ - انها متمركزة بدولة اسلامية.
- ٣ - قطع صلة الاتكالية والاعتماد تماما على عالم الجاهلية.
- ٤ - سيرها على المنهج القائم على حركة البعثة النبوية التي قادها الرسول محمد (ص).
- ٥ - تمسكها بقيادة العلماء والفقهاء.
- ٦ - التركيز المناسب على وحدة الامة الاسلامية.
- ٧ - دعم القيم الانسانية التي نادى بها القرآن الكريم آخذة جانب الحق والمستضعفين على أساس العدالة الانسانية.
- ٨ - مخاطبة الانسان المسلم ولا تخصص مجموعة معينة دون غيرها.
- ٩ - التركيز بصورة خاصة على المسجد في تنظيم الحركة الاسلامية والمجتمع الاسلامي.

١٠ - بناء القيادة (قيادة «اولي الامر منكم»).

١١ - التأكيد التام على الشهادة.

ان الاعتراف والقبول بالحركة الاسلامية العالمية (الشاملة) لا يوجب انكار دور ومساهمة الحركات الاسلامية التقليدية في توعية الأمة الاسلامية في القرن العشرين بأية حال، وعلى أي حال فن الواضح ان السيناريو والسياق قد تغيرا الى الدرجة التي لم تعد تلك الحركات التقليدية وثيقة الصلة بها. وازافة الى ذلك فان في تلك الحركات الاسلامية التقليدية عيوباً جعلتها عقيمة وغير قادرة على توعية الجماهير الاسلامية في مجتمعاتها لتعبئتها لكي تكون قادرة على النضال والحرب بين الاسلام وعالم الكفر. ولم تحسب حساب امكانية النصر من ذلك النضال وفشلها في الاعتراف ورفضها لتلك القضايا الواضحة جدا قد سببا لتلك الحركات الاسلامية التقليدية الابتعاد عن الثورة الاسلامية والدولة الاسلامية الاولى التي يجب ان تعتبر- بحق- الحصيلة النهائية لكل الحركات الاسلامية في تاريخنا الحاضر وبعد ذلك اريد ان أسهم هنا بوجهة نظر اشعر بانها ذات اهمية كبيرة.

افتراض ضمني:

ان الحركات الاسلامية التقليدية تحمل افتراضا ضمنيا بان الثورات الاسلامية سوف تقوم منفصلة (لنكن اكثر دقة في التعبير فنقول بانها تكون مستقلة عن بعضها البعض) في اقطار مختلفة. وستكون هنالك حكومات اسلامية مستقلة بقدر ما هنالك من اقطار اسلامية الآن وبالتالي يمكنها ان تشكل نوعا من الاتحاد الاسلامي (الفدرالي) لتحقيق متطلبات وحدة الامة الاسلامية. إلا أنّ هنالك اربع نقاط يمكن ان تحسم وتطرح جانباً هذا الافتراض:

اولاً: ان كثيراً من الحالات العامة الضرورية (حتى تلك التي لم تكن تخص ايران) لثورة اسلامية مستقلة غير موجودة او غير كافية في الاقطار التي تعمل فيها الحركات الاسلامية التقليدية، وان ابتعاد العلماء عن المشاكل الحقيقية والمعاناة والآلام الشديدة والمعوقات الخاصة بالجماهير الاسلامية لتلك الاقطار هو مثال جيد (هنا) في هذه الاقطار. ويبدو هنالك انه يجب توعية العلماء اولاً قبل ان يقوموا بتوعية الآخرين. ان الحركات الاسلامية التقليدية عموماً قد عانت بشدة نظراً لعدم دعم العلماء لها.

ثانياً: عندما أدارت الحركات الاسلامية التقليدية ظهرها الى الثورة الاسلامية خلقت فراغاً وانها تسير الآن على طريق رجعي. فهي لم تستطع ان تقيم ثورة

اسلامية مستقلة بذاتها، ومن ناحية أخرى فان اولئك الذين يملأون الفراغ بالانضواء تحت لواء الحركة الاسلامية العالمية هم بكل وضوح مرتبطون بالثورة الاسلامية.

ثالثا: ان وحدة الامة الاسلامية ذات اهمية خطيرة لا يمكن ان تخرج من القعر بدون توجيه مسألة القيادة. ولذا عجزت الحركات الاسلامية التقليدية عن الاحتفاظ بالوحدة الداخلية فيما بينها وقد فشلت في التركيز المناسب على مسألة الوحدة وقلما حققت نجاحا في تكامل ذاتها واخيرا تحولت ضد اول ثورة اسلامية اوربما اعتبرت آخر ثورة اسلامية في المرحلة المعاصرة وقد استبعدت مسألة امكانية تكامل وتوحيد الحركات الاسلامية، وان الحكومة الاسلامية وحدها، عندما وصلت مرحلة الثورة والقوة اخذت على عاتقها مسألة الوحدة الاسلامية وانها يجب ان توجه من القمة عند التزامها بالقيادة.

رابعا: ان الكفر والجاهلية والاستكبار ظاهرة محبوكة حبا جيدا وبصورة شاملة، وهي متحدة في احتواء ومجابهة الامة الاسلامية.

ان الاقطار الاسلامية ومجتمعاتها لم تكن في الحقيقة مستقلة لتعترف بامكانية تأجيج ثورات اسلامية مستقلة في اقطارها مؤطرة باطار الحركات الاسلامية التقليدية. ان هذه الملاحظات تتضمن معاني مهمة:

اولا: ان لدى الثورة الاسلامية مسؤولية اكبر في توعية الامة الاسلامية وقيادة الحركة الاسلامية العالمية ورغم انها لا تستبعد مسؤولية الآخرين ولكن بكل وضوح فان القيادة يجب ان توجه وتقود.

ثانيا: ان اولئك الذين يعترفون و يقبلون بالحركة الاسلامية العالمية عليهم ان يقبلوا بتفوق وتقدم الثورة الاسلامية وقيادة الثورة الاسلامية لقيادة الامة الاسلامية وان عالم الكفر يجب ان يواجه الجهود المتضافرة للأمة وان الدولة الاسلامية بعد الثورة الاسلامية يجب ان تعتبر مركز الامة في المعركة وعلى هذا فان عوامل توطيد الاستقرار وحماية وتقوية الدولة الاسلامية يجب ان تعطى الاسبقية.

ثالثا: ان المعنى هذا له اهمية كبيرة معادلة لسابقه وسنركز بقية هذا البحث عليه.

انه لسوء الحظ ومن المؤسف جدا فان المسلمين في الواقع قد تعرضوا في عرض التاريخ الاسلامي للتجزئة الى سنة وشيعة، وان الحركات الاسلامية التقليدية

كانت تعمل على الاكثر في القسم السني من العالم (الاسلامي). وكانت دهشتها كبيرة وبدون سابق علم منها، فقد حدثت الثورة الاسلامية في ايران. ولم يكن للحركات التقليدية أي تحيز ضد التشيع، وبالعكس فاننا نجد ان الرتب العالية والاعضاء البارزين من حركة الجماعة الاسلامية (جماعت اسلامي) قد استوعبت كلا من الطائفتين وان قيادة الاخوان المسلمين قد ذهبت ابعد من ذلك تحت قيادة الشهيد الامام حسن البنا لتقليل الفجوة بين الجماعتين ولكن حالة الثورة الاسلامية كانت مختلفة بالنسبة لهم. فقد اعتبروا ان الثورة الاسلامية في ايران كانت شاذة وعرضية وانها لم تتبع منهجا ثابتا رصينا ومبرحما وكانت هذه الحركات تعتقد ذاتيا بانها يمكن لها اخيرا ان تقوم الشذوذ وعدم الانتظام في الثورة الاسلامية وتصحيحها لتكون معها في خط واحد باسرع وقت ممكن. والواقع ان كل هذا التصور كان خاطئا فواقفها السلبية واتصالها باجهزة الحكم الرجعية المناوئة للاسلام والتي اثارته بردالة الخلاف بين السنة والشيعة قد اوقع الحركات الاسلامية التقليدية في الشرك. وان الاعتماد الكبير من قبلها على تلك الانظمة الرجعية وارتباطها معها بمسائل أخر جعلها تتناغم وتنسجم معها في الدعاية الشرسة المحمومة المستعرة ضد الثورة الاسلامية. والآن يسمون الثورة الاسلامية بانها شيعية، منكرين بانها ثورة فريدة من نوعها وقد ذهبوا ابعد من ذلك اذ انهم قادوا ووجهوا الدعاية في بعض الاقطار ضدها.

ان الحركات الاسلامية يمكن ان تكون عوناً كبيراً ليس فقط بمواجهة دعاية العدو وانما أيضا بتبني خلق جو الانسجام في العالم الاسلامي، ومن المدهش جدا ان العلماء التقليديين اخذوا يتقربون اتجاه الحركة الاسلامية العالمية (الشاملة). ان هذه الظاهرة الشيعية - السنة ستعين الى درجة كبيرة اتجاه الحركة الاسلامية العالمية في المستقبل لانه على الثورة الاسلامية الآن ان تعمل بين ومع عالم السنة الذين يكوّنون عدديا الأغلبية الساحقة في الأمة الاسلامية. ان الدعاية القوية والمحمومة التي يقودها اعداء الاسلام والجهل والموقف السلبي من قبل الجماهير الاسلامية تجاه تاريخها، وحقيقة التقدم الحاصل الآن من قبل الأقلية الشيعية اضافة الى الاعتماد التاريخي للعلماء على الحكام غير المسلمين وانظمتهم، وتواطئهم العام معهم كل ذلك قد سبب صعوبة كبيرة في التغلب على تلك العقبات ومن ناحية أخرى فان الافتراض للعمل الجدي الفاعل الذي قدم من قبل بعض العلماء

مثل (حافظجي حضور) في بنكلادش ومولانا عبدالله بخاري في الهند يشير الى
تجده جديد سيساعد بلاشك في التغلب على هذه المشكلة. وفي السياق احب ان
اقدم بعض الملاحظات التي آمل ان تلقى الاهتمام الجاد على الاقل من قبل
المسلمين الملتزمين.

هناك حقيقتان يجب ان تحملا في ذهننا دائما:

الاولى: ان الشيعة والسنة لم يكونا كذلك حسب اختيارهم الذاتي. ان
شخصيتهم (الذاتية) تعكس ببساطة حقيقة انهم مولودون اما من عائلة شيعية او
سنية تعين ارتباطهم واحساسهم بالانتماء.

الثانية: انه من المسلم به ولا نزاع فيه ان الشيعة شيعية والسنة سنة. وان أي
جهد لرفع أي منهم ومحاولة فرض او تلقين كل طرف بنظريات مذهبه للطرف
الآخر لم يكن مرغوبا ولا مفيدا. ولذلك فان كلا من الجانبين يحتاج ان يدرك
مايلي:

١ - العمل سوية، اي يحتاجون لتصوير التشيع بانه مناسب وكذلك التسنن
بانه مناسب، مع فهم للتصورات الخيالية حول التاريخ، وتصحيح الانحراف عن
التعليم الحقيقي للقرآن الكريم والسنة.

٢ - بالرغم من الاختلافات الكثيرة يجب ان يصعد بينهما موضوع التحمل
المشترك (للمسؤولية) والاعتراف والاحترام المتبادلين. قد يكون من المناسب جدا
في هذه النقطة لتقديم بعض الاقتراحات المتواضعة لكلا الجانبين. انني كسني،
احب ان اجلب انتباه الاخوان السنة للنقاط التالية: علينا ان نشخص وندرك
ونقبل بان التسنن صحيح. اذا اعتقدنا بان الخلفاء الراشدين هم الخلفاء
الحقيقيون لرسولنا الكريم محمد (ص) فعلينا ان نتبع اذن خطواتهم المثلى وذلك وفق
مايمليه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ان فترة الخلفاء الراشدين توضح
بوضوح انه يجب ان تكون هناك قيادة واحدة وموحدة للأمة الإسلامية وان
القيادة يجب ان تكون هذه القيادة هم الخلفاء الراشدين (وفي الأمر) الذين يجب ان يمتلكوا
الصفات التالية:

أ - يجب ان يكون نزعته ان يمسك بزمام الأمور بقوة.

ب - عليه ان يكون افضل شخص موجود في العمم والعلم والتقوى.

ج - عليه ان يمتلك قابلية الاجتهاد وعنده عزم على تطبيق العدالة.

د - يلتزم بحمل رسالة الحركة الاسلامية.

هـ - واخيرا عليه ان يرفض كل اشكال نظام الحكم الملكي الموروث او الانظمة التي لاتحمل رضا الجماهير المسلمة. يجب علينا نحن السنة ان ندرك بان التسنن لايتفق مع الحكم الملكي كما بدأ من ابي يزيد (معاوية). ان التسنن لايعني التهادن على حساب المبادئ. ان التسنن لايعني التزام الموقف السلبي (الاستسلام). انه لايعني تقوية ايدي اعداء الاسلام. ان التسنن لايعني تحمل الظلم والجاهلية، والعلمانية (التجرد من الدين) والقومية والرأسمالية والشيوعية. ان التسنن لايعني نسيان معاناة ومواثيق الأمة الاسلامية بصورة خاصة وكل المستضعفين بصورة عامة.

اذا كان التسنن لايعني الانحراف عن القرآن. اذن علينا ان نباع او نقدم طاعتنا الى (اولي الامر منكم) وعلينا ان نسعى ونجاهد لاقامة المجتمع الاسلامي الذي تكون دولته الاسلامية هيئة رصينة ثابتة متبعة مثال الخلفاء الراشدين. اذا قبلنا بابي حنيفة والشافعي وابن حنبل كمراجع دينية لنا وجب علينا أيضا ان نقبل مظاهر حياتهم التالية:

انهم لايتعاونون بأي شكل من الاشكال مع الحكام غير المسلمين ولذلك يجب اتباعهم وعدم التعاون مع الحكام غير المسلمين أيضا، وانهم دعموا القوات التي كانت تقاتل القوات غير المسلمة في ذلك الوقت كقوات الكفر والظلم والاستعمار ولذلك يجب ان نقوم بذلك ايضا وندعم المستحق الجيد. انهم لايتهادنون على حساب مبادئهم لمصالحهم الدنيوية او خوفا من أي شيء أكثر من الله سبحانه و تعالى وكذلك نحن يجب ان لانتهدان ايضا، ان هذه الملاحظات توضح جليا بان التسنن الصحيح يجعل من الواجب علينا القبول بقيادة الثورة الاسلامية كقيادة الامة الاسلامية والتكاتف والعمل المشترك لبناء أساس وحدة الامة الاسلامية، والجهاد لتأسيس المجتمع الاسلامي ورفض قوى الشر من الصهيونية والاستعمارين الغربي والشرقي، والرأسمالي والشيوعي وعملائها، والا فان التسنن سيكون مجرد «مبدأ غير التشيع» لقد ذكرنا آنفا بأنه اذا كان لا بد للقيادة ان تفقد فحينئذ تكون المسؤولية على الثورة الاسلامية اكبر.

انه يجب الاعتراف بوضوح بان السنة سيبقون سنة. ولذلك لغرض توسيع قاعدة الثورة الاسلامية وقطع جذور التفكك يجب ان يتصل بالسنة كسنة. ان

الثورة الاسلامية تستطيع ان تحت أبناء السنة ليتبعوا مبدأ التسنن الصحيح الذي سيستطيع بالتأكيد تجهيز الاطار العام للوحدة السياسية للامة الاسلامية وهناك اسهام كبير قام به قادة الثورة الاسلامية لتقليل الفجوة ومع ذلك فعلى الاقل في المجالات التالية قد اصبح التحسين ضروريا:

١ - يبدو ان اكثر مواد التبليغ من مركز الثورة الاسلامية تصل الان الى جزء من العالم الاسلامي (وهو يشكل أساسا العالم السني) كما لو ان الغرض من تلك المواد وذلك الأدب هو أساسا لعرض مبدأ التشيع، كل من الجانبين يحتاج ان يتشقف بثقافة الجانب الآخر، ولكن لكي يمثل قيادة الامة الاسلامية كل من السنة والشيعة يجب ان يكون ممثلا فيها. ان السنة يجب ان يشجعوا وينوروا بإطار مبدأ التسنن الصحيح. فمثلا يمكن للمجلات كصدى الاسلام (ايكوف اسلام) ان تحوي مقالات حول حياة الخلفاء الراشدين مقتبسة من المصادر السنية. حينئذ يمكن طرح السؤال على السنة اذا كان في زمانهم (زمان الخلفاء الراشدين) قائد واحد فقط للامة، فكيف يمكننا قبول تعدد القادة الآن، اذا كان اولئك المثل العليا للسنة، فكيف يمكن للسنة ان يتواطأوا او يتسامحوا مع القيادات العلمانية والفاسدة والظالمة والمنحرفة وغير الاسلامية او المناوئة للاسلام؟ اذا كان عمر (رض) يهتم حتى بالكلب الجائع تحت قيادته فكيف يمكنهم الآن ان يتسامحوا مع الحكم او الانظمة التي لا تعمل أي شيء لتخفيف مشاكل الناس، وقد تسبب لهم تلك المشاكل او تساعد على حدوثها؟ اذا كان يمكن للمسلمين في ذلك الوقت ان يقاطعوا الخليفة اثناء القائه الخطبة، فكيف يمكن للسنة اليوم ان يتماشوا مع القيادات المستعدة والراغبة في قطع رؤوس الذين يجاهدون في طريق الاسلام؟ وبالمثل فان العالم السني لا يمكن ان يتصل به بنجاح اذا كان النقاش حول المثل الاعلى من النساء يركز فقط على فاطمة (رض) وخديجة (رض) وقد أهمل ذكر الشخصيات الاخرى مثل عائشة (رض). وكذلك فان العالم السني يحتاج الى التعرف على الشخصيات الاسلامية في العالم الشيعي، ولكن غالبا ما رفعت عاليا شخصيات معينة في كتب عديدة وقد طرحت جانبا الشخصيات التي لها التقدير والاحترام عند السنة بالاجماع. ونحن نجد مثالا جيدا على ذلك في كتاب الشيخ المفيد كتاب الارشاد وفي هذا الخصوص، فان الاتصال بعالم السنة سيكون اسهل واكثر فاعلية اذا استفادت الثورة الاسلامية من الكتب السنية المكيفة وفق

متطلبات الحركة الإسلامية الصحيحة.

وهناك مشكلة أساسية في عالم السنة المعاصروهي نقص القيادة. ان العمل الرئيس هنا هو توسيع الحركة الإسلامية العالمية في هذا الجزء من العالم السني. ان هيكل الحركة الإسلامية العالمية المذكور سابقا، يمكن بسهولة ان يتفق مع مبدأ التسنن الصحيح، ماعدا النقص في القيادة، ان قيادة الامام الخميني تسد بصورة فريدة هذه الثغرة وما وراء تلك المظاهر فاذا لم يعط أي اعتبار واهتمام لتوجيه هذه المسألة الخطيرة، ولم تراع المعايير الفعالة فرعا وبمرور الوقت قد تضعيف الفرصة الوحيدة لتقليل الفجوة الى الحد المطلوب.

الخلاصة:

ان الحركة الإسلامية العالمية تعكس الطاقة الكامنة القوية لتوعية وتنظيم وتوحيد الأمة الإسلامية واشغالها بالجهاد المستمر بين الإسلام والكفر. ان الحركة الإسلامية العالمية قد وصلت الافق الذي تطرح فيه المسائل المتصلة والخاصة بالسياق السني الشيعي وتوجه بصورة واقعية بدون تأخير وبالمثل، فان العالم السني يجب ان لا يضع الفرصة لتوحيد المسلمين، متمركزا في الثورة الإسلامية والقيادة الفريدة للامام الخميني وليتخلص افراده من سلاسل أجهزة الحكم غير الإسلامية والمجتمع الذي يقع على عاتقها، ويتعاونون سوياً على تعزيز الإسلام، وانها لفرصة حقيقية قد ظهرت لنا اجمع. دعونا نفك اسرنا من القيود لنتمكن من وضع اليد باليد ونتعاون مع البعض الآخر بجرارة وثبات ونرفع راية الإسلام عالياً.

السنغال والثورة الاسلامية في ايران

محمد البكي جا

Handwritten text, possibly a title or header, centered on the page.

Handwritten text, possibly a date or page number, located in the lower right quadrant.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس،

اصحاب السماحة والفضيلة والسعادة، ايها الاخوة الاعزاء،
اسمحوا لي اولاً وقبل كل شيء ان اشكر الجمهورية الاسلامية الايرانية شعباً
وحكومة بقيادة الامام المعظم روح الله الخميني (دام ظله) على تشريفها اياناً
لحضور هذا المؤتمر الاسلامي الفكري في هذا البلد الطيب الذي خرج وخرج نباته
باذن ربه رحمة وشرفاً للامة الاسلامية جمعاء... ومن خلاله نتمكن — نحن المسلمين
في مشارق الأرض ومغاربها — من التعارف والتآلف، ثم التعامل في هذه الايام
الخالدة ايام ذكرى انتصار الثورة الاسلامية المجيدة المباركة.

ان الامة الاسلامية بعدنومها العميق من التبعية الفكرية والايديولوجية السياسية، التبعية التي لم تحصد منها الا التخلف المير في القطاعات التي كانت بالفعل سببا لتقليدها وتبعتها، بعد هذا النوم، آن الاوان ان نرجع — نحن الامة الاسلامية — الى حيث قفنا، الى الدولة الاسلامية، الى القرآن الكريم، دستورنا الرباني الخالد، والدولة الاسلامية الايرانية، إذ تقوم بمبادرة الأخذ بأيدينا الى المنبع الاصيل انما يدل ذلك على ان الشعب الايراني غيور جدا على ديننا وعلى المسلمين بأفرادهم وشعوبهم كما هو معروف لدى العالم كله اليوم.

وعلى كل اننا متفائلون بمستقبل الامة الاسلامية. فها هي الملتقيات الاسلامية التي تعقد في ايران وفي جمهورية الجزائر الشقيقة منذ استقلالها، وغيرها من البلدان الاسلامية ماهي الاشارات طيبة كالزهيرات التي تبشر بالثمار الطيبة.

الحكومة الاسلامية ومهمتها:

أيها العلماء الاجلاء والأخوة الاعزاء، اني سوف لا اغامر بنفسي ببحث هذا الموضوع امامكم وانتم العلماء لانني لست بمسيطر على المادة ولأن الوقت الذي كنا نملكه في البلاد لاعداد هذا الموضوع اضافة الى قلة الوسائل والامكانيات فيما يخص مؤتمرا (الحكومة الاسلامية) كلها منعنا عن القيام بالمراد.

اذن ستكون كلمتنا ترجمانا فحسب عن نيتنا الطيبة لمساهمتنا في نجاح هذا الملتقى التاريخي. أيها العلماء الأجلاء والأخوة الكرام، اذا كان تعريف الحكومة بصفة عامة هو ذلك الجهاز الاجتماعي الاعلى الذي يسوس البلاد و يدير شؤون الناس لجلب الخير اليهم ودفع الشر عنهم فاننا نقول بان تعريف الحكومة الاسلامية ابعث واعمق واشمل من هذا التعريف، لان منبع الاسلام الهى، ومهمتها سرمدية لانها تخص هذه الدار وتلك الدار الأخرى «وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما احسن الله اليك» القرآن الكريم، ويقول الرسول الأعظم عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام «اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا». فتي ما حققت الحكومة الاسلامية مهمتها على هذه الصفة يحقق للشعوب الاسلامية مفهوم «فله العزة ولرسوله وللمؤمنين» «قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة».

فالرسل عليهم الصلاة والسلام على سبيل التمثيل كلهم قادة دول ورؤساء حكومات ومفجرو ثورات ومعلموها، الا انهم يذهبون الى ابعد من ذلك الى ابعد من اقامة سدود وبناء مصانع وانشاء بنوك وغير ذلك، ان غايتهم الى الملك القدوس الى تطبيق التعاليم الالهية للفوز بالسعادة الابدية.

ويطيب لي هنا ايها العلماء والأخوة الفضلاء ان استشهد بالآية الكريمة التي استفتحت بها الجمهورية الاسلامية الايرانية دستورها. «لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس...» ان الحكومة الاسلامية حقا جهاز اجتماعي ضروري لكل شعب مسلم يعتمد على العقيدة الشريفة والشريعة السمحاء و يريد تحقيق العدالة والسعادة.

الحكومة الاسلامية والعلاقات الخارجية:

كما قلنا آنفا في تعريف الحكومة بصفة عامة فان الحكومة الاسلامية ايضا في هذا القطاع — علاقات السياسة الخارجية — تختلف عن غيرها كما يتجلى ذلك في الآيات الكريمة «انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم» «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم» وقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا». وغيرها تكاد تجعل العلاقة بين الشعوب والافراد في العالم وخاصة الامة الاسلامية في مرتبة واحدة. تعبيرا عن عالمية الرسالة المحمدية «وما ارسلناك الا رحمة للعالمين».

فنحن المسلمين في هذا المجال يجب ان تكون سياستنا على هذا المبدأ أي «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن» «ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين» قرآن كريم.

١ — على الحكومة الاسلامية ان تعمل قدر المستطاع حتى تحصل على اكثر مقدار ممكن من العلاقات الخارجية بين الافراد والشعوب والحكومات العالمية بصفة عامة على ان يكون نصيب الدولة الاسلامية منها اقوى وانجح لأن الرابطة الدينية الاسلامية فوق كل الروابط. فالدول الغربية والشرقية تعطينا امثلة حية في

ذلك.

٢ - يجب على الحكومات والمؤسسات والجمعيات الثقافية والتربوية والرياضية وغيرها ان تكون نشيطة يقظة بأداء الرسالة الاعلامية والتربوية. بكل مجالاتها في الاسلوب والتنوع والتكنولوجيا. فقد اصبح هذا اداة فعالة في العالم لكل من اراد البناء أو الهدم. وحتى نحن السنغاليين وبواسطة الصحافة والاعلام فقط عرفنا الثورة الايرانية الاسلامية وقادتها وفلسفتها. وقد تأكدت ذلك انا شخصيا حينما شاهدت الوفد الايراني في الجزائر برئاسة سماحة حجة الاسلام محمد علي التسخيري وهو على المنبر فانه في الميدان ولكنه ميدان المفكرين وذلك بعد تحذيرنا طويلا من قبل الاستكبار العالمي في بلداننا.

٣ - على الحكومات والمؤسسات الاسلامية في تخصصاتها ان تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من انقاذ الشعوب الاسلامية من التيارات الخطيرة للدين وخاصة في افريقيا السوداء حيث المشرع الرئيسي لها الدول الشرقية والغربية.

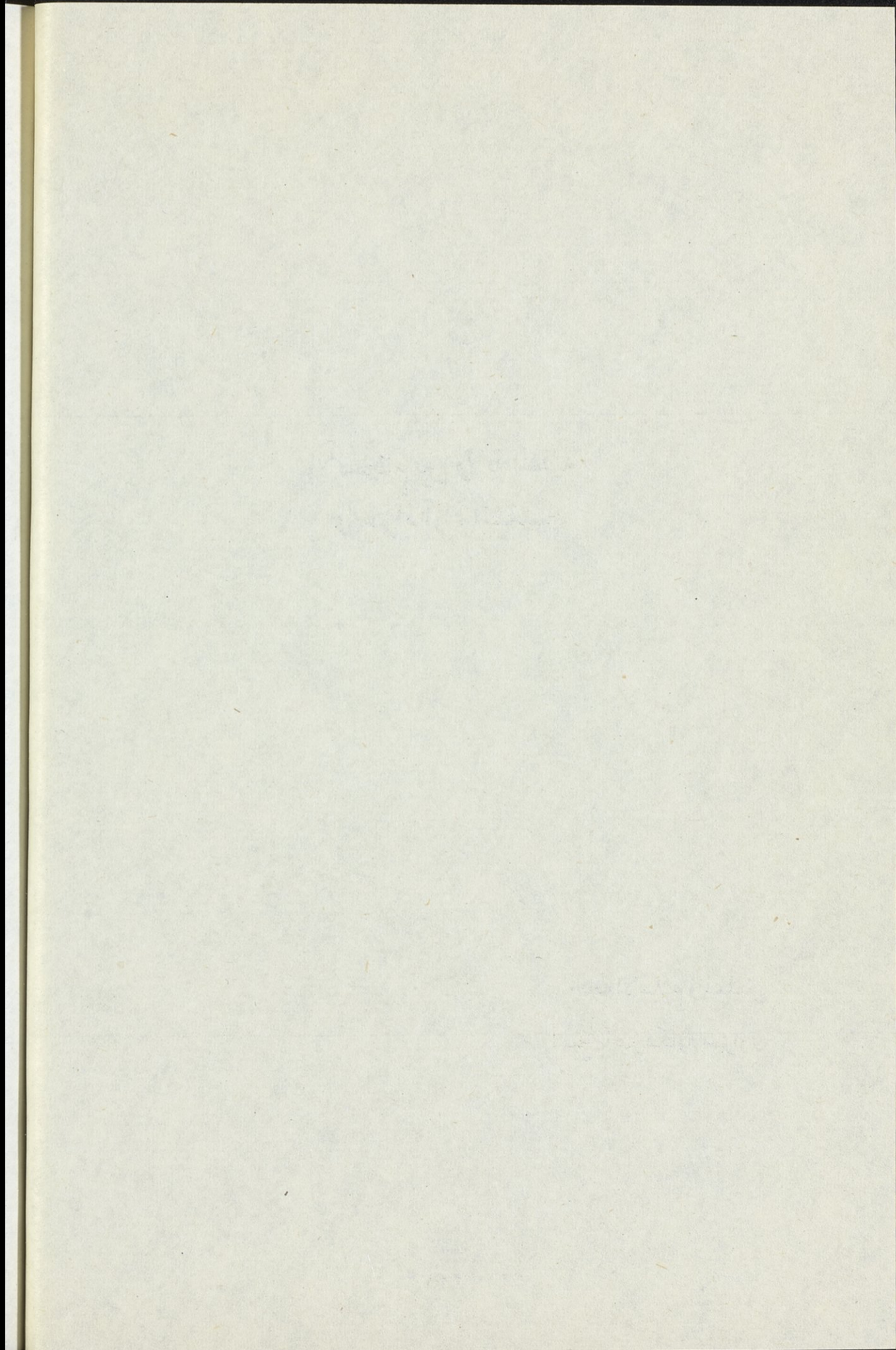
أيها العلماء الأجلاء والاخوة الكرام - ان شعب بلدي السنغال الذي احمل اليكم تحياته والى الشعب الايراني الشقيق والى القائد الاعظم روح الله الخميني (دام ظله) - شعب متفتح جدا، فكلمها عكر صفوماء علاقته مع اي بلد وخاصة البلد المسلم فاننا نعتبر ذلك سحابة مارة تزول ان شاء الله في اقرب وقت ممكن.

فهذه الميزة التي يتمتع بها بلدي ليس بأمر غريب اذ هو بلد عريق في الاسلام منذ عشرة قرون تقريبا، وقد انجب علماء وعباقره ومؤسسي دول وحضارات اسلامية مثل الحاج عمر الفوقي وجيرن سليمان بال والامام عبدالقادر ركني وغيرهم قبل دخول الاستكبار بلادنا والسيطرة عليها.

واخيرا نشكركم على انتباهكم الجيد مبتهلين الى الله القدير ان يوفقنا جميعا حتى نواصل الامة الاسلامية الى وحدتها الحقيقية وكرامتها الدائمة. وان يحفظ لنا طويلا قائدنا وشمس عصرنا الامام الاعظم (روح الله) الخميني دام ظله على الاسلام والمسلمين جميعا في هذه المعمورة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الانسجام بين ولاية الفقيه
واحترام آراء الشعب

حجة الاسلام والمسلمين
الشيخ ناصر مكارم شيرازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الحديث ليكثر هذه الايام عن ولاية الفقيه، الا أن البعض ربما لم يصلوا بعد الى عمقها، كما ان الاعداء ربما طرحوا تفسيرات مغلوطة عنها، الامر الذي لا ينسجم مع الواقع.

ولكي نصل الى أهمية هذه المسألة يجب التعرف جيدا على الدور ألتبّاء الذي تقوم به ولاية الفقيه في الحكومة الاسلامية والمفهوم العلمي والفقهية لها ومن ثم التعرف على المنبع الرئيس لها وهي الولاية الالهية العامة وبعدها ولاية النبي (ص) واوصيائه المعصومين.

ونحن نملك بشكل عام اربعة انماط من الحكومات:

١ - الحكومة الفردية القائمة على اساس القوة من مثل حكم الملوك والمتسلطين سابقا، وتشكل القوة و العنف والقدرة العسكرية بمعنى ان من يمتلك قدرة وتسلطاً أكبر فهو الذي يمتلك أزمّة الحكم.

وإذا القينا نظرة على تاريخ قطرنا - سواء قبل الاسلام او بعده - استطعنا ان نلاحظ بكل وضوح معالم هذا النمط من الحكومات.

اناس متسلطون يقفون على رأس القبائل رغم عدم امتلاكهم لاية اهلية او معرفة عن الداخل او الخارج، فيَسْخِرُونَ لسيطرتهم منطقة واسعة او صغيرة، وعندما تضحل قدرتهم وشوكتهم يصل الدور الى زعيم قبيلة اخرى أو احد الأمراء المحليين فيهم لينقلب عليهم، وليشكل سلسلة اخرى، وهكذا تتتابع السلاسل الملكية، واحدة بعد الاخرى، جيئة و ذهابا دون ان تكون أي منها قد حلت مشكلة واحدة، بل هي في الواقع تضيف مشاكل ومصاعب اخرى الى مصاعب الناس، ونحن نجد في عالمنا اليوم نماذج كثيرة لمثل هذا النمط الحكومي.

فهل نستطيع اعتبار هذه الانقلابات العسكرية التي تحدث في الاقطار المختلفة حيث تقوم مجموعة من الضباط الاقوياء وغالبا ما يتم ذلك بمعونة دولة اجنبية و يفرضون حكمهم بقوة المدافع و الدبابات ثم يتتابع الاعتراف الرسمي من قبل الحكومات الاخرى. هل نستطيع اعتبار هذا النمط من الوصول الى الحكم سوى حكومة القوة والاعتراف الرسمي بها.

أو اننا نجد - كما في افغانستان مثلاً - مجموعة من العسكريين يفرضون سيطرتهم على الشعب بمعونة مادية وغير مادية من دولة اجنبية، ولكي يُحكموا سيطرتهم ويحتفظوا بوجودهم امام زئير الجماهير الغاضبة فانهم يلجأون علنا الى قدرة وسيطرة اكبر، لتقوم هذه القوى الكبرى تحت ستار الإستجابة لطلب من حكومة قانونية باحتلال تلك الارض احتلالا عسكريا، وتصب حمم القنابل والمدافع على رؤوس أبناء الشعب المحروم - ليلا ونهارا - وتحصدهم حصدا، في حين يقف العالم ساكتا تجاه ذلك واذا أدان ذلك اكتفى بالإدانة اللفظية وهل يعني هذا الآ حكم العنف والقوة.

ان هذا تعبير عن ملامح متنوعة لحكم القوة والدكتاتورية الفردية التي اعترف بها رسميا في الماضي والحاضر، ونحن نعلم ان الكثير من الحكومات الممثلة في هيئة الأمم المتحدة هي من هذا القبيل وهي تجلس في ذلك المركز القانوني — كما يصطلح عليه — ويستمع الآخرون اليها بشكل طبيعي.

* * *

٢ — حكومة الفرد الصالح:

أي الحكومة التي تدار بواسطة فرد واحد ويرضى الشعب كله أو أكثره ان يسلموا امورهم بيده، فهذا الحكم فردي لكنه ليس حكم القوة والعنف، وكنموذج لذلك حكومة انبياء الله خلال التاريخ، فصحيح أنهم كانوا يستشيرون الناس في إدارة امورهم إلا أن الرأي القاطع لهم لاغير. ولما كان الفرد العادي — مهما كان صالحا — مُعَرَّضاً للخطأ فاننا نرى ان هذا النوع من الحكم ينحصر بحكومة الأنبياء والأئمة المعصومين.

٣ — حكم الشعب للشعب مع توفر الحرية الشكلية:

ونعني به نفس النمط المتداول في بعض اقطار العالم اليوم، إذ تشكل حكومات مبناهها — في الظاهر — هو آراء الشعب، الا ان ذلك يتم دون قيد أو شرط، فمن اختاره الشعب وما اراده كان، سواء كان ذلك فيلسوفا عظيما ينتخب لرئاسة الجمهورية — يوما — او ممثلاً سينمائياً وربما كان مُهَرَّجاً أحيانا، فلا يختلف الأمر من هذه الزاوية، وانما المعيار: ماذا يريد الناس؟ ولمن يميلون؟ أكان فيلسوفا أو عالما، أوفنانا، صغيرا أو كبيرا، موحدا أو ماديا ان الحال سواء مادام المُتَّبِع هو آراء الناس.

ومن الطبيعي ان انتخابه يتم — كما نعلم — على اساس النصف زائدا واحد، وهذا الأساس ايضا يشكل قاعدة للقوانين المشرعة في مثل هذه النظم، فما ارتآه الشعب فهو الحق، بمعنى ان المناط هو آراء الممثلين المنتخبين على هذا الأساس وحتى لو انهم اتجهوا للموافقة على انحراف جنسي فان ذلك يعد قانونا يجب احترامه من قبل الجميع (وهذا ما قام به الممثلون في مجلس العموم البريطاني) وهذه هي الديمقراطية بشكلها الغربي.

٤ - وهناك نوع آخر من الحكومات نسميه (الديمقراطية المبدئية)، أو (الجمهورية المذهبية) حيث تشكل آراء الناس اساس هذه الحكومات ولكن لا بشكلٍ مطلق ودون قيد أو شرط وإنما يتم ذلك في اطار مذهب معين. فللناس حق إبداء آرائهم، ويمكنهم ان يرشحوا أنفسهم أو ينتخبوا غيرهم ولكن كل ذلك مع لحاظ قواعد المذهب الخاص. ومن الطبيعي انه لا يمكن انتخاب أي كان، في هذا النوع من الديمقراطية، وتسليمه أزمة الحكم، ولا يمكن لأي قانون ان يقع موقع الموافقة من قبل المجلس البرلماني وإنما الحرية هنا لها اطار وحدود يرسمها المذهب الأساس.

* * *

حكومتنا الاسلامية من النمط الرابع:

يدعي الشيوعيون ايضا انهم يطبقون الديمقراطية المذهبية (الديمقراطية في اطار الماركسية)، ومع غض النظر عن الاشكالات والنقود الاساسية التي توجه الى اصل مذهبهم فان حكوماتهم - مع ملاحظة ما طبقوه عمليا - ترجع عند التحليل النهائي الى النمط الاول أي حكومة القوة والعنف، لا الحكومة الديمقراطية وان كان ذلك يتم في اطار مذهبهم.

وعلى أي حال فان المدار في الجمهورية الاسلامية هو آراء الشعب سواء في التشريع أو في التنفيذ الا أن ذلك ليس مطلقا وإنما هو في اطار ما حدده الاسلام لأي من القوى الثلاث (التشريعية والتنفيذية، والقضائية) لاغير.

وإذا كان الاعداء يدعون اننا بقبولنا مبدأ (ولاية الفقيه) نكون قد قضينا على الديمقراطية فهم صادقون ولكن أية ديمقراطية هذه التي نقضي عليها؟ انها الديمقراطية من النوع الغربي الذي لا قيد ولا شرط له، نعم ان هذا النوع لا ينسجم مع ولاية الفقيه، الا اننا لم نقل ان حكومتنا هي من نمط (الديمقراطية الغربية) بل إننا أيّدنا - منذ اليوم الأول - حكومة (الديمقراطية المذهبية) و (الجمهورية الاسلامية).

وعبر ملاحظة هذه المقدمة نعود الى اصل الحديث لنعرف ماهي اركان هذه الحكومة.

أثر ولاية الفقيه في الابعاد الثلاثة للحكومة:

لكل حكومة بشكل اصولي ثلاثة ابعاد هي:

١ - البعد التقني.

٢ - البعد التنفيذي.

٣ - البعد القضائي.

وتوجد هذه القوى الثلاث في أية حكومة ديمقراطية، مع فرق هو ان الديمقراطية أو الجمهورية اذا كانت من النمط الغربي لم يكن هناك أي تحديد للجانب التقني ولا لانتخاب العنصر التنفيذي أو القضائي.

الا أنه وفي حكومة مذهبية نجد المذهب هو المسيطر على عنصر التقنين فلا يخرج عن حدوده، وعلى نوعية الموظفين والحكام والقضاة فلا يمكن ان يكونوا اناسا لا تتوفر فيهم الصفات التي يطرحها المذهب.

وكمثل على ذلك نجد انه لا يحق لممثلي الناس ابدا ان يخلوا الربا أو يقرروا بمشروعية البنوك الربوية كما لا يمكن للحكام والقضاة ان يكونوا من غير الملتزمين بالاسلام وخطه العملي.

وعلى هذا الاساس نلاحظ وجود جهاز يشكل صمام امان مذهبيا الى جانب آراء الناس في كل هذه القوى الثلاث.

فمثلا يقف الى جانب القوة التشريعية المشكلة من ممثلي الشعب المنتخبين جهاز يُدعى: (مجلس صيانة الدستور) واجبه الوقوف بوجه الاخطاء والانحرافات المحتملة للنواب عن القوانين الاسلامية ومواد الدستور رافضا ان تتم الموافقة على قانون يخالف الاسلام.

ولو كان النواب أو اكثريتهم من الاخصائيين في المسائل الاسلامية لم تكن هناك حاجة الى مجلس صيانة الدستور الا ان هذا قد لا يجد تطبيقه العملي مما يجعل وجود الجهاز آنف الذكر ضروريا للحفاظ على القوانين الاسلامية.

والى جانب انتخابات رئيس الجمهورية على اساس آراء الشعب تأتي مسألة اقرار الولي الفقيه لكيلا يتم تسليم ازمة الامور الى فرد منتخب ولكنه لا يمتلك الضوابط الدينية المطلوبة.

وكذلك الامر حين نركز على الجهاز القضائي الواسع فانه وان كانت

عناصره تنتخب من قبل ممثلي الشعب (كما في انتخاب وزير العدل) أو من قبل القضاة (كما في مورد انتخاب مجموعة من اعضاء مجلس القضاء الاعلى) الا ان هذه الآراء ليست مطلقة وتبقى لمراقبة الوالي الفقيه واقاراره دورهما لاحراز الشروط الشرعية.

وملخص القول ان كل القوى الثلاث في الحكومة الديمقراطية المذهبية تتركز بشكل مباشر أو غير مباشر على آراء الشعب في نفس الوقت الذي تكون فيه تحت اشراف المذهب بشكل مباشر أو غير مباشر. ونستنتج من هذا ان هناك عنصرين يقفان الى جنب بعضها في الحكومة الديمقراطية المذهبية هما عنصر آراء الشعب و عنصر التخصص المذهبي وهذا هو ما نطلق عليه اسم (ولاية الفقيه).

* * *

تساؤل (١)

قديقال: فلماذا اذن لم تكن حكومة الانبياء والأئمة بهذا النحو؟ فقد كان الرسول الاكرم (ص) والامام علي (ع) ينتخبان الحكام والمدوبين بنفسيهما، وكانت القوى الثلاث مجتمعة في شخصيهما، ولم يكن هناك اي صندوق انتخابي في البين.

وعند الجواب نقول: مع ملاحظة مقام العصمة الذي يمتلكه النبي والامام فان الامر معه يختلف عنه مع غيره، فالمعصوم له حسابه والمجتهد الجامع للشرائط له حسابه الآخر، وان كان المعصوم ايضا يشاور الآخرين في اختيار الافراد وتطبيق المشاريع رغم كون القرار النهائي بيده علاوة على ان الظروف آنذاك تختلف اختلافا كبيرا عن الوضع الحالي ولانعني بذلك ان القوانين تتفاوت وانما نوكد على ان اسلوب تطبيقها متفاوت بلاريب (يرجى التركيز على هذا الامر).

* * *

تساؤل (٢)

قديقال: اذا لاحظنا الموازين الفقهية فما المانع من ان يجمع الفقيه المستكمل للشراط في عصرنا الحاضر كل القوى ويمسك بازمتهما ويشكل في الواقع

النوع الثاني من الحكومة وهو حكومة الفرد الصالح؟

ونقول في الجواب: ان الفقيه الجامع للشرائط مكلف ان يختار في كل عصر وزمان الاسلوب الامثل لتطبيق المذهب، أو — كما يعبر الفقهاء — عليه ان يراعي «غبطة المسلمين» أي يختار الاصلح بحال الناس. وحينئذ فاذا تجنب الفقيه الجامع للشرائط الطريق الافضل متجها نحو اسلوب آخر فقد ارتكب خلافا يفقد معه مقام الولاية.

وبملا حظة هذا المبدأ الاساسي فهل من الاصلح ان يقف الفقيه الجامع للشرائط في القمة و يصدر بنفسه حكم رئاسة الجمهورية لشخص معين دون ان يكون هناك اي استطلاع للرأي العام أو انتخاب من قبله ام أن الافضل اشتراك الناس ايضا في عملية الانتخاب هذه واذا رأى بدوره ان المنتخب واجد للشروط المطلوبة أقر عملية الانتخاب المذكورة؟ واي هذين السبيلين أبعد عن الخطأ؟ وأيها اقرب الى الواقع؟ أليس عليه ان يتبع الأقرب فالاقرب، والاصلح فالأصلح؟

وبعد التجاوز عن هذا نقول: ان الناس يشكلون القوة الاصلية والعمود الفقري للنظام الحكومي ومع هذا فع اي اسلوب ينسجمون بشكل اكبر ويتعاونون بنمط اشد؟

ان من المسلم به ان الفقيه الجامع للشرائط لو بنى على آراء الناس وراح هو يراقب و يقر لكي يقع الاختيار على الفرد الصالح فان هذا سوف يكون اقرب الى الواقع واصلح كما سيكون الناس اشد قبولا بلاريب.

مما قلناه آنفا يتوضح الى اي مدى تنسجم مسألة احترام آراء الناس مع ولاية الفقيه. انها مسألة مهمة ان نعرف انسجام ولاية الفقيه مع حرية الانتخابات وحكم الشعب دون ان ينجر الأمر الى الاستبداد والديكتاتورية. اننا نتصور انه مع ما قدمناه من توضيحات لم يبق اي مجال لتصور التضاد الآنف و نعتقد ان هؤلاء الذين يتصورون التنافي بين (الجمهورية) و (الاسلامية) أو يتصورون ان مسألة (ولاية الفقيه) تعني الاستبداد هؤلاء يخلطون في الواقع بين الديمقراطية المذهبية والديمقراطية بشكلها الغربي، ومجرد مراجعة للبحوث التي مرت توضح هذه الحقيقة تماما.

وربما كان الاشتباه ناشئا من تصورهم ان الفقيه الجامع للشرائط يستطيع

ان يفعل مايشاء في الحكومة الاسلامية دونما ضابط أو قانون. في حين ان تدخله في كل المجالات له ضوابطه الشرعية ومقرراته القانونية الاسلامية ويتم على اساس من مصالح الامة الاسلامية (يرجى التركيز).

لقد بعث الله تعالى رسول الاسلام (ص) وأمره بتشكيل الدولة، وكان اول عمل له (ص) بعد هجرته الى المدينة وتوفر الارضية المناسبة هو تشكيل الحكومة والجيش وبيت المال والمحكمة وامثال ذلك .

وهذا القرآن الكريم يقول في هذا المجال «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» .
(النساء: ٦٥)

ومن الطبيعي انه حتى الرسول (ص) لو كان قد شكل مثل هذه الحكومة دون اذن الهي ودعا الناس الى ولايته لم يكن ذلك جائزاً وحينئذ فان من الاولى ان الحكومات المشكلة في هذه الارض ان لم تنته الى حكومة (الله) كانت حكومات غاصبة وظالمة.

وبعد (ص) انتقل هذا الحق الى اوصيائه، ووفقاً لما يعتقد الشيعه فان زمام خلافة الرسول (ص) اليوم قد انتهى الى الامام المهدي (عليه السلام) وان الحكومة الالهية حق له، وانه وحده المجاز بتشكيل مثل هذه الحكومة.

ومن جهة اخرى فان من المسلم به انه مع غيبة المهدي (ع) لم تترك الامة الاسلامية دون راع ودون ان تعرف مصيرها، ولا يمكننا ان نتصور ان الله تعالى قد ترك الامة الاسلامية بملايينها لسنين طويلة دون ان يعين لها مصيرها واسلوب ادارتها.

ترى هل يستطيع اي شعب ان يبقى دون حكومة؟ وهل هناك قانون او مذهب يدعي لنفسه الكمال دون ان يعين مصير ومسير الحكام في حين ان هذا يعد من اوضح الضرورات الاجتماعية؟

ترى هل نجيز للمسلمين ان ينضوا تحت لواء الاجانب وحكومتهم؟ وهل ان علينا — وقد قبلنا التوحيد — ان نلجأ لتشكيل حكومة — الديمقراطية الغربية — وعلى الاسلوب الغربي دون ان تنتهي في مجال جوازها الى الله جل وعلا؟ ان الجواب على كل هذه التساؤلات سلبى بلاريب.

ان الحكومة الاسلامية انما تتخلص من صفة الغاصبية اليوم اذا كانت

مأذونا بها من قبل المهدي (عليه السلام) ولحسن الحظ فقد صدر هذا الاذن في اطار خاص وبشكل صريح عبر الاخبار الاسلامية.

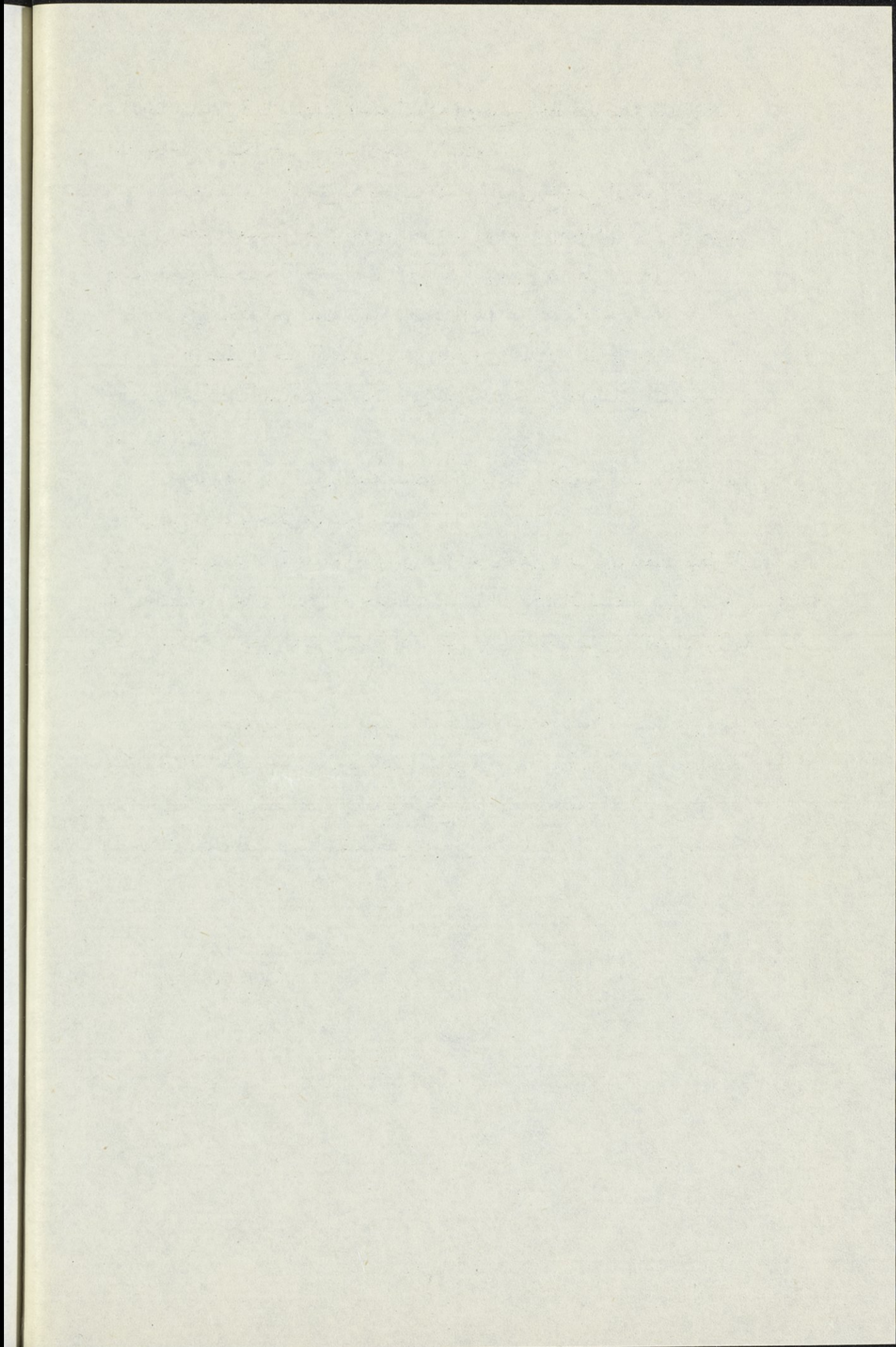
فعندما سأل اسحق بن يعقوب الامام المهدي (ع) عن المرجع الذي يرجع اليه في عصر الغيبة أجاب «واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله». (وسائل الشيعة ج ١٨ ص ١٠١).

وفي موضع آخر يقول الامام الصادق (ع) عن الفقهاء: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرضوا به حكما فاني قد جعلته حاكما» (وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٩٩).

وعلى هذا فان الولي الفقيه يستطيع ان يشكل الحكومة باذن الامام و يعود حاكما على الامة و حكما فيما شجر بينها.

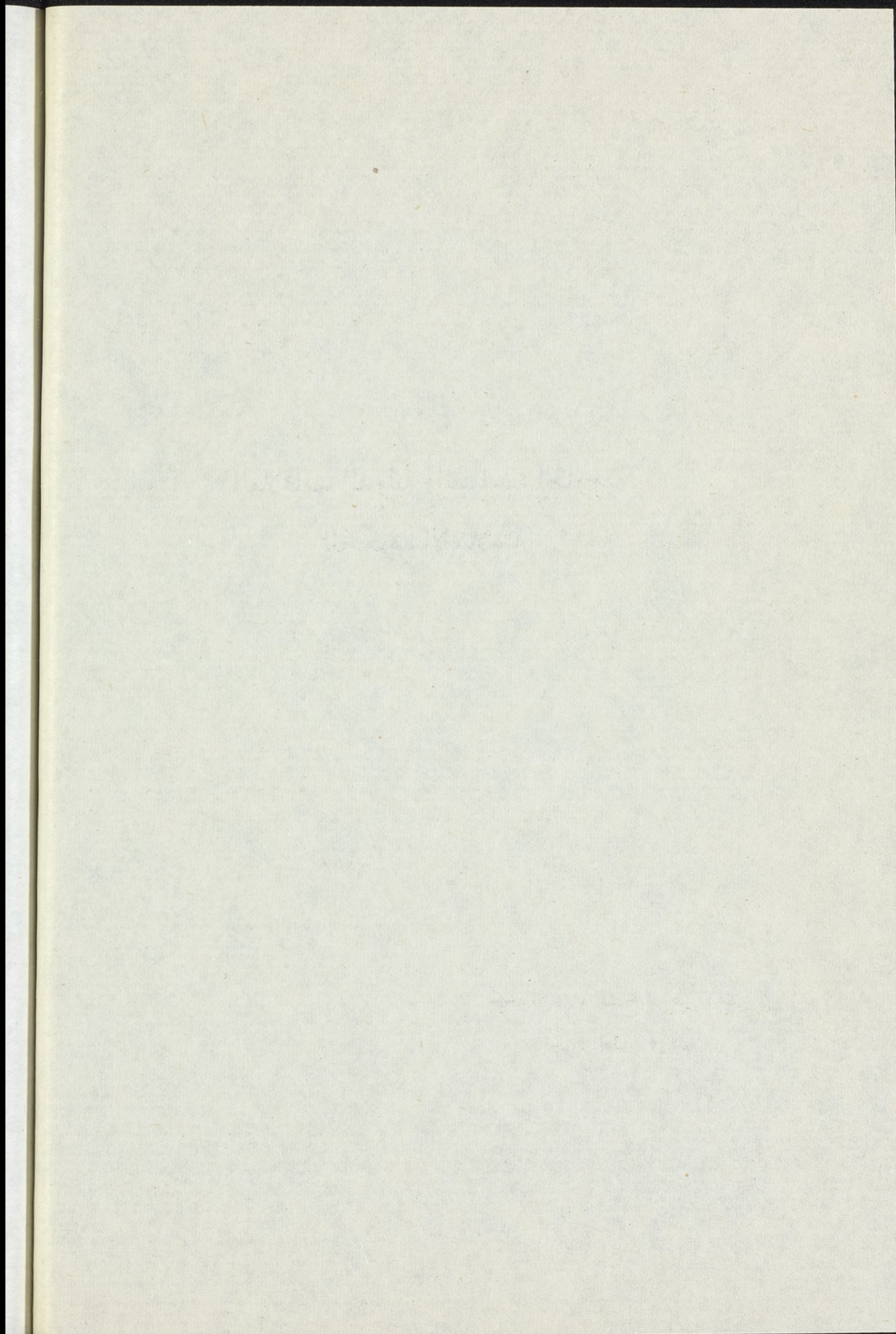
وهناك ادلة عديدة أخرى في هذا المجال وهي وان كان بعضها ينظر الى مجال القضاء أو مجال الفتوى ومرجعية التقليد الا أنه يمكن ان نستفيد منها: ان حل كل المشكلات يجب ان يتم في نهاية الامر على أيدي المتخصصين بالامور الاسلامية والفقهاء.

واذا تجاوزنا عن ما مضى فان كون الاسلام كاملا وخالدا من جهة، وكون مسألة الحكومة باعتبارها اهم المسائل الاجتماعية مسألة ضرورية واضحة من جهة أخرى، يقتضي ان يعين مرجع لهذا الأمر. والقدر المتيقن في مثل هذا المرجع ان يكون فقيها بصيرا مطلعا مديرا ومدبرا بلا ريب.



العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
للحكومة الاسلامية

حجة الاسلام الشيخ ابراهيم الأميني
الحوزة العلمية في قم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قبل أن نخوض هذا البحث، نشير باختصار الى مسألتين:
الأولى: ان البحث حول السياسة الخارجية في الاسلام يتوقف — بطبيعة الحال — على موافقتنا المبدئية بأن الاسلام يتدخل في السياسة، بل وفي تأسيس الحكومة الاسلامية، وادارة أمة الاسلام، وتطبيق الأحكام والقوانين الاجتماعية، وبيدي وجهات نظره حولها.

وبديهي ان هذا الأمر قد ثبت في حينه بأفضل صورة ولذلك لا نرى ضرورة للبحث فيه مجدداً.

الثانية: ان الحكومة الاسلامية. حكومة رسالية وعقد ندية، تقوم على نظرة كريمة خاصة. ومن هنا كان عليها ان تعمل لتحقيق الاهداف الالهية.
ان حاكم الشرع ومسؤولي الحكومة الاسلامية لا يستطيعون ان يحددوا

المنهج العام وأصول السياستين الداخلية والخارجية على ضوء أهوائهم ورغباتهم، بل عليهم أن يستلهموا المنهج من الوحي، ويخططوا في إطار القوانين والتعاليم الالهية. وبعبارة ثانية عليهم في الوهلة الأولى أن يعرفوا ما الذي يريده الاسلام منهم؟ وذلك لكي يتمكنوا من تحقيق الأهداف الالهية وتنظيم السياسات الداخلية والخارجية بشكل يمكن معه تحقيق تلك الأهداف. وعليهم في هذه المرحلة أن يستفيدوا من توجيهات الشرع.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هؤلاء لا يملكون حرية مطلقة في طريق تحقيق تلك الأهداف، فهم مضطرون لأن يعملوا في إطار التعاليم العامة للشرع، مثلاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، علينا قبل كل شيء أن نوضح الأمر التالي وهو: هل نحن نرى أنفسنا ملتزمين تجاه شعوب الدول الأخرى؟ وهل يطلب الاسلام شيئاً معيناً منا، أم لا؟ وإذا كان يطلب، فما هو ذلك الشيء؟ وهل نحن باعتبارنا حكومة إسلامية لنا التزامات أو مصالح اسلامية في بقية الدول، أم لا؟ وإذا كان الجواب بالاثبات فما هي السبل الكفيلة بتحقيقها؟ كما علينا أن نعرف ما هو مقصودنا من اقامة العلاقات مع الدول الأخرى؟ كل ذلك لكي نعرف مع أي الدول يجب أن نقيم العلاقات، وعن أي الدول يجب أن نبتعد.

لهذا السبب نرى لزاماً علينا الاشارة في الوهلة الأولى الى عدة مسائل، لنتمكن فيما بعد من اثبات مقصدنا.

الرسالة العالمية لنبي الاسلام (ص)

ان نبي الاسلام (ص) أرسل للناس كافة، والاسلام شريعة عالمية، لا اقليمية أو عرقية، أو قومية، وماشابه ذلك.

يقول القرآن الكريم:

«قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً الذي له ملك السماوات والأرض لا اله الا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون» (الأعراف: ١٥٨) و«وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً...» (سبأ: ٢٨).

تؤكد هاتان الآيتان — بصراحة كاملة — على ان نبي الاسلام (ص) أرسل للناس كافة، وكان لهم بشيراً ونذيراً.

وجاء في آيات أخرى ان الدين الاسلامي، دين شامل وعالمي، وسيتفوق في النهاية على جميع الأديان. يقول القرآن الكريم:

«هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» (التوبة: ٣٣) ويقول أيضا: «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا» (الفتح: ٢٨).

وفي القرآن الكريم، آيات تعد المؤمنين بأن ادارة العالم ستكون من اختصاصهم، وان دين الاسلام سيقوى كثيرا. يقول القرآن الكريم:

«وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ويمكنهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا» (النور: ٥٥). كما يقول: «ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين» (القصص: ٥).

نستنتج من هذه الآيات ان العالم له مستقبل زاهر، حيث سيسيطر المؤمنون والمحسنون على زمام الأمور، فيما يستعيد الاسلام مجده وقوته، و يبدأ الناس بعبادة الله سبحانه وتعالى دون خوف، ويتم استئصال جذور الشرك.

الدعوة ونمو الاسلام

بديهي ان الدين الاسلامي لم ولن ينمو من تلقاء نفسه، بل هو بحاجة الى الدعوة والجهاد. وهذه المسؤولية فوضت في بادئ الأمر الى رسول الله (ص)، فكان (ص) يسعى في هذا المجال. يقول سبحانه وتعالى:

«أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» (النحل: ١٢٥). ويقول كذلك: «فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم» (الشورى: ١٥).

هذه الآيات تدعو الرسول (ص) لدعوة الناس الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وحتى بالجدال الأحسن، والصمود في هذا الطريق العظيم، وعدم اتباع أهواء الناس. كما يقول القرآن الكريم في مكان آخر:

«يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس» (المائدة: ٦٧). ويقول كذلك: «يا أيها المدثر قم فانذر وثيابك فطهر والرجز فاهجر» (المدثر: ١ - ٥). ويقول: «لا يصدنك عن آيات الله بعد اذ

أنزلت اليك وادع الى ربك...» (القصص: ٧٨).
هذه آيات تطلب من النبي (ص) ان يبلغ لآيات الله، مبعداً الخوف عن نفسه، لأن الله سبحانه وتعالى سيكون عوناً له.

ولو ألقينا نظرة على كتب التاريخ والسيرة لعرفنا ان الرسول (ص) بذل محاولات جمة في مجال الدعوة الى الاسلام، وارشاد الناس، ومقارعة الشرك وعبادة الأوثان، وتوسيع نطاق التوحيد وعبادة الله. لقد كان (ص) يتحدث الى الناس متى ما سنحت له الفرصة، ويدعوهم الى الاسلام بالاستدلال والبرهان والموعظة والحكمة والنصيحة. وكان يسافر في بعض الأحيان الى المناطق الأخرى، كما كان يبعث بأصحابه الى هنا وهناك ليعلموا الناس قراءة القرآن ويرشدوهم. اضافة الى ذلك كان يبعث برسائل الى حكام الدول الأخرى وشعوبهم، داعياً اياهم للدخول في الدين الاسلامي (التراتب الادارية - ج ١، ص ١٩٤).
وبالدعوة توسع الاسلام شيئاً فشيئاً.

ولم يكن رسول الله (ص) مسؤولاً لوحده عن الدعوة الى الاسلام، بل ان هذه المسؤولية الكبيرة هي أيضاً من اختصاص جميع المسلمين. يقول سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: «قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين» (يوسف: ١٠٨).

تطلب هذه الآية من النبي (ص) ان يقول للناس ان طريقي هو هذا، وأدعو الناس الى الله بالبصيرة والوعي، وأن أتباعي سيواصلون هذه المهمة من بعدي.

ان المسلمين سواء في عهد الرسول (ص) أو بعده كانوا يرون في الدعوة الى الدين وتنمية الاسلام وظيفة شرعية. وكم هي المصائب والمشقات والسجون والتعذيب التي تحملوها في هذا الطريق. ولولم يبذل المسلمون كل تلك المحاولات، لما كان الاسلام يبقى صامداً ومنتصراً ليومنا هذا.

الدعوة الى الخير، وظيفة عامة

يعتبر القرآن الكريم الدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من وظائف الأمة الاسلامية، حيث يقول:

«ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر

وأولئك هم المفلحون» (آل عمران: ١٠٤). ويقول كذلك: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» (آل عمران: ١١٠).

ومن المسلم به ان الدعوة الى الاسلام تعد من احدى مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الدعوة وتنمية الاسلام، من وظائف الحكومة الاسلامية

وعلى هذا الأساس فان احدى الوظائف الكبيرة الملقاة على عاتق المسلمين تتمثل بالدعوة الى الدين، وتوسيع نطاق التوحيد، وعبادة الله ومقارعة الشرك والكفر والاتجاهات المادية. وايضا أقيمت حكومة اسلامية، فعلى تلك الحكومة أن تسعى في هذا المجال، وتحاول جادة لنشر الاسلام في المناطق الأخرى. وهذه هي من احدى الوظائف الرسمية للحكومة الاسلامية ويجب أن تصدر برامجها. وهي تؤدي هذه الوظيفة من خلال الاذاعة والتلفزيون أو الصحف والمجلات أو بواسطة ارسال الكتب الاسلامية والمبلغين أو عن طريق التبادلات الثقافية والعلمية أو عن أي طريق آخر. وان الحكومة الاسلامية لن تستطيع أن تتقاعس في هذا الأمر المهم. كما ان هذا البرنامج يجسد جانبا من السياسة الخارجية للحكومة الاسلامية.

مقارعة الظلم والاستكبار

والوظيفة الثانية الملقاة على عاتق المسلمين تتمثل بمقارعة الظلم والاستكبار والفساد، والدفاع عن المحرومين والمستضعفين، والعمل على اقامة العدل الاجتماعي. يقول الله سبحانه وتعالى: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون» (المائدة: ٨). ويقول أيضا: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز» (الحديد: ٢٥). كما يقول عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله» (النساء: ١٣٥).

في هذه الآيات يطلب الله تعالى من المؤمنين أن يقيموا العدل والقسط، ولا يخشوا أي قوة في هذا الطريق، باعتبار أن من أهداف بعثة الأنبياء إقامة العدل الاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف العظيم، يجب الاستفادة حتى من قوة الحديد (السلاح).

ان المسلمين ملزمون بالدفاع عن المحرومين والمستضعفين والمضطهدين في العالم بمختلف الوسائل بل وحتى خوض الجهاد اذا ما تطلب الأمر ذلك . يقول سبحانه وتعالى: «ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت، فقاتلوا أولياء الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا» (النساء: ٧٥، ٧٦).

يصرح القرآن الكريم في هذه الآية بأن القتال بهدف انقاذ المستضعفين يعتبر فضيلة انسانية تستجيب لها الضمائر الانسانية الحية، وان القتال في سبيل الله هو من علائم الايمان، فيما يكون القتال في سبيل الطاغوت من علائم الكفر والشرك . و يقول سبحانه وتعالى أيضا: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله» (البقرة: ١٩٣).

في هذه الآية يطلب جلّ وعلا من المسلمين أن يقاتلوا ويجاهدوا بالقدر الذي يستطيعون معه أن يقطعوا جذور الفساد من الأرض ليصبح الدين لله. وعلى هذا الأساس طالما يكون الفساد والفتنة في الأرض، فلن يهدأ للمسلمين بال.

ومثلما نلاحظ فان القرآن الكريم وضع على عاتق المسلمين وظيفة شاقة للغاية، حيث ان عليهم أن يسعوا ويجاهدوا لصد الظلم والفساد والاستعمار والاستكبار ويدافعوا عن المحرومين والمستضعفين، و يقيموا حكومة العدل الالهية بكل الوسائل الممكنة... عن طريق الدعوة وتوعية المحرومين، وبالْحكمة والموعظة، وعن طريق فضح الظالمين والمستكبرين، وعن طريق التهيب والتهديد، وبالطرق الدبلوماسية والسياسية، ودعم حركات التحرر، وبالتالي الحرب والقتال في الحالات الضرورية. ومادام هناك فساد وفتنة وظلم واستكبار واستعمار في العالم، فعلى المسلمين والحكومات الاسلامية أن يناضلوا سواء في

الداخل أو في الخارج. وعند تنظيم السياسات الخارجية يلزم أخذ هذه الرسالة الإلهية العظيمة بنظر الاعتبار واستخدام أفضل السبل للوصول إليها بحيث تكون مختلفة باختلاف الدول والظروف والأوضاع والأزمات. ومع ذلك يجب عدم تجاهل الهدف مطلقاً.

وعلى الحكومة الإسلامية أن تتصرف بشكل تعرف معه في العالم كمكافحة للظلم والاستكبار والكفر والاتجاهات المادية ومدافعة عن المحرومين والمستضعفين، ورائدة الإرشاد والتوحيد، وداعية إلى الخير، وأمرة بالمعروف، ونهاية عن المنكر، وأن تأخذ على عاتقها قيادة حركات التحرر العالمية باعتبارها أمة وسطاً، وتصبح أسوة للعالم في جميع الشؤون والكمالات المادية والمعنوية.

استقلال أمة الإسلام، وعلاقتها بالدول الكافرة
هذا الموضوع سندرسه ضمن عدة مواضيع:

وحدة الأمة الإسلامية

ان الإسلام يعتبر جميع المسلمين أمة واحدة. يقول القرآن الكريم: «وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (المؤمنون: ٥٢). ويقول في مكان آخر: «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيداً» (البقرة: ١٤٣).

ان ملاك ومعيار وحدة المسلمين هو العقيدة والايان، ولهذا فان الاختلافات العرقية والقومية والاقليمية واللغوية وماشابه ذلك لا تستطيع أن تؤدي الى التفرقة وتباعد المسلمين عن بعضهم، حيث توجد بين المسلمين صلة قوية، وهم أخوة وجسد واحد. يقول القرآن الكريم: «انما المؤمنون أخوة» (الحجرات: ١٠).

ولا توجد في الإسلام أمم، بل الجميع أمة واحدة، لهم هدف واحد يعملون لتحقيقه. انهم جميعاً أمة، ويتواجدون مقابل العدو المشترك، أي الكفر والاستكبار العالميين.

الاسلام، نظام كامل ومستقل

الاسلام، منهج: عقائدي، عبادي، أخلاقي، سياسي، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، وبصورة عامة نظام كامل له ثقافة مستقلة تنشأ من الوحي، و يقيم جميع برامج وخطته ومشاريعه على أساس نظريته الكونية الخاصة وتربية الفضائل والكمالات الانسانية.

والاسلام له ثقافة غنية ومستقلة، لا تعتمد الاعلى الوحي. وهذه الثقافة الغنية استطاع المسلمون في صدر الاسلام أن يحرزوا تقدما ملحوظا و بينوا حضارة مرموقة.

ان الثقافة الغنية للاسلام ظهرت اول ما ظهرت في أرض الحجاز، وأوجدت على أساس احياء الفضائل والكمالات الانسانية، أمة صغيرة، ولكن مستقلة وقوية للغاية. ثم كبرت تلك الأمة تدريجيا، وجذبت اليها المجتمعات والشعوب والأفراد والعرقيات المختلفة، ولم يمض وقت طويل حتى سطع نورها على أبعد نقاط العالم.

ان البرامج الحياتية للقرآن واستقلاله الثقافي كانت رائعة بشكل يسطع نورها على كل بقعة في العالم، و ينفذ في الأعماق، و يضم الجميع في أحضانه الدافئة.

ولقد منحت الثقافة الاسلامية الغنية والانسانية لأتباعها استقلالا وحرية الى درجة انهم كانوا لسنين طويلة يحملون لواء التمدن والعلوم والفنون والثقافة والمعارف، بحيث ان اكثر آثارهم الغنية والعلمية مازالت مشهودة في عالمنا هذا.

والاسلام لا يتبع أي مذهب في برامج، ولذلك لا يمكن لأتباعه أن يتبعوا أي مذهب. وعلى هذا الأساس فان حكومة ما لا تستطيع أن تكون حكومة اسلامية مالم تسع لحفظ استقلال الأمة الاسلامية الواحدة، وتستلهم من مذهب الوحي في مشاريعها وبرامجها. وعليها أن تنظم السياسات الداخلية والخارجية بحيث تحرر الأمة الاسلامية الواحدة من التبعية للأجانب في مجال العلم والصناعة والثقافة والاقتصاد والزراعة وبقية المجالات الأخرى، لكي يفكروا بأنفسهم و يضعوا المشاريع والبرامج على أساس الاسلام و يقرروا و يعملوا بأنفسهم.

اذن فان حفظ استقلال وحرية أمة الاسلام يتصدران برامج الحكومة
الاسلامية، ويجب تنظيم السياسات الخارجية والداخلية على ضوءها، والا فلا
تكون حكومة اسلامية.

القرآن وكشف مؤامرات الأعداء

ان الاسلام يهتم كثيرا باستقلال الأمة الاسلامية، ولهذا السبب يمنع نفوذ
الأجانب وتدخلهم في الشؤون الداخلية للدول الاسلامية. والقرآن له توصيات في
هذا المجال، ففي البداية يبين في بعض الآيات الأغراض الدينية والأهداف
المشؤومة للكفار ومؤامراتهم لكي لا يندفع المسلمون بأحبابهم، وليعرفوا أمام اي
أشخاص يتواجدون. وعلى سبيل المثال نورد الآيات التالية: «ما يود الذين كفروا
من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته
من يشاء والله ذو الفضل العظيم» (البقرة: ١٠٥). «ان تمسكم حسنة تسؤهم وان
تصيبكم سيئة يفرحوا بها وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً ان الله بما يعملون
محيط» (آل عمران: ١٢٠). «ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم
كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ماتين لهم الحق فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله
بأمره ان الله على كل شيء قدير» (البقرة: ١٠٩). «يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا
الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين بل الله مولاكم وهو خير
الناصرين» (آل عمران: ١٤٩، ١٥٠). «فبا نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم
قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به ولا تزال تطلع على خائنة منهم
الاقليلا منهم فاعف عنهم واصفح ان الله يحب المحسنين» (المائدة: ١٣). «ولن ترضى
عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت
أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير» (البقرة: ١٢٠).
«كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة يرضونكم بأفواههم وتأني قلوبهم
وأكثرهم فاسقون* اشترى بايات الله ثمناً قليلاً فصدوا عن سبيله انهم ساء ما كانوا
يعملون* لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون» (التوبة: ٨، ٩، ١٠).
«ها انتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله واذا لقوكم قالوا آمنا واذا
خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ قل موتوا بغيظكم ان الله عليم بذات الصدور»
(آل عمران: ١١٩). «والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلاً تفعلوه تكن فتنة في

الأرض وفساد كبير» (الأنفال: ٧٣).

الآيات المذكورة أعلاه تتحدث عن الأغراض الدنيئة والخصال الذاتية للكفار من جملتها:

- ١ — ان الكفار والمشركين لا يريدون الخير للمؤمنين. فلو أصاب المسلمين خير حزنوا، وإذا أصابهم مكروه فرحوا.
- ٢ — الكفار يحسدون المؤمنين و يرغبون في صدّهم عن دينهم.
- ٣ — لو أطاع المؤمنون الكفار، لأخرجوهم عن دينهم.
- ٤ — الكفار يخونون المؤمنين، وسيعلم المؤمنون بخياناتهم.
- ٥ — اليهود والنصارى لن يرضوا عن النبي (ص)، الا اذا اتبع دينهم.
- ٦ — لا يمكن الاعتماد على وعود هؤلاء، فاذا ماسيطروا على المؤمنين نقضوا عهدهم.

٧ — الكفار لن يحبوا المؤمنين، حتى وان أحبهم المؤمنون.
ان الله سبحانه وتعالى يتحدث في هذه الآيات عن عداة الكفار و حقدهم وخياناتهم ومؤامراتهم ليعي المسلمون بأن هؤلاء لن يستطيعوا أن يكونوا أصدقاء لهم، ولذلك يلزم الحذر منهم.

النهي عن الولاية للكفار

نظراً لأن الله تعالى له عناية خاصة بحفظ استقلال الأمة الاسلامية وكيانها وحريتها، وهو عليم بالأغراض السيئة والمؤامرات الخطيرة للكفار، فانه سبحانه وبعد أن يعدد قسماً من الأهداف اللئيمة والخصال الذاتية للكفار، يخاطب المسلمين داعياً إياهم لعدم اعتبار هؤلاء اصدقاء، أو الاعتماد عليهم، أو تفويض الأمور اليهم، أو اتباعهم، وعقد الولاية معهم. على سبيل المثال نورد الآيات التالية:

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات ان كنتم تعقلون» (آل عمران: ١١٨).

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين». (المائدة: ٥١).

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق» (المتحنة: ٢).

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين آخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء وآتقوا الله إن كنتم مؤمنين» (المائدة: ٥٧)

«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين اريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً» (النساء: ١٤٤).

«يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئس الكفار من أصحاب القبور» (المتحنة: ١٣).

«لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة وحذركم الله نفسه والى الله المصير» (آل عمران: ٢٨).

في هذه الآيات، إشارة الى قسم من خصال الكفار وأغراضهم اللئيمة:
١ - الكفار لا يريدون الخير للمسلمين ويحاولون الحاق الضرر بهم بكل الوسائل.

٢ - ان عداة هم للمسلمين واضح من كلامهم، وفي قلوبهم عداة كبير.

٣ - الكفار لا يقبلون دين الاسلام، ويستهزئون به.

وبعد أن يزيح سبحانه وتعالى في هذه الآيات الستار عن الأغراض اللئيمة والعداء الذاتي للكفار ازاء المسلمين، وبعد ان يحذر المسلمين من هؤلاء، يطلب منهم ان لا يعتبروا الكفار أولياء وأصدقاء ومدافعين... يدعوهم لعدم الاعتماد عليهم والتآلف معهم، وعدم الاستجابة لقراراتهم، وعدم السماح لهم باعداد المشاريع للمسلمين والتدخل في شؤونهم، كما يدعو المسلمين ليكونوا مستقلين وأحرارا. وهو جلّ وعلا يؤكد كثيرا على هذه المسائل، اذ يقول: «ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ومن يتوهم منكم فانه منهم».

وفي آيات أخرى يعتبر الله تعالى الولاية مع الكفار من علائم انعدام الايمان، اذ يقول في كتابه المجيد: «ولو كانوا يؤمنون بالله والنبى وما أنزل اليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون» (المائدة: ٨٢). ويقول كذلك: «لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم

أواخوانهم أو عشيرتهم» (المجادلة: ٢٢).

هذه الآيات تحدد بوضوح السياسة الخارجية للحكومة الإسلامية ازاء الدول الكافرة، وتطرح مشروعا واضحا، وتدعو المسلمين بحزم للمحافظة على استقلالهم وحريتهم، وعدم السماح للكفار والمشركين للتدخل في شؤونهم الداخلية، أو عقد المودة معهم وانخاذهم بهؤلاء. وخلاصة القول يلزم على الحكومة الإسلامية أن تسعى بكل ما لديها لحفظ استقلالها وحريتها وعدم السماح للكفار والمستكبرين للنفوذ في الأمة والتدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب أي معاهدة تؤدي الى تسليط الكفار عليهم. ولهذا السبب يقول القرآن بصراحة تامة: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (النساء: ١٤١).

الود مع الكفار في الحالات الاضطرارية:

ينهى القرآن الكريم عن الولاية مع الكفار، بهدف حفظ استقلال الأمة الإسلامية وحريتها وقدرتها. وعلى هذا الأساس اذا اقتضت مصالح الاسلام والمسلمين، فان الحكومة الإسلامية تستطيع ان تقيم علاقات ودية مع الكفار شريطة ان تكون وقتية. فعلى سبيل المثال اذا أحست الحكومة الإسلامية انها غير قادرة على الوقوف بوجه الكفار، فانها تستطيع أن تظهرودا —ظاهريا— مع الدول الكافرة وتبدي لنا من جانبها، وتسعى في نفس الوقت لتقوية نفسها. وأيضا اذا اقتضت مصالح الاسلام جذب الكفار نحو الاسلام باللين ونشر الاسلام في المناطق الأخرى، فان الحكومة الإسلامية تستطيع ان تظهر الود مع الكفار. يقول القرآن الكريم:

«لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة وحذركم الله نفسه والى الله المصير». (آل عمران: ٢٨)

هذه الآية تمنع الولاية للكفار أو اقامة علاقات ودية معهم، ومع ذلك تستثني في هذا المجال التقية.

أما موضوع التقية فقد ورد في روايات كثيرة. فعلى سبيل المثال ورد في تفسير الصافي في ذيل آية «الا أن تتقوا منهم تقاة» عن أمير المؤمنين علي (ع): «وأمرک أن تستعمل التقية في دينك... وإياك ثم إياك ان تتعرض للهلاك وان تترك التقية التي

أمرتك بها فانك شائط بدمك ودماء اخوانك معرض لزوال نعمك ونعمهم، مذهم في أيدي أعداء دين الله وقد أمرك الله باعزازهم».

وعن الصادق عن ابيه عليها السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا ايمان لمن لا تقية له»، ويقول: «قال الله تعالى الا أن تتقوا منهم تقاة» (البحار— ج ٧٥، ص ٤١٤).

وقال الباقر(ع): «التقية في كل شيء يضطر اليه ابن آدم وقد أحله الله له». (البحار: ج ٧٥، ص ٤٣٥)

وقال الحسن بن علي عليه السلام: قال رسول الله (ص): «ان الانبياء انما فضّلهم الله على خلقه بشدة مداراتهم لأعداء دين الله وحسن تقيتهم لأجل اخوانهم في الله» (البحار: ج ٧٥، ص ٤٠١).

وقال الصادق(ع) في قول الله تعالى «وقولوا للناس حسنا»: «أي للناس كلهم مؤمنهم ومخالفهم. أما المؤمنون فيبسط لهم وجهه، وأما المخالفون فيكلمهم بالمدارة لاجتذابهم الى الايمان فانه بأيسر من ذلك يكف شرورهم عن نفسه وعن اخوانه المؤمنين». قال الامام عليه السلام: «ان مداراة أعداء الله من أفضل صدقة المرء على نفسه واخوانه. كان رسول الله في منزله اذ استأذن عليه عبد الله بن أبي سلول فقال رسول الله: بئس اخوال عشيرة ائذنوا له. فلما دخل أجلسه وبشر في وجهه فلما خرج قالت له عائشة: يا رسول الله قلت فيه ما قلت وفعلت به من البشر ما فعلت، فقال رسول الله: يا عويش! يا حميراء إن شر الناس عند الله يوم القيامة من يكرم اتقاء شره». (البحار: ج ٧٥، ص ٤٠١)

وبالجمله يستفاد من الآيات والروايات آفة الذكرانه اذا احست الحكومة الاسلامية بان المدارة مع الكفار تخدم استقلال الأمة الاسلامية وتحافظ على كيانها، فانها تستطيع ان تنتهج مثل هذه السياسة بصورة مؤقتة، على ان لا تتجاهل الهدف الأساس المتمثل بنشر الاسلام وتحقيق الاستقلال، وتساوم بهدف المحافظة على حكمها.

التعاون مع الكفار وعدم التعرض لهم

اذا كان الكفار لا يريدون خيانة المسلمين أو التسلط عليهم، ويرغبون في التعايش معهم سلمياً، فان الحكومة الاسلامية تستطيع—وفقاً لمصالح الاسلام—

ان تعقد اتفاقيات معهم وتتعايش معهم سلمياً وتتعاون معهم في القضايا المشروعة التي تعود بالنفع على الطرفين. يقول القرآن الكريم: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين» انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون» (المتحنة: ٨، ٩). و يقول كذلك: «وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم» (الأنفال: ٦١).

يستفاد من بعض الآيات ان النبي (ص) كان يعقد مثل هذه الاتفاقيات مع الكفار.

يقول القرآن الكريم: «الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين» (التوبة: ٤).

لننظرنا الى تاريخ الاسلام وسيرة الرسول (ص) نرى انه (ص) عقد خلال سني نبوته معاهدات مع الكفار والتزم بها، ومن جملة تلك المعاهدات: أولاً: عندما هاجر (ص) الى المدينة، عقد اتفاقية بين المهاجرين والأنصار واليهود. وما زال نص تلك الاتفاقية المهمة باقياً في التاريخ. ونرى من الضرورة بمكان، الاشارة الى أجزاء منها: أ — وانه من تبعنا من اليهود فان له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

ب — وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين.

ج — لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.

د — وان على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وان بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.

هـ — وان بينهم النصح والنصيحة والبر دون الاثم.

و — وان بينهم النصر على من دهم يثرب.

(سيرة ابن هشام — ج ٢ ص ١٤٧ — الأموال، ص ٢٩٠)

كما نلاحظ ان الرسول الأكرم (ص) عقد وفق هذه المعاهدة ثلاث اتفاقيات مع اليهود، وهي:

١ - اتفاقية الدفاع المشترك ، وانفاق تكاليف الحرب بالتساوي.

٢ - حرية اقامة الشعائر الدينية.

٣ - التعاون في المجالات التي تعود بالفائدة على الطرفين.

ثانياً: معاهدة صلح الحديبية.

هذه المعاهدة وقعها الرسول الأكرم (ص) مع كفار ومشركي مكة في

منطقة تدعى «الحديبية». وفيما يلي فقرات من تلك المعاهدة:

١ - يتعهد المسلمون وقريش بالتخلي عن النزاع مدة أربع سنوات وعدم

التعرض للآخر.

٢ - عدم ارتكاب الخيانة والسرقة والاحترام المتبادل لأموال الآخرين.

٣ - كل مسلم دخل مكة لغرض الحج أو العمرة أو السفر الى اليمن

والطائف، يكون في أمان، وهكذا الحال بالنسبة للمشركين الذين يدخلون المدينة

لغرض الذهاب الى الشام أو المشرق.

٤ - يستطيع الطرفان ان يعقدا معاهدات مع أي قبيلة ويجب احترام تلك

المعاهدة.

٥ - يتعهد الطرفان بأن لا يُكَيِّنَ احد هما العداوة للطرف الآخر أو

يستخدم الخدعة.

٦ - يستطيع محمد وأنصاره في العام القادم ان يدخلوا مكة لغرض الحج،

شريطة أن لا يحملوا السلاح معهم، وان لا يتوقفوا في مكة أكثر من ثلاثة أيام.

(الأموال ص ٢٣٠ - سيرة الحلبي ج ٣، ص ٢٤)

ثالثاً: الرسالة التي أرسلت الى يوحنا حاكم ايله. وفيما يلي نصها:

هذه الرسالة بمثابة تعهد من جانب الله ورسوله الى يوحنا ابن روبه

وأهالي ايله.

انهم وسفنهم وقوافلهم البحرية والبرية في أمان الله ورسوله. والذين يبرون

من تلك المنطقة قادمين من الشام واليمن والبحرهم بدورهم سيكونون آمنين،

ويجب أن يتعهد أهل ايله على ان يدفعوا الدية لأهالي المقتولين وأن لا يجرموا

الآخرين من المياه التي يدخلونها، ولا يغلقوا الطرق المائية والبحرية بوجه الآخرين.

(الأموال ص ٢٨٧ - النقل بالمعنى)

رابعاً: المعاهدة مع نصارى نجران. وفيما يلي نورد فقرات منها:

- ١ - يتعهد أهالي نجران بدفع ألفي حلة (ثياب خاصة) الى المسلمين في كل عام وعلى مرحلتين كضرائب مترتبة عليهم.
- ٢ - أن يستضيفوا مبعوثي محمد مدة شهر أو أقل، على أن لا يبقى المبعوثون أكثر من شهر هناك .
- ٣ - متى ما شنت حرب من جانب اليمن، فعلى أهالي نجران ان يضعوا تحت اختيار جيش الاسلام ثلاثين درعا و ثلاثين حصانا وثلاثين بعيرا، بعنوان العارية المضمونة.
- ٤ - ان أهالي نجران وضواحيها سيعيشون في ظل رحمة الله ورسوله. وستكون أموالهم ومعابدهم في أمان. وسيواصل الكهنة والقساوسة وخدمة المعابد نشاطاتهم، دون أن يمنعهم من ذلك أي شخص.
- ٥ - لا يحق لأي كان أن يبعد هؤلاء عن أراضيهم أو يأخذ العشر منهم أو يهاجم موطنهم.
- ٦ - من طالب بحقه، فيجب التصرف معه بانصاف وعدل.
- ٧ - أن لا يرتكب الواحد منهم أي جرم.
- ٨ - يتعهد أهالي نجران بتجنب الربا، والا فان محمداً سيستاء من ذلك ولن يتعهد لهم بشيء.

(فتوح البلدان، ص ٧٦ - الأموال، ص ٢٧٢ - النقل بالمعنى)

يستنتج من الآيات والمعاهدات المشار اليها ان الحكومة الاسلامية تستطيع متى ما اقتضت مصالح الاسلام والمسلمين ان تتعاون مع الكفار والمشركين وأهل الكتاب، وكذلك تتعاون معهم في المجالات التي تعود بالفائدة على الطرفين، مثل عقد اتفاقيات التبادل العلمي أو الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الاقتصادي أو الدفاعي، أو معاهدة عدم تعرض الواحد للآخر أو معاهدات أخرى من هذا القبيل. ومع ذلك يشترط في عقد مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات عدم تسلط الكفار على المسلمين والتدخل في شؤونهم الداخلية، أو توجيه ضربة الى استقلال الأمة الاسلامية وحريتها. وخلاصة القول يجب في كل معاهدة ان تؤخذ بنظر الاعتبار مسألة حفظ استقلال البلاد، لا أن يقبل الحاكم الاسلامي بولاية الكفار حفظا لمقامه.

ويجب على الحكومة الاسلامية أن تأخذ بنظر الاعتبار - دائماً - العداة

الذاتي الذي يكره الكفار للمسلمين ومؤامراتهم الخفية، وإذا ما عقدت معاهدة معهم عليها أن تعمل بجد لئلا تؤدي إلى تسلط الكفار.

احترام المعاهدات والاتفاقيات

لوعقدت الحكومة الإسلامية اتفاقية مع حكومة أو شخص أو شركة من الشركات التابعة للدول الأخرى، دون فرض أو اجبار، عليها أن تلتزم بتلك الاتفاقية وتحترمها. وهناك بهذا الخصوص آيات وروايات كثيرة. يقول القرآن الكريم: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود» (المائدة: ١) ويقول أيضا: «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون».

(النحل: ٩١)

هذه الآيات ترى في الوفاء بالعهود والعقود علائم للإيمان. وهناك آيات أخرى تصرح بعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الكفار. يقول القرآن الكريم: «الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين» (التوبة: ٣). وفي هذا المجال وردت روايات، منها: إن الإمام علياً عليه السلام كتب إلى مالك الأشتر يقول:

«وان عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحط عهدك بالوفاء وارع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك جنةً دون ما أعطيت فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود».

(نهج البلاغة - الكتاب ٥٣)

وقال رسول الله (ص): «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليوف إذا وعد».

(الكافي - ج ٢، ص ٣٦٣)

وقال الرسول الكريم (ص) أيضاً: «يجب على المؤمن الوفاء بالمواعيد

والصدق فيها» (المستدرک - ج ٢، ص ٨٥).

إن الوفاء بالعهد هو من الفضائل والكمالات الإنسانية التي تستجيب لها فطرة البشر، والإسلام بدوره يؤكد على ضرورة هذا الأمر. فالمسلم اذن يجب أن

يفي بوعوده حتى وان لحقت به اضرار مادية. نعم، يجب على المسلمين أن يعطوا
للآخرين دروساً في الانسانية والقضائل.

ونحن لوراجعنا سيرة الرسول الأكرم (ص) وجدنا انه كان يفى بوعوده
ومعاهداته ولا ينقضها طالما يلتزم الطرف الآخرها. على سبيل المثال ان الرسول
الأكرم (ص) وعد المشركين على ضوء معاهدة صلح الحديبية بتسليمهم الأشخاص
الذين يفرون من مكة الى المدينة. لكن وبعد انتهاء المعاهدة دخل المدينة شخص
مسلم يدعى أبا بصير كان قد هرب من مكة. في هذه الأثناء بعث المشركون
شخصاً الى الرسول الكريم (ص) طالبين منه أن يسلمهم ذلك الشخص.
فقال (ص) لأبي بصير: نحن عاهدنا هؤلاء القوم بتسليم الهاربين اليهم، وأن ديننا
لا يسمح بالغدر ونقض المعاهدات. اذهب معهم وسيجد الله لك حلاً. فقال أبو
بصير: هل تسلمني الى المشركين يا رسول الله ليأخذوا ديني مني؟ فقال له الرسول:
يا أبا بصير، يجب ان نفي بوعودنا. اذهب معهم وكن على يقين بان الله تعالى
سينقذك ومعك سائر المستضعفين»..

(سيرة ابن هشام — ج ٢، ص ٣٢٣)

وفي قضية صفين عندما اضطر أمير المؤمنين علي (ع) أن يوقع معاهدة صلح
مع معاهديه، لكنه (ع) خاطبهم بقوله: «ويحكم ابعده الرضا والعهد نرجعه؟ أوليس
الله يقول أوفوا بالعقود. وقال اوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد
توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون».

(وقعة صفين لابن مزاحم — ص ٥١٤)

على أي حال، فان الرسول الأكرم والخلفاء والأئمة عليهم السلام كانوا
يوفون بالعهود والعقود في حياتهم الشخصية والاجتماعية، ثم ان الوفاء بالعهد يعد
من علامات الاسلام والايمان.

ولا يمكن نقض المعاهدات الآ في حالة واحدة، أي عندما ينقض الطرف
الآخر المعاهدة من جانبه، أو ينوي نقضها وخيانتها. وقد تحدث القرآن الكريم عن
هذا الموضوع حيث قال: «واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله
لا يحب الخائنين» (الأنفال: ٥٨).

ويقول أيضاً: «وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا
أئمة الكفرانهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون» (التوبة: ١٢). ويقول أيضاً: «الاتقاتلون

قوما نكنوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدؤوكم أول مرة أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه ان كنتم مؤمنين» (التوبة: ١٣).

ونحن نلاحظ هذا الأمر في سيرة النبي (ص) نفسه وخلفائه، مثلاً في صلح الحديبية ظل (ص) وفي لعده مقابل وفاء المشركين، لكن حين نقض المشركون جزءاً من المعاهدة، اضطر الرسول الأكرم لالغاء المعاهدة وعلان الحرب.

اخافة الأعداء

ومن الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها الحكومة الاسلامية بنظر الاعتبار، اخافة الأعداء. فالحكومة الاسلامية ملزمة بتقوية جيشها والتسلح ليهاب الأعداء قوتها ولا يفكروا — قط — بخيانتها أو الاعتداء عليها. يقول القرآن الكريم بهذا الصدد: «واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وماتنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون» (الأنفال: ٦٠).

والآية الآنفة تخاطب المسلمين جميعاً لا الرسول (ص) فقط، وتدعوهم لاعداد قوة كبيرة بكل الوسائل المتاحة. قوة متفوقة على بقية القوى في مختلف الأبعاد... انها تدعوهم لتقوية أنفسهم في المجالات التجريبية، والتمارين العسكرية، والخطط الحربية، والأسلحة الحديثة المتطورة، ووسائل النقل البرية والجوية والبحرية ليتفوقوا بذلك على الأعداء، ليس المكشوفين منهم فحسب، بل وجميع الأعداء الذين لا يعلمون بهم ولا يعلم بهم سوى الباري جلّ وعلا.

أما جملة «وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم» فهي كلام رائع ويثير الانتباه. ذلك ان الآية تدعو المسلمين لتقوية أنفسهم بحيث يخشاهم الأعداء، بل وجميع الأعداء الذين لا يعلمون بهم، ولا يفكرون عندها بالخيانة أو التآمر على الاسلام. وهذه الوسيلة تتم السيطرة على القوى المعتدية والفاصلة، وذلك لقلع جذور الفساد والفتنة والاعتداء والاستعمار والظلم من الأرض. وواجب على المسلمين أن يبذلوا في هذا الطريق مالداهم من امكانات مالية ومعنوية، وسيكون أجرهم محفوظاً عند الله، لأنهم يعملون من أجل هدف مقدس وأهلي وانساني، لا من أجل السلطة.

والقرآن الكريم يدعو المسلمين لعدم التغافل ولو لحظة واحدة عن عداء

الكفار لهم وأحقادهم الدفينة ومؤامراتهم ودسائسهم، باعتبار ان هؤلاء ينتظرون الفرصة للسيطرة على المسلمين وسلب الاستقلال والدين منهم. كما يدعوهم للصمود بوجه الأعداء وعدم الامتثال لأهوائهم، حيث يقول: «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم» (الفتح: ٢٩). و يقول كذلك: «يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير» (التحريم: ٩).

والظاهر ان المراد من كلمة «الجهاد» في هذه الآية هو السعي والمحاولات، اذ ان النبي لم يحارب المنافقين. فهذه الآية تدعو النبي لاقامة البراهين والأدلة واستخدام الارشاد والهداية وكل الوسائل المتاحة من أجل تحقيق أهدافه واحباط مؤامرات الكفار والمنافقين، وعدم الشعور بالضعف أو الخذلان أمامهم. و يقول القرآن أيضا: «فلا تطع المكذبين ودوا لوتدهن فيدهنون» (القلم: ٨ و ٩). و يقول في آية أخرى: «فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهادا كبيرا» (الفرقان: ٥٢). و يقول كذلك: «ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين» (آل عمران: ١٣٩). و يقول: «فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم» (الشورى: ١٥). و يقول أيضا: «فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا انه بما تعملون بصير* ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون» (هود: ١١٢، ١١٣). و يقول: «ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (الأحقاف: ١٣).

علاقات الحكومة الاسلامية بسائر مسلمي العالم

الاسلام يرى في المسلمين أمة واحدة مقامة على أساس وحدة العقيدة والمذهب والهدف، وتوجد بين آحاد أفرادها صلة دينية عميقة، لا تنال منها الاختلافات الاقليمية والعرقية وماشابه ذلك. يقول القرآن الكريم: «ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» (الأنبياء: ٩٢)

هذه الآية تصف المسلمين بـ «الأمة الواحدة» تسيرو نحو هدف مشترك،

ولها رب واحد، وغايتها عبادة الخالق جلّ وعلا.

وهناك أحاديث كثيرة تصف المسلمين بـ «الجسد الواحد» فيما ترى في

آحاد المسلمين، أعضاء لذلك الجسد، على سبيل المثال: عن أبي سعيد، عن

النبي (ص) قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» مجمع الزوائد — ج ٨، ص ٨٧). وعن النبي (ص) قال: «ان المؤمن من أهل الايمان بمنزلة الرأس من الجسد يألم المؤمن لأهل الايمان كما يألم الجسد لما في الرأس» (مجمع الزوائد — ج ٨، ص ٨٧). وقال الرسول الأكرم (ص): «من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم ومن سمع رجلا ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم» (الكافي — ج ٢، ص ١٦٤). وقال أبو عبد الله (ع): «المؤمن أخو المؤمن كالجسد الواحد ان اشتكى شيئا منه وجد ألم ذلك في سائر جسده» (الكافي — ج ٢، ص ١٦٦). وقال أيضا: «انما المؤمنون أخوة بنو أب وأم واذا ضرب على رجل منهم عرق سهرله الآخرون» (الكافي — ج ٢، ص ١٦٥). وقال كذلك: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يخونه ويحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل والتعاون على التعاطف والمواساة لأهل الحاجة بعضهم على بعض حتى تكونوا كما أمركم الله رهماً بينكم متراحمين مقتمين لما غاب عنكم من أمرهم على ما مضى عليه معشر الأنصار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله» (الكافي — ج ٢، ص ١٧٤).

ويستفاد من مجموع الآيات والأحاديث والروايات الآتية ان المسلمين بمجموعهم اخوة، بل بمنزلة الجسد الواحد، ولا يستطيعون أن يكونوا لا أبايين تجاه بعضهم، اذ يلزم ان تسود بينهم روح التعاون والأخوة والمودة والخير والمحبة والحنان والعطف والدفاع.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن مسؤولية الحكومة الاسلامية لا تنحصر في نطاق بلدها، لأنها مسؤولة عن بقية مسلمي العالم وملزمة تجاههم، وعليها أن تسعى لتحقيق الأمور التالية:

١ — نشر الحقائق والمعارف الاسلامية الأصيلة بين جميع مسلمي العالم وذلك عن طريق توزيع الكتب والصحف والمجلات وارسال الدعاة والتبادل الثقافي وارسال الأساتذة وادارة المساجد والمدارس، وكذلك عن طريق البرامج الدينية في أجهزة الاعلام، وأية وسيلة اعلامية أخرى.

٢ — دعم الحركات الاسلامية والتحررية لمسلمي بقية الدول.

٣ — تقديم المساعدات المالية للمحرومين والمستضعفين.

٤ — الدفاع عن المظلومين والمضطهدين.

٥ — السعي لاقامة الوحدة بين المسلمين.

٦ - الدفاع عن استقلالهم وكيانهم فيما لو تعرضوا للاعتداء.
ان الحكومة الاسلامية تحمل مثل هذه المسؤولية العظيمة ولكن بقدر
امكاناتها. وعلى الحكومة الاسلامية دراسة الامكانيات والظروف والأوضاع وتنظيم
سياستها الخارجية على ضوء تلك الأمور.

علاقات الحكومة الاسلامية بحكومات الدول الاسلامية

ماهي السياسة التي يجب أن تنتهجها الحكومة الاسلامية ازاء الحكومات
التي تدير الأقطار الاسلامية؟ هل ان العلاقات مع تلك الحكومات يجب أن تكون
في مستوى علاقاتها مع الدول الكافرة؟ أم ان عليها أن تنتهج سياسة أخرى؟
وبديهي ان حكومات الدول الاسلامية ليست متشابهة، اذ يمكن
تقسيمها الى عدة مجموعات:

المجموعة الأولى: الحكومات والدول الاسلامية التي تؤمن بالنظام
الاسلامي وتطبقه في جميع أبعاده.

المجموعة الثانية: الحكومات التي تؤمن بالاسلام، لكنها لا تفهم الاسلام
بشكل صحيح. انها لا تفهم من الاسلام سوى العبادة وبعض المسائل الأخلاقية،
ولا تعترف بالاسلام كنظام عبادي وأخلاقي وسياسي واجتماعي. ولذلك لا
تسعى لتطبيقه. وهذا الأمر ناشئ من جهلها وعدم فهمها للأمور لا من عنادها
ومعارضتها للاسلام.

المجموعة الثالثة: الحكومات التي تدعي الاسلام، لكنها لا تستهدف
سوى التسلط على المسلمين. انها ترغب في السلطة واشباع رغباتها، ولا تهتم
بالاسلام ولا بغير الاسلام، كما لا تلتزم بالأحكام الاسلامية.

المجموعة الرابعة: الحكومات التي لا تؤمن بالاسلام، والتي وصلت الى
السلطة بدعم من الأنظمة الكافرة والمستكبرة، وتعمل لحساب الكفار
والمستكبرين وأعداء الاسلام.

ومن هنا فان الحكومة الاسلامية لا تستطيع ان تنتهج سياسة واحدة ازاء
المجموعات الأربع من الحكومات آنفة الذكر. فالحكومة الاسلامية حكومة رسالية
هادفة، وعليها أن تنتهج سياسة توصلها الى الهدف المنشود بأحسن وجه. والحكومة
الاسلامية تحمل مسؤولية تجاه مسلمي العالم، وترى نفسها ملزمة بالقيام بالأمور

التالية:

- ١ - السعي لنشر الثقافة والمعارف الاسلامية بين مسلمي العالم بهدف توعيتهم.
- ٢ - السعي لاقامة الود والتآلف بين أبناء الأمة الاسلامية.
- ٣ - السعي لقطع نفوذ الكفار والمستكبرين والقضاء على سلطتهم، وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون المسلمين.
- ٤ - السعي لتحقيق الاستقلال والحرية للأمة الاسلامية.
- ٥ - السعي لتأسيس الحكومة الاسلامية وتطبيق القوانين الاسلامية في جميع انحاء العالم.

٧ - مقارعة الكفر والاتجاهات المادية والاستكبار، وتوسيع ونشر التوحيد والاسلام في العالم.

نعم، ان الحكومة الاسلامية تحمل مثل هذه المسؤولية الخطيرة والحساسة. وعلى مسؤوليها - ومن خلال الأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المذكورة - أن ينظموا السياسة الخارجية بشكل يستطيعون معه تحقيق الأهداف المنشودة في أقرب فرصة. ومن المسلم به ان سياساتها سوف لا تكون متشابهة، بل مختلفة باختلاف الدول وأوضاعها وظروفها والظروف الزمانية والمكانية والحوادث والأوضاع العالمية ومدى امكاناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. والمهم في هذا المجال ان لاننسى الهدف مطلقا، وعلينا ان نسعى لتحقيقه ونستخدم في سبيله كل الوسائل المتاحة، ففي بعض الأحيان تكون هناك حاجة لإقامة علاقات وثيقة، وفي أحيان أخرى يلزم قطع العلاقات أو شن الحرب أو اقامة السلام. وخلاصة القول ان مسؤولي الحكومة الاسلامية هم وحدهم الذين يستطيعون ان ينتخبوا الطريق الأفضل.

اما اقامة العلاقات الحسنة، فلها فوائد كثيرة، من جملتها:

- ١ - يمكن من خلال اقامة حسن التفاهم بين الحكومات، الاتصال بالشعوب بشكل أفضل، والسعي لنشر المعارف الاسلامية الحية وتوعية المسلمين وتعريفهم بالحقائق الاسلامية وتوفير الأجواء الملائمة لتطبيق الأحكام الاسلامية.
- ٢ - الاستفادة من تعاون الأوساط الدولية لصالح الاسلام.
- ٣ - تحقيق وحدة الأمة الاسلامية وانقاذ الشعوب والدول من قبضة

الكفر والاستكبار العالميين، اذ ان الكفار والمستكبرين يحاولون بث التفرقة بين الدول الاسلامية بغية المحافظة على مواقعهم في تلك الدول. وعلى هذا الأساس فان قطع العلاقات مع الدول الاسلامية انما ينتهي لصالح المستعمرين. ولذا فالحكومة الاسلامية ومن دون أن تتجاهل هدفها، تستطيع من خلال اقامة علاقات مع الدول الاسلامية وجذبها اليها أن تقترب من هدفها، لأنّ الحكومة الاسلامية كلما اقتربت من تلك الدول والشعوب، انعزل الاستكبار والاستعمار بنفس المستوى.

٤ - لو قطعت الحكومة الاسلامية علاقاتها مع حكومة أخرى، اضطرت تلك الحكومة لتقوية علاقاتها مع الكفار رغبة منها في حفظ كيانها، الى درجة انه يمكن ان تسقط في أحضان الكفر والاستكبار، وهذا ما يضر بالعالم الاسلامي.

٥ - ان علاقات الحكومة الاسلامية مع مثل هذه الحكومة، تنتهي لصالح الشعوب.

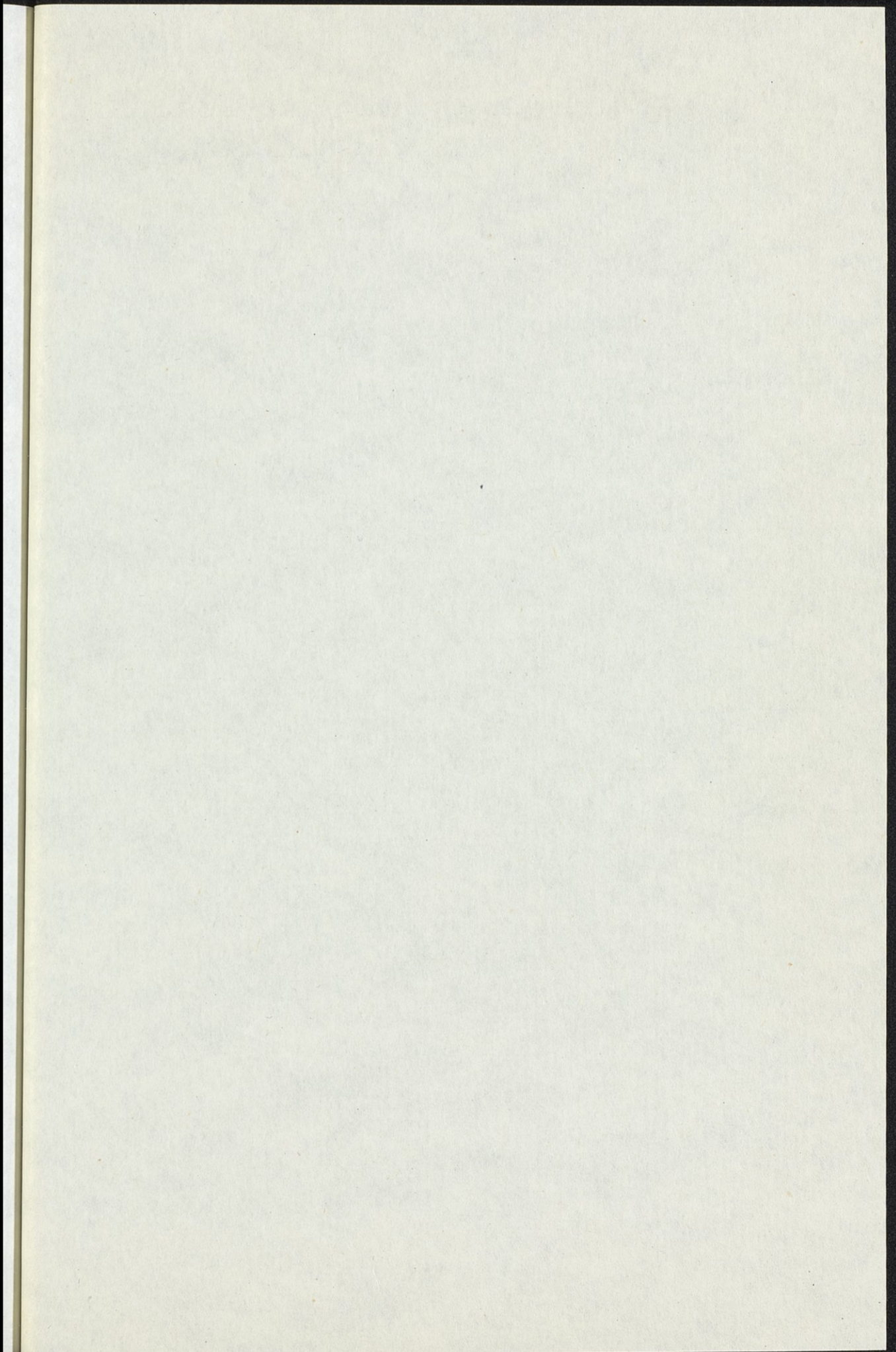
٦ - يمكن من خلال حسن التفاهم واقامة العلاقات الودية الحد من مؤامرات الأعداء وتقليصها.

٧ - تستطيع الحكومة الاسلامية من خلال حسن التفاهم واقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والعسكرية مع سائر الدول الاسلامية ان تسد احتياجاتها وتحقق الاكتفاء الذاتي، وبالمقابل تسد أكثر احتياجات تلك الدول، مقللة بذلك ميزان تبعية تلك الدول، وبالتالي توجيه ضربة الى الاستعمار والاستكبار. ومع ذلك يلزم على الحكومة الاسلامية أن لا تغض النظر - قط - عن هدفها ورسالتها الاسلامية، بل تفكر به دائماً وتستخدم أفضل الوسائل لتحقيقه.

ان تحقيق الهدف لا يمكن - بطبيعة الحال - حصره في طريق واحد، بل هو متباين تبعاً للأوضاع والظروف. وان أي تقاعس أو اهمال في هذا المجال قد يؤدي الى مشاكل يصعب علاجها ويعزل الحكومة الاسلامية عن العالم ويضعفها.

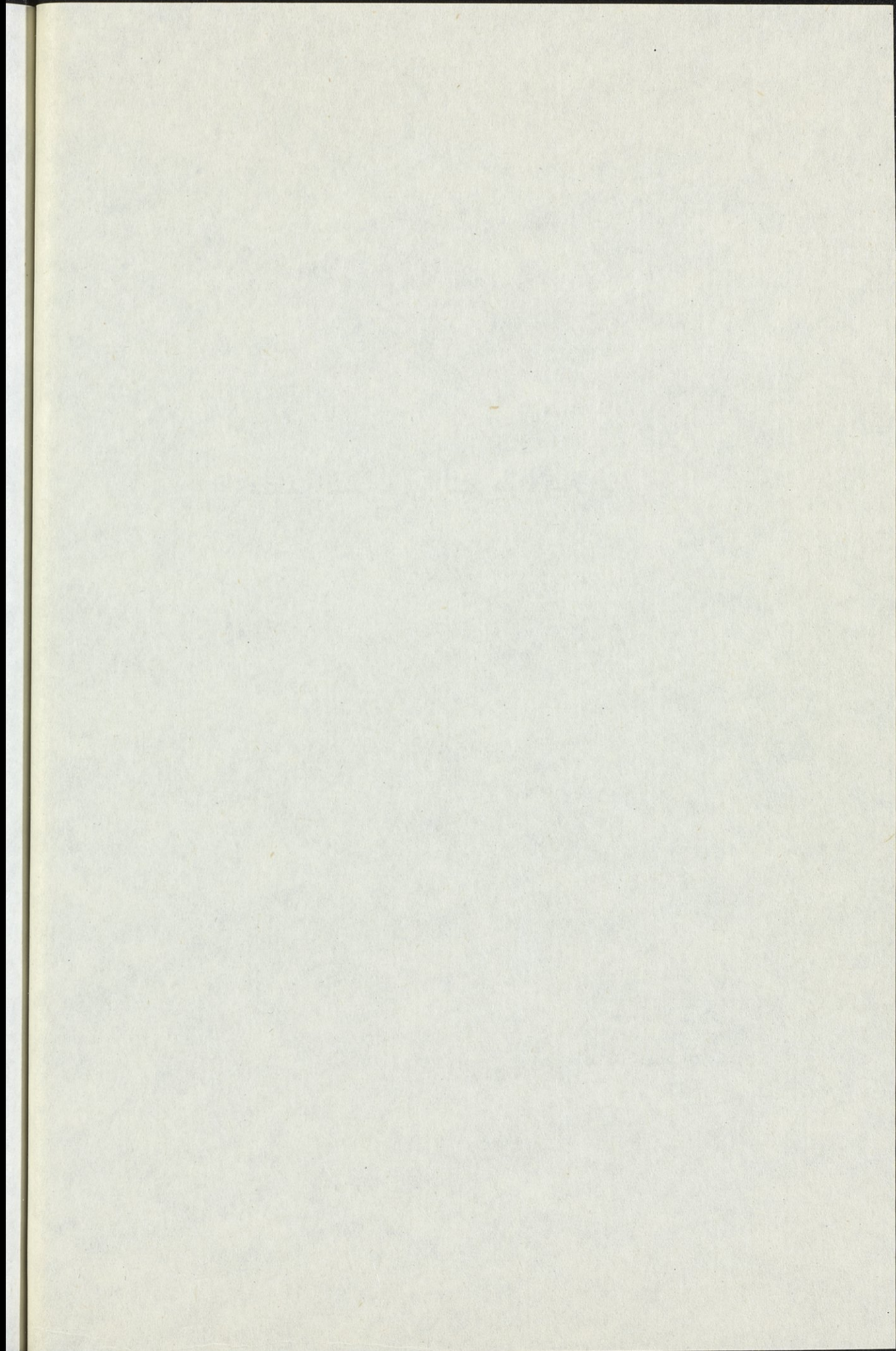
لكن وعلى أي حال، فان تعيين السياسة الخارجية واقامة العلاقات الدولية مع المحافظة على الهدف، انما هو أمر حساس وظريف للغاية يحتم على المسؤولين ان يحققوه بتدبير وحكمة مع مراعاة الأوضاع والظروف العامة وعدم الخروج عن اطار الأحكام والتعاليم الاسلامية. وفي نطاق هذه الضوابط يكون

قطع العلاقات في بعض الأحيان، بل وحتى النضال السري والعلني من الأمور
الضرورية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



مصدر التشريع في النظرية الاسلامية

حجة الاسلام
السيد محمود الهاشمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير * وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب * شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب * أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم.

صدق الله العليُّ العظيم

تمهيد

الحكومة والولاية والدولة نريد منها هنا معنى واحداً، وهي تعني هنا تولّي إدارة الحياة الاجتماعية للناس وتنظيمها. وهذا المعنى يستلزم مجموع أمرين:

- ١ - وجود أنظمة وقوانين تنظم العلاقات وتحدد الحقوق والصلاحيات.
- ٢ - تنفيذ تلك الأنظمة وتولّي تطبيقها في الخارج، وتولي إدارة الحياة يتوقف على ثبوت الولاية للحاكم في الحقلين معاً أي إن أي شخص أو جهة تريد ان تحكم جماعة من الناس لابد ان تكون لها ولاية في تشريع القوانين اللازمة وولاية أيضاً على تنفيذها.

وموضوع بحثنا هو الأمر الاول لا الثاني. وقد قسمنا البحث في ذلك الى خمسة فصول كما يلي:

- ١ - أسس التشريع والولاية التشريعية.
 - ٢ - أنواع التشريع في النظرية الاسلامية.
 - ٣ - دور الفقيه في التشريعات الاسلامية.
 - ٤ - دور الأمة في التشريع.
 - ٥ - الترابط بين التشريع والعقيدة.
- أما الفصل الأول فهناك أساسان كما هو مبين في الرسالة:
- أ - أساس المسؤولية. ب - أساس الصلاح والعدالة.
- وأما الفصل الثاني فهناك نوعان من التشريعات في الاسلام:
- أ - التشريعات الثابتة: وهي تشريعات حددت في أصل الشريعة كثوابت باقية من قبل الله أو النبي (ص) أو الامام المعصوم (ع)، وتستفاد من الكتاب والسنة.
 - ب - التشريعات المتحركة أو منطقة الفراغ: وهي المساحة التي تُترك أمر ملئها لولي الأمر. وهنا بحثان.
- الأول - بحث صغروي في من هو ولي الأمر بعد الرسول (ص)؟ والنظريات الاسلامية في هذا ثلاث: الشورى، النص، ونظرية ملفقة بين النص والشورى. أي الشورى فيما لم ينص على ولاية شخص فيه (يأتي في البحث ٣ و٤).

الثاني — بحث كبروي في الصلاحية التشريعية لولي الأمر ولزوم إطاعة الناس لأحكامه التي يشرعها في المساحة الثانية. (أي في منطقة الفراغ). وهذا ما نستفيدة من قوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» ومن الروايات الواردة في كل حقل من الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية العامة وتنيط تنظيمها بنظر الوالي والحاكم الاسلامي. كما ورد في باب التعزيرات والانفال من الفقه الاسلامي. حكمة هذا التوزيع للتشريعات مشروحة في الكراس.

مجالات القسم الرابع (ثلاثة مجالات).

٣ — وأما الفصل الثالث (أي دور الفقهاء) فأمران:

١ — إستكشاف النوع الأول من التشريعات. والفقهاء هنا ينقلون ما شرعه الله أو النبي، أو الامام عن طريق مصادره المقررة في أصول الفقه من الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل. وهذا هو دور الافتاء (وهو غير الحكم).

٢ — ملء تشريعات منطقة الفراغ (ولاية التشريع في المنطقة المتحركة) وهي تشمل على الدوائر الثلاث المذكورة في البحث السابق.

وإيكال صلاحية التشريع وملء منطقة الفراغ الى الفقهاء لا ينبغي التشكيك فيه حتى لو وقع التشكيك في اختصاص الولاية على التنفيذ بهم. لأن طبيعة التشريع ضمن الشريعة الاسلامية تقتضي أن يكون من قبل المطلع والمستوعب لأحكام الشريعة وأبعادها. فان ملء هذه المنطقة لا بد وأن يكون على ضوء الأهداف والخطوط العامة لأحكام الشريعة. وهذا لا يمكن أن يطلع عليه بدقة إلا الفقهاء.

على أن الأدلة اللفظية التي يستدل بها على أن مصائر الامور الى الفقهاء، وأنهم حجتي عليكم، وأنهم ورثة الأنبياء تظهر ان القدر المتيقن من مدلولها هو هذا المعنى. أي الولاية في التشريع.

ثم ان هنا سؤالين يطرحان:

١ — كيف نعالج الاختلاف بين فتاوى الفقهاء فيما يرتبط بالجانب

الثابت من التشريعات الاسلامية؟

٢ — ما هي ضوابط ممارسة ولي الأمر لمسؤوليته التشريعية في المساحة

المتروكة إليه؟

بالنسبة للسؤال الاول. يوجد طريقان (كما في الرسالة). وبالنسبة للسؤال الثاني توجد ضوابط لا بد للحاكم الاسلامي من مراعاتها، أهمها ما يلي:

١- أن لا تكون القوانين التي يشرعها تخالف التشريعات الثابتة، أي لا تتجاوز المساحة المسموح للحاكم ملؤها ولو بحسب الروح والجوهر.

٢- أن تسن هذه القوانين سواء في الدائرة الاولى أو الثانية أو الثالثة بما يحقق الأهداف والاتجاهات المرسومة في الشريعة والمستفادة من القسم الثابت من التشريعات المستنبطة من الكتاب والسنة.

٣- أن لا تتضارب المبادئ مع المبادئ الاخلاقية والقيم التي لاشك في اهتمام الاسلام بها.

٤- أن تكون على طبق الغبطة وصالح المجتمع.

٥- أن تكون بعد المشورة مع أهل الخبرة وذوي الكفاءة والايان حرصا على المطابقة للواقع أكثر فأكثر (وأمرهم شورى بينهم) و(شاورهم في الأمر). ومن هنا تبرز أهمية مجالس الخبرة والشورى وغيرها من الدوائر التي تكون جميعا في خدمة تشريع القوانين في الدائرة المتروكة للحاكم الاسلامي.

وبالمقارنة بين خصائص هذا النحو من التشريع وبين التشريعات الوضعية يظهر أن طريقة التقنين في النظرية الاسلامية تمتاز على الطريقة المتبعة في الانظمة الوضعية بمايلي:

أ- باعتمادها على التشريعات الثابتة المصححة من قبل الله العالم بمصالح العباد والذي وسع كل شيء رحمة وعلما.

ب- في المساحة المتحركة من علاقات الانسان والتي هي بحاجة الى سياسات قانونية تفصيلية من قبل الحاكم الاسلامي يجب عليه أن يملأها معتمدا في ذلك على منهج الاستشارة والاستفادة من الخبرات التخصصية وضمن الاتجاهات والاهداف المرسومة في القسم الثابت من التشريع. وهذه خير طريقة للتقنين تجمع بين خصائص وامتيازات الشورى وكفاءة التخصص والخبرة وفي اطرقم الرسالة واهدافها واتجاهاتها ومؤشراتها الاسلامية.

وأما القسم الرابع ففي دور الأمة في التشريع على ضوء ما تقدم في البحوث السابقة وهذا مشروح في ما يأتي بصورة تبرز أهمية دور الأمة في التشريع أيضا. وبذلك يُردُّ على أباطيل من آتهم النظام الاسلامي بالدكتاتورية

والاستبداد.

وأما القسم الخامس ففي توضيح مدى العلاقة الوطيدة بين التشريعات والأنظمة الاجتماعية، وبين العقيدة والنظرة الكونية الى الحياة والوجود وتفسير الانسان والمجتمع والتاريخ. وهذه من النقاط المهمة التي تحتاج إلى مزيد شرح وتفصيل لايسعنا في هذا المجال المختصر.

بسم الله الرحمن الرحيم

اسس التشريع

الانسان كائن يتميز على غيره من الكائنات بقوى العقل والارادة، وإمكانية ترجمة إدراكه ووعيه الى واقع موضوعي أثناء تجربته الحياتية وتفاعله مع الحقائق والموجودات... كما انه مزيج من مجموعة غرائز وميول مادية حيوانية تمثل وجه اشتراكه مع سائر الكائنات العضوية، ومجموعة عناصر وقيم أخلاقية وروحية تشكل الوجه المعنوي لديه، كما وتشكل الأساس والركيزة للسمو والتعالي والكمال في مضمار علاقته بمبدأ الكمال والحق.

ومن هذه الخصيصة المعنوية ينشأ لدى الانسان مبدأ (المسؤولية)، بمعنى ان الانسان يكون مسؤولاً أمام المنطق العقلي والوجداني تجاه ما يدركه من الحقائق الكبرى، والتي من أكبرها حقيقة الباري عزوجل الذي هو مصدر الوجود ومبدعه.

كما ان الانسان — بوصفه كائناً اجتماعياً ومدنياً في حياته — إفتقر منذ وجوده الأول على الارض إلى القوانين والأنظمة التي تنظم دائرة التصرفات المسموحة له في سيره وسلوكه، ومجموعة الحقوق الثابتة عليه تجاه الآخرين، لتحافظ الحياة على معادلاتها ضمن المنطق الانساني والموضوعي، ولئلا تختل صيغ التعامل الفردي والاجتماعي أثناء فصول الحياة.

وعلى أساس هاتين الخصيصتين الذاتيتين في الانسان، تنشأ الحاجة إلى وجود قوانين وأسس يرضى المجتمع بالاحتكام إليها، سواء عن قناعة وجدانية بعدالة تلك القوانين، أو عن طريق الخشية من العقاب المترتب على مخالفتها. والتشريع يعني عملية وضع القوانين التي تتكفل تنظيم الحقوق بين الناس

وإلزامهم بمحدودها ومن هنا لا يمكن أن يتحقق مجتمع بشري من دون وجود تشريعات في داخله تنتظم على أساسها بشكل أو آخر المسؤوليات والحقوق بين الأفراد.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن أي تشريع وقانون لا يمكن أن يكون حقا وثابتا في الحقل الانساني علمياً وموضوعياً، إلا إذا ارتكز على أساسين مرتبطين بالخصيصتين المذكورتين:

١ - أن يكون الانسان مسؤولاً أمام التشريع، أي يحكم العقل بنفوذه على الانسان، ووجوب الالتزام والطاعة له.

٢ - أن يكون مشتملاً على صلاح الانسان ذاته، والصلاح في التشريعات يتحقق بتوفير ثلاثة أمور رئيسية: الانسجام مع فطرة الانسان، وتحقيق العدالة والمصلحة في حياة الناس عموماً، والإعداد لتربية الانسان وتطويره باتجاه حركته التكاملية الصاعدة في سلم الوجود.

واستناداً الى ذلك، فإن النظرية الاسلامية ترى، أن مصدر التشريع ينحصر في الله سبحانه وتعالى، حيث ان أي مصدر آخر لا يمكن أن تشمل تشريعاته على الاساسين المذكورين وهذا ما سنوضحه ونبرهن عليه من خلال البحث في كل من هذين الأساسين للتشريع.

الاساس الاول (مصدر المسؤولية)

لقد أشرنا آنفاً الى أن مبدأ المسؤولية، إنما وجد لدى الانسان نتيجة امتلاكه لصفتي الوعي والحرية (الادراك والارادة) وهذا يعني أن المرجع الذي لابد وأن يشخص للانسان حدود المسؤولية والجهة التي يكون مسؤولاً أمامها، إنما هو عقل الانسان ذاته، أي إن العقل هو الذي يستطيع أن يدرك أبعاد هذا الأساس ومصدر المسؤولية.

وهذا يعني أن مصدر المسؤولية أمر واقعي، ولا يمكن بحال أن يكون وضعياً وتشريعياً. حيث أن التشريع - على ما ذكرناه - لا يصح إلا إذا كان يرتكز على

اساس المسؤولية فكيف يعقل أن تكون المسؤولية نفسها بالتواضع والتشريع؟

ومصدر المسؤولية هذا يشخصه العقل السليم، فيما نصطلح عليه بالمولوية الحقيقية والذاتية والتي تنشأ من إسباغ نعمة الوجود على الانسان مما يجعل شكره

عليها واجبا بحكم العقل (مبدأ وجوب شكر المنعم)، وذلك عن طريق إطاعة
أوامره وأحكامه الذي يعبر عنه بـ (حق الطاعة).

فمن دون أن يكون المشرع — أي واضع القانون — منعما ومنتفضلاً على
الانسان. لا يمكن أن يقبل العقل لزوم طاعة الانسان له ومسؤوليته تجاه تشريعاته
مهما فرض في المشرع من مواصفات أخرى، كالقوة والقدرة، أو العلم والمعرفة،
ومهما فرض في تشريعاته من الحكمة والمنفعة للانسان، لأن فرض حكم ما على
الانسان — رغم إرادته وعلى خلاف قناعته ورغبته — من قبل من ليس له حق
الطاعة عليه ليس إلا ظلماً وتجنياً على الانسان، وإن افترض في ذلك مصلحة له
ونفعاً.

ومصدر حق الطاعة هذا وهو الانعام والاحسان، كلما كان حجمه أكبر
ودرجته أعلى كانت دائرة الحق والطاعة والمسؤولية تجاهه أكبر، وكلما كان حجمه
وحقله أقل، تقلصت دائرة الطاعة والمسؤولية أيضاً.

ومن هنا نستطيع أن نتبين السبب في أن المولى والمشرع المطلق ينحصر في
الله سبحانه وتعالى باعتباره الخالق للانسان، ومصدر وجوده وكماله... بل مصدر
مطلق الوجود.. لذا فإن حق طاعته والمسؤولية تجاهه لا حد لها، لأنه أنعم على
الانسان بنعم لا حد لها، فتكون مسؤولية الانسان — بشكره وطاعته — لا حد لها
أيضاً.

وهناك مراتب أقل بكثير من هذه المرتبة — في سلم الإنعام والإحسان فيما
بين الناس أنفسهم — تستلزم لامحالة مراتب أدنى للطاعة والمسؤولية فيما بينهم
وبملاكات ترجع كلها الى المصدر الذي أشرنا إليه.. ولكنها جميعاً مراتب ضعيفة
ودانية لا يمكن أن تبلغ مرتبة تشريع أنظمة حياة الانسان إلا إذا كان ذلك
بتفويض من المولى الحقيقي وهو الله سبحانه على ما سوف يأتي شرحه، وهذا يعني
ان تلك التشريعات تكتسب نفوذها وشرعيتها من المولى الحقيقي، ومخالفتها تصبح
مخالفة له بحسب الحقيقة.

من هنا نقول بزيغ و بطلان النظريات الوضعية للتشريع، والتي تجعل
التشريع من حق الحاكم أو المجتمع أو التاريخ، أو من حق منتخبي الشعب على
أساس نظريات العقد الاجتماعي، فإنها جميعاً — رغم كثرة ما قيل في شرحها
وتخريجها — لا تستطيع أن تجيب على السؤال المركزي الذي أشرنا به.. وهو لماذا

يكون الإنسان مسؤولاً أمام المشرعين من البشر؟ ولماذا يتوجب عليه إطاعتهم والالتزام أمام آرائهم التشريعية،.. لدرجة قد يحكم عليه بـ (الاعدام) نتيجة اختراق قانون منها؟.. فطالما لا ميزة ولا مولوية لهؤلاء المشرعين عليه بهذا المقدار، بل لا مولوية لهم عليه أصلاً في غالب الأحيان؛ فلا مبرر لمسؤوليته تجاههم، كما لا أساس لنفوذ تشريعاتهم في حقه. وبمجرد افتراض قدرتهم على تشخيص ما هو صالح للمجتمع — لوصالح — لا يبرر ترتب المسؤولية تجاه تشريعاتهم، ولا يجوز إرغام الإرادة الإنسان ومصادرة حريته وحياته على هذا الأساس.

الاساس الثاني (مصدر صلاح التشريع)

واما مصدر الأساس الثاني للتشريع — أي صلاحه للإنسان، وإمكانية اشتماله على معالم العدل والتوازن الإنساني فقد يتصور إمكان توفرها في التشريعات الوضعية على أساس تجربة الناس لحياتهم الاجتماعية ومتطلباتها على مرّ العصور، والوصول من خلالها إلى سنن الحياة الاجتماعية ومعادلاتها العادلة وغير العادلة، والمعتبرة وغير المعتبرة والمفيدة والضارة.

إلا أن هذا زعم باطل ينشأ من قياس التجربة الاجتماعية على التجربة الطبيعية، فإن الإنسان ربما يتمكن من الوصول إلى الحقيقة العلمية في ميدان التجربة الطبيعية عن طريق البحث والفحص والملاحظة، ولكن أعجز من أن يصل إلى الحقيقة — كل الحقيقة — في التجارب الاجتماعية من خلال ذلك، إذ التجربة في الحقل الاجتماعي تفتقد أكثر مميزات العملية، وبفقدتها تفقد التجربة الاجتماعية قيمتها الموضوعية في الكشف الدقيق عن الحقيقة الاجتماعية المطلوبة، وأهم نقاط الفرق ما يلي: —

اولاً — ان حقل التجربة الاجتماعية حقل واسع، لا يمكن أن يقع تحت ملاحظة إنسان واحد، سيما وأنه محدود زمانياً ومكانياً وطبيعياً، فيضطر معها إلى الاعتماد على الحدس والنقل والتخمين والتي هي أمور تعتمد وترتكز على أسس غير موضوعية في غالب الأحيان.

ثانياً — تأثر التجربة الاجتماعية بظروف الباحث المحرب نفسه، الذي هو أيضاً من صنع مجتمعه المحدود، والمتأثر بأفكاره وفلسفته، والتي لها الأثر الأكبر

في نظرتة إلى المجتمع والانسان والتاريخ، ومجمل القوانين والتشريعات التي يريد استكشاف الصالح منها للمجتمع والتاريخ.

ثالثاً - تأثر التجربة الاجتماعية بالمنافع والعوامل الذاتية والمصالح الخاصة الفردية والطبقية والقومية، التي يتأثر بها الانسان المحرب نفسه بوصفه إنسانا له حاجات ومصالح شخصية أو طبقية أو قومية أو فئوية يحجبها بحسب ذاته ويندفع باتجاه ملاحظتها وحفظها. وهذا بخلاف التجربة الطبيعية البعيدة عن مثل هذه التأثيرات.

رابعاً - إذا كان بالإمكان تشخيص النفع والمصلحة العامة أساسا من خلال التجربة، فتشخيص العدالة أمر غير ممكن بالتجربة، إذ ليست العدالة كالمصلحة حالة موضوعية قابلة للتشخيص والملاحظة بل إنها قابلة للتشكيك والمغالطة بسرعة وسهولة، كما إنها لا تدرك إلا على أساس الفطرة السليمة والعقل العملي الثاقب والمتحرر من جاذبية الأهواء والمطامح.

وهكذا نستطيع أن نصل إلى سيرّ فشل التجارب الاجتماعية للانسانية المعذبة، وعدم تمكّنها - من خلال الاعتماد على التجارب الخاطئة - معالجة أوضاعها الاجتماعية، بما يكفل للناس السعادة والعدل والصلاح، رغم نجاح الانسان وتقدمه الكبير في حقل التجارب الطبيعية العلمية.

من هنا تفترض النظرية الاسلامية، أن هذا الحقل - أعني حقل التجربة الاجتماعية - لا يمكن أن تعالج وتحل مشكلة الانسانية فيه، إلا من خلال مصدر للتشريع فوق أفق الانسان وقدراته.. وهو الله سبحانه وتعالى، لذا نجد أن الأنبياء (ع) الذين ابتعثهم الله تعالى لهداية الناس وأنزل معهم الكتب والشرائع، كانوا يعالجون بالأساس مسألة صنع الانسان، وصنع مجتمعه، وكانوا يهدون الانسانية إلى التشريعات والأحكام الصالحة العادلة لتنظيم حياتها الفردية والاجتماعية في كل أبعادها، ولم يكونوا دعاة علوم طبيعية تبحث عن المعادلات الصماء.. بل تناولوا الحقل الانساني، وراحوا يسعون لبنائه وتشييده وفق مقولات الحق والعدل والسعادة الحقيقية.

نستخلص من مجموع ما تقدم أن مصدر التشريع لحياة الانسان، لا يمكن أن يكون إلا الله سبحانه وتعالى، للعديد من الحثيات، والتي منها:

أولاً — هو المولى الحقيقي المطلق للانسان والذي يثبت حق الطاعة له وتترتب المسؤولية تجاه تشريعاته وأحكامه.

«هنالك الولاية لله الحق هو خيرٌ ثواباً وخيرٌ عقبا» .

(الكهف : ٤٤)

«ثم ردوا الى الله مولاهم الحق» .

(الانعام : ٦٢)

ثانياً — هو العارف الخبير بالانسان وبما يحتاجه بحسب نظام خلقته وفطرته في جميع مراحل وجوده وتاريخه.

«ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» .

(الملك : ١٤)

ثالثاً — هو العالم والمطلع على ماهية العلاقات الاجتماعية، وكيفية تنظيمها العادل والنافع وبالنظر الى جميع العوامل والعلاقات والسنن الطبيعية والاجتماعية.

«إن الله بكل شيء عليم» .

(العنكبوت : ٦٢)

«إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علماً» .

(طه : ٩٨)

رابعاً — هو الغني المتعالي الذي لا يشرع إلا ما فيه صلاح الانسان وخيره وما يحقق له السعادة والعدل، فلا يتوهم في حقه التشريع المتأثر بنزعة مصلحة أو ذاتية.

«ومن كفر فإن الله غني عن العالمين»

(آل عمران ٩٧)

«وربك الغني ذو الرحمة» .

(الانعام ١٣٣)

خامساً — هو القادر والمالك لكل شيء وهو مصدر كل خير فلا يقع تحت تأثير أية حاجة أو ضغط أو تعصب لصالح شريحة أو طبقة أو قبيلة.

«له ما في السماوات وما في الأرض وان الله هو الغني الحميد» .

(الحج : ٦٤)

«ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً»

(غافر: ١٧)

سادساً — هو مبدأ الكمال المطلق، وبذلك تكون سبل كمال الانسان وتساميه متناغمة ومنبثقة من خلال هذا المبدأ فإن القوانين إذا لم تكن صادرة عن جهة أعلى وأسمى من الانسان،.. فلا تكون قادرة على تطوير الانسان والانسانية والسير بها نحو مدارج الكمال، بل لا تكتسب الاحترام والتقدير أو القناعة اللازمة لتنفيذها. وهذه ميزة مهمة تتميز بها التشريعات السماوية على الوضعية حتى في مجال الانظمة والأحكام، فضلاً عما يرتبط منها بالعقائد والمعارف أو الأخلاق والقيم والسلوك الانساني العام مما تفتقده التشريعات الوضعية طرّاً.

أنواع التشريع الاسلامي

على ضوء ما تقدم يتضح أن الاحكام والتشريعات لا بد وأن تنتهي جميعاً إلى الله سبحانه وتعالى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأنه المولى الحق. ومصدر التشريع النافع للانسان. فلا يحق لأحد أن يشرّع قانوناً بحق غيره ممن هو مثله إلا بإذنه، فإنه لا طاعة إلا لله سبحانه وتعالى، المتفرد في حق الطاعة على العباد والخلائق جميعاً. ومن هنا جاء في الآيات والروايات أن الرجوع في التشريعات والأحكام إلى غير الله نوع من الشرك والكفر بالله «إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ» .

(يوسف : ٦٧)

«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».

(المائدة : ٤٤)

«إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقِصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ».

(الانعام : ٥٧)

في رواية أبي بصير عن الصادق (ع) قال: «من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله فهو كافر بالله العظيم».

(وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٢٠)

إلا أن هذا لا يعني أن التشريعات الاسلامية كلها من نوع واحد، بل هي أنواع عديدة كما يلي:

١ - ما يكون مشرعاً من قبل الله سبحانه وتعالى مباشرة وهذا يغطي المساحة الكبيرة والأساسية للتشريع الإسلامي فإنها قد صممت ونظمت بصورة مباشرة من قبل الله سبحانه من خلال ما أنزله على النبي الأعظم (ص) في كتابه الكريم أو ما أخبره به من الأحكام والقوانين التي لا يمكن أن تستغني عنها الإنسانية في أي وقت، ومصدر استكشاف هذا النوع من التشريعات هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه وخلفائه المعصومين الذين يصدرون عن لسانه وعلمه.

٢ - ما فوض الله أمر تشريعه إلى النبي فهو الذي ينهاه أو يأمر به، وعلى الناس اتباعه كأوامر الله ونواهيه.

٣ - ما فوض الله أمر تشريعه إلى الامام (ع).

وهذان القسمان يغطيان دائرة محدودة من التشريعات مما لم يتضمنه التشريع والفرض الإلهي في القرآن الكريم. ولعل من أفضل الأحاديث التي ترسم لنا هذا التنوع ما ينقله الصدوق عن كتاب سعد بن عبدالله عن محمد بن عبدالله المسمعي عن أحمد بن الحسن الميثمي أنه سأل الرضا (ع) يوماً وقد اجتمع عنده قوم من أصحابه وقد كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله (ص) في الشيء الواحد فقال: إن الله حرم حراماً وحللاً حلالاً وفرض فرائض فما جاء في تحليل ما حرّم الله أو في تحريم ما أحلّ الله أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها بين قائم بلا ناسخ نسخ ذلك فذلك ما لا يسع الأخذ به لأن رسول الله لم يكن ليحرم ما أحلّ الله ولا ليحلّل ما حرّم الله ولا ليغير فرائض الله وأحكامه كان في ذلك كله متبعا مسلماً مؤدياً عن الله وذلك قول الله «ان أتبع الا ما يوحى إليّ» فكان (ع) متبعا لله مؤدياً عن الله ما أمره به من تبليغ الرسالة.

قلت: فإنه يرد عنكم الحديث في الشيء عن رسول الله (ص) مما ليس في الكتاب وهو في السنة ثم يرد خلافه؟ فقال: كذلك قد نهى رسول الله (ص) عن أشياء نهى حرام فوافق في ذلك نهيه نهى الله، وأمر بأشياء فصار ذلك الأمر واجبا لازماً كعدل فرائض الله فوافق في ذلك أمره أمر الله فما جاء في النهي عن رسول الله (ص) نهى حرام ثم جاء خلافه لم يسع استعمال ذلك، وكذلك فيما أمر به لأننا لا نرخص فيما لم يرخص فيه رسول الله (ص) ولا نأمر بخلاف ما أمر به رسول الله (ص) إلا لعلّة خوف ضرورة فأما أن نستحل ما حرّم رسول الله (ص) أو نحرّم ما استحل رسول الله (ص) فلا يكون ذلك أبداً لأننا تابعون لرسول الله مسلمون له كما

كان رسول الله (ص) تابِعاً لأمر ربه مسلماً له وقال الله عزوجل (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

وان الله نهى عن أشياء ليس نهي حرام بل إعافة وكراهة، وأمر بأشياء ليس بأمر فرض ولا واجب بل أمر فضل ورجحان في الدين ثم رخص في ذلك للمعلول وغير المعلول فما كان عن رسول الله (ص) نهي إعافة أو أمر فضل فذلك الذي يسع استعمال الرخصة فيه... إلى أن قال: فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنة رسول الله (ص) فما كان في السنة موجوداً منها نهي حرام أو أموراً به عن رسول الله (ص) أمر إلزام فاتبعوا ما وافق نهي رسول الله (ص) وأمره.. وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا إلينا علمه فنحن أولى بذلك ولا تقولوا فيه بآرائكم، وعليكم بالكف والتثبت والوقوف وأنتم طالبون باحثون حتى يأتيكم البيان من عندنا.

(وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٨١)

في صحيح فضيل بن يسار: قال سمعت أبا عبد الله (ص) يقول لبعض أصحاب قيس الماهر: إن الله عزوجل أدب نبيه فأحسن أدبه فلما أكمل له الأدب قال (إنك لعلی خلق عظیم) ثم فوض إليه أمر الدين والأمة ليسوس عباده فقال عزوجل (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وان رسول الله (ص) كان مسدداً موفقاً مؤيداً بروح القدس لا يزل ولا يخطئ في شيء مما يسوس به الخلق فتأدب بأداب الله، ثم إن الله عزوجل فرض الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات فاضاف رسول الله (ص) إلى الركعتين ركعتين وإلى المغرب ركعة فصارت عدل الفريضة لا يجوز تركهن إلا في سفر، وأفرد الركعة في المغرب فتركها قائمة في السفر والحضر فأجاز الله عزوجل ذلك كله فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة ثم سن رسول الله النوافل أربعاً وثلاثين ركعة مثلي الفريضة فأجاز الله عزوجل ذلك والفريضة والنافلة إحدى وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعد بركعة مكان الوتر وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان وسن رسول الله (ص) صوم شعبان وثلاثة أيام في كل شهر مثلي الفريضة فأجاز الله عزوجل له ذلك وحرّم الله عزوجل الخمر بعينها وحرّم رسول الله (ص) المسكر من كل شراب فأجاز الله له

ذلك كَلَّه وعاف رسول الله أشياء وكرهها ولم ينهاها عن نهي حرام إنما نهي إعافة وكرهه ثم رخص فيها فصار الأخذ برخصه واجبا على العباد كوجوب ما يأخذون بنهيه وعزائمه ولم يرخص لهم رسول الله (ص) فيما نهاهم عنه نهي حرام ولا فيما أمر به أمر فرض وإلزام فكثير المسكر من الأشربة نهاهم عنه نهي حرام لم يرخص فيه لأحد ولم يرخص رسول الله لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمهما الى ما فرض الله عزوجل بل ألزمهم ذلك إلزاما واجبا لم يرخص لأحد في شيء من ذلك إلا للمسافر وليس لأحد أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله فوافق أمر رسول الله عزوجل، ونهيه نهي الله عزوجل، ووجب على العباد التسليم له كالتسليم لله تبارك وتعالى.

وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وضع رسول الله دية العين ودية النفس وحرّم النيذ وكلّ مسكر. فقال له رجل وضع رسول الله من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: نعم ليعلم من يطيع الرسول ممن يعصيه».

وفي رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: [«ان الله تبارك وتعالى أدب نبيه فلما انتهى به الى ما أراد قال له «إنك لعلى خلق عظيم». ففوض إليه دينه فقال «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» وان الله عزوجل فرض الفرائض فلم يقسم للجد شيئا وان رسول الله أطعمه السدس فأجاز الله جل ذكره له ذلك وذلك قول الله عزوجل «هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب»].

وفي رواية محمد بن الحسن الميثمي عن أبي عبد الله قال: سمعته يقول: «إن الله عزوجل أدب رسوله حتى قومه على ما أراد، ثم فوض إليه فقال عز ذكره «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» فما فوض الله إلى رسوله فقد فوضه إلينا». وفي صحيحة أبي إسحاق النحوي قال دخلت على أبي عبد الله فسمعتة يقول: «ان الله عزوجل أدب نبيه على محبته فقال: «وانك لعلى خلق عظيم» ثم فوض إليه ملء منطقة الفراغ فقال عزوجل «من يطع الرسول فقد أطاع الله» قال: ثم قال: وان نبي الله فوض إلى علي وأتمنه فسلمتم ووجد الناس فوالله لنحبكم ان تقولوا إذا قلنا وان تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله عزوجل ما جعل الله لأحد خيرا في خلاف أمرنا».

٤ — ماترك من منطقة الفراغ التي يكون أمر التشريع فيها لولي أمر المسلمين حسب الظروف والملابسات بالشكل الذي يراه مناسبا وضمن أطر

التشريع العامة بحكم قوله تعالى:

«أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

والواقع ان هذا التوزيع في التشريعات ينشأ من طبيعة الحاجة، والمساحة التي يريد أن يغطيها التشريع نفسه. فإذا كانت الحاجة خطيرة وذات قيم ومصالح أساسية ثابتة على مرّ التاريخ والعصور، وتتناول دوائر ذات أهمية في حقول التربية والنظام؛ فإن التشريع سيتناول القسم الأول بمعنى أن الله سبحانه يشرّع أحكامها الثابتة الدائمة، والتي لا تقبل التغيير أو النسخ.

وإذا كانت تلك المساحة متأثرة بطبيعة حركة الرسالة وما يشخصه قائدها الأعظم من المصلحة لأمته وللتجربة الرسالية فقد فوض تشريع أحكامها إلى النبي أو الامام كل بحسب دوره التاريخي ومرحلته الرسالية.

وإذا كانت المساحة من المتغيرات، تختلف من ظرف لآخر وتتأثر بملاسات الزمان والمكان،.. فإن أمر التشريع هنا يكون بعهدة ولي أمر المسلمين. وهذه المنطقة المتحركة من التشريع تنشأ من طبيعة التحرك والمرونة ضمن قسم من حاجات الانسان وعلاقاته الاجتماعية، فلا يكون فراغ التشريع المباشر فيها دليلاً على نقص في الصورة التشريعية، أو إهمال من الشريعة لبعض الوقائع، بل على العكس، تعبّر عن أستيعاب الصورة، وقدرة الشريعة على مواكبة العصور المختلفة، لأن هذه المنطقة لم تترك بالشكل الذي يعني نقصاً أو إهمالاً، بل حُدّدت لها أحكامها، بمنح كل حادثة صفتها التشريعية الأصلية، مع إعطاء ولي الأمر صلاحية منحها صفة تشريعية ثانوية حسب الظروف.

وهذه المنطقة تشمل:

أولاً — دائرة المباحات والعلاقات المسموح بها في صيغها التشريعية الأولية، فإنه يحق لولي الأمر فيما إذا لاحظ مصلحة للتحديد أن يحدد منها. فمثلاً يسمح للانسان في الحالة الاصلية الاستفادة من الثروات الطبيعية الاولية المباحة له، كالتجارة واستيراد السلع أو الإنتاج من الطبيعة. أو التصرف في أمواله، أو غير ذلك، ولكن يجوز لولي الأمر أن يحدد ذلك بما يراه مناسباً وفقاً لمقتضيات الظروف، فيمنع الانتفاع بالثروات الطبيعية، إلا ضمن حدود خاصة، أو يمنع من التجارة الخارجية، أو التصرف في المال، إلا ضمن صيغ معينة تكفل صلاح المجتمع والفرد. وهذا هو المستفاد من أدلة الولاية ككتاباً وسنة.

ثانياً — ما كلف به ولي الأمر بتحديدته ضمن تكليفه بواجباته بوصفه ولي أمر المسلمين، من قبيل ما فوض الى تشخيصه وتقديره في تحديد العقوبات التعزيرية في التشريع الجنائي الاسلامي، فانه أوكل الى الوالي قدر ما يراه مناسباً في ردع الناس وتأديبهم.

ومن قبيل ما كلف به من حفظ النظام السياسي والاقتصادي والعسكري، وتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية، والمعيشية للناس حسب السياسات التي يضعها، مستفيداً في ذلك مما أعطي له من صلاحيات سياسية وقانونية، وإمكانات مالية وضعت في الأصل تحت تصرف الوالي، أو سمح له باستحصاها من الناس من خلال الضرائب الثابتة أو غير الثابتة، فإنه مسؤول — على أساس من ذلك — عن وضع أنظمة وسياسات صالحة وعادلة في كل مجال منها باتجاه تحقيق الأهداف الاجتماعية التي شخصتها الشريعة بشكل عام، وأوكلت أمر تحقيقها وتجسيدها إلى ولي الأمر نفسه. فإن هذه المسؤولية تستتبع الصلاحية لا محالة.

ثالثاً — في الحالات الاستثنائية التي تفرض ضرورات خاصة، تقتضي رفع اليد عن الحكم الأصلي وإن كان حكماً إلزامياً ثابتاً في أصل الشرع، باعتبار طرؤ عنوان ثانوي أو مصلحة إسلامية أخرى أهم من مصلحة الحكم الاولي. ففي المسائل الاجتماعية والسياسية العامة تشخيص وترجيح الأهم على المهم، واتخاذ القرار المناسب فيه.

وهذه هي أهم المناطق التي ترك أمرها لولي الأمر فيجب عليه أن يضع لكل منها التشريعات المناسبة وفقاً لمقتضيات الظروف ومستجداتها في إطار الأصول والاتجاهات التشريعية الثابتة في الأقسام الثلاثة الأولى من التشريع. وولي الأمر في الوقت الذي له صلاحية ملء منطقة الفراغ هذه، مسؤول أيضاً عن ملئها بالنحو الأمثل الأصح ومن هنا كلف شرعاً بالمشورة والاستعانة والاستفادة من كافة الطاقات والخبرات اللازمة من أجل بلوغ هذا الهدف الخطير، ومن هنا تبرز أهمية وجود مجالس الخبراء والشورى في النظام الاسلامي أيضاً. فانه يتعين على ولي الأمر الاستعانة بها كأسلوب أمثل في الوصول الى الكيفية الفضلى في ملء هذه المنطقة، والتي قد تكون بهذا الأساس أقرب الى الواقع المطلوب وأبعد عن الأخطاء أو السلبيات، إلا أنه تبقى المسؤولية والصلاحية النهائية مرتبطة به

بوصفه ولياً للأمر.

وهكذا يتضح أن الثابت في النظرية الإسلامية يختلف عما في النظريات الوضعية، والتي تقسم التشريع إلى التشريع الدستوري وهو (ما يقوم به مجلس الأمة أو يصادق عليه الشعب من خلال استفتاء عام)،... والتشريع العادي وهو (ما يقوم به البرلمان)،.. والتشريع الثانوي أو الإداري وهو (ما تقوم به الحكومة أو مجلس الوزراء). فإن هذا التوزيع لا وجود له في الشريعة كتنوع أصلي، وإنما يمكن استحداثه وأعتبره أسلوباً تمهيدياً لأعمال ولي الأمر - صلاحياته التشريعية من النوع الرابع. أي في المساحة المحددة المتروكة له - من أجل أن تكون تلك التشريعات الولائية أوفق وأقرب للصواب، كما أنه يمكن أن تقوم مثل هذه المجالس - أعني مجالس الشورى أو الخبرة - بدور التوفيق والإشراف على القوانين والأنظمة وتكييفها بما لا يخالف القواعد الشرعية، ولا يصادر توجهات الشريعة الإسلامية.

دور الفقيه في التشريع

والفقيه له دوران ضمن هذه النظرية:

الأول - دور الكشف وتفسير التشريعات الإسلامية الثابتة في أصل الشريعة والإفتاء بها، وهو في هذا المجال ككل مكتشف ينبغي الوصول إلى الواقع الموضوعي المشرع من قبل الله سبحانه أو الرسول، ومن خلال الأدلة والقواعد المقررة لعملية استكشاف الحكم الشرعي والتي يعبر عنها بالاجتهاد، فالاجتهاد لا يعني التشريع، بل يعني استكشاف ما هو مشرع والوصول إليه عن طريق أدلته المتوفرة.

الثاني - دور ملء منطقة الفراغ بوصفه ولياً للأمر بناءً على النظرية السياسية التي ذهب إليها أكثر علماء الإمامية من ثبوت الولاية الصغرى في عصر غيبة الإمام المهدي (عج) للفقهاء العدول الأتقياء، على تفصيل ليس هنا مجال بحثه.

وهكذا يتضح أن الفقيه بوصفه مجتهداً ليس مشرعاً بحسب الحقيقة، وأن الاجتهاد لا يعني التشريع، كما توهم البعض بل يعني التوصل إلى ما هو مشرع من قبل الإسلام قبل ألف وأربعمئة عام، ولذلك ربما يقع خطأ في عملية الاستكشاف

فلا يصيب الاجتهاد الواقع التشريعي كما فرضه الاسلام.

وعلى هذا الأساس أيضا يحصل الاختلاف بين الفقهاء..

فليس ذلك من جهة التناقض في التشريع الاسلامي أو التآرجح فيه، بل من جهة خطأ المكتشف نفسه وإن كان له أجر فيما أخطأ وله أجران فيما أصاب. نعم باعتبار أن فتوى المجتهد هي الحجة في حق غير المجتهد، من هنا تكتسب فتاوى الفقهاء قوة التشريع عمليا وواقعا في حياة الناس، حيث أنهم ملزمون بمتابعة من تجتمع فيه شرائط التقليد في كل ما يتوصل إليه ويستنبطه من الأحكام الشرعية، إلا أن ذلك بوصفه دليلا مثبتا لها على حد دليلية رواية الحديث عن المعصومين التي يعتمدها الفقهاء بدورهم في إثبات الشريعة وأحكامها. ويترتب على ذلك أن النتائج التي ينتهي إليها الفقهاء ليست على أساس ما يرونه من مصالح ومناسبات تشريعية يرتوونها أو يستصلحونها كما يفعل المشرعون للقوانين الوضعية، بل ربما لو كان قد أو كل أمر التشريع الى الفقيه نفسه، لكان يستحسن ما يخالف ما استنبطه من الأدلة الشرعية، فهو مقيد بالاستدلال على الحكم الشرعي من طرقه ومصادره الثابتة في أصول الفقه.

وهذه الخصيصة في الوقت الذي تبعد الفقيه والتشريعات الاسلامية التي أجتهد في التوصل إليها عن التأثير بالآراء الشخصية والنزعات الذاتية إلى حد كبير وتحددها بالضوابط الموضوعية المقررة لعملية الاجتهاد وأستنباط الحكم الشرعي تجعل الأمر صعبا من ناحية أخرى على الدولة الاسلامية في مجال تطبيق الأنظمة الاسلامية في المجتمع إذ ربما يقع اختلاف وتضارب بين فتاوى الفقهاء بشأن جانب من تلك الأنظمة، ويكون لكل منهم جمهرة من المقلدين في ذلك الرأي الفقهي المختلف فيه. وهذا ما وقع فعلا في الجمهورية الاسلامية بعد أنتصار الثورة، وليست المسألة التي انتهى إليها هذا الفقيه أو ذاك معبرة عن نظره الشخصي لكي يمكنه التنازل عنها، وإنما تعبر— في نظره— عن حكم الشريعة الاسلامية الذي توصل إليه، فكيف يمكن التنازل عنه؟..

وهذه المسألة بحاجة إلى علاج، وهناك طرق عديدة يمكن أن توصل

للعلاج نذكر منها اثنين:

اولاً— في صورة تصدي فقيه واحد لتولي الأمور باعتباره الأكفأ والأعلم

الذي ترجع إليه الناس عموما، وتمكنه من ان يجسد ذلك من خلال ممارساته

القيادية — كما في زماننا هذا حيث تمثلت القيادة الشرعية للأمة في الامام المفدى الخميني (دام ظله) — . ينبغي على الدولة اتباع فتاوى ذلك الفقيه القائد واعتبارها المعيار في تنظيم الحياة الاجتماعية وأحكامها وسياساتها العامة، وعلى الجميع الالتزام بذلك لأن هذا هو فحوى أدلة ولاية الفقيه الجامع لشرائط الولاية العامة والمتصدي فعلاً لممارستها في المجتمع، وأي توجه آخر يوجب زعزعة القيادة والولاية الاسلامية ولو في جزء من أجزائها، أو يوجب إضعافها يعتبر مرفوضاً ومخالفاً لمضمون تلك الأدلة بحسب روحها وجوهرها.

ثانياً — في صورة تعدد الفقهاء المتصدين وتكافئهم. فخير صيغة عملية ما طرحه دستور الجمهورية الاسلامية في هذا المجال، من تشكيل مجلس قيادة فقهاء، يمكن للفقهاء في هذا المجلس أن يتفقوا على أنظمة إجتماعية محدودة ولو اختلفت في بعض جوانبها مع فتوى بعضهم، إما على أساس المصلحة الاجتماعية الأهم التي يتوقف تحقيقها على وجود نظام موحد، وإما على أساس أن الإفتاء ليس واجباً على كل فقيه في قبال فتوى أخرى تمتلك الشرعية، وإنما الواجب على الناس تقليد من يرجعون إليه من الفقهاء اذا كانت له فتوى وإلا رجعوا إلى غيره. وعلى هذا الأساس يمكن الانتهاء إلى صيغ قانونية موحدة في المجالات الاجتماعية والقانونية التي يتوقف تنظيمها وإدارتها على وجود صيغة واحدة، وتكون تلك الصيغة في كل أبعادها — ولو بالتلفيق — معتمدة على اجتهاد فقيه جامع للشرائط.

وهكذا يمكن التغلب فقهاء على مشكلة التضارب والاختلاف في آراء الفقهاء بأحد هذين الأسلوبين.

دور الأمة في التشريع

قد يتصور على أساس ما تقدم أنه لم يبق دور حقيقي للأمة في مجال تشريع القوانين وأنظمتها الاجتماعية. إلا أن هذا التصور باطل، بل يبق للأمة دور خطير في هذا المجال يمكن تحديده ضمن الدوائر التالية:

١ — في اختيار الفقيه الأعلم والأكفأ والرجوع إليه في التقليد والولاية، فإن هذا في الحقيقة بيد الأمة نفسها ضمن شروط الكفاءة والتقليد المقررة لرجوع الناس إلى المرجع، وهذا يعني أن تشخيص القيادة والمرجع إنما هو من مسؤولية الأمة وأختياراتها، فيكون لها الدور الأساس والأول في ذلك وفي كل ما ينجم عنه

من نتائج قانونية وتشريعية.

٢ - تحديد موضوعات الاحكام وتشخيصها، فان الامه تستطيع - ولو من خلال مجلس الشورى الذي ينتخب أعضاؤه - أن تتدخل في تحديد الأحكام المرشحة من قبيل تشخيص الضرورات والعناوين الثانوية، والتي يكون حكمها الشرعي ثابتا في الشرع، كتشخيص موارد الضرر والضرورة، وموارد الحرج والعسر، وموارد اختلال النظام. إلى غير ذلك من موضوعات الأحكام الأولية والثانوية.

يقوم المجلس المنتخب بتحديد الصيغ والقوانين الادارية (التنظيمات الادارية) المرتبطة بأجهزة الدولة نفسها، وكيفية قيامها بإدارة شؤونها وتعاملها مع الناس، وتنظيمها بشكل لا يتنافى مع التشريعات الإسلامية، وتنسجم مع روح الشريعة واتجاهاتها والأهداف التي ترسمها. وتتناسب - في نفس الوقت - مع متطلبات الظروف والمصلحة العامة.

٤ - كما و يقوم ايضا باعداد ودراسة التشريعات المحتاج إليها لملاءمة منطقة الفراغ في المساحة المتحركة من التشريع الاسلامي المتروك ملؤها لولي الأمر على ضوء المتطلبات والمصلحة اللازمة، وتقديمها إليه لإقرارها أو تفويض إقرارها إلى المجلس نفسه.

٥ - وتشريع القوانين المرتبطة بشؤون الناس الزمنية والمدنية كالتخطيط لسائر مرافق البلد المدنية مما لا بد فيها من تواضع الناس وتوافقهم فيما بينهم على صيغة نظامية موحدة يتفقون عليها لإدارة أوضاع معاشهم وتمشيتها، فإن هذا التوافق والالتزام المتقابل فيما يرجع اختياره إلى إرادة أفراد المجتمع أنفسهم يمكن أن يتخذ له صيغة نوعية عقلائية في بعض الأحيان، ولعل منها انتخاب ممثلين ووكلاء عن الناس في مجمع وشورى يتولون وضع صيغة معينة لتنظيم شأن مصلحة خاصة أو عامة نيابة عن أفراد المجتمع.

الترابط بين التشريع والعقيدة

ومن النقاط التي تجدر بنا الإشارة إليها في خاتمة البحث: توضيح مدى عمق الارتباط والصلة بين التشريعات التي يريد الانسان أن ينظم على أساسها حياته، وبين النظرة الكونية والعقائدية التي يؤمن بها ويحمل أفكاراً عنها. فإن أي

نظام للحياة وأي تشريع لأحكامه لا بد وأن ينبني على قاعدة فكرية ونظرة عقائدية خاصة تنبثق عنها تلك التشريعات وتتلاءم معها وتحقق الأهداف والتوجهات المرسومة فيها، ولا يمكن مجال من الأحوال افتراض الفصل بين تشريع الأنظمة وقوانين حياة الانسان، وبين معتقداته وفلسفته التي يحملها عن الحياة والانسان والوجود، ولم تكن دعوى الفصل هذه التي تبنتها الحضارة الغربية ردحا من الزمن إلا من أجل التضليل والخداع وتميرير الفلسفة والنظرة المادية للحياة بأسلوب خبيث ماكر الى النفوس من خلال معطيات تلك التشريعات والأنظمة والتي قد يخلعون عليها طابع العلمية والموضوعية والتجريبية، وكان من أجزاء وابعاد هذا المخطط الشيطاني مقالة الفصل بين الدين والسياسة بل الفصل بين الدين وسائر الأنظمة الاجتماعية والمدنية. فالدين على أفضل تقدير يتكفل بتنظيم علاقة الانسان بربه في المعبد وعلى ضوء المعتقدات والتصورات المثالية التي يعتنقها كل إنسان بينه وبين نفسه. أمّا الحياة الاجتماعية فلا بد وأن ترسم معالمها وأنظمتها من خلال الناس أنفسهم فيضعون من القوانين ما يرونه مناسباً وصالحاً لتنظيم معاشهم وترتيب أوضاعهم وعلاقاتهم المتنوعة.

ومن حسن الحظ ان تنتهى الحضارة الغربية إلى تزييف هذا الاتجاه على يد الشطر الآخر لها حيث أتضح الحال بعد ظهور الاتجاهات والأفكار الراديكالية. فقد أثبت انبثاق تلك الاتجاهات أن العلاقات الاجتماعية لا يمكن تفسيرها وتنظيمها منفصلة عن فلسفة الانسان عن الوجود وعن الحياة والتاريخ وعن المبدأ والمصير، لأن الانسان موجود واع هادف يصدر في كل حركاته وسلوكه عما يدركه ويتعقله ويشخص فيه هدفاً مرسوماً لديه، وليس كائنات ميكافيليا يتحرك حركة مرسومة له في عالم الطبيعة والفيزياء، من هنا لا بد وأن تتشخص لديه قبل كل شيء الرؤية والنظرة التي يعي بها نفسه وحياته ومبدأه ومصيره، كما لا بد وأن يدرك الهدف من وجوده وما هي حقيقته وحقيقة قدراته وحاجاته؟ وما هي الجهة التي يكون مسؤولاً أمامها؟ وما هي تلك المسؤوليات وحدودها؟ كل هذه الأسئلة لا بد وأن يحصل الانسان على جواب مقنع قبالها، قبل أن يطالب بتنظيم حياته الفردية أو الاجتماعية ضمن تشريعات وأنظمة معينة.

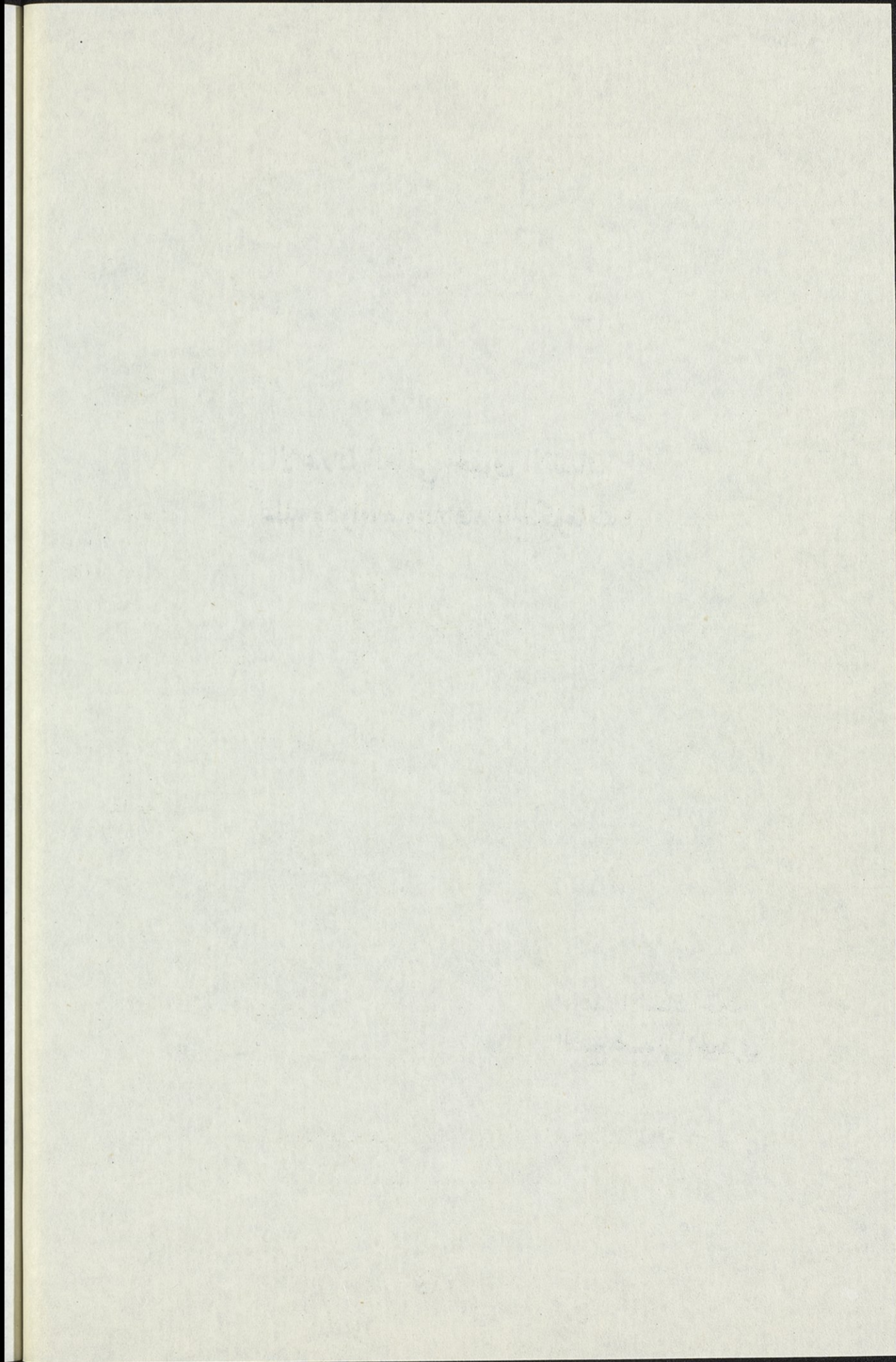
وكيفية الإجابة عن هذه الأسئلة وصيغتها هي التي تحدد تلك التشريعات واتجاهاتها وتفسرها وتبررها في نفس الوقت. فثلاً إذا كان الجواب عن السؤال عن

حقيقة الانسان وقدراته وحاجاته، بأنه كائن مادي مسير وعلى حدّ سائر الموجودات محكوم لقوانين طبيعية حتمية، كانت الأنظمة والقوانين الحاكمة عليه حتمية وقسرية لا محالة أيضاً فلا مجال لأن يتجه إلى تفصيلها وتشريعها على ضوء المصالح والعدالة وغير ذلك بل سوف تحكمه تلك القوانين القاسرة كنظام طبيعي لا يمكن الخروج عنه أو تعديله. وإذا كان الجواب عن السؤال بأن الانسان كائن واع هادف له الحرية والاختيار ولو في المجال الاجتماعي، إذن يتعين عليه أن يرسم لنفسه أهدافاً يحركها ويسيرها بإرادته وفكره، فإذا كانت نظرتة عن تلك الأهداف محدودة بفترة عمره في هذه الحياة فسوف ينظم حياته بما يوفر له أكبر قدر ممكن من هذا الهدف المادي المحدد، ولو كان على حساب كثير من القيم والمبادئ وقبال آمال الآخرين، فهم لا يشككون لديه إلا مانعا من وصوله الى كامل أهدافه. وإذا كانت نظرتة ممتدة إلى حياة أعمق وأبعد من هذه الحياة، ويرى لوجوده بقاءً وخلوداً في حياة واقعية أصيلة خالدة مادامت السماوات والأرض فسوف تختلف المعايير والأهداف لديه ويتحتم عليه عندئذ أن ينظم علاقاته الاجتماعية بما ينسجم مع تلك الأهداف والمعايير. وهكذا تكون الإجابات عن تلك الأسئلة مركزية ومصيرية وبمثابة الأساس لكل البنى القانونية والاجتماعية الفوقية التي يحتاج اليها الانسان في حياته.

بل قد عرفنا على ضوء ما سبق أن الايمان بالله كمبدأ أعلى، خالق للانسان، وواهب له الوجود والنعمة، والذي يجب شكره وطاعته (وهو مبدأ فلسفي في حقيقته) يعتبر الأساس لمبدأ المسؤولية القانونية بحيث لا نتعقل من دونه معنى للقانون والتشريع إذ يكون القانون من دون الإيمان بالمبدأ الأعلى للوجود والكمال - مهما كان مصدره التشريعي ومهما ادعى في محتواه ومضمونه من المنافع للانسان - فارغاً من عنصر النفوذ والالزام المشروع، ولا يمكن جعل الناس مسؤولين أمامه إلا بالقهر والقوة والظلم والتسلط عليهم، أو ايجاد قناعة طوعية لدى كل فرد تجاه كل بنود الأنظمة والقوانين حتى الفرد المحكوم عليه بها. الأمر الذي ذهبت إليه نظريات العقد الاجتماعي وهو مطلب واهٍ وغير واقعي كما هو واضح.

الاعلان العالمي لحقوق الانسان
علله ودوافعه وعلاقته بالحكومات

بقلم الاستاذ الحجة
الشيخ محمد تقي الجعفري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

لكي ندرك علاقة الحكومات بالاعلان العالمي لحقوق الانسان و دوافع ذلك يجب ان نميز مسبقا بين انواع رئيسية ثلاثة من الحكومات من حيث علاقتها بالشعب:

- ١ - الحكومة التابعة.
- ٢ - الحكومة المتقدمة. (القائدة).
- ٣ - الحكومة ذات البعدين (التابعة والمتقدمة).

١ - **الحكومة التابعة:** وهذا النوع من الحكومات عبارة عن ادارة المجتمع على أساس من الأعمال، وأساليب التفكير، والأهداف، والثقافة، والحقوق والأخلاق والاقتصاد الذي يختاره الشعب لنفسه. ومن المسلم به انه في

مثل هذا النوع من الحكومات — ان كان ممكنا (وهو بالقطع غير ممكن) — يجب ان يكون أفراد المجتمع أنفسهم قد أدركوا معنى مواد المنشور العالمي المذكور ودوافع وضعه بشكل كامل وقبلوا به لتقوم الحكومة التابعة بالعمل وفق هذا المبنى القانوني (وهو ان عليها ان تقنن وفق ما يقبله الشعب).

ولما كانت مواد هذا المنشور والدوافع والعلل الداعية لوضعه قد شجعت على مجموعة من الأصول والمبادئ الاخلاقية فان على الشعب نفسه ادراك عظمة تلك الأصول والمباني ودفع الحكومة التابعة لمراعاتها وتطبيقها، ولاشك في ان الاستعداد لمراعاتها واجرائها لا يتم دون التضحيات الوافرة بأنواع الاستثثار وعبادة اللذات (الهدونية).

الا اننا — مع الأسف — نجد ان مبدأ اللذة (الى أقصى حد وعدم مزاحمة الآخرين في الحياة فقط) الهدام والذي يلقي بظله الأسود على كل المبادئ والأهداف السامية لحياة الأفراد، هذا المبدأ يشكل أحد أكبر الموانع في تحقق الاستعداد المذكور.

٢ — الحكومة المتقدمة: وهي تعنى ان يتبع الشعب في كل شؤونه الحياتية (واعماله وأسلوب تفكيره وثقافته واقتصاده وحقوقه وأخلاقه) الأصول والقواعد المعينة التي ترسمها له الحكومة من خلال الأجهزة الرسمية كالأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية وما يتفرع منها من أجهزة فرعية.

وإذا وجد مثل هذه الحكومات بين المجتمعات فانها لا تعترف بأي حق للشعب فضلا عن اعترافها بحقوق الأنايس الآخرين اللهم الا في اطار ماتراه هي من رؤى وخطوط.

٣ — الحكومة ذات البعدين: وهي كما صورها الاسلام مثلا، اذ ان هذا النوع يتبع الشعب في الموضوعات وعلاقات الشعب بالطبيعة، وبالاناس الآخرين بالشكل الذي يحقق مصلحة الشعب المادية والمعنوية. ولهذا فان مثل هذه الحكومة ترى من أهم واجباتها العمل على تقوية العقل والوجدان في المجتمع وتصفيتهما من الشوائب. ولذا تكون تبعية الحكومة للشعب هي تبعية للعقل والوجدان الأصيل اللذين تمت تقويتها في المجتمع. وعليه فتبعية الحكومة للشعب انما تتم في تلك الأمور التي يكون ملاك تشخيص الصلاح والفساد وعواملها فيها هو العقل السليم والوجدان الصافي.

وهذه الحكومة تقع في الطليعة وتهدي الشعب في مجال وضع وبيان القوانين التي جاء بها طلائعيو الانسانية الواقعيون لتنظيم المصالح المادية والمعنوية (للحياة المعقولة) للأفراد وهي الحياة الحركية الهادفة لتحقيق الأهداف السامية. ووفق التصور الاسلامي فان الله تعالى هو واضع القوانين الهادية وهو العالم المطلق بكل الطاقات والاستعدادات والأبعاد الانسانية، وغير المحتاج مطلقا للمخلوقات، وهو فوق كل ما يتصور من شوائبها ومحدودياتها. وهذا هو البعد الثاني.

وكما سنرى عند التعرض لتفسير العلل والدوافع لوضع وتنظيم مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان فان قيمة الانسان لدى هذه الحكومة هي أسمى من العنصر واللون والنسب والمحيط وغير ذلك، ولما كان كل أفراد الانسان ينطلقون متحركين من مبدأ ومسير واحد نحو هدف واحد وفق مشتركات روحية جامعة، فان العلل والدوافع للاعلان العالمي لحقوق الانسان ومواده يمكن ان تكون مقبولة - في محتوياتها بعد تفسير وتعريف وتغيير ضروري في بعض مفاهيمها وموادها.

بعد هذه المقدمة نتعرض فيما يلي الى العلل والدوافع المذكورة في البيان

المذكور:

العلل والدوافع لوضع وتنظيم الاعلان العالمي لحقوق الانسان

وقبل الدخول في صميم البحث والتحقيق في العلل والدوافع لوضع

الاعلان العالمي لحقوق الانسان نود التنبيه على المقدمات التالية:

المقدمة الأولى:

يبدو ان الدافع الاصلي لوضع وتنظيم هذه الحقوق هو جانب انساني، وان المقصود والهدف هو تقليل الآلام والمصاعب الكثيرة والمتنوعة النابعة من انماط التزاحم والتنازع القاتلة والمدمرة بين الأفراد وخصوصا في العقود والسنين الكئيبة التي تلت الحربين العالميتين الأولى والثانية فاصابت المجتمعات البشرية بعواقبها الأليمة ولم تسلم المجتمعات الضعيفة والقوية والتمكنة من الآلام والمصاعب بسبب ذلك.

وكما سنرى خلال التحقيق والبحث عن العلل والدوافع لوضع هذه الحقوق فإنه بالإضافة للخلاص من انماط النزاحم المدمرة تعد مسألة فوز الأفراد بالحرية والسلام والصفاء احد أهداف واضعي هذه الحقوق بالتأكيد. وقد ذكر واضعو هذه الحقوق — في المقدمة — ان مسألة الضمان العالمي للترابط بين أفراد الانسان — ويمكن ان تعتبر العلة المنطقية لوجود الحرية والسلام والصفاء — هي الأساس المنظور لهذه الحقوق.

ولذا ومع ملاحظة هذه الأعراف والأسس يمكن القول: بان الاعلان العالمي لحقوق الانسان — الى الحد الممكن قبوله — يعتبر خطوة مهمة ولازمة ومفيدة جدا. واننا لندرج ان تتسع هذه الخطوة من خلال الاصلاحات والتفسيرات والتعريفات التجريدية للعناصر الأساسية في المواد الواردة في هذا الاعلان (مثل: حق الحرية، والمساواة والأخوة، والشخصية الانسانية وعلاقتها بالشخصية الحقوقية، والتفرد...) وحينئذ تمتلك تأثيرا أكبر وأكمل في مجال تحقيق التفاهم والانسجام بين أفراد الانسان في مجال مختلف انواع الارتباطات — بعضهم مع البعض الآخر — وتقليل الآلام والمصاعب الهدامة والمدمرة.

المقدمة الثانية:

من البديهي ان فكرة اصلاح العلائق الانسانية سواء كانت بشكل ادراك العلة والدوافع لوجود مثل هذه الحقوق فقط، أو كانت — اضافة للادراك المذكور — بشكل الاحساس بضرورة القيام بخطوات عملية لبيان مواد الحقوق العالمية للانسان، هذه الفكرة كانت تطرح نفسها في أذهان ذوي التكامل الفكري بشكل دائم بين أبناء الانسان أينما كانوا الى أي عنصر انتموا وأي خصائص حازوا، مما انتج بعض المواد التي طرحت بشكل متفرق على أساس انها من الحقوق العامة للانسان من العصور الماضية، ونعني بذلك: انه منذ العصور القديمة لحد اليوم جاء في المعارف والآداب الثقافية والمواد الحقوقية للمجتمعات التي تمتعت الى حدٍّ ما بالحضارة بعض الموارد التي تكشف عن الوجه العالمي للانسان واشتراك افراده وبشكل عام في الآلام واللذات والحاجات والعلل الأصلية للحقوق الطبيعية وغير ذلك، وكانت حصيلة ذلك تعبيرات أدبية في

الثقافات والمواد الحقوقية في النظم الحقوقية السائدة في المجتمعات الانسانية^١.
ونحن نلاحظ في الثقافة والعقائد الأفريقية القديمة عبارات يستفاد منها ماقلناه:

١ - جاء في اسطورة مالوزي انه عندما عمل أفراد الانسان الاوائل على صيد الحيوانات لامهم الرب على ذلك ، وقال لهم: «أيها الانسان ان السبيل الذي اخترته لحياتك سيء جداً لماذا تقتل؟ ان هذه الموجودات الحية هي اخوة لك فلا تأكلها انتم جميعاً أبناءي» (الاسطورة رقم ٣٢). نرى في هذه الاسطورة ان القيمة الالهية للحياة تعم جميع الأحياء.

٢ - وفي اسطورة أخرى عن شعب بورو با نجد انها تعتبر الأناث المعوقين وناقصي الخلقة كالعميان والاحداث ، والصم ، والبكم ، والمشلولين أناساً مقدسين يليقون بالاحترام والتكريم لأنهم جميعاً مخلوقون وأبناء لرب واحد (الاسطورتان رقم ٦٤ و ٦٥).

٣ - وتؤكد اسطورة كونوان العناصر البيضاء والسوداء تقوم بينها الأخوة وانها جميعاً من أب واحد وأم واحدة (الاسطورة رقم ٢٦). يراجع كتاب افريقيا و اساطير الخلقة تأليف بولي باير الذي ترجمه للفارسية ز. أ. صديقي ص ٢٢٩.
وهذا الإدراك والنظرة حول الوجه العالمي للانسان يستمر في المجتمعات الانسانية المختلفة ولكن بأشكال متنوعة ويطمح كما قلنا على أغلب الثقافات والأصول الأخلاقية والمواد الحقوقية وان كان بشكل مبعث ، ومن ذلك ما نراه في مجموعة قوانين جوستينيان الذي اعتلى الامبراطورية الرومية عام ٥٢٧ م و دام حكمه ٣٨ سنة فقد جاء فيها:

«ان المائز بين القانون المدني، وقانون عموم الشعوب هو: ان على أي من الأقسام والشعوب التي تحكمها القوانين والعادات المرعية ان يجعلوا بعض أمورهم على أساس القانون المختص بهم، و يقيموا البعض الآخر على أساس القوانين المشتركة بين الشعب و كل أبناء الانسان، والقانون الذي يتخذونه لهم بالخصوص يسمى القانون المدني بمعنى ان أحكامه منحصرة بذلك الشعب، اما القانون الذي يرى كل أبناء البشر بعقولهم الصافية ضرورة حكومته فيما بينهم وان على الشعوب

١ - لكي يتم الاطلاع على السير التكاملي لمواد الحقوق العالمية للانسان يراجع كتاب (حقوق الانسان وسيرها التكاملي في الغرب) للدكتور مهدي أبوسعيد.

جميعاً اتباعه فهو قانون كل الشعوب. ذلك لان كل الشعوب تراعيه و تطبقه على شؤون حياتها، وقانون كل الشعوب مشترك لايجاد بعض النظم. فالحروب مثلاً أوجدت نظام الأسر، والعبودية. مع ان كلتا الظاهرتين تخالفان الطبيعة الانسانية ذلك لان الناس كلهم بملاحظة القوانين الطبيعية قد ولدوا أحراراً. (مجموعة جوستينيان في الفقه الرومي ترجمة عبدالعزيز فهمي - ص ٦ - ٨) وان الوجه العالمي للانسان والذي له حقوق عالمية في الأديان الالهية الحققة يصل الى اوج السمو و كما سنبين في المباحث الآتية فان الاسلام يعلن الحقوق العالمية للانسان بكل صراحة وجزم. واذ نظرنا الى الغرب وجدنا هذا الاتجاه الادراكي ينمويه خصوصاً في فترات النهضة و يظهر على كتابات أي من مجتمعاته بأشكال مختلفة و من ذلك الدستور الفرنسي الذي وضع عام ١٧٩٥ في احدى وثلاثين مادة تحت عنوان الحقوق والتكاليف الانسانية و ٣٧٧ مادة أصلية وقد بدأ بهذه العبارة:

«ان الشعب الفرنسي يعرض أمام واجب الوجود الاعلان التالي الشامل للحقوق والتكاليف الانسانية»^٢ و احدى النقاط الرائعة لهذا الاعلان تكمن في انه استمد من المبدئين المعروفين للواجبات العالمية للانسان (الأول: ما لا تجبه لنفسك فاكرهه للآخرين، الثاني: احسن الى الآخرين ليحسنوا اليك بالتالي) وان كان المبدأ الثاني - مع الأسف - يجعل صفة المساومة في القيام بالتكاليف هدفاً للأفراد بمعنى انها تقرر انه لكي تستفيد من إحسان الآخرين عليك ان تحسن اليهم! هذا في حين ان القيمة الحقيقية للإحسان للآخرين تكمن في نفس الإحسان دون توقع الجزاء والأجر وقد جاء في القرآن الكريم «انما نطمعكم لوجه الله لانريد منكم جزاء ولاشكوراً» (الدهر: ٩) وهي وان نزلت في مدح اهل البيت (ع) ولكن لما كانت قد بينت القيمة الأساسية لانماط الاحسان فهي توصية لكل الأناس. وللشاعر المولوي أبيات يبين فيها القيمة الذاتية لذلك ومضمونها (ان الوردة اذا لم تضحك، ولم تهز علمها لنشرائحها الطيبة، والقمر اذا لم يبرغ ولم يتمايس، والشمس اذا لم تملأ السماء نورا فما هي اذن وظيفتها في الحياة؟).

وبملاحظة هذا الاتجاه الجدي للاسلام نحو عرض الوجه العالمي للانسان وحقوقه فانه كان من الضروري ان يقوم المحققون الاسلاميون بتوضيح وتفسير

٢ - كتاب الدستور الفرنسي للدكتور قاسم زاده ص ٤٤ و ٤٥.

المنشور العالمي لحقوق الانسان، و يلحظوا السير التطوري لمواد هذا الاعلان في تحقيقاتهم، وربما كان عليهم — على الأقل — ان يفتحوا فصلا عن رسالة الانبياء الالهيين في توضيح الوجه العالمي للانسان وحقوقه.

وكما سنرى في تفسير العلل والدوافع لوضع وتنظيم المواد الحقوقية العالمية، فان الاسلام قد اوضح الأسس الكاملة لهذه المواد، وان كل المحتوى الاسلامي لتلك المواد يمكن ان يلاحظ في مجال الحقوق الاسلامية.

يقول (وايتهيد) بكل صراحة: «ان قيمة الخدمات التي قدمها الانبياء العبريون لحرية الانسان لا يمكن وصفها من حيث العظمة».

ان المذاهب الالهية اقامت — بكل جد وتضحية — أسس برامجها الرسالية على «الحياة المعقولة» التي لا تعود ممكنة الا اذا وجد التنظيم الانساني على أساس العدالة والحرية المعقولة والتسابق في طريق الخير والكمال وكما سنوضح عند تفسير وتطبيق مواد الاعلان العالمي للحقوق الانسانية وكذلك في البحث عن العلل والدوافع لوجودها، فان الانسان قد وجد في المنطق الالهي للانبياء قيمته النهائية وعرف المعادلة القائلة «(الواحد = الجميع)» كما قررتها الآية القرآنية الشريفة:

«من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا»^٣.
والرواية المعروفة جدا: «الخلق كلهم عيال الله واحبهم اليه انفعهم لهم»^٤.

وروي عن الصادق (ع) ان الرسول (ص) قال: «ومن سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين ولم يجبه فليس بمسلم».

فان الآية والروايتين تبين بكل وضوح وصراحة المبنى الأساسي للحقوق العالمية للانسان، ولذا فاننا نأسف بشدة لمشاهدة اشخاص يتحدثون عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولكنهم — ومنهم بعض المسلمين — لا يشيرون الى وجود

٣ — سورة المائدة، الآية ٣٢: والواقع ان هذه القيمة قد منحت للانسان ولم تكن مختصة ببني اسرائيل. ذلك لان القيمة ترتبط بالذات الانسانية ولا تنحصر بدورة خاصة أو مجتمع خاص أو مذهب معين، وان كان ظاهر الآية ان هذا الأمر مقرر لبني اسرائيل، الا ان هؤلاء لاختصاصية لهم لتقبل القيمة الواقعية للانسان وانما أريد إطلاعهم على هذه الحقيقة مثلهم مثل غيرهم من الأمم.

٤ — وردت هذه الرواية في مصادر حديثة عديدة.

المبنى السابق في المصادر الاسلامية. وسوف نرى في البحث عن العلل والدوافع لوضع هذا الاعلان وفي مادته الأولى: ان الهدف الرئيس للأنبياء العظام هوتبئيه أفراد الانسان لهذه الحقيقة السامية وان عليهم لا مجرد اقامة الروح الأخوية بينهم فحسب بل ان يكونوا أعضاء جسد واحد، بالاضافة الى ذلك عليهم ان يعلموا ويتقبلوا حقيقة انهم لو وفقوا للحياة المعقولة فان اتصال ارواحهم بالروح الالهي سيعود أشد من اتصال اشعة الشمس بالشمس نفسها.

واذا لم تستطع البشرية ان تصل الى مقام (الأخوة) (العضوية العائلية) (وحدة الروح العالية) فان الاسلام لن يترك الناس وانما يقول: «قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون الله، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون» (آل عمران: ٦٤).

وبملاحظة هذه الآية الشريفة والمواد التي سنذكرها في المباحث المتعلقة بتفسير مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتطبيقها، يجب القول بأن مبنى و أساس الحقوق العالمية الانسانية قد بدأ من الاسلام وهو الرافع الحقيقي للواء دين ابراهيم عليه السلام.

قد ينبري البعض فيقولون: ان المخاطب — أولاً — هنا هم أهل الكتاب ولا تشمل كل الناس. ثم انه لم يأت في هذه الدعوة سوى مادتين ولذا فلا يمكن ان نجعلها مبنى للحقوق العالمية للانسان، الا ان جواب هذا القول ان هذه الآية تطرح عنصرين مشتركين بين أهل الاسلام وأهل الكتاب، يعتقد بها الطرفان وبيئتان بالتالي اقتربهما من الوحدة، واذا كانت المدارس والاقوام والشعوب الأخرى أيضاً تتبع هذين العنصرين الجامعين فان الآية ستشملهما أيضاً، اما حول العنصرين المشتركين فنقول: ان الله تعالى جعل هاتين المادتين (العبودية لله، والخلاص والتحرر من قيود العبودية والتسليم امام الآخرين) كلمة وحقيقة مشتركة بين كل الناس المعتقدين بالأنبياء والعاملين بالكتب السماوية، واذا ركزنا قليلاً على هاتين المادتين فاننا سنصل من خلاهما الى كل المواد الحقوقية العالمية، فاذا وفق الانسان لعبودية الله، ونفى الشرك، وخلص نفسه من قيود الاسر والرق، ثبتت له حيثيته وقيمته الانسانية الذاتية، واذا تحققت الحيثية والقيمة الذاتية لأفراد الانسان فستتوضح تماماً ضرورة الحرية والسلام والصفاء، وبوضوح هذه الضرورة

سيسعى للوصول الى ذلك ، واحدى الخطوات على هذا السبيل هي وضع وتنظيم مواد الحقوق العالمية لكل الافراد والمجتمعات.

وعلى هذا فان الاعتقاد بان المواد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان هي أمور جديدة ليس صحيحا بالمرّة، كما اننا أشرنا الى ان فكرة اصلاح العلائق الانسانية فيما بين الافراد قد نمت إما مباشرة أو غير مباشرة في أذهان الأناس المتكاملين وكانت موجودة على الدوام لديهم. ولتوضيح هذه المسألة يجب ان اقول:

ان العقل المتكامل مطلع على الهوية والخصائص المادية والروحية للنوع الانساني، وهو يدرك ان دفع التسلط المدمر والظلم والجور عن افراد النوع وتحقيق الحرية والعدالة لهم، يوجد في نفسه — هو — نشاطا روحيا شديدا يسببه ارتفاع المسؤولية الضخمة عن كاهله واداء الواجب الذي كان يحس به في أعماقه، وذلك قبل ان يؤدي رفع الحيف المذكور الى بعث الفرحة في نفوس أولئك المظلومين.

البحث والتحقيق في العلل والدوافع:

جاء ذكر العلل والدوافع لوضع وتنظيم الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الجمل السبع التالية، وبما ان الاطلاع على محتويات المواد المذكورة في الاعلان وتقييمها يجب ان يسبقها الاطلاع على العلل والدوافع لوضعها، فقد رأينا ان من اللازم القيام بالبحث حول كل من العلل المذكورة في مقدمة هذا الاعلان:

١: تقول المقدمة: «نظرا لان معرفة الحيثية الذاتية لكل أعضاء العائلة البشرية، وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتنازل تشكل أساسا للحرية والسلام في العالم».

ونعلق هنا قائلين:

ان قضية اعتبار الحرية والسلام أمرين ضروريين للأمم ولا يتمان دون معرفة للحيثية الذاتية لجميع الأفراد، هي قضية صحيحة ومتينة تماما، ولا معنى لأي تردد في هذا التلازم الا أن التحقيق يحتاج الى دقة أكبر في المسائل التي نطرحها فيما يلي:

المسألة الأولى: وهي مسألة مهمة جدا — تركز على السؤال التالي: ماهو

طريق اثبات الحيثية الذاتية، بمعنى الاحترام الذاتي لأفراد الانسان؟
لقد كان على الاعلان ان يوضح في مقدمته الاجابة على هذا السؤال، أو
كان عليه ان يطلب من المفسرين — على الأقل — من المتخصصين في العلوم
الانسانية المتنوعة ان يجيبوا عليه وهم من قبيل علماء النفس، والاخلاقين،
والعلماء المحققين، والمعتقدين بالدين، وعلماء العلوم السياسية، والحقوقية والمؤرخين
الموضوعيين، هذا اذا افترضنا ان الواضعين لم يتأثروا من قبل بالمبادئ المسبقة
الناعبة من نظرتهم الشخصية وراحوا يردون ميدان التعقل والتعمق في المتلكيات
والاحساسات الانسانية السامية و يثبتون الحيثية الذاتية (القيمة الذاتية) لهم في
اطار يسمو على المساومات والحاكميات الثقافية الرائجة دونما دليل وبرهان.

ذلك اننا في مجال الاعلان العالمي لحقوق الانسان لانواجه قوانين وحقوقا
خاصة لأي من الشعوب التي يمتلك كل منها لنفسه أدلة ورسوما وعقائد دينية
ومباني وكليات وتعريفات خاصة يثبت بمقتضاها القوانين والحقوق الخاصة به
ويصححها. اننا في هذا الاعلان نواجه اقواما واما متفاوتة، وثقافات وأديانا
متنوعة وسوابق تاريخية مختلفة، وقدرات وامتيازات وعناصر متفرقة. وحينئذ فنحن
بهذا الاعلان العالمي. نقول لهم جميعا: ان عليكم جميعا في قبال هذه المواد الحقوقية
ان تغضوا الطرف عن قومياتكم وثقافاتكم وسوابقكم الخاصة وفوق هذا عن
قدراتكم وامتيازاتكم وخصوصياتكم العنصرية. في حين اننا لانستطيع ان نقول
لهم ذلك، لاننا نعمل قدرتنا لنلغي كل الخصائص المذكورة، ولا نستطيع
ان نقول لهم عليكم ان تسلموا — متعبدين — برفض خصائصكم وتلزموا أنفسكم
بتطبيق مواد هذا الاعلان وليس لأحد حق الاعتراض على ذلك بانه له في بيان
المواد الحقوقية آراء نفسية أو أخلاقية أو فلسفية أو دينية أو سياسية أو تاريخية أو
حتى فلسفية خاصة. ذلك لاننا قلنا من قبل، ان هذه الحقوق العالمية تتميز عن
الحقوق والقوانين الخاصة بأي من الشعوب، حيث يكون اشتراك افرادها في
التاريخ والبيئة والأخلاق والأسس الدينية والثقافية والجغرافية وغير ذلك موجبا
لقبول نظام حقوقي خاص لا يحتاج معه الى تعاون العلماء والمحققين في الشعب
المتنوعة للعلوم الانسانية.

ان عرض هذه الحقوق دون التمهيد وايجاد أرضية تقبلها والتوحد في القيم
والآمال والمنطلقات الحركية والهدف الأسمى للحياة، سوف لن تتبعه نتيجة قيمة

ذات بال ان لم نقل انه سوف لن يؤثر مطلقا، وان تهيئة الأرضية المذكورة لا تتم دون القضاء على النظريات العاملة على هدم القيم، من امثال نظريات (سيزار بورجيا) و (ماكيافيلي) و (توماس هوبز) حول الانسان والانسانية.

وخلاصة الأمر: ان تحقيق التمهيد الحقيقي للأمم كي تقبل هذه الحقوق العالمية يجب ان يسبقه حذف لمعادلات من قبيل (الانسان ذئب للانسان) والمؤدي الى الشكل التالي «الانسان الخاوي في العالم الخاوي» ولا يتم حذفها من الصفحات العلمية للانسانية الا بأدلة كافية مقنعة.

واذا لم يستطع المفكرون في العلوم الآنفة حذف المعادلة المذكورة استناداً للأدلة القاطعة فان اتباع امثال بورجيا وماكيافيلي وهوبز في أي مجتمع وعصر بل وفي أي مجموعة من الناس سوف يفسرون الحرية والسلام — وهما أهم العوامل والدوافع الأساسية لوضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان — على أساس احتياجاتهم، ويعتبرون كل القيم والأصول الانسانية وسائل لتحقيق اهدافهم، فليس العنصر الفعال في ادعتهم شيئا سوى ان الهدف يبرر الوسيلة. ان هذا التيار محرق للقيم وقد ضحى على امتداد التاريخ بملايين القرابين وها هو ينتظر ملايين القرابين الأخرى. انه نفس التيار الهدام الذي قد يؤدي حتى بأكثر المفكرين رجاءً الى الاضطراب، ويكدر عليهم راحتهم؛ فهذا الشاعر المولوي رغم كونه من انشط المفكرين والعرفاء في القرون والاعصار (واعتقد أن العرفان الايجابي بشكل عام يلازم الرجاء الحسن) الا انه عندما يلاحظ التيار الآنف يقول بكل تألم آياته الفارسية (الآتية في ديوانه)^٥ والتي تعبر عن تشاؤمية في النظر الى الانسان ودعوته لان يعمل لحاله بمفرده، فليس لأي انسان أمان، فقد يريك مظهره الخادع الا انه يخفي حقيقته الشرسة.

چون ندارد کس غم تو ممتحن
خویش کار خویش باید ساختن
آدمی خوارند اغلب مردمان
از سلام علیکشان کم جوآمان

٥ — ديوان المتنوي الرمضاني دفتر رقم (٢) ص ٨٣ الأبيات ٣٢ — ٣٤ و ٣٩ — ٤٢.

خانہ دیو است دہای ہمہ
 کم پذیر از دیو مردم دمدمہ
 از ہزار ابلیس لاحول آرین
 آدمما! ابلیس را در مارین
 دم دہد گوید ترا ایمان دوست
 تا چوقصابی گشد از دوست پوست
 دم دہد تا پوستت بیرون کشد
 وای آن کز دشمنان افیون چشد
 سر نہد بر پای توقصاب وار
 دم دہد تا خون ریزد زار زار
 در زمین مردمان خانہ مکن
 کار خود کن کار بیگانہ مکن
 وهذا (الفريد نورث وايتهيد) يقول بعد رؤية هذا التيار:

"Human Nature is so complex that paper plans for society are to statesmen not worth even the price of the defect paper".^٦

أي:

«ان الطبيعة البشرية معقدة الى الحد الذي يجعل قيمة البرنامج المكتوب على تلك الاوراق لتحقيق الاصلاح الاجتماعي لا تعدل - لدى الحكام - قيمة تلك الاوراق المسودة نفسها».

المسألة الثانية: هي استعمال مصطلح (اعضاء العائلة البشرية) وهي تحمل قيمة أخلاقية. ورغم ان أسمى الاهداف وأكثر العلاقات الاجتماعية فائدة وإيجابية وبناءً لافراد الانسان هو ان يتصور جميع أفراد الناس انهم أعضاء عائلة واحدة، نعم رغم ذلك فانه منذ ظهور الحياة الاجتماعية لحد الآن لم ينتقل من المستوى الذهني للافراد المتكاملين الى الواقع الخارجي باستثناء تلك الموارد التي استطاع القادة الاخلاقيون والالهيون فيها - من خلال وجدان المنطقة الروحية للافراد - ان يدخلوا الحياة الانسانية ويعرفوهم على الوحدة المتحققة في اعماقهم

^٦ - "Adventure of Ideas" by: A. N. Whitehead. P. 31.

و يديروهم بروحية اعضاء عائلة واحدة.

قد يقال: اننا نشاهد طوال التاريخ انماطاً من الحياة المنسقة والمنسجمة في المجتمعات البشرية رغم ان قيادتها لم تكن بيد القادة الاخلاقيين والاهلين الا انه يقال ازاء هذا ان الحياة الاجتماعية المنسجمة كانت موجودة ايضاً في العصر العبودي، فكان اغلب العبيد المساكين لجهلهم بالأصول الانسانية والحيثية والقيمة الذاتية يعيشون حياتهم الاجتماعية في مجاميع منسقة وبرضا اضطراري وظاهري لا أساس له. وسر هذا ان الطاقة الحياتية العظيمة جدا خلال التاريخ كانت تمتلك بذاتها عامل بقائها واستمرارها وهي توجه الأفراد وتديرهم بأي شكل وبوسيلة توفرت لها دون أن تلتزم بالقيم والمقامات الأسمى (وان كان الافراد في أفقهم الذهني يسعون دائماً نحو القيم الأفضل والمقامات الأسمى) خصوصاً وان البشر استطاع ان يظهر من نفسه — عندما يريد التحرك الجماعي — قدرة على الانسجام والتناسق والحدة مع قطع النظر عن الفلسفة ودوافع ذلك التحرك ، واستطاع واقعا في نفس البرهنة التي يقوم فيها بالحركة الاجتماعية ان يحقق مضمون معادلة (الجميع يساؤون واحدا) الا انه وبعد زوال عوامل التحرك الثائريعودون متفرقين لا تجمعهم وحدة، في حين انه تحت قيادة الأنبياء ومن خلال اثبات العنصر الأساسي برسالتهم (ع) وهو «ان الجميع يشكلون اعضاء العائلة الالهية»، استطاع أفراد الانسان ان يجدوا حقيقة الأخوة و «العضوية العائلية» بل الوحدة الأسمى من ذلك (أي ان يكونوا أشعة من شمس الروح الالهية). ومع الاحساس بمثل هذه الوحدة يمكننا ان نخطب البشر بمحتوى البيت الشعري الفارسي القائل:

لماذا كل هذا الهيجان والضعف وعدم التناسق؟

وتسود الكل رفقة سفر الحياة وعضوية القافلة ووحدة الولادة^٧.

اما اذا لم يوفق البشر لمثل هذه الخطوة فان هناك امورا عظيمة جدا مثل انواع الانانية والتكبر تقوده الى الحروب المستمرة (الى الحد الذي يطلع به علينا مُدَّعون للعلم والفكر ليقولوا: ان الحرب والدمار هما من مختصات الذات الانسانية) وتقف انماط العبودية وطلب المنفعة الضيقة وعبادة اللذة الابيقورية (الهدونية) ونقض العهود والتنافس السليبي (لا الايجابي البناء) امام المسيرة

٧ — المولوي — ديوان شمس التبريزي.

الانسانية فتمنعها من تحقيق روحية الأخوة والعضوية العائلية وغيرها واقعا (لابشكل ظاهري مُراءٍ نفعي) وحتى اننا — ومع الأسف — نجد ان بعض مواد هذا الاعلان العالمي للحقوق والذي اعتبر الحرية دون تفسير وتوجيه من أسمى الآمال البشرية، لم تلتفت الى ان ترك الحرية دون تفسير أو توجيه منطقي يؤدي للاستفادة منها في مجال الترشيد العقلي والنفسي، الأمر الذي يمكن ان يجعل هذه المواد بنفسها من عوامل التفرقة الخطرة للانسان عن الانسان فضلا عن ان تكون دافعة للأفراد لتقبل روحية الأخوة والعضوية العائلية.

وسنقوم الى حد ما في المباحث التطبيقية لمواد هذا الاعلان بدراسة الشرائط العقلانية المحققة لعضوية الأفراد العائلية وروحية الأخوة وهي من أهم العلل والدوافع الأساسية لوجود هذا الاعلان.

المسألة الثالثة: ان مقداراً مهماً من العناصر الأساسية لمواد هذه الحقوق مثل (الحيثية الذاتية) للأفراد و (العضوية العائلية) وحتى (السلام والحرية) تنتسب الى أعماق الشخصية الانسانية وتستند الى الوجدان في الضمير الصافي ولذا فهي بحاجة الى اثبات قابلية أفراد الانسان للمحبة المتبادلة. ورغم اننا نجد الوسائل المختلفة المتبعة لتشجيع الناس على الحب المتبادل سواء بواسطة الاديان الالهية أو الحكماء الحقيقيين أو حتى بواسطة المتسلطين المتكبرين الذين يمثل هذا الشعار ارادوا الميدان الاجتماعي لهم — وخدمهم لاغير — (حتى انه يمكن القول بانه ليست هناك ظاهرة انسانية محبوبة تمتلك نفس مستوى ماتملكه المحبة نفسها في القاموس الانساني). نعم رغم كل ذلك فان الموقية ضئيلة الى الحد الذي لانستطيع معه ان نقول: ان الانسانية قد قامت بخطوات على طريق المحبة. وما قلناه ليس نظرة طوباوية شخصية، لأنه نظرة قد اعترف بها المتفكرون المصلحون في الشرق والغرب جميعاً.

والسبيل الوحيد الأكثر ضرورة وفائدة لكي تصل البشرية من خلاله الى رشد المحبة الانسانية وتكاملها (لا الاشباع العاطفي الساذج غير المتجذر ولا الاشباع النفعي) عبارة عن الطريق الذي اختطه أولو الرسالة والأنبياء للانسانية وهذا الطريق عبارة عن: أولاً — ان يثبت لكل فرد من أفراد الانسان لزوم احترام الذات الانسانية لكي يستطيع أي فرد ان يحب نفسه أولاً بمعنى انه يعبر من احترام ذاته الى حبه لها ثم يتحرك ثانياً — من خلال ادراك اشتراك الجميع في تلك الذات

الانسانية (التي تمتلك احترامها لارتباطها بالكمال الالهي المطلق) نحو محبة الآخرين أصالة لا على أساس الاحساسات العاطفية الساذجة والعابرة ولا على أساس النفعية.

المسألة الرابعة: اننا نرى انه مادام التكامل الذهني والروحي الانساني يبرر نشاطاته بآدارة الحياة الطبيعية المحضة واتساع الذات الطبيعية في ابعادها، وينظر الى أوامر الأديان والأخلاقين والحكماء حول التعديل المعقول للميل والحاجات باعتبارها اساطير واهية وباعثة على الغفلة والنوم فان هذه المواد الحقوقية السامية — بل حتى لو فرضنا نوعاً أسمى من هذه المواد الحقوقية التي لو طبقت على الأرض والناس لتبدلوا الى عالم الملائكة والملكوت — لا تستطيع ان توصل الناس الى تلك الأهداف المعلنة.

ان وضع وتنظيم مثل هذه الحقوق السامية لأناس يوجهون مسيرتهم الذهنية في اطار ادارة الحياة الطبيعية المجردة والاتساع في اطارها، يشبه بناء قصر شامخ على قمة جبل بركاني.

٢ — تقول المقدمة:

«ونظراً لأن عدم الاعتراف بحقوق الانسان والاستهانة بها تؤدي الى الأعمال الوحشية التي تدفع الروح الانسانية الى العصيان، وان تحقق عالماً يتخلص فيه أفراد الانسان من الخوف والفقر في مجال اظهار عقيدتهم الحرة يعد من أسمى الآمال الانسانية».

والمسائل التي يمكن ذكرها في هذا الخصوص هي:

المسألة الأولى: لاحظنا في المسائل المتعلقة بالعلة رقم واحد ان عدم التفات القادة الاجتماعيين والمسؤولين التربويين الى قانون لزوم تعديل الانانيات وعبادة اللذة والتي أدت بدورها الى الحرمان الانساني من المحبة المتبادلة وأشعلت دائماً نيران الحروب والذل، عدم الالتفات هذا أدى الى استمرار هذا الألم المحطم. فبدلاً من ان يقوم أفراد الانسان باعتبار أنفسهم أعضاء العائلة الالهية عادوا كما يقول (هوبز) (ذئاباً فيما بينهم). وعليه فما دامت العلة متوفرة فالمعلول موجود وهو «عدم الاعتراف بحقوق الانسان والاستهانة بها المؤدية الى الأعمال الوحشية» ولذا يجب القول: ان كل المقالات والنشاطات ووضع وتنظيم واقرار مثل هذه المواد

الحقوقية لاصلاح الانسانية هي تماما نظير الاحتفاظ بالمستنقع المولد للبعوض والاتجاه نحو القضاء على بعض افراد البعوض الضعيفة.

المسألة الثانية: جعلت الحرية العقائدية وانتفاء الخوف والفقر في هذه الفقرة أسمى آمال الانسان. ولو كان واضع هذه المواد الحقوقية يملكون معلومات شاملة عن الأبعاد الروحية الانسانية سواء في الحالة الفردية أو الحالة الاجتماعية كان عليهم ان يقيموا حرية العقيدة ونفي الخوف والفقر بشكل أكثر منطقية، ورغم الأهمية التي تمتلكها هذه الأمور في الاعادة للبيئة الاجتماعية للحياة الهادفة فانها، على اختلافها في الماهية، من المناسب أكثر ان ينظر اليها باعتبار أسمى المسائل للورود الى الحياة. ذلك اننا سنوضح عندما نحاول تفسير هذه المواد الحقوقية وتطبيقها، أن الحرية في اظهار العقيدة والعلم والحرية السياسية والحرية الدينية وما الى ذلك، رغم كونها من عوامل اللذة والنشاط يعد جانبها الطريقي — مع الالتفات لما تملكه من واقعية وملاحظة للوازم والخصائص التي تملكها — أكثر منطقية من جانبها الهديفي.

ولكي لا يحصل هنا نوع من سوء الفهم نؤكد على نقطة هي: ان قيمة الحرية لا تستند الى تلك الحالة النفسية التي يمتلك بها الانسان القدرة على انتخاب نمط معين من بين الأنماط الماثلة والسبل الممتدة امامه فحسب، وانما تكمن قيمة الحرية بذلك النمط والسيبل الذي اختاره بالدقة.

فمثلا هل ترى تملك الحرية قيمتها حينما يستعملها الانسان في مجال سلب الآخرين حريتهم؟ والمجرمون والمتكبرون والمتسلطون في التاريخ ينطلقون من احساسهم بالحرية ليرتكبوا اجرامهم، والافانه في حالة الجبر لا يوصف أي عمل بالسوء.

أما بالنسبة لنفي الخوف والفقر فيجب القول بانه وقع هنا خطأ ايضا، وهو ان هناك فرقا كبيرا بين العامل المديم لوجود شيء والهدف الأعلى من وجوده. ذلك ان الخوف والفقر يمنعان من ادامة حياة الأفراد وانتفاءها في الواقع رفع المانع من ادامة هذه الحياة، ولذا يمكن القول بان لها عاملين لدوامها لا هدفين لها. ولهذا لا يستطيع أي انسان ان يدعي ان الهدف الاعلى لحياته هو هذه الحياة الخالية من الخوف والفقر.

٣- يقول الاعلان: «نظراً لأن الحقوق الانسانية يجب ان يدافع عنها

أساساً من خلال تطبيق القانون لئلا يضطر الإنسان للنهضة ضد الظلم والضغط باعتباره العلاج الأخير».

وهذه العلة والدافع الذي يعتبر بلوغ الأفراد لحقوقهم الإنسانية من خلال تطبيق القانون صحيح من وجهة النظر الحقوقية، إلا أن الدول غير المنحازة وهيئة الأمم المتحدة إذا لم تستطع القيام بعبء اثبات الحيثية الذاتية لكل الأفراد بالدليل والبرهان فأى الزام قانوني يستطيع ان يكون مؤثراً في البين؟

ولهذا الدليل نجدنا نشاهد منذ عام ١٩٤٨ فما بعد (وهو تاريخ الاقرار بهذه الحقوق) انماطاً من التفرقة العنصرية والاقتصادية والسلطوية، والحروب المحلية والمحدودة التي حدثت — وما زالت تحدث — بين الشعوب والبلدان، لذا يقال «بان الإنسانية للدفاع عن نفسها — دائماً — في ميدان التنازع للبقاء تجد نفسها مضطرة للنهضة العنيفة الدموية».

٤ — ويقول الاعلان: «نظراً لأن من اللازم — أساساً — القيام بتشجيع علائق المحبة بين الشعوب».

وهذه العلة والدافع من حيث المطلوبة لا تردد فيها، إلا أن هيئة الأمم المتحدة والدول غير المنحازة يجب ان تفسر قبل كل شيء كيفية استهداف وتحقيق تقوية علائق المحبة بين الشعوب رغم الشيوع المؤسف للنفعية بين الذين يجولون في ميدان انتخاب الأصلح (الأقوى).

٥ — ويقول الاعلان: «نظراً لان الشعوب في هيئة الأمم قد اعلنت من جديد في المنشور ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان أو مقام الفرد الإنساني وقيمه، وتساوي حقوق الرجل والمرأة، وأكدت عزمها الراسخ على دعم عملية التقدم الاجتماعي ويجاد حياة افضل في بيئة أكثر حرية».

وهذه العلة والدافع باستثناء نوع من التعقيد تبدو في مسألة تساوي حقوق المرأة والرجل مما يجعلها بحاجة الى تفسير وتحليل (التساوي) و (الحقوق)؛ هي أمر صحيح ووجيه، غاية الأمر أنه يجب التركيز على ثلاث مسائل هنا:

المسألة الأولى: تتعلق بمسألة «تساوي حقوق الرجل والمرأة» والتي نتعرض لها عند تفسير وتطبيق المواد المتعلقة بها هل اللازم هو التساوي في الحقوق او العدالة فيها؟

المسألة الثانية: اننا قلنا سابقاً انه لا يستطيع الحقوقيون المحترفون لوحدهم

ان يقدموا الاثبات الحقيقي لقيمة الفرد الانساني المعلولة للاعتراف بـ (الحيثية الذاتية لكل أفراد الانسان) وانما يحتاج الأمر حتما الى المتخصصين في العلوم النفسية والأخلاق والدين والسياسة والتاريخ ليتعاونوا بكل جد في هذا المضمار.

المسألة الثالثة: ان الرغبة الروحية لشعوب الأمم المتحدة هي ما ذكر من العلتين والدافعين في الأمر الثالث، الا أن أهمية الذين قرروا ذلك واعتبروا من قبل الأمم المتحدة ممثلين لها هي أكبر بكثير من ان يعملوا شيئا دون ان يتمتعوا بالاخلاق والعقائد البناءة. لذا نلاحظ المشكلات التي واجهتها عملية التطبيق لهذه المواد.

٦ — ويقول الاعلان: «نظرا لان الدول الأعضاء التزمت بضمان الاحترام العالمي والمراعاة الواقعية لحقوق الانسان والحريات الأساسية عبر التعاون مع الأمم المتحدة».

وإذا قلنا ان أشد أنماط الالتزام التي تستطيع ان تعقدها الدول قيمة وبناءً هو هذا الالتزام الدولي لتأمين الاحترام العالمي والمراعاة الواقعية لحقوق الانسان والحريات الأساسية لم نجانب الصواب، غاية الأمر يجب أن نلتفت هنا الى مسألتين أيضا:

الأولى: ما قلناه سابقا من لزوم تهيئة عوامل تقبل الحقوق العالمية من خلال تقبل الحيثية والشرف الذاتي للانسان.

الثانية: لما كانت التيارات السياسية والشخصية والثقافية الموجودة بين الدول الأعضاء — والمؤدية أحيانا للتنافي بين تلك التيارات — توجب اختلاف نظرات المسؤولين في تلك الدول حول الطبيعة الانسانية، وما ينبغي وما يليق بالانسان، لذا فنحن نؤكد مجددا الحاجة الشديدة للتفاهم في مجال أصول القيم والحيثية الذاتية للانسان.

٧ — «نظراً لأنَّ حسن التفاهم المشترك بالنسبة لهذه الحقوق والحريات له كمال الأهمية في مجال التطبيق الكامل لهذا الألتزام، فان الجمعية العامة تعتبر هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان هدفا ساميا مشتركا لكل الشعوب والأمم، لياخذ جميع الأفراد وكل أركان المجتمع بعين الاعتبار دائما، و يسعوا بجد لتوسيع احترام هذه الحقوق والحريات بواسطة التعليم والتربية و يضمّنوا — من خلال الاعداد التدريجي القومي والدولي — الاعتراف والعمل على التطبيق الواقعي

والحياتي لها سواء بين نفس الشعوب الأعضاء أو بين شعوب الأقطار التي تقع في نطاقها»^٨.

والموضوع المهم في هذه العلة والدافع والاستنتاج من مجموع العلل والدوافع المطروحة في مقدمة الاعلان العالمي لحقوق الانسان يمكن ذكره في مايلي:

ان من المحال - بشكل عام - ان يتم حسن التفاهم المشترك الواقعي بالنسبة لامثال هذه الحقوق و الحريات المعقولة، ما لم يتم تعرف ابناء النوع الانساني بعضهم على البعض الآخر تعرفا روحيا. ذلك ان الاحساس بلزوم وضعهم امام الحقيقة هو اعلان من جانب أولئك الطلائعيين الحقوقيين والاقتصاديين والسياسيين في المجتمعات الانسانية ليعلّموا الناس انه الى جنب الحقوق المؤمنة للتعايش الطبيعي بين أفراد الانسان توجد حقوق للأرواح الانسانية فاذا شاء المسؤولون في المجتمعات ان يحكموا بين الانسان وتاريخ الانسان كان عليهم بجانب الحقوق المؤمنة للتعايش الطبيعي، ان يراعوا حقوق الأرواح الانسانية.

وان احد أكبر الإشكالات التي تقف بوجه (حسن التفاهم المشترك) بين الأمم والشعوب هو هذا التمزق في أساليب حياة الآدميين والمؤدي لا الى ارتفاع حسن التفاهم المشترك بين الأقسام والشعوب فحسب وانما يؤدي الى ارتفاع تلك الروحية المقدسة لحسن التفاهم هذا وجعل كل فرد غريبا عن الفرد الآخر، وأدى الى فصل البعد الأخلاقي عن الحقوقي، وفصلها عن البعد الاجتماعي، وفصل الأبعاد الماضية عن البعد السياسي، وكذلك فصل الأبعاد السابقة عن البعد العلمي، وفصل الأبعاد الخمسة الماضية عن البعد الفلسفي والتعرف على الواقع، وفصل كل ما سبق بالتالي عن الدين وبالتالي اغتراب الانسان عن نفسه والآخرين.

ان هذا الفصل الذي عُدّ أمرا مرغوبا فيه بل ضروريا بالأسلوب العلمي المحدود أدى الى اضعاف حس الاشتراك في الحياة وحس وحدة (الحياة المعقولة) في أعماق ابناء الانسان، ولهذا نقترح الاهتمام بالأسلوب التركيبي (سنتتيك) الى

٨ - نقلنا مقاطع هذه المقدمة (العلل والدوافع لوضع وتنظيم المواد الحقوقية للانسان) من كتاب (حقوق الانسان والسير التكاملية لها في الغرب) تأليف الدكتور مهدي أبوسعيد من ص ٢٦٩ فما بعد.

جانبا الاهتمام بأسلوب المعرفة التحليلية (آناليتيك) في مجال معرفة الحياة الانسانية، اذ يهذين الأسلوبين الأساسيين نستطيع ان نضع أسس الوحدة بين أرواح الانسان فنعدهم بذلك لتقبل الحقوق العالمية.

واننا لنلاحظ النقطتين المهمتين اللتين ذكرناهما في مقاطع من المقدمة التي كتبها روبرت هو كوت جاكسون^٩ لكتاب (الحقوق في الاسلام):

النقطة الأولى: التفرقة الصارمة بين الأبعاد المهمة جدا والمترابطة تماما في الحياة في القانون الأمريكي في حين أن الفقه الاسلامي يلاحظها بشكل كامل:

«ان القانون في امريكا له تماس محدود مع تطبيق الواجبات الاخلاقية والحقيقة هي ان الفرد الأمريكي في نفس الوقت الذي قد يكون فيه فردا مطيعا للقانون يستطيع ان يكون فردا وضيعا فاسدا»^{١٠} ويقول أيضا في هذه المقدمة «ومن هنا فان قانوننا في أمريكا لا يطرح واجبات دينية معينة بل هو يحذفها بكل دقة»^{١١}.

ونحن نعلم ان هذه التجزئة بين الأبعاد الاخلاقية والدينية والحقوقية لدى الانسان لا تختص بأمريكا بل ان كل الأقطار الغربية والشرقية — عادة — تحقق هذه التجزئة في القانون.

ثم يعرج جاكسون بعد العبارات المذكورة لبيان وحدة الأبعاد الحياتية للانسان في القانون الاسلامي على النحو التالي:

«الا انه على العكس من ذلك تعد الارادة الالهية منبعا للقانون، تلك الارادة التي تجلت لرسوله محمد (ص)، وهذا القانون وهذه الارادة الالهية تنظر الى كل المؤمنين كمجتمع واحد وان تألف من قبائل وعشائر متنوعة، وسكن أمكنة ومحلات متباعدة عن بعضها، ان الدين هنا هو الطاقة الصحيحة والسالمة لتحقيق التلاحم بين الجماعة لا القومية ولا الحدود الجغرافية. كما أن الحكومة نفسها هنا مطيعة للقرآن ولا مجال فيها لتشريع آخر فضلا عن السماح لها بالنقد والشقاق

٩ — المدعي العام السابق للولايات المتحدة الامريكية.

١٠ و ١١ — الحقوق في الاسلام، جمع وتنظيم السيد مجيد خذوري، وهربرت ج ليبسني ترجمة السيد رهنا، ص ج من المقدمة.

والنفاق، وهذا العالم في نظر المؤمن مسرب الى العالم الآخر وهو العالم الأفضل. وان القرآن ليعين القواعد والقوانين وانماط سلوك الأفراد بعضهم مع البعض الآخر وبالنسبة لمجتمعهم لكي يتم ضمان التحول السليم من هذا العالم الى ذاك. وليس من الممكن ان تفصل النظريات والأفكار السياسية أو القضائية عن تعليمات الرسول، تلك التعليمات التي توضح أسلوب السلوك تجاه الأصول الدينية ونوع الحياة الشخصية والاجتماعية والسياسية للجميع...»^{١٢}.

وبملاحظة ضرورة التناسق والاتحاد بين كل الأبعاد الانسانية في (الحياة المعقولة)، فانه مادامت هذه الضرورة غير مضمونة لانتوقع قيام المجتمع المتشكل من أفراد يستطيعون من خلال التمتع بالحياة المعقولة ان يعترفوا بكمال التناسق، والاتحاد باحترام حقوق الآخرين وبضمير حرتماما. و يعد ذلك أمرا غير ممكن فضلا عن ان نتصور المجتمعات والأقطار المتنوعة في العالم مع كل تباينها في العنصر واللون والثقافة والبيئة، والأخلاق، والدين. هذه المجتمعات تتحد وتشكل أعضاء لعائلة واحدة وتتعايش معا بروح الأخوة.

النقطة الثانية: ان الفقه الاسلامي من خلال اشباعه للاحتياجات الحقوقية للأقطار والمجتمعات المختلفة استطاع ان ينشر نداء العدالة والمطالبة بها في أكثر نقاط العالم، وهنا يوضح جاكسون هذه الحقيقة على النحو التالي:

«ان تشخيص هذه النقطة وهي ان هذا الدين — وهو الدين الأكثر شأبا من بين الأديان — قد اوجد فقها اشبع به حس طلب العدالة لدى الملايين من الشعوب التي تعيش تحت الشمس الحارقة لآسيا وافريقيا وبضع عشرات الآلاف التي تعيش في اقطار امريكا.. لقد آن الأوان ان لا نعتبر أنفسنا لوحدها الشعب الذي يجب العدالة أو يفهم معناها ذلك ان الأقطار الاسلامية نفسها جعلت الوصول الى هذا الهدف شعار مسيرتها»^{١٣}.

ونقول ختاماً انا قديتاً في هذه المقالة بعض الصعوبات في هذه المقدمة لحقوق الانسان ولم نقصد من عرضه الآ الرجاء الواثق بأن حقوق البشر (التي هي من اعظم ما جاء به الانسان في اصلاح الارتباطات المتنوعة بين الانسان واخيه

١٢ — المصدر السابق.

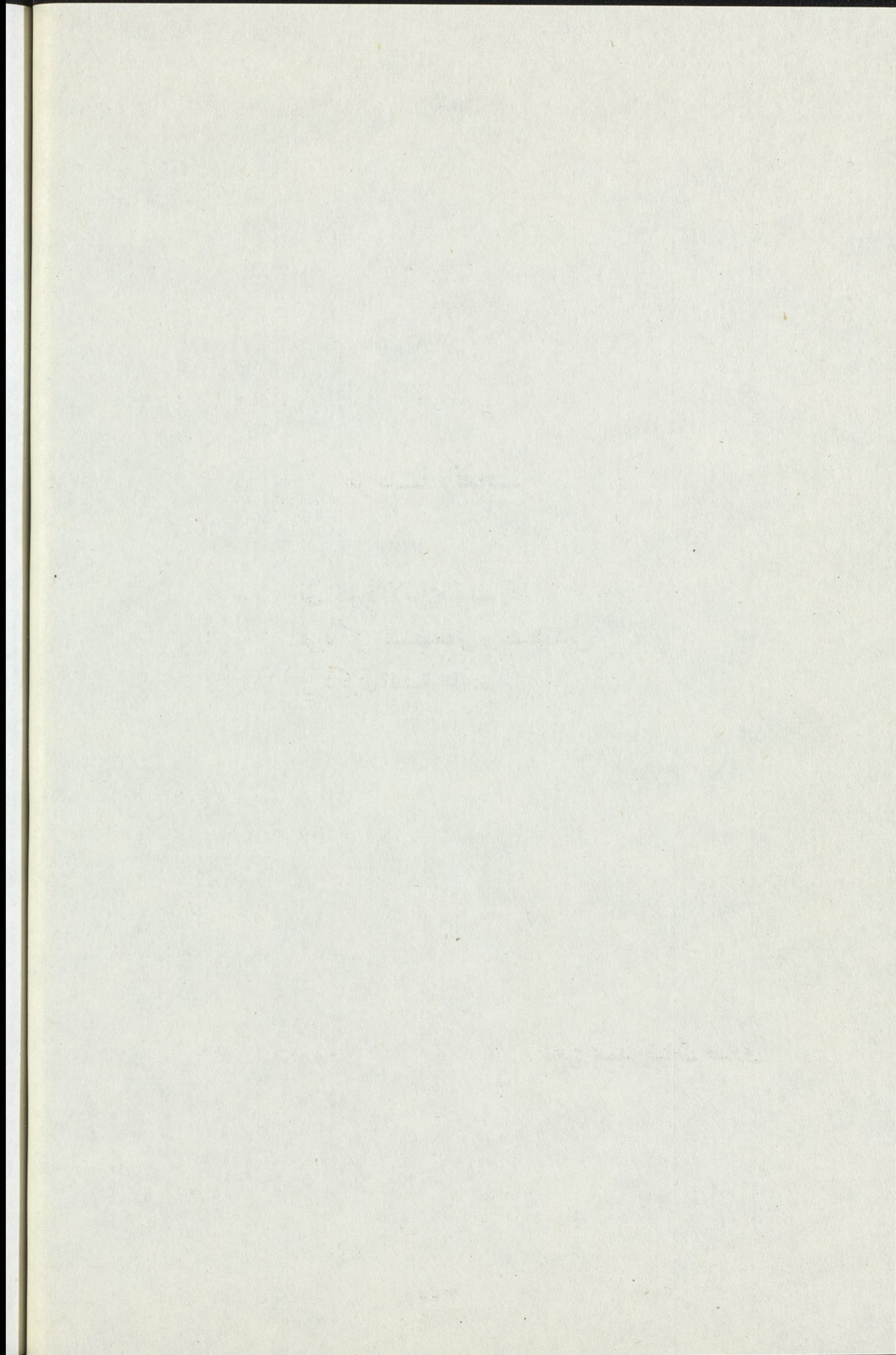
١٣ — المصدر السابق.

الانسان مستمداً من الجذور الدينية والثقافية والاخلاقية وغيرها النابتة في الحقل
الانساني العظيم الممتد عبر التاريخ) حقوق البشر هذه ستتمكن من دفع الصعوبات
المبحوث عنها في المقالة وتنفيذ ما جعل على عاتقها من الاصلاحات اللازمة في
صلة الانسان باخيه الانسان و بالكون و بالله سبحانه وذلك باعادة النظر في بعض
المفاهيم وازافة بعض القيم العالية التي لا بد لمثل هذه الحقوق البتاءة من مراعاتها.

مرحبا بالفجر

الى الثورة الاسلامية المباركة
ثورة كل المستضعفين والمضطهدين
في ذكرى انتصارها...

شعر: محمد رضا آل صادق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نداء الحق

بنداء الحق مزقت الظلاما
ثورة الاسلام ايقظت الدنى
وخططت العدل للناس بما
مرحباً بالفجر اوفى ألقاً
فاذا العالم اصداء مشت
اي صوت جاء يبني امة
امة وحدها ايمانها
بوركت من امة مسلمة

وتحدت الطواغيت الطغاما^١
من كرى^٢ الدل ونبهت النياما
حكّم الله حلالاً وحراما
فتعالّت راية الخير سلاما
وهي من فرط ابتهاج تتنامى
بعدها عات بها العسف انهداما
وحباها دارة العزم مقاما
انفت نخوتها ان تستضاما

١ - يقال طغام وطممة (على زنة طعام وطممة): ويراد بهم أوغاد الناس.

٢ - «الكرى»: النوم الخفيف.

وبنوها حيث كانوا اخوة
لم يُفاجِئْ بينهم الا التُّقى
تخذوا القرآن نوراً واماماً
ولعمري جلت التقوى مراما
ان عندالله اتقاكم تسامى

* * *

بين الامس واليوم

امّة الاسلام هلاً انتَفَضَتْ
ايُنْ نَحْنُ اليَوْمَ من تَارِيخِنَا
جذوةُ الامسِ اتقِاداً وضراما
والمروءاتِ التي تَأبِي اهتضاما
هزمو الكفْرَ وذاذوه التحاما
حُمَّ خَطْبُ امْطَرَ المِيدَانَ هاما
والحفاظ المرُّ في الجُلَى إذا

* * *

الخلق الاسلامي الرفيع

سنةُ الاخلاقِ ما اعظَمَها
ملكُ افئدةِ الناسِ بما
سنةٌ قلدها الذكرُ وساما
شَرَعَ الدينُ لها نهجاً قواما
هو اعْمى يحسبُ الصحوقتاما
فاقتفِ الفسَطَ اتباعاً واحتكاما
حاشَ لِلّهِ فَمَا ساواهما

* * *

الاخلاص والعمل الدائب الى الغاية المثلى

امّة الاسلامِ ماضِرَ الخُطى
حسبنا الاخلاصُ احياءِ هِمَمًا
ان نَأى دَرَبُ مُنَانَا وتَرَامى
كُنَّ في مقبرةِ اليأسِ راما
وَكَسَا اوجْهَها العُبرَ رُغاما
للغِدِ السَّمِجِ صفاءً ووئاما
وسقى الأعداءَ كأساً مرة
امّة الاسلامِ سيري قُدَمًا

٣ - «ذاده»: دفعه وطرده

٤ - «نأى»: بعد و «ترامى»: تتابع.

ما أعزَّ الغاية المثلَى التي
النبیونَ تحرَّوا قُضدَها
ما الضنی والوجدُ الا دونها
بددتْ انوارها عتَا الجَهما
ودعا من أجلها طه الاناما
خطرأ حتَى إذا ذقنا الجِماما

* * *

الوحدة الاسلامیة

امة الاسلام لا فرَّقنا
أطبَّق الكفر على تمزیقنا
وصدَدناه بجیش هادر
وتوالینا زُحوفاً للوغى
لأنبالی افعشنا ابداً
طامعٌ منتَهز فینا الخِصاما
فاستبقنا نُرعبُ الموتَ الزواما
وشحذنا وحدةَ الرأى حُساما
بالاشداءِ هُماما فهماما
ام فنینا فی المیادینِ کراما

* * *

المسجد الاقصى والقبلة الأولى

هَمُّنا ان نَغسِلَ العارَ الذي
ونعیدَ المسجدَ الاقصى كما
یاألرزء القبلةِ الأولى غدتْ
أتخمها خُطبُ مرناة
وبكوها بعد ما سیمت كما
افلا استحیت وجوه ابصرتْ
وفلسطین تشككى لم تجد
كلُّ حینِ عندهم مؤتمراً
اواسرائیل تلهو عبثا
دنس الارض اغتصاباً واقتساما
كان من قبل لأهليه قياما
نهب أرجاس ولا تلقى لهما
من أولي الامر وقالوا لن تساما
تذرف الدمع التماسيح سجاما
محنة القدس وظلت تتعامى
مُصرخاً الاكؤوساً وندامى
يدعاه قمة توتى القماما
وهي في أمن وما راشوا السهاما

* * *

٥ - «الوجد»: الحزن. «الخطر»: الشرف.

٦ - «أطبق»: أجمع.

٧ - «استبقنا»: ابتدرنا.

لبنان والمقاومة

من همى لبنان الإفتية
لقنوا صهيون درساً قاسياً
مأسوى اولاء لبنان ترى
انهم في الذب آسأد الشرى
يتفانون عصاما فعصاما
فتروت ازر الخنزى انهزاما
من بهم يندمل الجرح التثاما
وهم تبلغ امالاً جساما

* * *

جند الله

ايه جُند الله هذا يومكم
لم يصونوا حُرمة الجار ولم
واغاروا مثل سيل عرم
وديأراً دمدم القصف بها
منطق البعث قضى ان يمعنوا
وحلمنا اننا في جهة
اي جرم قارفته صببية
واناس ابرياء كُبلوا
او كمثلي أنتفى من موطني
وانا ابن اللغة الفصحى هوى
فلتدكوا باللظى القوم اللثاما
يحفظوا للدين عهداً وذماما
فأبادوا النسل بغيا والسواما
فاحال النضر الغض حطاما
بضحايا الحرب فتكاً وانتقاما
أي ذنب قد تجنته الأيامى
ليلاقوا ما يلاقون أثاماً
في سجون كثرة غصت وحاما
لا لشيء جئت الا اتهاما
ودماً حراً ولحماً وعظاما

* * *

حنين الى النجف الاشرف

التحيات ظمأ تُهتدى^٩
لم أودعته ولا جافيته^٨
من يؤدي العتب عتي حيدراً
لتراب النجف الزاكي سلاما
ليت حظي منه قد بل أواماً
قائلاً من للحمى الأيضاماً

٨ - «أنتنى» : اطرردوا هجر

٩ - «تُهتدى» تُرف.

كل سوءٍ لا رأى مولاي ذاما
وهي تستصرخ للنار قياما
وهو يدعوشعبه الا يناما
وأغث صيحة من جذ سناما

ريع اهلوك وأوذوا ورأوا
كم دماء سفكت وأنتهكت
كدم الصدر جهاراً قد جرى
فاحتلب درتها منتهضا

* * *

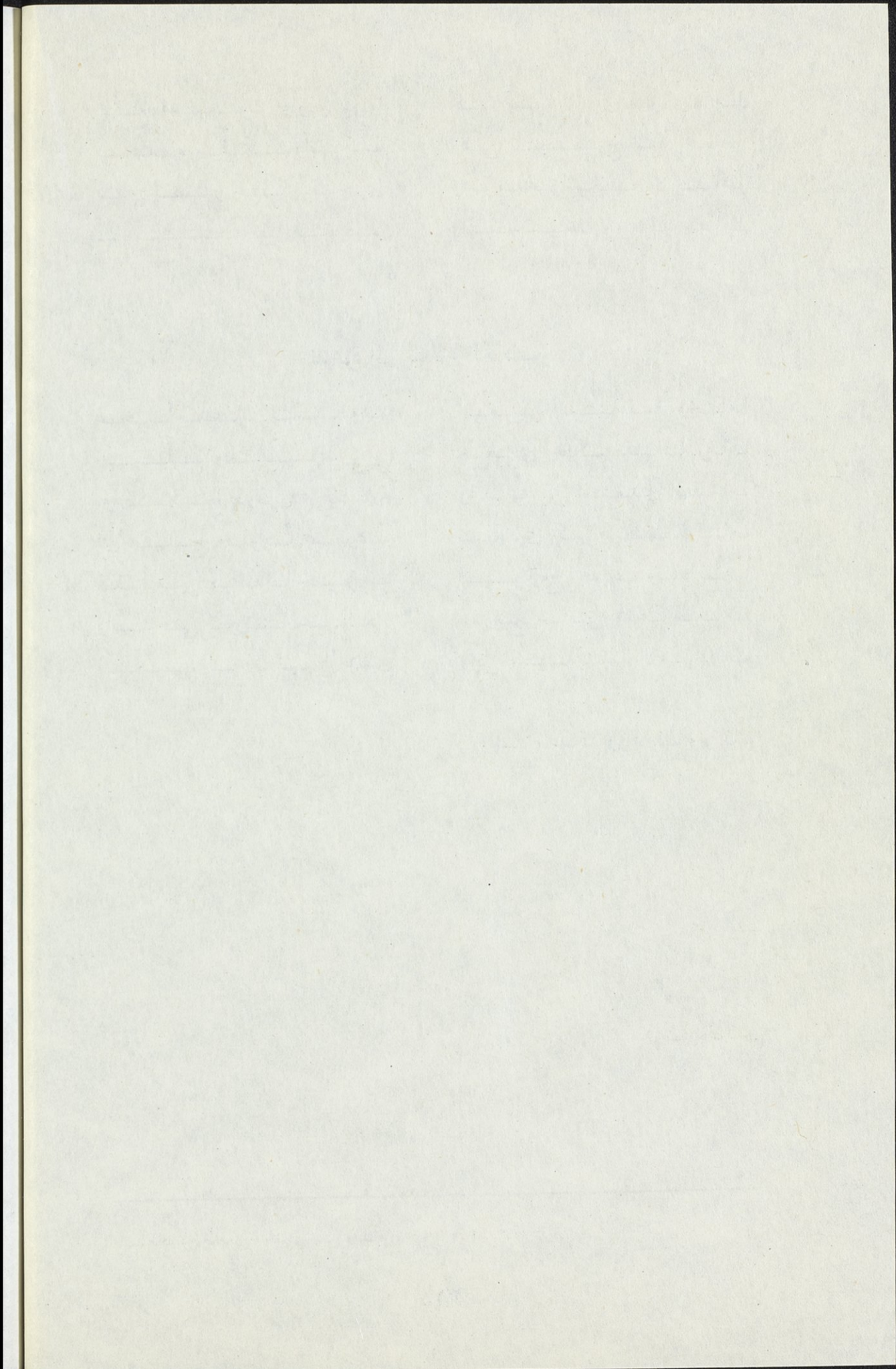
الدعوة الى السلام الكاذب

اشعلوا الفتنة بدءاً وختاما
حالهـا في الحكم تقتاؤ الزماما
وعقاب لمن استعدى الصداما
تتعري كلما ميظت^{١٠} لثامنا
فهو روح الله يحدونا اماما
بأريج عابقي عامافعاما
ويلي مَهديُّنا الامرَ دَواما

عجبا يدعون للسلام وهم
اَفَسَلُمُ والشياطين على
أَوْ صَلْحُ دون ردع صارم
ايُّ صَلْحٍ ونوايا غدرهم
فليعيش قائدُنَا خيرَ أب
واصدحي ثورتنا نحو العلي
فبعينِ الله ان تبقي هدى

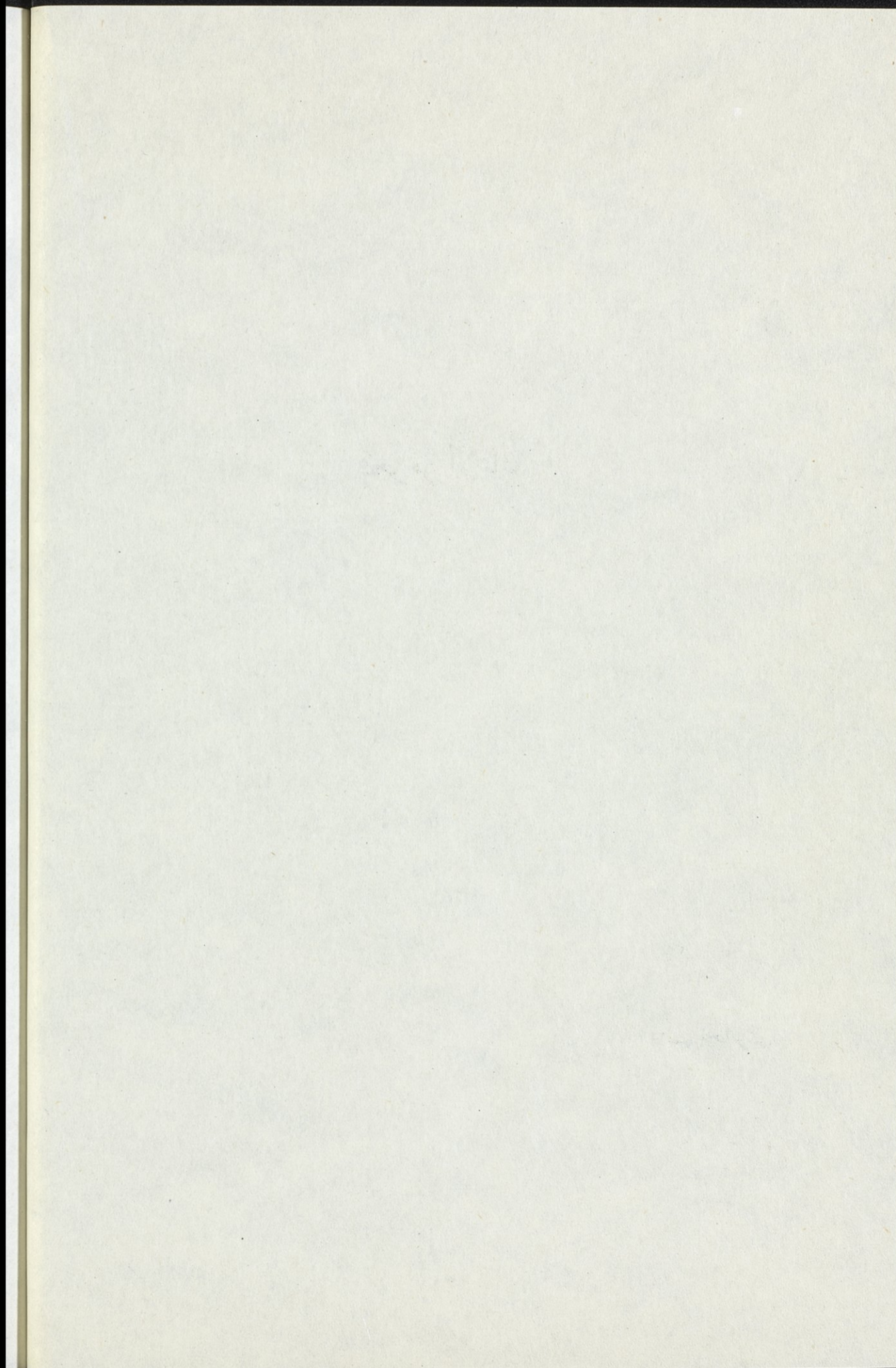
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٠ - ماط وأماط بمعنى واحد أي نَحْيُ (اللتام).



فجر من الإيمان

قاسم الحائري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآ رعايتها للحق والذمم
يوما غُلُوًّا بغير السيف والقلم
لو احيي العلم بالايمان والقيم
أو يمسخ العار الآ غسله بدم
أحكامه لم يضع حق لمهتضم

* * *

بالله صدقا وبالاسلام فالتزمي
ووحدتي الصف - كالبنيان - والتحمي
فانه خير منهاج ومعتصم
في كف من هو للاسلام خير حمي
في كل موج من الاخطار ملتظم

ما شيد المجد للأجيال والأمم
وما بنت أمة مجدا وما بلغت
وهل سوى العلم يبني للشعوب غلّي
وهل سوى السيف يحمي للأباة حمّي
والحق يكفله دين الاله في

فاستيقظي أمة الاسلام واعتصمي
واستمسكي بكلا الثقلين صادقة
فالحكم للدين لانرضى له بدلا
ولترتفع راية الاسلام خافقة
هو الخميني ربان لأمتنا

من اين هبت ففيها ثابت القدم
شعب ابي لغير الله لم يقيم
طلوع فجر من الايمان مبتسم
عروشهم بين مهزوز ومنهدم
على رؤوس طغاة الأرض كالحمم

* * *

وقال هيات ليس الذل من شيمي
وراح يعلن للدنيا بملء فم
للسلم ينوون بل يدعون للسلم^١
صدام معتديا في الأشهر الحرم
قواته بين مقتول ومنهزم
أوينقذ الصلح زورا حكم متهم

* * *

بالعفلقين في عهد ولاقسم
لله عهدا ولاشيئا من الذمم
فذاك زعم وزيف غير منكم
قد حارب الدين جهرا حرب منتقم
قومية بدّلوا النعماء بالنقم
والدين يجمع بين العرب والعجم
هذا لعمر ك خلط غير منسجم

* * *

في امسها وارتقت في الخير للقمم
أوبالتفاضل بالألقاب والشيم
عندالتفاخر بالامجاد في القدم
وتملأ الجوّ بالواهي من الكلم

لم تثنه عن بلوغ الحق عاصفة
اذ قام الله يدعوفاستجاب له
وراح يعلن والايان يحفزه
بثورة زلزلت حكم الطغاة فذي
فكان كل بيان راح يصدره

في موقف الحق لم يعرف مساومة
نادى جهارا فهز الكفر منطقته
لسنا نصدق أهل البغي ان زعموا
بالأمس يبدأ حربا ضدنا علنا
واليوم يطلب سلما بعدما انهدمت
فهل يصدّق من بالغدر متسم

وانتم عرب الاسلام لا تثقوا
فانهم مارعوا حقا ولاحفظوا
باسم العروبة والاسلام لو هتفوا
فحزبهم نهجه كفر وزندقة
ومذناؤا عن نظام الدين وابتدعوا
عرقية هذه تدعولتفرقة
لم يلتق الكفر والايان في فئة

ان حلقت في سماء المجد امتنا
فليس ذلك من عرق يميزها
أوبالثناء على الأجداد تذكرهم
أوبالشعارات جوفاء ترددّها

١ - (السلم) بكسر السين وسكون اللام هو: الصلح، و(السلم) بفتح السين واللام هو: الانقياد

والاستسلام.

وانما هي بالاسلام قد صنعت
سل عنهم صفحة التاريخ اذ بلغوا
هل كان للقوم من مجد يخلدهم
كلا فليس لهم شأن ومنزلة
وانما في ظلال الوحي قد حملوا
وانقذوا عالما عاث الفساد به
فالفضل فيه لدين الله لو علموا
لكنما البعض عادوا اليوم وانقلبوا
وبدلوا نعمة الاسلام اذ مرقوا
فهؤلاء عبيد الغرب قادتهم
لم يكتفوا بأمثال الأمر بل ركعوا
يباركون له اذ جاء مقتحما
يوقعون على التسليم ويلهم
فهل نعاهد حكام اليهود وهم
وهل نسالم قوما دارنا غصبوا
فصاحب الظلم والمظلوم سلمهما
ولا يعيد حقوق الشعب ان غضبت

ارقي الحضارات في عزم وفي همم
بين الأنام ذرى العلياء والعظم
مع الزمان وذكر غير منعدم
في الجاهلية أو حظ من القيم
رسالة الخير والتحرير للأمم
وراح يغرق في بحر من الظلم
وانه لو وعوا من أفضل النعم
للجاهلية في الأفكار والنظم
والله نعمته بالكفر لم تدم
قد أصبحوا جهرة عبادة الصنم
يقبّلون يد المستكبر الأثم
عقر الديار يبيح الهتك للحرم
وحقنا غير مضمون ومحترم
ماضون في غصبهم للأرض والحرم
واستوطنوها وأهل الدار في الخيم
مثل الصداقة بين الذئب والغنم^٢
يوما الى الشعب غير الصارم الخدم

* * *

هذي فلسطين مازالت تناشدنا
أربعون من الأعوام قد ذهبت
اين القضية هل ضاعت وهل دفنت
هل ضيعتها قرارات لتسوية
أو طالما صادرتها قة عقدت

وجرحها لم يزل يجري بفيض دم
وما حصدنا سوى الاغراء بالكلم؟
بحيث لم نذكر منها سوى الحلم
مشؤومة أبرمت في هيئة الأمم
من كل محترف أو خائن قزم

* * *

ايها فلسطين ان خان الجناة فذا
شعب على الضيم والإذلال لم ينم

(٢) هذا المعنى قد ذكره قائد الأمة سيدنا الخميني حفظه الله في بعض خطبه فقد شبه العلاقة والصداقة بين الحكومة الامريكية والشعوب المظلومة بالصداقة بين الذئب والشاة.

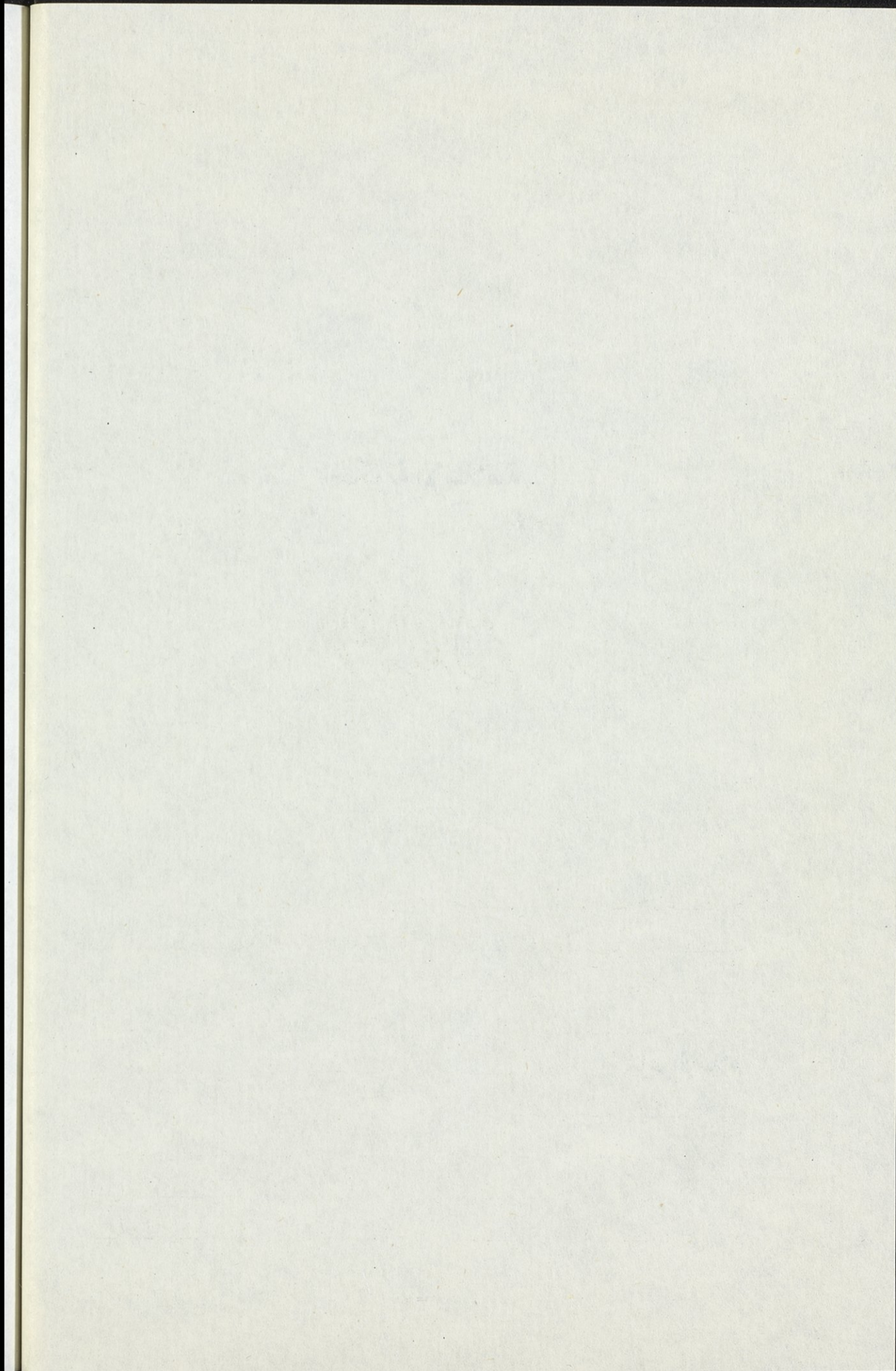
سمحاء جاءت لبرء الجرح والسقم
تشفي الجراح ومافيها من الألم
تأتي مؤيدة من بارئ النسم
ويحكم الدين فيها خافق العلم

صبرا أيا قدس رغم الجرح ان يدا
يد الخميني قد وافتك طاهرة
ما بين طهران والأقصى جحافله
تطهر الأرض من رجس الطغاة غدا

* * *

الحكومة الإسلامية

شاعر الإسلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عصر الجاهلية

يا رسولَ السلامِ والإسلامِ
جنتَ بالحقِّ بعدَ طولِ ضلالِ
إذ تَفَشَّى في الناسِ جهلٌ فظيغُ
وشتاتٌ يَندى الجَبِينُ حياءً
بَلْ تَعَدَّتْ عن السَّوامِ حضيضاً
وحروبٌ تضرى دِماءً وثاراً
وفجورٌ ما بَيَّنَّهُمْ وِخْورٌ
وإلى مثلها كثيرٌ كثيرٌ
لَخَّصَتْها عبارةُ اللهِ ذمّاً

ونبيِّ الأعرابِ والأعجامِ
وبوارٍ و«قترة» وجَهامِ
سيما في عبادةِ الأصنامِ
حين يُروى، وغفلةُ كالسَّوامِ
حيثُ وأدُ البناتِ في الإجمامِ
ليسَ يسوى شروى نقييرِ حطامِ
وقمارٌ بقرعةِ الأزلامِ
ليسَ تأتي بالحصرِ والأرقامِ
إنَّها «جاهليَّة» الأقوامِ

عصر القرآن

وأثرت الأجيال في حالك الليل، بفجر مُتَوَرِّ مُستدام
 وقرأت الكتاب وهو مُبينٌ باسم رَبِّ اللُّغَى وربّ الكلام
 لم تَكُنْ قَبْلَهَا لَتُمْسِكَ طِرْساً أو كِتَاباً يُحَظُّ بِالْأَقْلَامِ
 غير أنّ العليم قد قال: اقرأ باسم ربّ الخلائق العَلامِ
 فعلى أسم الإله قد رُحِتَ تتلو بينات من «المثاني» العِظامِ
 ذلك قُرْآنُه العَظِيمُ بِحَقِّ خالِدٌ في تصارم الأَعْوَامِ
 وكفي فيه مُعْجَزٌ ودليلٌ يتحدّى العصور بالأُوسَامِ
 كُلِّمًا جَدًّا في الأَنَامِ جديداً وجدوا فيه بلسماً لِتَمْرَامِ
 وهُوَ كالنهر يَسْتَجِدُّ رِوَاءَ وعطاءً رِيّاً لِكُلِّ أَوَامِ
 وهَوْرُوضٌ ما أَنفَكَ يَزْكُو عَطُوراً وعبيراً يَفُوحُ بِالْأَكْمَامِ
 إِنَّهُ نَفْحَةٌ مِنَ الْقُدْسِ جاءت لنبيّ الوري، وميسكُ الخِتَامِ

* * *

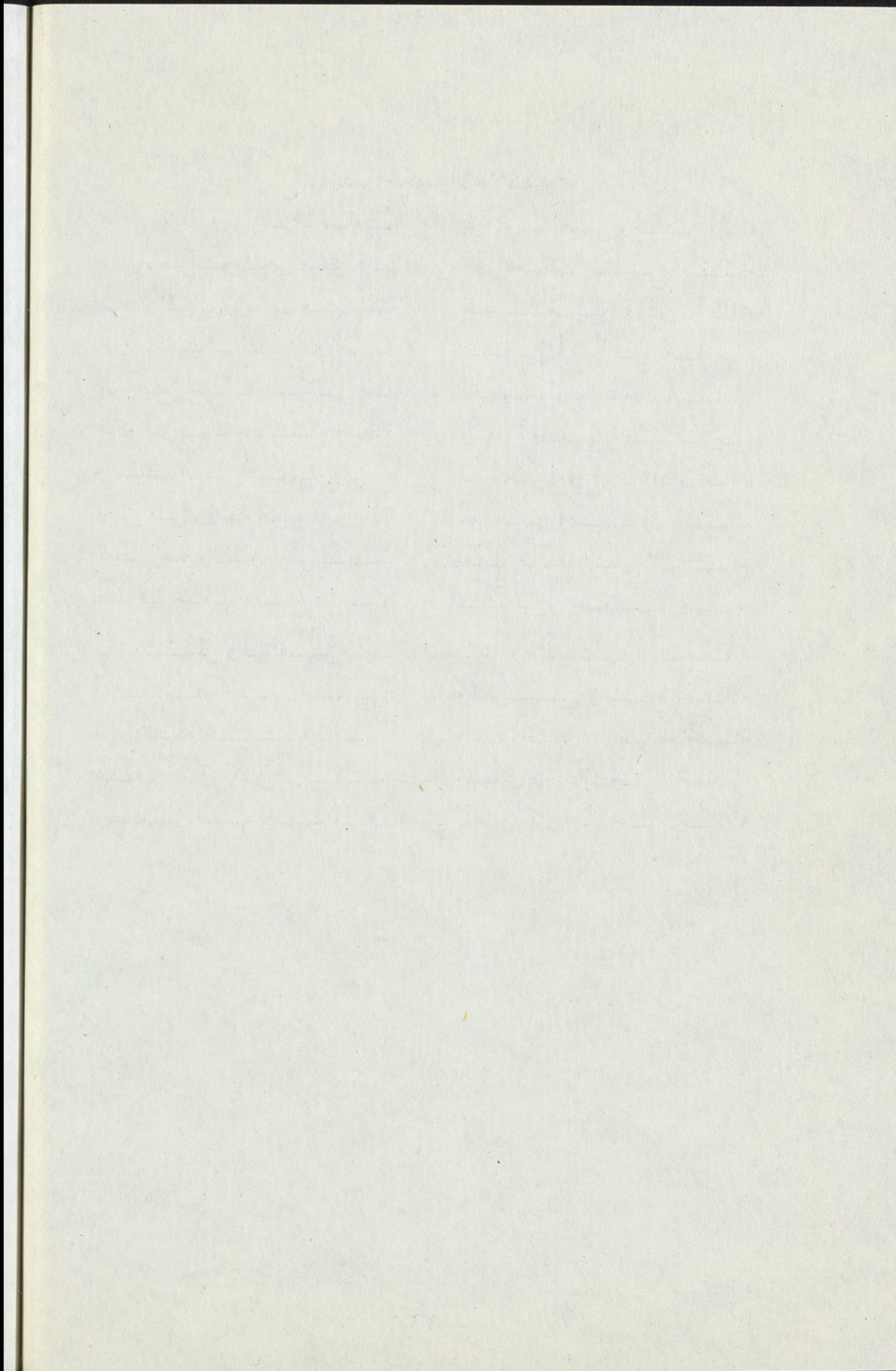
عصر السلالة

ثُمَّ قد جئت بالسُّلَالَةِ عدلاً لكتاب الإله في الأَيَّامِ
 وهما الكَفَّتَانِ تَعْدِلُ إِخْدَاهُمَا الْخِرَاهِمَا فِي الْمَقَامِ
 ناطقان على الزمان بلحن جَهْورِيّ، وأورع صمصامِ
 فكلا الناطقين خلّفت فينا صادع ناطق بعطر السلامِ
 وكلا الناطقين يهدي لخير بكتاب مقدّس، وإمامِ
 خلداً في العصور نوراً مبيناً مشرقاً في دياجر الأوهامِ
 وإذا أشتدّ في الزمان عَطَاشٌ كان منجى لكلّ شخصٍ ظامي
 وإذا أظلمت ليال حُبَالِي كان ميلاد فتح فجرٍ دامي
 ثورة تلهب النفوس حماساً وجهاداً يلظى بيوم جِمامِ
 أملاً رائِعاً أشادَ بناءً و «نظاماً» فدّاً، وأيّ نظامِ
 وأقام «التوحيد» بين ربوع الأرض في «وحدة» وحبيل اعتصامِ

* * *

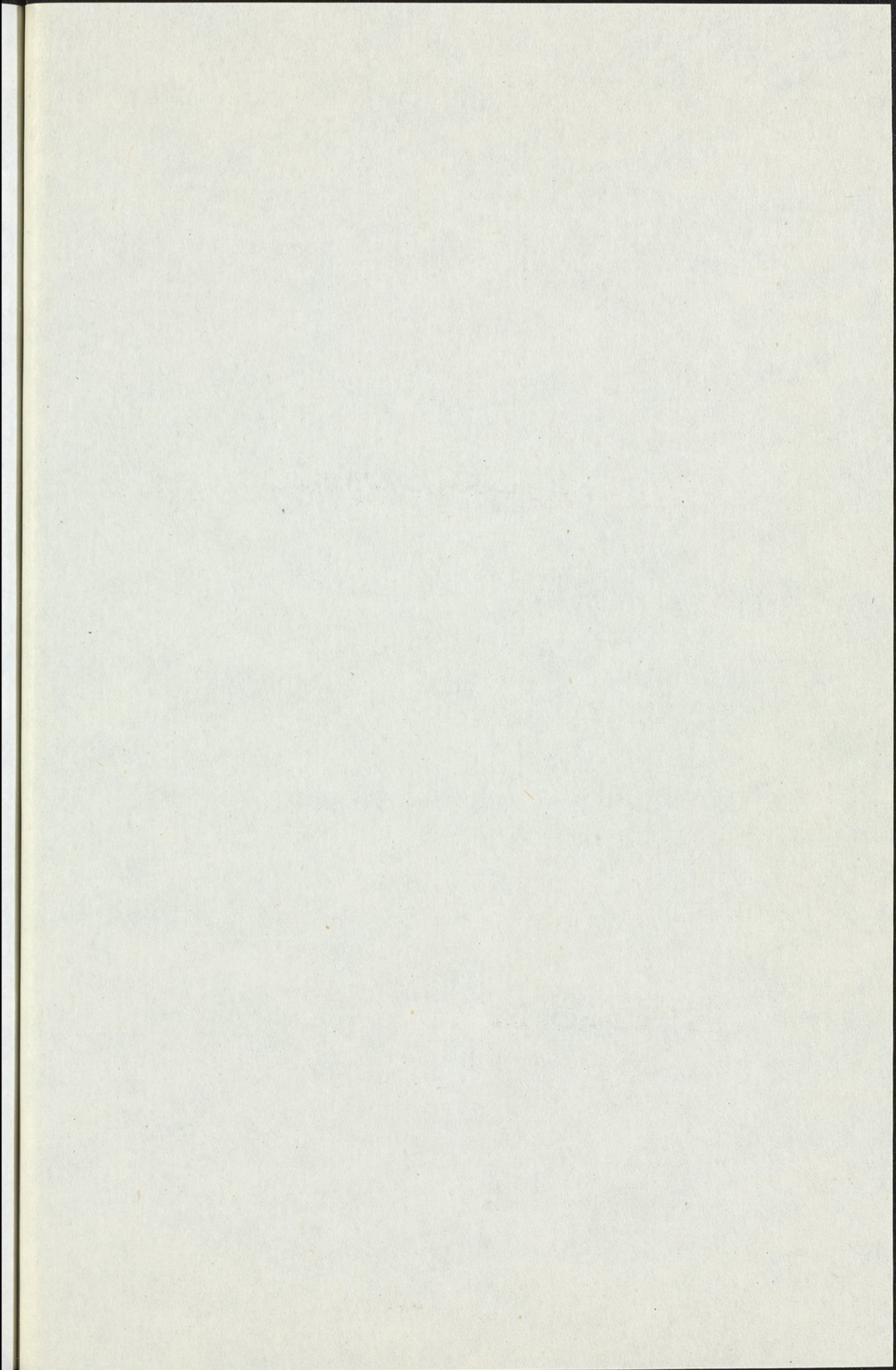
عصر الحكومة الإسلامية

فعلى هديه بإيران قامت
 دولة تحكم الملايين فيها
 بعد ألف ونيف فاعرات
 أوقرت تلکم الرسالة غصعاً
 إنه نجل سيّد الرّشيد طه
 ملاً الرحب علمه وهده
 وأستطابت أصوله وفروع
 وهي من روضة الفقاهة عطر
 لم يضرها وغدّ ورجس لئيم
 نصرها مائل وفتح قريب
 نذر النفس والنفس ليدين المصطفى و «البقيّة» المقدم
 أخذاً ثار أحمد وعليّ
 قادة ذادة حمة ثقات
 رادة في الورى عظام ووسام
 سوف يأتي كل بما قدمت غداً، وهذي «مدائحي» قدامي
 وقصيدي بمدحهم فاق «حسان»، وأكنى «بشاعر الإسلام»



الى الدولة الاسلامية وحكومتها في ايران

حجة الاسلام الشيخ ابوهادي
العراق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسا بايران منها اليوم تشييد
ضحى فكان له بالتصرتأييد
بحكمة عندها الايمان مقصود
زهت به عُصْرُ زاك بها العود
ثوى لها في جبين الدهر تخليد
فعاد فيها لذاك العزّ تجديد
وحققت عندها تلك المواعيد
بأن (دين رسول الله) موجود
حقًا هو اليوم فيما بيننا (عيد)
بك الشعوب وحيّتك الأناشيد
متا الرواة حكمتها (السادة الصيد)

حكومة الحق فيها السعد معقود
عادت بها الدولة المثلى لمجتمع
تقوده لحياة الخير قاداته
تعيد عهدا به الاسلام مزدهر
عهدا به لرسول الله دولته
عادت على يد بانها مجاضرنا
فاستيقظت أمة من بعد رقدتها
هذي هي الفرحة الكبرى تبشرنا
يوم تعود به التعمى لأربعنا
يا (دولة الحق) في (ايران) قدحفلت
كم بشرت بك (أخبار) تناقلها

جند تميّزها (راياتها السود)
لا ترهب الموت حيث العزم محشود
لحكم (مهديّ) آل البيت تمهيد
لها من الله تأييد وتسديد
حيّاً هو اليوم مرثيٍّ ومشهود
للحق فهو كنور الشمس ممدود

* * *

فكلّ دنيا الهدى والحق تأييد
مذألقيت لك في الأمر المقاليد
وطالما عضها للدهر تنكيد
يثيرها حنقا قوم رعاديدي
لها العروش وماست عندها الغيد
للناظرين فلاحمر ولا عويد
طاغ له في ارتكاب الظلم تغريد
فانه عن سبيل الخير مطرود
تفنى وفاتهم مجد وتخليد

* * *

ظما تطاول فالانسان مفؤود
وافى بها الكفر فيها العيش منكود
على الشعوب فرأى الناس موؤود
للحكم فينا ومنها الرشد مفقود
شرقا وطورا لهم في الغرب مقصود
فهم لدى الرأي أقوام عباديد
عنا تطاول فهو اليوم صنديد
استخذى لها حين وافت غيله السيد

* * *

تشكرو ولكن سمع القوم مسدود

بأن في أرض (ايران) لاقتنا
تدعو الى الدين والاسلام جاهدة
ميمونة تبعث الآمال حيث بها
فبادروها ففيها الحق منتصب
هذي الحقيقة أضحت بيننا مثلا
وليس يطلب بعد العين من أثر

يادولة الحق سيرى اليوم شاحمة
أعطتك منها يدا في بيعة صدقت
فحرري أمة طال الشقاء بها
وواصلي الزحف لا توقفك زوبعة
قوم يهون عليها الدين ما سلمت
خافوك حين غدت تبدو مساوئهم
وكيف يرضى بنهج الحق مجترم
أم كيف يأنس بالتقوى من انطمست
ومن تنكب درب الحق عن عمه
أتعس بهم آثروا دنيا مؤقتة

يا دولة الحق رؤينا فان بنا
تعاورتنا ضلالات وانظمة
ومزقتنا من الأحزاب هيمنة
واستعبدتنا طغاة تدعي صلفا
فسيبونا، فطورا يبحدون بنا
قد أفلسوا حين زاغوا عن مبادئهم
حتى استذل حمانا كل مغترب
حتى يهوذا وقد عاش الصغار بها

بادولة الحق هذي (القدس) ثاكلة

وذلك (المسجد الأقصى) بجرمته
وتلكم (قبة المسرى) بصخرتها
وذي (فلسطين) كم عاث اليهود بها
والمسلمون زعامات مزيفة
لا دين حتى لقد ماتت ضمائرهم
لم يعرفوا الصدق يوما في مواقفهم
تجمّعوا كذبا في ألف مؤتمر
وكم لهم من قرارات بها رُقت
كأنهم يوهمون الشعب أنهم
وهم بما قرروا باعوا شعوبهم
ومن يكون بهذا الحال ليس له
هم العبيد وهل للعبد منطلق
وفاقد الشيء لا يعطيه فلسفة

يكاد يهدم منه اليوم تشييد
قدشقها من عظيم الوجد تنكيد
وماها عندنا إلا الأناشيد
للكفر ما زال محنيا لها جيد
فهم من الحجر الصلد الجلاميد
وكيف تصدق للنذل المواعيد
وكل مؤتمر للغش معقود
قدسال منها على القرطاس تسويد
أهل لتلقى لهم فيها المقاليد
وأجرهم عادة تختال أملود
رأي وهل يصدر الآراء رعيدي
به يحلّ من الأحرار تقييد
قيلت وما كل من تلقاه معمود

* * *

يادولة الحق قودي الزحف معلنة
وطهري الأرض من رجس فقد عمّ البلاء فلا عدل ولا جود
وسددي ضربة للبعث حاسمة
وقلّمي منهم الأظفار أنهم الوحوش ما فيهم بالفعل محمود
فلا سلام سيبنى في مرابعنا
صبيّ الجحيم على يافوخ من مردوا
قوم لهم من ثياب العار اردية
وحسبهم في مجال الفخر سيدهم

* * *

يا دولة الحق ما أبديت من كرم
وليس بدعا فن بالدين قد صقلت
وماعساني اذا ما قلت قافية
فسوف تبقى فم الدنيا يرددها
آويت شعبا طريدا عن مواطنه
يقلّ عنه لدى أجوادها الجود
أخلاقه راح يذكو عنده العود
فهل سيبلغ حق الشكر تعديد
مواقف لك فيها المجد معقود
يحوطه اليوم ظلّ منك ممدود

ليردأ الصدع فهو اليوم مهدود
فالدين غايتنا والله معبود
مستنقذك شعري اليوم غريد
منها المصائر حيث العزم محشود
فأنت فيها السنن ان أظلمت بيد
باسم الهدى (ثورة) للحق تأييد
(ايران) بل أنت للاسلام معدود
في دولة مالها في الجنس تحديد
وليس ثمة لابيض ولاسود
بوحدة حبلها بالله مشدود
وقائدا عنده الأحسان معهود
عمّا أروم وهل يوفيك مقصود
فذاك شيء بأصل الشمس موجود
فأنت لطف وهل للطف تحديد
ففيك جيل من الاسلام مولود

وما سواك له اذ نرتجي سندا
صوني بمسعاك ما نرجوه من هدف
ويا أبا الثورة الكبرى فديتك من
أنقذت شتى ملايين بك ارتبطت
هذي العيون تراها نحوك أتجهت
نهضت في أرض (ايران) تفجرها
ولن تخصّ بما قد قتت من عمل
فانهض بعزمك وأبني الحق منتصبا
فليس ثمة من عرب ومن عجم
حقق لنا الحلم المفقود هيكله
ألفت بك الأمة الشكلي مخلصها
وفي الختام أرى شعري يقصر بي
فالشمس ان قلت ان النور لازمها
تعثرت كلماتي فهي عاجزة
فاسلم تغشيك للرحمن هيبتة

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten text, possibly a signature or name, located in the upper center of the page.

مقالات

المؤتمرات الثالث للفكر الاسلامي

في طهران



المؤتمر الثالث للفكر الإسلامي - عتمة البنجن ١٣٥٥
مؤيد كغزاش زيرش اسلامي - دهر مجسمه ١٣٦٢ هـ ش



الكتاب: مقالات المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي.

الناشر: معاوية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي.

الجمهورية الاسلامية في ايران. طهران ص.ب: ١٣١٣/١٤١٥٥

المطبعة: سهر. طهران.

التاريخ: الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

طبع منه: ٥٠٠٠ نسخة.

تقرير موجز
عن
المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

1875

1876

1877

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عملاً بتوصية المؤتمر الأول للفكر الإسلامي، تم عقد المؤتمر الثاني عام ١٤٠٤هـ. وسجل نجاحاً باهراً والحمد لله، كما أعد للمؤتمر الثالث بشكل أدق وأوسع فانعقد في الفترة (٧-٩) ج ١ ١٤٠٥ هـ الموافقة (١٩-٢١) كانون الثاني ١٩٨٥م واشرفت على هذا الإعداد منظمة الاعلام الإسلامي في اطار اللجنة المركزية لاحتفالات عشرة الفجر. وقد بذلت جهوداً مضنية لانجاحه الأمر الذي انعكس دقة وتنظيماً وعطاء وافراً على سير أعمال المؤتمر.

موضوعات المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

(١) الحكومة الاسلامية : بحوث عامة

أ - متى نشأت.

ب - أسسها العامة.

ج - خصائصها العامة.

د - أهدافها العامة.

(٢) الحكومة الاسلامية ومسألة السيادة والولاية:

أ - السيادة المطلقة:

ب - ولاية المعصوم.

ج - العلاقة بين ولاية الفقيه والشورى.

د - الحاكم كما يصوره القرآن والرسول الأكرم والعترة الطاهرة.

(٣) - الحكومة الاسلامية وتشكيلاتها الادارية:

أ - الثابت والمتغير في الدولة.

ب - التشكيلات الادارية على ضوء وظائف الدولة.

ج - شروط الموظف.

د - عهد الامام علي (ع) لمالك الاشر.

(٤) الحكومة الاسلامية والتشريعات القانونية:

أ - كيف تتم عملية التشريع القانوني.

ب - دور الاجتهاد.

ج - الدور الشعبي.

د - الحرية.

(٥) - الحكومة الاسلامية والقضاء.

(٦) الحكومة الاسلامية وعلاقتها الخارجية.

(٧) الحكومة الاسلامية ودورها في الحياة الاجتماعية : (الاقتصاد، التربية،

الجزء، الرقابة العامة، الامن...).

(٨) الحكومة الاسلامية في ايران:

- أ — انطباق خصائص الدولة الاسلامية عليها.
- ب — خطواتها على طريق الاسلام الكاملة.
- ج — تطهير البيئة الاجتماعية.
- د — التلاحم بين الشعب والقيادة.
- هـ — اقامة نظام دستوري جديد، وارساء قواعد مؤسسات ثورية جديدة

- و — مواجهتها للتآمر الدولي الكافر.
- ز — اتجاهها لخدمة المستضعفين في الداخل والخارج.
- ح — علاقتها بالامة والجماهير المسلمة.
- ط — تأثيراتها على الفكر السياسي الاسلامي.
- ي — موقفها من التقدم العلمي والصناعي والمشاكل الحديثة.

(٩) مع الواقع القائم في العالم الاسلامي:

- أ — وضع العالم الاسلامي اليوم ومدى انسجامه مع الصورة الاسلامية الاصلية.
- ب — الدولة المدعية لتطبيق الاسلام واساليبها والموقف الصحيح منها.
- ج — فكرة مد الجسور مع الحكام (سليبياتها و ايجابياتها).
- د — الأرضية المناسبة لتطبيق الاسلام في العالم الاسلامي.
- هـ — الحركات الاسلامية ودورها في مسألة الصحوة.

* * *

البرنامج التفصيلي للمؤتمر

اليوم الأول - الثلاثاء - ٧ ج ١٤٠٥/١ هـ. ق - ٩/١١/١٣٦٣ هـ. ش
- ٢٩/١/١٩٨٥ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
تلاوة للقرآن الكريم		
كلمة الافتتاح	حجة الاسلام والمسلمين السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية الاسلامية	ايران
نشيد		
الحكومة الاسلامية والتقنين	آية الله احمد جنتي	ايران
الى الدولة الاسلامية وحكومتها في ايران (شعر)	ابوهادي	العراق
الحكومة الاسلامية - بحوث تمهيدية	حجة الاسلام والمسلمين محمد يزدي	ايران
اسئلة واجوبة		
العلاقة بين الشورى والولاية	حجة الاسلام السيد محمد باقر الحكيم	العراق
الواقع السائد في العالم الاسلامي	الشيخ توري	السنغال
الانسجام بين ولاية الفقيه واحترام آراء الشعب	حجة الاسلام والمسلمين الشيخ مكارم شيرازي	ايران
البعد المعنوي للحكومة الاسلامية	الدكتور كلیم صديقي	انكلترا

اليوم الثاني - الاربعاء - ٨ ج ١٤٠٥/١ هـ. ق - ١٠/١١/١٣٦٣ هـ. ش
- ٣٠/١/١٩٨٥ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
القرآن الكريم		
مع الواقع القائم في العالم الاسلامي	حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد حسين فضل الله	لبنان

ايران	الاستاذ الحجة محمد تقي جعفري	الاعلان العالمي لحقوق الانسان (علله ودوافعه وعلاقته بالحكومات).
بنغلادش	الدكتور ميزان الرحمن	التقنين في الحكومة الاسلامية
اليابان	خان كاكايا	جمال الدين الافغاني و بلورة الافكار الاسلامية ضد الاستكبار الغربي
استراليا	الاستاد محسن عبدالحق	حول الثورة الاسلامية
		اسئلة واجوبة
العراق	حجة الاسلام السيد محمود الهاشمي	مصدر التشريع في النظرية الاسلامية
بنغلادش	الدكتور شرف الدين	الحكومة الاسلامية - قيادة وشعبا
سويسرا	الدكتور احمد هوبر	حول موضوع المؤتمر
الغابون	محمد ابراهيم سنقنا	من آثار الثورة الاسلامية في ايران
اوغندا	الشيخ علي ابوبكر	الاسلام في اوغندا
العراق	الشيخ محمد رضا آل صادق	مرحبا بالفجر (شعر)
		اسئلة واجوبة

اليوم الثالث - الخميس ٩ ج ١٤٠٥/١ هـ. ق - ١١/١١/١٣٦٣ هـ. ش
- ٣١/١/١٩٨٥ م

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
القرآن الكريم		
السنغال والثورة الاسلامية في ايران	محمد البكي جا	السنغال
القيادة في الاسلام	الدكتور ساش الدين	امريكا
العلاقات الدولية في الحكومة الاسلامية	حجة الاسلام والمسلمين اميني	ايران
الثابت والمتغير في الحكومة الاسلامية	آية الله جوادى آملی	ايران
تأثير الثورة الاسلامية في وعى الأمة الاسلامية	محمد عمر فاروق	امريكا
تأثير الثورة الاسلامية في العالم	شكيل جمالي	الهند

بنان	حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد مهدي شمس الدين، قرئت بالنيابة	الحكومة الاسلامية في ايران
العراق	الشيخ قاسم الحائري	فجر من الايمان
ماليزيا	محمد حبيب الله محمود	الجمهورية الاسلامية في ايران تواجه مؤامرات حكومات الكفر
		اسئلة واجوبة وتعليق
العراق	(الاسرى) ضيوف الجمهورية الاسلامية في ايران	نشيد
ايران	حجة الاسلام الهاشمي الرفسنجاني	«على طريق تحقيق الحكومة الاسلامية»
		البيان الختامي

موضوعات لم تلق في المؤتمر

الموضوع	اسم المتحدث	البلد
الحكومة الاسلامية ومسألة الحاكم وولاية الفقيه	حجة الاسلام السيد مرتضى حسين صدر الافاضل	الهند
نحو اقامة الحكم الاسلامي	العلامة الشيخ صالح النيفر	تونس
الحكومة الاسلامية والتقنين	الدكتور م. أ. عزيز خان	بنغلادش
بلورة الافكار الاسلامية ضد الاستكبار الغربي	الدكتور محمد ايوب بخاري	باكستان
حول الثورة الاسلامية	الشيخ عدنان زكريا الحسيني	بنان

هذا وقد تميز المؤتمر هذا العام بالأمور التالية:

أولاً: تم افتتاحه بمحاضرة قيمة ألقاها سماحة حجة الاسلام والمسلمين السيد علي الخامنئي رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية كما كان مسك الختام فيه محاضرة قيمة أيضاً لسماحة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ علي أكبر الهاشمي الرفسنجاني. الأمر الذي منح المؤتمر خاصية علمية واجتماعية فريدة.

ثانياً: كما حضرت في المؤتمر شخصيات علمية معروفة لها وزنها الفكري

والثقافي والتربوي من أمثال:

آية الله جنّتي رئيس منظمة الاعلام الاسلامي .

وآية الله جوادى آملى استاذ الجامعة العلمية فى قم .

وغيرهما من الشخصيات العلمية سواء من داخل البلاد أو من خارجها . هذا بالإضافة لحضور المئات من الشخصيات العلمية المعروفة من شتى أنحاء ايران و سائر أرجاء العالم .

ثالثاً: موضوع المؤتمر حيث كان موضوعاً مهماً خطيراً له آثاره الكبرى على حياة الأمة وانسجامه الكامل مع صحوتها الصاعدة .

رابعاً : تنظيمه الجيد . إذ تم التزامه بالمواعيد المعلنة تقريباً كما تنوعت بحوثه ، وتمت ادارته بكل نجاح وتوفيق من قبل رئيسه آية الله جنّتي ، كما انتخبت لكل جلسة هيئة رئاسة من العلماء المفكرين من داخل ايران وخارجها ، وكانت الكلمات تترجم بشكل آتى ، كما قدم الكثير من المحاضرات بلغات ثلاث ووزع كل منها اثناء القائها .

خامساً — كما ازداد اهتمام وسائل الاعلام بهذا وتابعت جلساته بكل اهتمام ونقل ما كان يجري فيه بالتفصيل للشعب . وفي ختام الجلسات اصدر المؤتمر البيان الختامى التالى الذى وافق عليه الحاضرون بالتكبير والشعارات الاسلامية .

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد» .

ان الحكمة من بعثة الأنبياء والإلهيين لما كانت تكمن فى اقامة القسط والعدل بهدف تحقيق تكامل الانسان وسعادته الأبدية ، وان هذا الهدف لا يتم الا فى القانون والحاكمة الالهى ، الذى يتبلور فى حكومة الأنبياء والأوصياء والفقهاء والصالحين ، كان من اللازم اعتبار الجهاد والكفاح فى سبيل تحقيق هذا الحكم ونفى أى نوع من أنواع الحكم الاستكبارى اللانسانى ، واجبا إلهيا مفروضاً . وفى الظروف التى تلحظ فيها الكثير من الحكومات المسيطرة على الأقطار الاسلامية ، قد تجاهلت القوانين والتعاليم التى جاء بها كتاب الله ، وبالتالى

سخرت شعوبها المظلومة لصالح السلطة الأجنبية، فان على العلماء والمفكرين وبالخصوص القادة الدينيين والسياسيين أن يتأسوا بالرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله، الذي حطم الأصنام (الجامدة منها والمتحركة) وحكم الدين الالهي في المجتمع، وبالتالي عليهم أن يتوكلوا على القادر المتعال ويخطوا في هذا السبيل المقدس تدعمهم الجماهير المؤمنة كلها.

وعلى أساس من هذه المسؤولية الخطيرة تم عقد المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي في طهران في الفترة من ٧ الى ٩ جمادي الأول سنة ١٤٠٥ هـ. ق الموافقة لـ (٩ - ١١) بهمن سنة ١٣٦٣ هـ. ش حيث حضره المفكرون من داخل الجمهورية الاسلامية في ايران وخارجها، ودرسوا موضوع «الحكومة الاسلامية» وقدموا بهذا الصدد دراسات وبحوثا قيمة يمكنها أن تساهم في ايجاد أرضية فكرية مناسبة بين المسلمين ودفعتهم نحو تشكيل الحكومة الاسلامية.

وفي ختام جلساته أصدر المؤتمر التوصيات التالية:

١ - يطلب المؤتمر من جميع العلماء والمفكرين في العالم الاسلامي - تحقيقا لهدف تشكيل الحكومة الاسلامية الأصيلة - أن يدرسوا المواضيع الاجتماعية والسياسية الاسلامية الحية والناضجة - سواء في مجالها العلمي أو العملي، ثم يعملوا على توضيحها للجماهير المسلمة وخصوصا للجيل الشاب في مختلف المراكز العلمية والدينية.

٢ - يطالب كل القادة الدينيين أن يوفوا رسالتهم الاسلامية حقها في مجال الوقوف الى جانب المظلومين والمحرومين والدفاع عن الحركات الاسلامية وابتعادها عن أي مساومة مع الحكام الظالمين وغير الشرعيين.

٣ - يطلب من المؤتمرات التي تنعقد باسم الاسلام - عملا بواجبها الاسلامي - التركيز على الرسالة الاسلامية الصاعدة، وجعل مصالح الشعوب في طليعة برامجها، ومكافحة الفساد والانحراف الأخلاقي المصدر من الشرق والغرب وذلك رغم كل الضغوط التي يوجهها المتسلطون العالميون.

٤ - يدعو جميع المسلمين في العالم لعدم الاكتفاء بالتطبيق لبعض الأحكام الفرعية والظاهرية، الذي تقوم به بعض الدول المدعية للاسلام والمتظاهرة به، وأن يصبوا جل اهتمامهم لتحقيق النظام الاسلامي الكلي المنسجم في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية وخصوصا في مجال الحكم والادارة.

٥ - وفي الذكرى السادسة لانتصار الثورة الاسلامية الرائعة في ايران، فان المؤتمر يرى لزاما عليه ان يبارك موضوع الحاكمية الاسلامية واستقرار النظام الاسلامي في ايران، ويؤكد من جديد القيادة لامام الأمة الاسلامية سماحة آية الله العظمى الامام الخميني.

٦ - يدين - بشدة - أنماط التدخل والجرائم التي تقوم بها القوى الاستكبارية الشرقية والغربية تجاه الأقطار الاسلامية الرازحة تحت نيرها، و يعلن دعمه المطلق واعترافه بالحق تجاه المجاهدين الأبطال المضحين المسلمين في شتى أنحاء العالم وخصوصا في أفغانستان، وجنوب لبنان، والعراق.

٧ - يعلن ان المسألة الفلسطينية هي احدى أهم المسائل الحياتية للعالم الاسلامي و يدين - بكل قوة - مؤامرات الدول الكبرى وعملائها في طرح المشاريع الاستسلامية مع الصهيونية المعتدية، وكذلك تعاون بعض الأنظمة الرجعية في مجال تهجير يهود أثيوبيا الى الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨ - و يدين - من جديد - الهجوم الظالم للنظام البعثي في العراق على الأرض الاسلامية الايرانية ويعتبره جزءا من الخطة الاستكبارية العالمية الواسعة ضد الاسلام والشعوب و الأقطار الاسلامية.

٩ - يطالب كل المسلمين في شتى أنحاء العالم وخصوصا القادة الدينيين وذوي الفكر والبيان والقلم، ان يوضحوا للآخرين الحقائق الجارية في العالم الاسلامي، و يقفوا بوجه أنماط التآمر الاعلامي لوسائل الاعلام العالمية الصهيونية ضد النهضة الاسلامية العالمية.

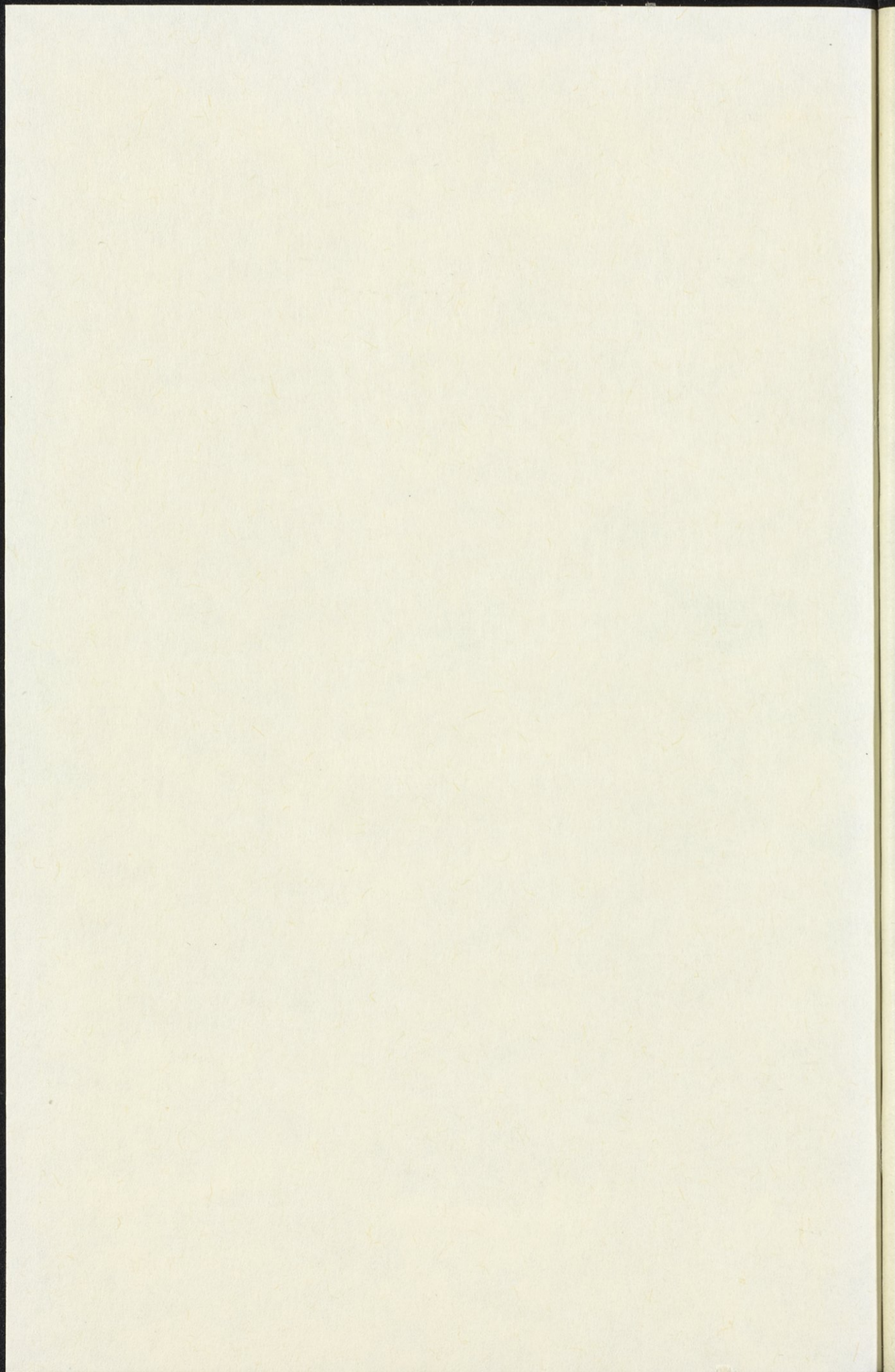
١٠ - يقرر المؤتمر أن يطرح - من جديد - موضوع «الحكومة الاسلامية» وهو موضوع حياتي بالنسبة للعالم الاسلامي - وفي أبعاده الواسعة وعبر تحقيق ودراسة لكل جوانبه، في المؤتمر الرابع للفكر الاسلامي في العام القادم. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

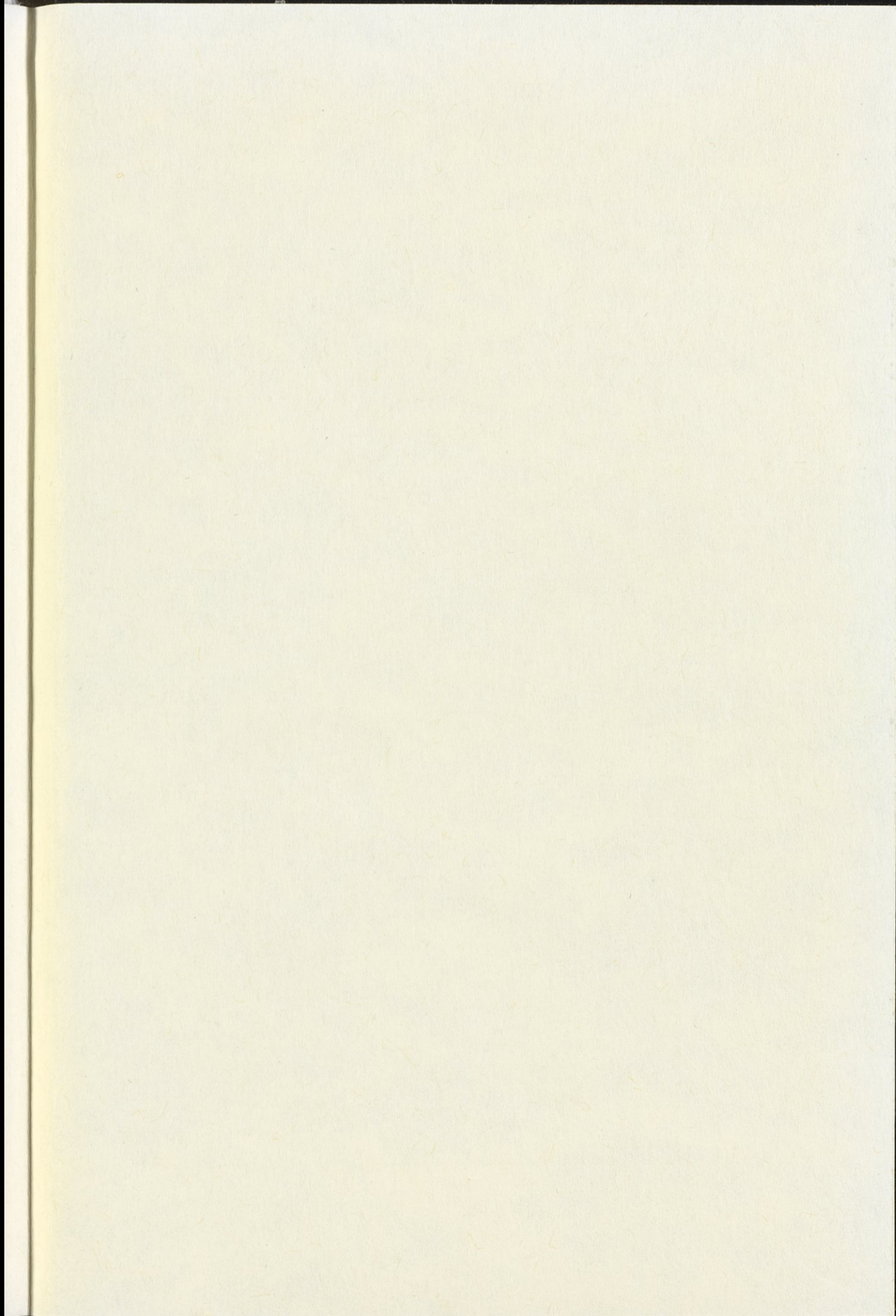
المؤتمر الثالث للفكر الاسلامي

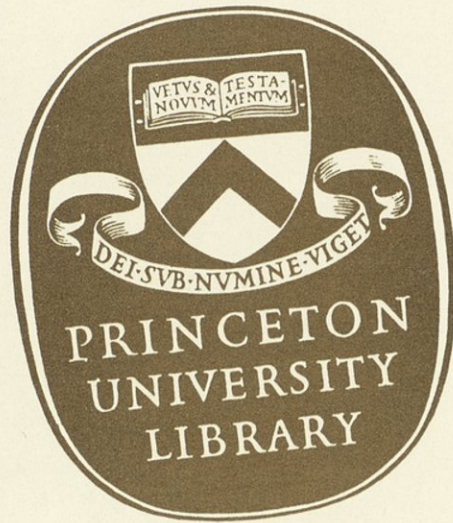
وفي ختام هذا التقرير الموجز تود اللجنة العلمية ان تقدم اسمى الشكر لكل الأخوة الذين ساهموا في انجاح المؤتمر وبذلوا كل ما في وسعهم لوصوله الى الأهداف المنشودة وتشكر بالخصوص آية الله جنتي، واللجنة العامة لاحتفالات

عشرة الفجر، وأعضاء منظمة الاعلام الاسلامي من شتى الفروع.
ونسأل الله جلّ وعلا ان يوفقنا جميعا للعمل على تحقيق الحكومة الاسلامية
العالمية وتطبيق الاسلام على ربوع الحياة. انه نعم المولى ونعم النصير.

اللجنة الفكرية
المشرفة على المؤتمر الثالث
للفكر الاسلامي







WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
JULY-AUG. 1992
We're Quality Bound

منظمة الاعلام الاسلامي
معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية
طهران- ص.ب- ١٣١٣/١٤١٥٥
الجمهورية الاسلامية في ايران

السعر : ٣٦٠ ريال